رسائل جامعية

منهج أهل السنة في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الأول

تأليف
د. أحمد سردار محمد شيخ

دار الإمام مسلم
مركز سطور للبحث العلمي

مَنْهَجُ أَهْلِ السُّنَّةِ

فِي نَقْضِ

شُبَهِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ وَالبِدْعَةِ

الطبعة الأولى



البريد الإلكتروني: Sutor.center@gmail.com

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة

جوال: ٠٥٩٠٩٦٠٠٠٢ - ٠٥٣٢٦٢٧١١١

الصف والإخراج

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع

رسائل جامعية

منهج أهل السنة

في نقض

شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الأول

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ

دار الإمام مسلم

مركز سطور للبحث العلمي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أصل هذا الكتاب رسالة «دكتوراه» تقدم بها المؤلف إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد نوقشت يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٦/ ١٤٣٢هـ، وأجيزت بدرجة «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

وقد تكونت لجنة المناقشة من:

١- فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مشرفاً.

٢- فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، مناقشاً خارجياً.

٣- فضيلة الأستاذ الدكتور صالح بن محمد العقيل، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مناقشاً داخلياً.

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا.

من يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له.

وأشهد أن لا إله إلاّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنّ محمدًا عبدُه ورسولُه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمـًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن الله بعث أنبياءه بالهدى ودين الحق، وأوجب على كلّ أمة أن يتبعوا نبيهم فيما جاء به من الخير والفلاح، ولكن الناس انقسموا تجاه دعوة أنبيائهم إلى قسمين: قسم أسلموا وجوههم لله واتبعوا دينه الذي ارتضاه، والآخر أبى واستكبر وكان من الكافرين؛ يعارِضون دعوة الأنبياء، ويردّونها، ويصدون الناس عنها، ويتواصَون فيما بينهم على ذلك، ويتوارثونه، ويتّبع فيه المتأخرُ منهم المتقدم.

فلا تزال المعركة دائرة بين الفريقين؛ فالمسلمون يدعون إلى الدين الحق ويقررونه ويذبون عنه، وأهل الكفر ينصرون باطلهم ويزينونه ويحاربون الإسلام وأهله، وحامل لوائهم هو رأس الكفر والإلحاد إبليس - لعنه الله -، الذي قال: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَـٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَـٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦-١٧]، وقال: ﴿لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَـٰمِ وَلَءَامُرَنَّهُمْ

﴿فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١٨-١١٩]، وقال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]، قال سبحانه: ﴿ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٣-٦٥].

وهذه الحرب التي أعلنها إبليس - لعنه الله -، ووجد من شياطين الإنس من يتابعه عليها وينصره فيها[١]؛ تتخذ أشكالاً عديدة، وصورًا مختلفة، لكن يمكن جمعها تحت صنفين رئيسين:

الأول: القوة والغلبة والقتال والقهر.

والثاني: الحيلة والغدر والمكيدة والمكر.

وكلاهما تضمنه قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾[٢].

فكان من أعظم السُّبُل التي يسلكها أعداء الرسل - في كل زمان - لإبطال دعوة الإسلام الخالص، وصدّ الناس عن الحق، وصرفهم عن اتّباع الهدى: تلك الوسائل والطرق الخفية التي سلكوها بالحيلة والمكر والمكيدة والغدر، ومن أبرزها: بثّ الشُّبَه، التي هي من إضلال الشيطان الرجيم ووساوسه؛

---

(١) قال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا۟ فَتَكُونُونَ سَوَآءً﴾ [النساء: ٨٩].

(٢) انظر: جامع البيان (١٥/ ١١٨-١١٩)، الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٨٨-٢٨٩)، فتح القدير (٣/ ٢٤١-٢٤٢).

حيث أدرك هؤلاء أن الشبهات من أعظم أبواب الشر والفساد، وأنه يُتوصَّل بها إلى محاربة الحق وإضلال الناس ونشر الباطل، أكثر وأقوى مما يُتوصَّل إلى ذلك بالقوة والقهر، فإن الشُّبَه « تدهش السامع أول ما تطرق، وتأخذ منه وتروعه كالسحر الذي يدهش الناظر أول ما يراه ويأخذ ببصره، وكصولة المبطل الجبان الذي يحمل أول أمره على خصمه، وهكذا شُبَه القوم كلها؛ هي كحبال السحرة وعصيهم التي خيل إلى موسى أنها تسعى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٧-٦٩] »(١).

والمتأمّل في شُبَه اليهود والنصارى - ومن تبعهم من الصابئين - في الكفر بما أنزل الله على محمد ﷺ؛ يجد أنها من جنس شُبَه المشركين والمجوس - ومن تبعهم من الصابئين - في الكفر بجنس الكتاب وبما أنزله الله على رسله في كثير من المواضع، كما قال الله تعالى في جميعهم: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴿٤﴾ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُۖ وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٤-٥]، إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ﴾ [غافر: ٣٤-٣٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ﴿٦٩﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٦٩-٧٠]، وقال تعالى: ﴿أَتَوَاصَوْاْ بِهِۦۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٣](٢).

---

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٦٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦).

ثم تسرّبت تلك الشبهات إلى أهل الإسلام، ودخلت في قلوب أقوامٍ من المسلمين، فعجزوا عن دفعها، وتأثّروا بها - قبولاً واعتقاداً ودعوةً -، فاتخذوها دينا، وظنوها تحقيقاً لما بعث الله به رسوله ﷺ، فحاربوا عليها، واستحلوا ممن خالفهم فيها ما حرمه الله ورسوله، وهم بين جاهل مقلد، ومجتهد مخطىء حسن القصد، وظالم معتد متعصب، والقيامة موعد الجميع، والأمر يومئذ لله[١].

وهذه الشُّبَه التي يبثّها أهل الباطل من أهل الكفر وأهل الأهواء والبدع تتّفق فيما بينها في الباعث عليها ومضمونها أو لازمها:

فالباعث عليها: الجهل والظلم (اتّباع الهوى) والظن السيء، فإن كل من خالف ما جاء به الرسول ﷺ لم يكن عنده علم في ذلك ولا عدل، بل لا يكون عنده إلا جهل وظلم وظنّ. ولذا؛ فإن المعارضين لدعوة الرسل لا يخلو إما أن يكونوا عالمين بالحق متعمدين خلافه، وإما جاهلين به.

ومضمونها أو لازمها: الاعتراض على ما أنزل الله على رسله من الآيات، وعلى الكتاب الذي أنزله إليهم، وعلى الشريعة التي بعثهم بها، وعلى سيرتهم التي هم عليها[٢].

و « لقد استبان - والله - الصبح لمن له عينان ناظرتان، وتبين الرشد من الغي لمن له أذنان واعيتان، لكن عصفت على القلوب أهوية البدع والشبهات والآراء المختلفات فأطفأت مصابيحها، وتحكّمت فيها أيدي الشهوات فأغلقت

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٠٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦) (١٣/ ٦٤-٦٨).

أبواب رشدها وأضاعت مفاتيحها، وران عليها كسبها وتقليدها لآراء الرجال فلم تجد حقائق القرآن والسنة فيها منفذا، وتمكنت فيها أسقام الجهل والتخليط فلم تنتفع معها بصالح الغذا »[١].

فإن الله أيّد رسله بالآيات البيّنات، والحجج الباهرات، والبراهين الساطعات، التي يتجلّى بها الحق في أبهى الحُلَل وأنصعها، ويضمحل بها الباطل ويندحر، قال سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، وقال: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَـٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، وقال: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَـٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وهذا كتاب الله بين أيدينا، « وافٍ شافٍ كافٍ محيطٌ بجميع أصول الشريعة وفروعها وأقوالها وأعمالها وسرها وعلانيتها...، وكما وفّى بتقرير الدين وتكميله وشرحه وتفصيله؛ كذلك هو وافٍ بالذب عنه، وبِرَدِّ كل شبهة تَرِدُ عليه، وبقمع كل ملحد ومعاند ومشاق ومحاد، وبدمغ كل باطل وإزهاقه: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]...، وكما وفّى بالرد على كل مشاقّ لله ورسوله من الوثنيين والمنافقين والكتابيين وغيرهم، ونزل منجَّماً على حسب ذلك؛ فكذلك هو وافٍ برد شبهة كل ملحدٍ إلى يوم القيامة »[٢].

ولا يزال أهل الحق قديماً وحديثاً يردّون على أهل الباطل باطلهم، ويفنّدون شبههم، ويكشفون عن زيفها، ويجتثّونها من أصولها؛ كل ذلك بعلم وبصيرة

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ص: (٣٤).

(٢) معارج القبول (٣/ ١١١٠، ١١١٣). وانظر: المصدر نفسه (١/ ٢٨٣-٢٨٤).

وعدل وهدى، ولهم فيه منهج واضح المعالم يترسّمونه، وطرائق بيّنة المسالك ينتهجونها.

ولكون العلم بتلك المناهج التي سلكها أولو الحق والبصيرة لردّ شبه أولي الضلال والفتنة سبباً للتمسّك بالأصول الصحيحة وتطبيقها، وعصمةً ونجاةً - بإذن الله - من الاغترار بالشبه والميل إليها، وتُكَأَةً - من ثم - لردّ الشُّبَه وبيان زيفها وكشف عوارها، ولأن الشُّبَه لا تنقطع ما دام في الأرض سنة وبدعة، وإسلام وكفر؛ فقد استعنتُ بالله واخترتُ أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه): العناية بدراسة الطرق والمناهج السلفية الصحيحة لرد الشُّبَه مهما تنوّعت طرق عرضها واختلفت أساليب تزيينها.

وجعلت عنوان الرسالة:

منهج أهل السنة

في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

أعلم الخلق وأكملهم أهل الحق الذين استبانت لهم سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين على التفصيل علماً وعملاً، وفي مقدّمتهم أنبياء الله ورسله.

« ولا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها، وبفساد الشُّبَه المعارضة لذلك، وبيان بطلان حجة المحتج عليها؛ ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد من غير أن يعلم الشُّبَه المعارضة له، فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت، وانقطعت موانعه واضمحلت؛ كان أوجب لكماله وقوته وتمامه »[1].

وتلك الشُّبَه التي يُعارَض بها الحق - قديماً وحديثاً - لا تكاد تنحصر في عدد أو زمن، فإن أفرادها توجَد في كل عصر ومكان بما يتلاءم مع البيئة العامة السائدة في ذلك العصر والمكان، إلا أن تلك الأفراد تندرج تحت أجناس عامة وأنواع كلّية.

وكذا أفراد الرّد على تلك الشبه تختلف بحسب الشبهة وزمانها ومكانها، لكنها - من حيث الجملة - تنضوي تحت طرائق معلومة، ومناهج مسلوكة.

ومن ثمّ؛ فإن من أسباب اختياري هذا الموضوع:

١ - أن ما سبق ذكره في أهمية الموضوع؛ ليستدعي الكتابة فيه.

٢- أنه لا يزال في حاجة إلى الكتابة فيه، وجمع شتاته، وترتيب مادته، وتقريب أطرافه. حيث ظهر لي بعد البحث والتنقيب أن الموضوع لم يُكتَب

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٦٦).

فيه حتى الآن سوى كتابات يسيرة، ومع ذلك فإنها لم تتناول جميع جوانبه وأطرافه، وكثير منها انتهج كاتبوها أسلوب الاختصار أو العرض. كما أن ثمة جوانب كثيرة في هذا الموضوع لم أرَ من كتب فيها.

٣- إجلاء الحق الذي لا مِرية فيه، المتمثّل في اشتمال الكتاب والسنة على الخير كله، ومن ذلك: تقرير الحجج الصحيحة، وإبطال الشُّبَه الفاسدة، بما يثلج الصدر ويطمئن النفس ويزيد الإيمان، فلا حاجة إلى الردّ على الباطل بباطل أو مقابلة الضلال بضلال آخر.

٤- ما تميّز به أهل السنة في كل عصرٍ وجيل - ابتداءً بالسلف الصالح - من عمقٍ في الفَهم، وقوة في الحجة، واطّلاعٍ عل حجج الخصوم، فتأتي هذه الرسالة لمواصلة الجهد الدؤوب من أهل الحق في تقريره ونفي الدخيل عنه، وتفنيد الشبهة المعارِضة له.

٥- بيان أن ردود السلف والأئمة - على اختلاف عصورهم - على الشُّبَه منبثق عن مشكاة واحدة، هي الاتباع للكتاب والسنة.

٦- تقرير المناهج العامة التي سلكها السلف والأئمة لردّ الشُّبَه وتفنيدها، وتحليلُ تلك المناهج، والاستدلال لها، والتمثيل لها. وذلك: أن السلف والأئمة كانوا - بدون شك - لا يردّون إلا عن علمٍ وبصيرة: بالحق وكيفية تقريره، وبالباطل وسبُل نقضه ودحضه، فتأتي هذه الدراسة لبيان منهجهم الذي سلكوه في الرد، وذلك عن طريق التأمّل في ردودهم على أهل الأهواء والبدع، ثم ضمّ النظير إلى نظيره، وإدراج الطرائق المتشابهة تحت منهج عام.

٧- أن أهل الأهواء والبدع قد يكون لهم علوم كثيرة وكتب وشبهات - يسمّونها: حُجَجاً -، يلبسون بها على الناس، فيلبسون الحق بالباطل، فينبغي على المسلم الذي يبتغي السلامة لدينه أن يتعلّم من دين الله ما يصير له سلاحاً يدفع به حُجَج هؤلاء وباطلهم وشبهاتهم[١].

٨- أنه « لا بد من الفرق بين الدليل الدال على الحق وبين ما عارضه؛ ليتبين أن الذي عارضه باطل، فالدليل يحصل به الهدى وبيان الحق، لكن لا بد مع ذلك من الفرقان، وهو الفرق بين ذلك الدليل وبين ما عارضه، والفَرْق بين خبر الرب والخبر الذي يخالفه، فالفرقان يحصل به التمييز بين المشتبهات، ومن لم يحصل له الفرقان كان في اشتباه وحيرة، والهدى التام لا يكون إلا مع الفرقان... الذي يفرق بين البينات والشبهات، والحجج الصحيحة والفاسدة »[٢].

٩- تقرير أن الردَّ على الشُّبَه ونقضَها وتفنيدَها بابٌ لا يَرِدُه إلا من كان من أهله علماً وبصيرةً ومعرفةً بالحقِّ وأوجهِ تقريره وبالباطلِ وأوجهِ فساده وطرقِ نقضه، فلا يتجاسر عليه من ليس من أهله ممن لم تكتمل فيه شروطه، فيكون قد استجلب الضرر على نفسه وعلى غيره، وأساء من حيث أراد الإحسان؛ وذلك أنه إما أن يتأثّر بشُبَه أهل الأهواء وشكوكهم، وإما أن يتّبعهم في بعض ضلالهم، وإما أن يكون سبباً في فتح الباب لأهل البدع لنشر بدعهم وضلالهم

---

(١) انظر: كشف الشبهات - مع شرح ابن عثيمين - ص: (٤٨-٤٩)، ضمن: مجموع وفتاوى ورسائل ابن عثيمين.

(٢) النبوات ص: (١٦٣).

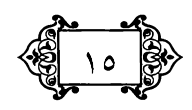
بين المسلمين تحت ستار المناظرة والمجادلة.

وكذا؛ تقرير أن من أراد الردّ على شُبَه أهل البدع - وكان أهلاً لذلك - فإنه يتعيّن عليه سلوك المنهج الذي سار عليه أهل السنة في الردّ، فيترسّم خُطاهم، وينتهج سبيلهم، فلا يأتي بما يخرج عن منهجهم أو يخالفه أو ينحرف عنه؛ فيقع - ويوقع غيره - في بابٍ من البدعة والشرّ.

٩- أن طالب الحق قد لا يتيسّر له الوقوف على ردود أهل العلم الراسخين على جميع الشبه التي لا تزال في استمرار وازدياد، وقد تطرأ له شبهة لا يعلم لأهل العلم فيها بذاتها كلاماً، فمعرفته بالمناهج العامّة لأهل السنة في دحض الشبه وتفنيدها ييسّر له عرض الشبه على تلك المناهج السلفية الصحيحة، ليقوم - من ثَمَّ - بتطبيق ما هو مناسب منها للمقام والحال على تلك الشبهة، فيسْلم له دينه، ويكون سبباً لنجاة غيره - بإذن الله -.

١٠- أن الكتابة في هذا الموضوع تُعنَى - في الدرجة الأولى - بالجانب التأصيلي التقعيدي؛ حيث تدرس فيه أصول المباحث بأدلّتها وقواعدها، ممّا يفيد المتناول لها تأصيلاً علميًّا جيّدًا في تلك المباحث التي سيدرسها؛ وما أحوج طالب العلم إلى أن يكون علمه مؤصّلاً مبنيًّا على أسسٍ ثابتة راسخة.

١١- أن هذا الموضوع وإن كان يتعلّق بالعقيدة؛ إلاَّ أنّ فيه مباحث مهمّة تتعلّق ببعض العلوم الأخرى كاللغة والحديث وأصول الفقه وأصول التفسير، مما يجعل الطالب يوسِّع مداركه من خلال بحثه فيما يتعلّق بتلك العلوم، ويجعله ذا حصيلة علمية جيّدة فيها، إضافةً إلى ما هو متخصِّص فيه، وهو علم العقيدة.



خطة البحث

مدخل إلى الخطة:

أولاً: مرادي من عنوان البحث (منهج أهل السـنة في نقض شُبَه أهل الأهواء والبدعة): هو بيان القواعد والمسالك التي سار عليها أهل السنة في نقض الشُّبَه، فلا يشمل العنوان ما يتعلّق بحكم نقض الشُبَه ومشروعيته أو آدابه وشروطه... ونحو ذلك، ولذا جعلتُ هذه المسائل تمهيداً للرسالة، لا في الأبواب الرئيسة في خطة البحث.

ثانياً: لما كانت ردود أهل السنة على شُبَه أهل الأهواء والبدعة قد تكون:

• إما في مقابلة المنهج الذي سلكه أهل الأهواء في بثّ الشُّبَه وإثارتها لتقرير مذاهبهم الفاسدة وآرائهم العليلة والردّ على الحق الذي جاء به الكتاب والسنة، حيث إن أهل الأهواء والبدعة يسلكون في سبيل ذلك مناهج معيّنة، فكان أهل السنة - في المقابل - يسلكون مناهج واضحة المعالم في نقض تلك الطرائق الملتوية والمسالك الوعرة والمناهج المنحرفة.

• وإما عبارةً عن قواعد ومناهج عامّة سلكها أهل السنة في نقض الشُّبَه، بحيث تكون القاعدة صالحةً لنقض مختلف الشبه وأنواعها، مع صرف النظر عن اختلاف طريقة عرضها - أعني: الشُّبَه - ومضمونها وأبوابها التي أُثيرت فيها.

لذا؛ رأيت أن يكون هذا البحث مقسّماً إلى بابين؛ أحدهما في بيان المنهج الذي سلكه أهل السنة في نقض منهج أهل الأهواء والبدعة في تقرير بدعهم وردّ الحق، والآخر في بيان القواعد العامّة التي انتهجها أهل السنة في نقضهم الشُّبَه.

ثالثاً: مرادي من ذكر المباحث والمطالب تحت منهجٍ أو قاعدةٍ مّا لأهل السنة هو أن هذه الأمور سلكها أهل السنة لنقض الشُّبَه في ذلك الجانب، ولا يعني أن أهل السنة سلكوا تلك الأمور مجتمعةً في الردّ الواحد على الشبهة المعيّنة، بل قد يكون في الرد الخاصّ على الشبهةِ المعيّنةِ مسلكٌ أو أكثر، وليس بالضرورة أن تكون فيه جميع تلك المسالك. وكذلك الحال عند تطبيق طالب العلم هذه المسالك في ردّه على الشبهة في جانبٍ معيّن، فقد يحتاج إلى بعض تلك المسالك في نقض شبهةٍ ويحتاج إلى بعضها في شبهة أخرى.

مثاله: الفصل الثاني - من الباب الثاني - وهو: (القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة)، فقد ذكرت فيه تسعة مباحث، كل مبحثٍ منها يمثّل مسلكاً لأهل السنة في هذا الجانب، وليس مرادي أن جميع هذه المسالك التسعة تُسلك مجتمعةً في نقض دلالة الدليل على الشبهة، بل المراد إثبات أنها من منهج أهل السنة في هذا الجانب، ثم قد يُسلك بعضها دون بعض بحسب الشبهة المُراد نقضها.

عرض خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة.

المقدمة:

وتتضمّن: الافتتاحيّة، أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، خطة البحث، منهج البحث، دراسات سابقة لها صلة بالموضوع، شكر وتقدير.

التمهيد: التعريف بمصطلحات عنوان البحث.

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بِـ (المنهج) و(النقض).

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بِـ (المنهج) لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: التعريف بِـ (النقض) لغة واصطلاحاً.

- المبحث الثاني: التعريف بِـ (أهل السنة).

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بِـ (أهل السنة) لغة.
- المطلب الثاني: التعريف بِـ (أهل السنة) اصطلاحاً.

- المبحث الثالث: التعريف بِ(الشبهة)، ومشروعية نقضها، وفضله، وشروطه.

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بِ (الشبهة) لغة واصطلاحاً.

- المطلب الثاني: أسباب الشُّبَه واتّباعِها، وبيانُ أهلها.
- المطلب الثالث: مشروعية نقض الشُّبَه من الكتاب والسنة والأثر والإجماع.
- المطلب الرابع: فائدة العلم بالشُّبَه، ومراتبه، وأثره في الردّ عليها.
- المطلب الخامس: شروط نقض الشُّبَه.

• المبحث الرابع: التعريف بِ(أهل الأهواء والبدعة).

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بِـ (الأهواء) لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: التعريف بِـ (البدعة) لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثالث: المراد بِـ (أهل الأهواء والبدعة).

الباب الأول

منهج أهل السنة في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدعة

وفيه ثلاثة فصول:

➢ **الفصل الأول: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الأصيلة.**

وفيه ثلاثة مباحث:

• المبحث الأول: الاستدلال بالآيات القرآنية.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة القرآن وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.

وفيه أربعة مسالك:

- ▪ المسلك الأول: الاستدلال بالمتشابه.
- ▪ المسلك الثاني: الاستدلال بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- ▪ المسلك الثالث: ضرب كتاب الله بعضه ببعض.
- ▪ المسلك الرابع: تحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.

وفيه ثلاثة مسالك:

- ▪ المسلك الأول: ردّ المتشابه إلى المحكم.
- ▪ المسلك الثاني: تفسير القرآن بالقرآن والسنة الصحيحة ولغة العرب.
- ▪ المسلك الثالث: الاستشهاد بتفاسير السلف وأهل العلم.

- • المبحث الثاني: الاستدلال بالأحاديث النبوية.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة السنة وحجيتها عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة السنة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.
- المسلك الثاني: الاستدلال بالمتشابه.
- المسلك الثالث: الاستدلال بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- المسلك الرابع: تحميل معاني الأحاديث ما لا تحتمل.
- المسلك الخامس: الاستدلال بما ليس دليلاً شرعياً من أفعال النبي ﷺ وسيرته.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: بيان ضعف ما استدلوا به من الأحاديث وعدم صلاحيته للاحتجاج.
- المسلك الثاني: بيان عدم دلالة الأحاديث المُسْتَدَلّ بها على مقصود صاحب الشبهة.
- المسلك الثالث: توجيه الأحاديث المُسْتَدَلّ بها التوجيه الصحيح.
- المسلك الرابع: بيان ما كان من الأحاديث المُسْتَدَلّ بها لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً.

- المبحث الثالث: الاستدلال بالإجماع.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: ادّعاء إجماع غير صحيح.
- المسلك الثاني: نسبة الإجماع إلى أهل السنة، والواقع على خلافه.
- المسلك الثالث: ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع من لا يعتدّ به.
- المسلك الرابع: ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع طائفة صاحب الشبهة.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: تقرير عدم صحة الإجماع المدَّعى أصلاً.
- المسلك الثاني: تقرير أن الإجماع الصحيح مُنعقِد على خلاف الإجماع المدَّعى.
- المسلك الثالث: بيان أن الإجماع المدَّعى ليس بإجماع معتدٍّ به.
- المسلك الرابع: نقض الإجماع المدَّعى بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع.

➢ **الفصل الثاني: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر التابعة للأصول.**

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقياس.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة القياس وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بأقيسة لا تصحّ في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثاني: الاستدلال بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط.
- المسلك الثالث: معارَضة النصّ بالقياس.
- المسلك الرابع: تقديم القياس على النص.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: بيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثاني: إبطال وجه القياس ومحلّه أساساً.

- المسلك الثالث: تقرير أن القياس مع الفارق، وبيان أوجه الفرق.
- المسلك الرابع: تقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص، وبيان ذلك النص.

- المبحث الثاني: الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها.
- المسلك الثاني: الاستدلال بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها.
- المسلك الثالث: بتْر الآثار والأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل.
- المسلك الرابع: التمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة.
- المسلك الخامس: الاحتجاج بمجرد وقوع الخلاف في المسألة.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: المطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام.
- المسلك الثاني: تقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق.
- المسلك الثالث: تقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك القول.
- المسلك الرابع: إبطال استدلال أهل الباطل بالآثار أو الأقوال بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام أو المنهج العام المعروف عنه.
- المسلك الخامس: تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة.

• المبحث الثالث: الاستدلال بالقواعد.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالقواعد الصحيحة على غير وجهها.
- المسلك الثاني: الاستدلال بقواعد باطلة.

- المسلك الثالث: الاستدلال بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم.
- المسلك الرابع: تقعيد قواعد لم يُسْبَق إليها أو لم تُبْنَ على استقراء تام للأدلة الشرعية.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: المطالبة بدليل القاعدة المستدَل بها.
- المسلك الثاني: المطالبة بمصدر القاعدة المستدَل بها.
- المسلك الثالث: المطالبة بذكر من قال بها من أهل العلم.
- المسلك الرابع: إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض ما بُنِيَت عليه.
- المسلك الخامس: إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض أجزائها.

• المبحث الرابع: الاستدلال بالعقل.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.

وفيه سبعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال في تقرير العقائد والدفاع عنها بالدلائل والمقدمات العقلية.
- المسلك الثاني: الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثالث: استعمال ألفاظ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة.
- المسلك الرابع: دعوى أن الدلائل النقلية ظنّية، وأن الدلائل العقلية قطعية.
- المسلك الخامس: دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية.
- المسلك السادس: دعوى وجوب تقديم الدلائل العقلية على الدلائل النقلية عند وجود التعارض بينهما.
- المسلك السابع: تنزيل كلام الله ورسوله (تفسيراً واستدلالاً) على المصطلحات الحادثة في علم المنطق والكلام.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.

وفيه ثمانية مسالك:

- المسلك الأول: بيان الأقيسة العقلية السائغة والباطلة في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثاني: بيان ما في الأدلة العقلية غير الصحيحة من فساد في المضمون أو الاستدلال أو اللوازم الفاسدة أو التناقض.

- المسلك الثالث: بيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عن الأدلة العقلية غير الصحيحة.
- المسلك الرابع: إبطال الأدلة العقلية غير الصحيحة بأدلة عقلية صحيحة.
- المسلك الخامس: إثبات أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية.
- المسلك السادس: إثبات عدم وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة.
- المسلك السابع: تقرير وجوب تقديم الدلائل النقلية الصحيحة على الدلائل العقلية إذا فُرِض وجود التعارض بينهما.
- المسلك الثامن: إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة العقلية غير الصحيحة.

➢ **الفصل الثالث: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الباطلة.**

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقصص والمنامات.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: موقف أهل السنة من القصص والمنامات.

- المطلب الأول: منزلة القصص والمنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.

وفيه عشرة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالقصص والمنامات دون النظر في صحتها أو استقامة من نُقِلت عنه.
- المسلك الثاني: وضْع القصص والمنامات المؤيدة للمذهب.
- المسلك الثالث: نسبة القصص والمنامات إلى الأنبياء أو الصالحين أو الموافقين للمذهب.
- المسلك الرابع: استثارة عواطف الناس ومشاعرهم من خلال القصص والمنامات.
- المسلك الخامس: تضمين القصص والمنامات عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس.
- المسلك السادس: تضمين القصص والمنامات الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحة المذهب.
- المسلك السابع: تضمين القصص والمنامات ما يعجز العقل عن إدراكه.
- المسلك الثامن: تضمين القصص والمنامات ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم.

▪ المسلك التاسع: الاستدلال بالمنامات على صحة ما يُفعَل في حال اليقظة مما لا يقرّه الشرع.

▪ المسلك العاشر: الاستدلال بالقصص الصحيحة للأئمة على صحة ما عليه أصحاب المذهب الباطل.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.

وفيه ستة مسالك:

▪ المسلك الأول: المطالبة بسند القصص وإثباتِها.

▪ المسلك الثاني: بيان ضعف أسانيد القصص وتوهيتُها.

▪ المسلك الثالث: إبطال الحجية في القصص والمنامات المُسْتَدَلّ بها.

▪ المسلك الرابع: بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في القصص والمنامات.

▪ المسلك الخامس: بيان الحق في مسألة رؤية النبي ﷺ في المنام.

▪ المسلك السادس: التشنيع على من يحتج بالقصص والمنامات ويعرض عن الحق الثابت الصريح.

- المبحث الثاني: الاستدلال بالكشف والوجد والذوق.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: موقف أهل السنة من الكشف والوجد والذوق.

- المطلب الأول: منزلة الكشف والوجد والذوق وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.

وفيه تسعة مسالك:

- المسلك الأول: دعوى التلقّي عن الله - سبحانه - والنبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام والخضر.
- المسلك الثاني: تضمين الكشف والوجد والذوق عبارات غامضة لا يفهمها إلا أهلها.
- المسلك الثالث: تضمين الكشف والوجد والذوق الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحتها.
- المسلك الرابع: الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على الولاية والعصمة والعلم اللدني وصحة الطريقة.
- المسلك الخامس: خلْط العبارات في الكشف والوجد والذوق ببعض ألفاظ الكتاب والسنة.
- المسلك السادس: تضمين الكشف والوجد والذوق ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم.
- المسلك السابع: تضمين الكشف والوجد والذوق ما يُزهِّد في غيرها.

- المسلك الثامن: تضمين الكشف والوجد والذوق عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس.
- المسلك التاسع: معارضة النقل والعقل بالكشف والوجد والذوق.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.

وفيه ثمانية مسالك:

- المسلك الأول: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة.
- المسلك الثاني: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بحال الصحابة والأئمة.
- المسلك الثالث: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بكلام أئمة أهل الأهواء الذين يحتجون بهم.
- المسلك الرابع: نقض أصل الكشف والوجد والذوق ببيان جذوره وأصوله.
- المسلك الخامس: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بأنه من وساوس الشيطان ووحيه.
- المسلك السادس: بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في الكشف والوجد والذوق.

- المسلك السابع: بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها أصحاب الكشف والوجد والذوق.
- المسلك الثامن: بيان الحق في مسألة رؤية الله والنبي ﷺ والأنبياء والخضر.

- المبحث الثالث: الاستدلال بالتقليد والعصمة.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: موقف أهل السنة من التقليد والعصمة.

– المطلب الأول: منزلة التقليد والعصمة وحجيتهما عند أهل الأهواء والبدعة.

– المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.

وفيه تسعة مسالك:

- المسلك الأول: إيجاب تلقّي العلم والدين عن طريق التقليد للشيخ أو المعصوم.
- المسلك الثاني: ذكر الحجج والفضائل والمزايا الموجِبة لتقليد الشيخ المعيّن أو المعصوم والتسليم له.
- المسلك الثالث: معارضة النصوص الشرعية بقول المقَلَّد أو المعصوم.
- المسلك الرابع: التنفير والتحذير من جميع المذاهب الأخرى – وخاصة مذهب أهل السنة –.

- المسلك الخامس: التنفير والتحذير من تلقّي العلم عن غير طريق التقليد للشيخ أو المعصوم.
- المسلك السادس: ذكر العقوبات العظيمة لمن لم يقلِّد الشيخ أو المعصوم، أو تركه إلى غيره، أو جمع بينه وبين غيره.
- المسلك السابع: تضمين دعوى التقليد قواعده وآدابه.
- المسلك الثامن: تضمين أقوال الشيخ المقلَّد أو المعصوم عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس.
- المسلك التاسع: اعتماد الأقوال والأحوال المنسوبة إلى الشيخ المقلَّد أو المعصوم بمجرّد نسبتها إليه من أتباع المذهب.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.

وفيه ثمانية مسالك:

- المسلك الأول: نقض وجوب التقليد لأحد - غير النبي ﷺ - بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة.
- المسلك الثاني: المطالبة بإثبات صحة النقل عن الشيخ المقلَّد أو المعصوم.
- المسلك الثالث: نقض التقليد للشيخ المعيّن أو المعصوم بذكر بعض الحجج من المذهب نفسه.

- المسلك الرابع: بيان التناقض الواقع في الأقوال المنسوبة للشيخ المقلَّد أو المعصوم.
- المسلك الخامس: بيان الاضطراب والاختلاف الواقع في موجِبي التقليد أو العصمة.
- المسلك السادس: إلزام كل مدّعٍ وجوب تقليد أحد أو عصمته بصحّة قول غيره في وجوب تقليد شيخه أو عصمته.
- المسلك السابع: بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر من الحجج المُسْتَدَلّ بها على التقليد أو العصمة.
- المسلك الثامن: بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها من ادُّعِي فيه وجوب التقليد والعصمة.

الباب الثاني

القواعد العامّة لأهل السنة في نقض شُبَه أهل الأهواء والبدعة

وفيه سبعة فصول:

➢ الفصل الأول: القواعد المتعلقة بدليل الشبهة.

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: المطالبة بدليل الشبهة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المطالبة بالدليل على كامل الشبهة.
- المطلب الثاني: المطالبة بالدليل على أجزاء الشبهة.

- المبحث الثاني: المطالبة بصحة دليل الشبهة.

➢ **الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة.**

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: المطالبة بدلالة الدليل على الشبهة.
- المبحث الثاني: تحليل دليل الشبهة - أو الشبهة نفسها - ومعرفة وجه الاستدلال به وموطن المخالفة فيه.
- المبحث الثالث: نقض الشبهة بعدم دلالة الدليل المُسْتَدَلّ به على مطلوب صاحب الشبهة أصلاً.
- المبحث الرابع: نقض دلالة دليل الشبهة إما كلها وإما بعضها.
- المبحث الخامس: نقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: بيان الحق في دليل الشبهة.
- المطلب الثاني: قلْب دلالة دليل الشبهة على صاحب الشبهة.

- المبحث السادس: نقض دلالة دليل الشبهة بنقض مقدّماتها أو ما بُنِيت عليه.
- المبحث السابع: نقض دلالة دليل الشبهة بتطرق الاحتمال إليها.
- المبحث الثامن: المطالبة بمن سبق إلى ما ذهب إليه صاحب الشبهة مِن فَهْم ما ادّعاه في استدلاله على الشبهة.

- المبحث التاسع: بيان التلبيس والتدليس الواقع في الاستدلال بدليل الشبهة أو دلالتها.

➢ **الفصل الثالث: المقابلة.**

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمقابلة.
- المبحث الثاني: المقابلة بين الحق والباطل.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: المقابلة بين مصدر الحق، ومصدر الباطل.
- المطلب الثاني: المقابلة بين الباطل المتَضَمَّن في الشبهة، والحق.
- المطلب الثالث: المقابلة بين صاحب الشبهة، والكتاب والسنة والسلف.
- المطلب الرابع: المقابلة بين صاحب الشبهة، ومن هو أعلم منه.

- المبحث الثالث: المقابلة بين الشبهة والأصول الواضحة البيّنة.
- المبحث الرابع: المقابلة بين ما تضمنته الشبهة وأقوال أهل الباطل والضلال.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: ما تضمنته الشبهة مأخوذٌ عن أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثاني: ما تضمنته الشبهة هو من جنس أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثالث: ما تضمنته الشبهة أعظمُ مما هو من جنسه من أقوال أهل الباطل والضلال.

- المطلب الرابع: ما تضمنته الشبهة لم يتجرأ أهل الباطل والضلال على الإتيان بمثله.

➢ **الفصل الرابع: النظائر.**

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالنظائر.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالنظير الذي هو أقوى من دليل الشبهة.
- المبحث الثالث: الاستدلال بنظائر الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على عدم صحّة ما استدل به عليه.
- المبحث الرابع: الاستدلال بالنظير الذي لا يمكن صاحب الشبهة الاستدلال به على نفس دعواه في الشبهة.

➢ **الفصل الخامس: الترديد والحصر.**

وفيه ثمانية مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالترديد والحصر.
- المبحث الثاني: الترديد والحصر مع إبطال الباطل وإقرار الحق.
- المبحث الثالث: الترديد والحصر مع إبطال الباطل بحيث لا يمكن صاحب الشبهة إلا إبطاله والإقرار بالحق.
- المبحث الرابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأشدّ إلى الأخفّ.
- المبحث الخامس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأدنى الذي يقرّ به صاحب الشبهة إلى الأعلى الذي ينازع فيه.

- المبحث السادس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأصول المتّفق عليها إلى الموضع الذي ينازِع فيه صاحب الشبهة.
- المبحث السابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من العامّ إلى الخاص.
- المبحث الثامن: الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحب الشبهة.

➢ **الفصل السادس: المعارضة.**

وفيه عشرة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمعارضة.
- المبحث الثاني: المعارضة بعدم التسليم بالشبهة أصلاً.
- المبحث الثالث: المعارضة بقوّة اليقين والإيمان وتصديق الرسول إجمالاً.
- المبحث الرابع: المعارضة بالكتاب والسنة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المعارضة بنصوص صريحة من الكتاب والسنة.
- المطلب الثاني: المعارضة بالأصول العامة المستمدة من الكتاب والسنة.

- المبحث الخامس: المعارضة بالإجماع وعمل السلف.
- المبحث السادس: المعارضة بأصول العلوم والقواعد المعتمدة.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: المعارضة باللغة (المفرد، الصيغة، التركيب، السياق، الاستعمال).
- المطلب الثاني: المعارضة بأصول الفقه.

- المطلب الثالث: المعارضة بأصول الحديث.
- المطلب الرابع: المعارضة بأصول التفسير.
- المطلب الخامس: المعارضة بالتاريخ الثابت.
- المطلب السادس: المعارضة بالقواعد الفقهية.

• المبحث السابع: المعارضة بالعقل.

• المبحث الثامن: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين عامة.
- المطلب الثاني: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين في ذلك الفنّ الذي أُثيرت فيه الشبهة.

• المبحث التاسع: معارضة دليل الشبهة بما هو أقوى منه من جنسه.

• المبحث العاشر: المعارضة لصاحب الشبهة بكلامه أو أصوله أو كلام أئمته.

➢ **الفصل السابع: الإلزام.**

وفيه سبعة مباحث:

• المبحث الأول: المراد بالإلزام.

• المبحث الثاني: الإلزام بما تتضمنه الشبهة من أمور فاسدة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الإلزام بلوازم تعود على الشبهة نفسها بالإبطال.

- المطلب الثاني: الإلزام بوجود التلازم بين ما تضمنته الشبهة والنتيجة الفاسدة المترتبة عنها.

- المبحث الثالث: الإلزام باللوازم الفاسدة التي تنتج عن الشبهة.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: الإلزام بلوازم تعود على أصل الدين بالإبطال أو التعطيل.
- المطلب الثاني: الإلزام بلوازم تعود على أصل من أصول الدين بالإبطال أو التعطيل.
- المطلب الثالث: الإلزام بلوازم تعود على حكم من أحكام الدين المجمع عليها بالإبطال أو التعطيل.
- المطلب الرابع: الإلزام بلوازم تعود على ذلك الأصل الذي أثيرت الشبهة في بابه أو على معناه بالإبطال أو التعطيل.
- المطلب الخامس: الإلزام بلوازم معلومة البطلان بالضرورة.
- المطلب السادس: الإلزام بلوازم فيها انتهاك حرمات الله وشعائره وعدم تعظيمها.

- المبحث الرابع: الإلزام بالنظير.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: الإلزام بالنظير الذي هو أولى ويقول به صاحب الشبهة.
- المطلب الثاني: الإلزام بالنظير الذي هو أولى ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً.

- المطلب الثالث: الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ويقول به صاحب الشبهة.
- المطلب الرابع: الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً.

- المبحث الخامس: الإلزام بالنقيض.
- المبحث السادس: الإلزام بالتناقض.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الإلزام بتناقض الشبهة في نفسها.
- المطلب الثاني: بيان غفلة صاحب الشبهة عمّا اشتملت عليه من تناقض.
- المطلب الثالث: بيان التناقض الواقع بين طوائف أهل الباطل الذين يقولون بمضمون تلك الشبهة.

- المبحث السابع: الإلزام بالاطِّراد.

الخاتمة:

وأذكر فيها أهم النتائج التي توصّلت إليها من البحث.

الفهارس.

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات التفصيلي.

منهج البحث

سيكون منهج البحث الذي سأسير عليه بإذن الله كالتالي:

١- جمع المادّة العلمية من مظانها.

٢- أعزو الآيات إلى أماكنها في القرآن، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية، مع كتابتها بالرسم العثماني.

٣- أخرِّج الحديث من مصادر الحديث المعتمدة: فما كان في (الصحيحين) فإني أكتفي بالعزو إليهما، وإن كان في أحدهما فإنني أكتفي بالعزو إليه كذلك؛ وما لم يكن في (الصحيحين) أو أحدهما فإنني أعزوه إلى من خرَّجه غير ملتزم في ذلك الاستيعاب، مع بيان حكم العلماء على الحديث.

٤- أكتفي بعزو الآثار السلفيّة إلى المصادر.

٥- بما أن هذا الموضوع ذو جانبين: نظريّ تأصيلي، وتطبيقيّ عملي؛ فإنني عند ذكر منهجٍ لأهل السنة في نقض الشُّبَه سأحرص على أمرين:

الأول: تأصيل ذلك المنهج وتقريره بنصوصٍ من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم - إن وقفتُ على شيءٍ من ذلك -، أو بما توصّلت إليه من خلال قراءتي واستيعابي لنصوص الأئمة وعملهم الذي يندرج تحت ذلك المنهج.

الثاني: العناية بإيراد الأمثلة من صنيع الأئمة تبيّن ذلك المنهج، مع توضيحها بالشرح والتحليل، وبيان وجه الاستدلال بها، وإبراز المنهج المُتّبع فيها.

٦- أترجم للأعلام غير المشهورين ترجمة موجزة.

٧- أنقل أقوال أهل العلم من مصادرها الأصيلة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وإلاَّ فإنني أنقلها عمن يوثق به من أهل العلم.

٨- أذكر معاني الألفاظ الغريبة الواردة في البحث.

٩- ألتزم بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

١٠- أذيّل البحث بفهارس تعين القارئ على نيل مراده، كما هو مبيَّن في الخطّة.

دراسات سابقة لها صلة بالموضوع

لـم أجـد - من خـلال بحثي واطلاعي في: فهارس الرسائل العلمية في الجامعات، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، والمكتبات - مَن تناول جميع المباحث المتعلّقة بهذا الموضوع بالدراسة الوافية الشاملة للجانبين النظريّ والتطبيقيّ في موضع واحد، إلاّ أنّ ثمّة دراسـات سـابقة لبعض جوانب الموضوع ومباحثه، لكن قبل ذكرها أحب أن أشير إلى أن ثمّة نوعين من المصنّفات قد يُظنّ أن لهما علاقة بالموضوع، وهما:

الأول- المصنّفات في علم الجدل:

وهذه المصنّفات منها ما أُلِّف في علم الجدل بوجهٍ عامّ، مثل: «المعونة في الجدل» لأبي إسحاق الشيرازي، و« المنهاج في ترتيب الحجاج » لأبي الوليد الباجي، ومنها ما أُلِّف في علم الجدل في جانبٍ خاص، مثل: « أصول الجـدل والمناظرة في الكتاب والسـنة » للدكتور حمد بن إبراهيم العثمان، و« مناهج الجدل في القرآن الكريم » للدكتور زاهر عوّاض الألمعي.

وهذا النوع يُعنى فيه المؤلّفون بالتأصيل لعلم الجدل والتنظير له، من حيث: تعريفه، ونشأته، وأسبابه، وحكمه، وأنواعه، وآدابه، وجوانبه، ونتائجه... ونحو ذلك - يزيد بعض المصنفات في ذلك على بعض -، وقد يتطرّقون لذكر أمثلة لبعض القواعد التي يذكرونها.

وبذلك يظهر أنه لا تعارُضَ بين هذا النوع من المصنّفات والموضوع الذي أقدّمه، وذلك:

➢ من حيث: إن تلك المصنفات تُعنى بعلم الجدل من حيث العموم، وهذا الموضوع يُعنى بالتأصيل لمنهج أهل السنة في مجالٍ من مجالات العقيدة، وهو نقض شُبَه أهل الأهواء.

➢ ومن حيث: إنها - أيضاً - تُعنى بالجانب التنظيري أكثر، والأمثلة التي قد تذكرها إما أن تكون عامّة وإما أن تكون في أبواب الأصول والأحكام الفقهية، بخلاف هذا الموضوع الذي يعتني بالجانب التطبيقي كعنايته بالجانب التنظيري - إن لم يكن أكثر -، كما أنه خاصّ بعلم العقيدة.

➢ بل إن غالب مادّة تلك المصنّفات لا علاقة لها بهذا الموضوع - كما يظهر من خلال العرض السابق -.

الثاني- المصنّفات في بيان جهود الأئمة في تقرير عقيدة أهل السنة والدفاع عنها وموقفهم من أهل الأهواء والبدع:

والمصنّفات في هذا النوع كثيرة - وأكثرها رسائل جامعية -، منها: « جهود الإمام الأزهري اللّغوي في تقرير العقيدة السلفية والرد على مخالفيها » للباحث: محمد الشيخ عليو محمد (رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية)، «جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة» للباحث: عبد الله بن عبد العزيز العنقري (رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى)، « الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف » للباحث: أحمد بن عيد العوايشة (رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى)... وغيرها.

وهذا النوع يحرص فيه المؤلّفون على إبراز جهود الإمام أو الأئمة - موضوع البحث - في الدفاع عن العقيدة الصحيحة، وذلك عن طريق

عرض أقوال الإمام في الرد على أهل البدع، والتي تبيّن صحّة عقيدته، وموقفه من المخالفين لعقيدة السلف الصالح، ويكون ذلك العرض مقروناً بشرحٍ لتلك الأقوال وإبرازٍ لموافقة ذلك الإمام لأئمة الهدى من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، وذلك عن طريق بيان معتقد أهل السنة جملةً في ذلك الباب.

ومن خلال هذا العرض تظهر عدم المعارضة بين تلك المصنّفات وهذا الموضوع، وذلك:

➢ من جهة أن تلك المصنّفات فيها دراسة لمنهج إمامٍ أو أئمة اختار الباحث أن يكونوا موضع دراسته وبحثه. بخلاف هذا الموضوع الذي يبرز المنهج الذي سلكه الأئمة وتواردوا وتتابعوا عليه.

➢ ومن جهة أن هذه المصنّفات لم تعتنِ - حسب الغالب فيما وقفت عليه - بتحليل نصوص الإمام أو الأئمة - موضوع البحث - لاستخراج المنهج الذي سار عليه ذلك الإمام في الرد، وغالب صنيعها هو العرض للنصّ وشرحه وربطه بمعتقد أهل السنة والجماعة. بينما تنصبّ الدراسة في هذا الموضوع على إبراز المناهج التي سار عليها الأئمة في نقضهم شُبَه أهل الأهواء والبدعة مع التأصيل والتحليل والتمثيل.

أعود بعد هذا إلى ذكر الدراسات السابقة للموضوع، والتي لها به اتصال مباشر، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسين:

الأول- دراسات لها تعلّق ببعض مباحث الموضوع:

وقد وقفت على جملةٍ من الرسائل الجامعية في هذا الباب، أذكر منها:

١- القياس الفاسد وأثره في الانحراف في العقيدة/ الباحث: أحمد بن شاكر الحذيفي (رسالة دكتوراه - الجامعة الإسلامية).

٢- قياس الغائب على الشاهد لدى الفلاسفة والمتكلمين وآثاره عرضاً ونقداً على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة/ الباحث: كمال بن سالم الصريصري (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

٣- مناهج المخالفين لأهل السنة والجماعة في الاستدلال على الغيبيات بين أهل السنة ومخالفيهم/ الباحث: عبد الرحمن بن محمود خليفة (رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى).

٤- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً/ الباحث: سليمان بن صالح الغصن (رسالة دكتوراه - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

٥- مصادر التلقّي عند الأشاعرة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة/ الباحث: زياد عبد الله الحمام (رسالة ماجستير - جامعة الملك سعود).

٦- مصادر التلقي وأصول الاستدلال في مسائل الاعتقاد عند الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد -/ الباحثة: إيمان صالح سالم العلواني (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

٧- المصادر العامة للتلقي عن الصوفية/ الباحث: صادق سليم صادق (رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

٨- دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد - دراسة لما في الصحيحين/ الباحث: عيسى بن محسن النعمي (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

٩- الرؤى والأحلام بين النصوص الشرعية ومدرسة التحليل النفسي/ الباحث: أسامة عبد القادر الريس (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

١٠- قلب الأدلة على الطوائف المخالفة في توحيد المعرفة والإثبات/ الباحث: تميم بن عبد العزيز القاضي (رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

١١- قلب الأدلة على المخالفين في مسائل الإيمان والقدر/ الباحث: عبد الله بن سليمان النفيسة (رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

١٢- قلب الدليل على المستدل في توحيد القصد والطلب/ الباحث: أحمد بن عبد الله التويجري (رسالة ماجستير- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

١٣- احتجاج المعطلة بالآيات القرآنية في باب الأسماء والصفات - عرضا ونقداً -/ الباحث: عبدالرحمن بن حمد الخالدي (رسالة ماجستير- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

ويظهر من خلال الاطّلاع على موضوعات جميع هذه الرسائل - وما كان على شاكلتها -، والمقابلة بينها وبين خطة الموضوع الذي أقدّمه؛ أنه لا تعارُض بينها وبين الموضوع:

➢ حيث إنها لم تتناول بالدراسة إلا بعض مباحث الموضوع ومسائله، وتلك المباحث والمسائل لا تشغل حيّزاً كبيراً في هذا الموضوع.

➢ ثم إن في هذا الموضوع زياداتٍ كثيرة عليها في الفصول والمباحث والمسائل.

١٤- الجدل عند الأصوليين/ الباحث: مسعود بن موسى فلوسي (رسالة دكتوراه- جامعة الجزائر).

وكان من المفترض أن تُذكَر هذه الدراسة ضمن المصنّفات في علم الجدل، لكنني رأيت أنه من الأنسب ذِكرها هنا؛ وذلك لأن الباحث تناول في الباب الثاني من رسالته (ص: ٣٢٢-٤٩١) الجانب التطبيقي للجدل - لكن عند الأصوليين، حسب تخصّصه -، وأورد في هذا الصدد جملةً من القواعد الجدلية عند الأصوليين المتعلّقة بالاستدلال بالأدلة: (الكتاب، السنة، القياس، بقية الأدلة الشرعية: الإجماع، قول الصحابي، الاستصحاب، فحوى الخطاب، دليل الخطاب)، وقد ذكر في هذا السياق عدداً من القواعد المتعلقة بكل واحدٍ من تلك الأدلة.

وهذه الدراسة الأصوليّة القيّمة في بابها لا تتعارض مع الموضوع الذي أقدّمه؛ لعدّة أسباب، هي:

➢ أن هذه الدراسة تناولت الجوانب المشتركة بينها وبين الموضوع الذي أقدّمه من الناحية الأصوليّة، ولذا تكثر فيها العبارات الأصولية والأمثلة الفقهية. وأما الموضوع الذي أقدّمه فهو في مجال العقيدة، وستكون دراسته وتطبيقاته متعلّقة بذلك.

➢ أن في تلك الدراسة مسائل كثيرة لا تعلّق لها بالموضوع الذي أقدّمه؛ لأنها متعلّقة بأصول الفقه.

➢ أن الموضوع الذي أقدّمه قد احتوى أكثر المباحث التي اشتملت عليها الدراسة المذكورة، وزاد عليها زيادات كثيرة.

➢ أن الرسالة المذكورة تعرّضت للمباحث المتعلقة بالاستدلال الصحيح من أهل العلم بالأدلة المعتدّ بها - في الجملة -، وأما الموضوع الذي أقدمه فيتناول جانباً آخر، وهو المباحث المتعلقة بمناهج الاستدلال الباطل من أهل الأهواء والبدع بالأدلة المعتدّ بها والباطلة، مع بيان منهج أهل السنة في كيفية نقضها.

١٥- تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة/ الباحثة: عفاف بنت حسن ابن محمد مختار (بحث مقدَّم إلى قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية للبنات - جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه).

ويظهر من خلال موضوع البحث أنه يتناول أحد المناهج التي سلكها أهل السنة في نقض الشُّبَه، وهي: بيان تناقض أهل الأهواء والبدع في أصولهم وأدلتهم ومناهجهم ومواقفهم، وهذا المنهج لا يمثّل إلا جزءًا يسيراً في هذا الموضوع الذي أقدّمه.

لكن أودّ الإشارة هنا إلى أن الباحثة:

◄ تناولت في المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الأول [١/ ٧٢-١٣٣]: (مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع)، وقد تعرضت فيه

لذكر تلك المصادر من حيث: المعنى اللغوي والاصطلاحي، وموقف أهل الأهواء والبدع من كل مصدر منها، ثم بيان موقف أهل السنة منه.

◄ كما تناولت في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الأول [١/ ١٥٧-١٦٩]: (منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع)، حيث ذكرت فيه ثمانية أسس تمثّل منهج أهل الأهواء والبدع في الاستدلال.

ومن خلال هذا العرض يظهر أنه لا تعارض بين ما تناولته الباحثة وبين الموضوع الذي أقدمه؛ وذلك:

➢ لأن صنيع الباحثة في المبحثين المذكورين اقتصر على العرض، كما أنه كان في غاية الاختصار، بخلاف هذا الموضوع، القائم على تناول تلك الجوانب دراسة وشرحاً وتحليلاً.

➢ أن الباحثة لم تتعرض لبيان تفاصيل المناهج التي سلكها أهل الأهواء والبدع في الاستدلال بمصادر التلقي، وأما الأسس الثمانية التي ذكرتها في منهج الاستدلال عندهم فإنها إنما تمثّل المنهج العام لهم في ذلك، ومنها - على سبيل التمثيل -: عدم مراعاة قواعد الاستدلال [١/ ١٥٨-١٦٠]، ردّ ما لا يوافق أصولهم وأهواءهم من نصوص الشرع [١/ ١٦٠-١٦٢].

➢ كما أن الباحثة لم تتعرض لبيان تفاصيل المناهج التي سلكها أهل السنة في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع، وإنما اقتصرت على ذكر الموقف العام لأهل السنة تجاه تلك المصادر.

➢ إضافة إلى أن الموضوع الذي أقدمه يتناول - في بابه الثاني - القواعد العامة لأهل السنة في نقض الشُّبَه، وهذا لم تتعرّض له الباحثة أصلاً.

الثاني- دراسات كُتبت عن الموضوع نفسه:

ولم أجد في هذا القسم سوى دراستين، وهما:

🕮 منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد/ الباحث: عثمان علي حسن (رسالة دكتوراة- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

وقد قسّم الباحث رسالته إلى أربعة أبواب:

◄ فتحدث في الباب الأول عن نشأة الجدل: قبل الإسلام [١/ ٤٦-٩٢]، وبين المسلمين [١/ ٩٣-٢٧٤].

◄ وجعل الباب الثاني في الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة: فتحدث عن مشروعيته أولاً [١/ ٢٧٧-٣٧١]، ثم عن الجدل والمناظرة في القرآن الكريم - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٣٧٣-٥٩٦]، ثم عن الجدل والمناظرة في السنة - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٥٩٧-٦٧٦].

◄ وأما الباب الثالث فذكر فيه: قواعد الجدل والمناظرة، وآدابها، وأحوالها، وأحكامها [٢/ ٦٧٧-٨٧٠].

◄ ثم ختم بالباب الرابع، وهو: تقرير مسائل الاعتقاد عن طريق الجدل والمناظرة عند أهل السنة في باب الإلهيات والنبوات والسمعيات [٢/ ٨٧١-١٢٠٠].

ويظهر من خلال هذا العرض:

➢ أن البابين الأول والثالث لا تعلّق لهما بهذا الموضوع.

➢ وأن الباب الرابع لا يتعارض مع هذا الموضوع؛ لأن الباحث اقتصر فيه على مجرّد سرد وسياق وإيراد المجادلات والمناظرات التي وردت على

ألسنة الناس مما كان فيه نصرٌ للسنة والإيمان، دون أن يعقّب عليها ببيان المنهج الذي ساقه المُناظِر في مناظرته، فصار هذا الباب كأنه مسوقٌ لمجرّد جمع تلك المناظرات في موضعٍ واحد، وهو ما أراده الباحث نفسه: (١/ ١٤) وَ (٢/ ٨٧٣).

➢ ولم يبقَ مما يُظن تعارضه بين هذه الدراسة والموضوع الذي أقدّمه سوى فصلين من الباب الثاني، وهما:

الفصل الثاني: الجدل والمناظرة في القرآن الكريم - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٣٧٣-٥٩٦].

والفصل الثالث: الجدل والمناظرة في السنة - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٥٩٧-٦٧٦].

وفيما يأتي ذكْر أوجه الفرق بين هذه الدراسة والموضوع الذي أقدّمه:

↩ أن الدراسة تناولت الجدل والمناظرة في القرآن الكريم والسنة من حيث العموم، فتعرّضت للجدل والمناظرة: مع المُقِرّ، ومع المُخالِف ابتداءً، وعند وجود سؤالٍ أو معارضةٍ أو شبهة. بينما يختصّ الموضوع الذي أقدّمه بنقض الشُّبَه.

↩ أن الباحث عند تناوله لأساليب الجدل والمناظرة في القرآن الكريم والسنة وتطبيقاته تميّز أسلوبه بالعرض وسياق أفراد تلك الأساليب والتطبيقات، دون التأصيل لمنهجٍ عامٍ في الردّ بضمّ النظير إلى نظيره تحت منهجٍ واحد. وهذا الأمر هو الذي ينصبّ عليه الجهد في هذا الموضوع.

↵ قد يرِد في كلام الباحث ذِكْر شيءٍ من المناهج في الردّ، كما في: (١/ ٣٨٩-٣٩٠) و(١/ ٣٩٣) و(١/ ٤٠١-٤١٠) و(١/ ٦٧١)، لكنها قليلة - كما هو ظاهر -.

وأما هذا الموضوع فهو يُعنَى من أوّله إلى آخره ببيان تلك المناهج والتأصيل لها وتحليلها وبيان تطبيقاتها.

وبالجملة، فإنني أرجو أن يكون هذا الموضوع مع تلك الدراسة أخوين نصيرين، يشدّ بعضهما بعضاً، ويقوّيه، ويتمّمه، بحيث يكون من تحصّلتا لديه قد جمع ما يتعلّق بهذا الباب من جميع أبوابه وجوانبه.

📖 منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة/ المؤلف: أحمد ابن عبد الرحمن الصويان.

وهو مطبوع في (١٠٤) صفحة من القطع المتوسط. ويهمنا - منه - هنا - ما يتعلّق بمنهج التلقي والاستدلال عند المبتدعة، حيث تناول المؤلف في الباب الثاني [ص: ٥٥-٩٩]: (مسلك المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية)، ذكر فيه أن الأصول العامّة لمنهج المبتدعة في الاستدلال هي:

۞ ردّ النصوص الثابتة التي تخالف أهواءهم، والجرأة في الاعتراض عليها [ص: ٥٨-٦١].

۞ العبث في الأصول الشرعية للاستدلال وتشويهها [ص: ٦٢-٨٩].

۞ ابتداع أصول جديدة للاستدلال والتلقي، وهي: تقليد الأئمة والشيوخ، الكشف والإلهام، الغلو في العقل [ص: ٩٠-٩٩].

ومن خلال هذا العرض يظهر أنه لا تعارض بين ما تناوله المؤلف وبين الموضوع الذي أقدمه؛ وذلك:

➢ لأن المؤلف انتهج منهج الاختصار، وكان في بعض المواضع ينتهج منهج العرض، بخلاف هذا الموضوع، القائم على تناول تلك الجوانب دراسة وشرحاً وتحليلاً.

➢ كما أن المؤلف اقتصر على ذكر بعض مناهج المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية، وهذا لا يمثّل إلا جزءاً يسيراً في هذا الموضوع، حيث إن هذا الموضوع يتناول ذلك بالإضافة إلى بيان مناهج الاستدلال عند المبتدعة ببقية الأدلة الشرعية والتابعة لها والأصول غير الصحيحة.

➢ ولم يتعرض المؤلف لبيان منهج المبتدعة في الاستدلال بالأصول الباطلة، كما لم يتعرّض - أيضاً - لبيان تفاصيل المناهج التي سلكها أهل السنة في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع.

➢ إضافة إلى أن الموضوع الذي أقدمه يتناول - في بابه الثاني - القواعد العامة لأهل السنة في نقض الشُّبَه، وهذا لم يتعرّض له المؤلف أصلاً.

❀ ❀ ❀

شكر وتقدير

أشكرك ربي على نعمائك، وأحمدك على عظيم آلائك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، وأسألك أن تعينني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، وأن تجعل بحثي هذا خالصاً صوابا.

ثم أُثنّي بتقديم خالص الشّكر والتّقدير والعرفان والامتنان، إلى من كان لهما الفضل - بعد الله - في بلوغي ما أنا فيه، بحسن تربيتهما، وتشجيعهما الدائم، ودعواتهما الصالحة لي بالتوفيق والاستمرار في طلب العلم، ألا وهما: والداي الكريمان:

- والد تعهّدني وإخوتي بالتربية والتعليم والتوجيه والرعاية، مع صبر وحلم ومجاهدة ومرابطة، شُغِف بالعلم والسنّة والعبادة، وحَرِص كلَّ الحرص على أن أواصل طلب العلم، كم كانت فرحته وهو يرى ابنه يقدِّم له نسخة من رسالة الماجستير!، ولا شك في أن فرحته ستكون أكبر لو رأى ابنه الحبيب وهو يقدّم له هذه الرسالة العلمية!، ولكن شاء الله - وهو الحكيم العليم - أن يتوفّاه إلى جواره في التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة من عام (١٤٣٠هـ) قبل انتهاء مدة تسليم الرسالة بشهرين اثنين، فأسأل الله الحي القيوم أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يرضى عنه ويرضيه، وأن يجعله في روضة من رياض الجنة، وأن يجمعني به أنا ووالدتي وإخوتي في جنة عرضها السماوات والأرض.

- ووالدة جعلت الدنيا كلها في كفٍّ فألقتها بكل ما فيها، وجعلتني ووالدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإخوتي في الكف الأخرى فضمتنا إلى صدرها حتى جعلتنا

فؤادها وروحها وحياتها، فاللهم أدم عليها حفظك ورحمتك، ومُنَّ عليها بالصحة والعافية، وارزقها أن تقرَّ أعينها برؤية أولادها في أعلى المراتب وأحسن الأحوال، واجعلها من أهل الرضا والقبول والمحبة في السماء والأرض، وفي الدنيا والآخرة.

ثمّ لن أوفي النبلاء الخمسة (إخواني الثلاثة - أنور وأسلم وأكرم - وأختي وزوجها) حقهم من الشكر والثناء والتقدير، فقد تفضلوا عليّ برعايتهم، وأحاطوني بمحبتهم، وارتقوا بي إلى المعالي بتشجيعهم، وكان لهم الفضل - بعد الله - في إكمال دراستي، حتى أكرمني الله بالوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة في السلم التعليمي، فيا ربِّ اجعلهم من الصالحين المصلحين، الهداة المهتدين، وبارك لهم في أنفسهم وأعمارهم وأعمالهم وذرياتهم، ووسِّع لهم في أرزاقهم وبارك لهم فيها.

كما أنّ من الواجب عليّ - في هذه المناسبة - تخصيص مزيد الشّكر والتّقدير والامتنان لحكومة المملكة العربية السّعودية، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -، والتي أتاحت لي - بفضل الله - فرصة مواصلة الدراسة في الجامعة الإسلاميّة المباركة بالمدينة النبوية، إلى أن وفّقني الله تعالى إلى إتمام الدِّراسات العليا فيها، سائلاً المولى ﷻ أن يوفِّق القائمين عليها إلى تسيير أمورها دائما نحو الأفضل، وأن يجزيَهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

كما أتقدم بالثناء العاطر، والشكر الجزيل، إلى كلّ المشايخ النجباء الكرماء الذين تلقَّيت عنهم العلم وتأدّبتُ على أيديهم منذ التحاقي بالجامعة الإسلامية في المرحلة المتوسطة حتى هذه المرحلة في قسم العقيدة، والذين وجدت فيهم الحرص الشديد على نفع الطلاب، والأخوة الصادقة في التعامل معهم، والنصح الخالص في إرشادهم وتوجيههم.

وأخصّ بالذِّكر والثناء والإشادة والتقدير، شيخي الفاضل وأستاذي الموقَّر فضيلة الشيخ الأستاذ الدّكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي - حفظه الله -، الذي تفضّل عليّ بقبول إشرافه على الرسالة، ثم أتحفني بالفوائد والفرائد التي لن يكون لها الأثر البالغ - إن شاء الله - في حياتي العلمية والعملية فحسب، بل في شؤون حياتي المختلفة، ففضيلته - والحق يقال - معينٌ صافٍ متدفّق بالخير والبذل والعلم والرحمة وكريم التوجيه وصادق المحبة وجميل المعاملة وحسن المتابعة ودقيق الملاحظة، فجزاه الله عنّي وعن طلبة العلم خير الجزاء، وبارك له في وقته وذريته، ومتّعه بالصّحة والعافية، ووفقه للعمل الصّالح المتقبّل، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في هذا البحث، وأخص بالذكر كلاً من:

- أخي الحبيب، قرين المجد، ورفيق السعد، الصديق وقت الضيق/ د.سيرين إلمان انجاي، الذي منحني وقته وجهده وصادق النصح والتوجيه.
- وأخي الكريم، الوقور الرزين/ محمد سعيد طبسة، الذي كانت له وقفاته المشهودة، وإرشاداته السديدة.

وأوجِّه شكراً وتقديراً خاصاً لمن كان لهم تأثير عظيم جداً في جميع مراحل حياتي العلمية، وفي مقدّمتهم: والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفضيلة الشيخ/ أبو عبد الرحمن الذي كان له الفضل - بعد الله - في التحاقي بهذه الجامعة، ثم ما خصَّني به من رعايته إياي بأبوّته الحانية ونصحه الدائم وتشجيعه المتواصل، وكذلك: فضيلة الشيخ/ حسن بن دخيل الحازمي، وفضيلة الشيخ الدكتور/ إبراهيم بن محمد نور بن سيف، وفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ محمود ابن عبد الرحمن قدح، وسعادة الدكتور الأخ والأستاذ والمعلِّم/ أكرم سردار محمد شيخ.

وقبل الختام أتقدّم بعظيم الشكر والامتنان والعرفان بالفضل، للأخ الصديق، الحبيب الرفيق، قرين النُّبل والنجابة والفضائل والكرم؛ فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الكريم بن عيسى الرحيلي.

وأختم بأخي الذي لم تلده أمي، الحبيب الأديب النجيب الأريب، يوسف محمد خاجا، وفقه الله وأسعده وبارك فيه

التمهيد

التعريف بمصطلحات عنوان البحث

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بِـ (المنهج) و (النقض).
- المبحث الثاني: التعريف بِـ (أهل السنة).
- المبحث الثالث: التعريف بِـ (الشبهة)، ومشروعية نقضها، وفضله، وشروطه.
- المبحث الرابع: التعريف بِـ (أهل الأهواء والبدعة).

المبحث الأول

التعريف بـ(المنهج) و(النقض)

المطلب الأول

التعريف بِـ (المنهج) لغةً واصطلاحاً

أ- تعريف (المنهج) لغة:

(المنهج): مصدر ميمي (بمعنى: النَّهْج أو الإِنْهَاج)، أو بمعنى اسم المفعول (بمعنى: منهوج)، أو اسم مكان؛ من الفعل الثلاثي المجرَّد (نَهَجَ) أو الثلاثي المزيد بالهمزة (أَنْهَجَ).

وأصل مادته: (النون والهاء والجيم)، وهذه المادة «أصلان متباينان:

الأول: النَّهْج: الطريق، و (نَهَجَ لي الأمـرَ): أَوْضَحَه، و (هو مستقيم المِنْهَاج)، و(المَنْهَج): الطريق - أيضاً - والجمع: (المَنَاهِج).

والآخر: الانقطاع، و(أتانا فلانٌ يَنْهَج): إذا أتى مبهوراً منقطع النَّفَس..، ومن الباب: (نَهَجَ الثوب) و(أَنْهَجَ): أَخْلَق ولمَّا ينشقّ... »[١].

والمراد من هذين الأصلين في هذا البحث هو الأصل الأول، وإن كان من أهل العلم من ذهب إلى أن مادة (نَهَجَ) أصل واحد، حيث قال: « النهج: الطريق الواضح...، ومنه قولهم: (نَهِج الثوبُ) و(أَنْهَجَ): بَانَ فيه أثر البِلَى »[٢].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٦١).

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن الكريم ص (٨٢٥).

فأصل المعنى اللغوي لمادّة (نَهَجَ) هو: الطريق الواضحة البيّنة، هذا ما توارد عليه أهل اللغة والعلم، وإن كان بعضهم قد يزيد على ذلك؛ كقول بعضهم: « طريق نَهْج: واسع واضح »[١]، وقول بعضهم: « الطريق المستقيم »[٢].

فَـ(النَّهْج) و(النَّهَج) و(المَنْهَج) و(المِنْهاج): الطريق الواضحة البيّنة، ويُجمَع (النَّهْج) و(النَّهَج) على: (نَهْجات) و(نُهُج) و(نُهُوج) و(نِهَاج)، ويُجمَع (المَنْهَج) و(المِنْهَاج) على: (مَنَاهِج)[٣]. ومن هذا الباب: قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، ثم يستعمل في كل شيء كان بيّناً واضحاً سهلاً[٤].

وقد تأتي هذه المادَّة مراداً بها بعض أفراد أصل معناها اللغوي:

١ - فقد تأتي بمعنى (الطريق):

وفي هذا الاستعمال يُوصَف (النَّهْج) بما يليق به من أوصاف - كالصحة والفساد، والاستقامة والاعوجاج، ونحو ذلك -، فيقال: « فلان مستقيم النَّهْج - والمَنْهَج والمِنْهَاج - »[٥].

---

(١) العين (٣/ ٣٩٢).

(٢) انظر: شرح السنة (١٢/ ١٣٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٣٤)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ٤٤).

(٣) انظر: جمهرة اللغة (١/ ٤٩٨)، المحكم (٢/ ١٤٨)، لسان العرب (٢/ ٣٨٣)، تاج العروس (٦/ ٢٥١).

(٤) انظر: جامع البيان (٦/ ٢٦٩).

(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٦١).

٢- وقد تأتي بمعنى الوضوح والبيان:

تقول: (نَهَجَ الطريقُ - أو الأمرُ -) و(أَنْهَجَ) : وَضَح واستبان، و(نَهَجْتُ الطريقَ) و(أَنْهَجْتُه): أَوْضَحْتَه وبَيَّنْتَه، و(اسْتَنْهَجَ الطريقُ): صار واضحاً بَيِّناً، و(اعمل على ما نهجتُه لك): أوضحتُه وبَيّنْتُه[١].

ومن الباب: قول العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه[٢]: « إن رسول الله ﷺ لم يمت حتى وصل الحبال ثم حارب، وواصل وسالم، ونكح النساء وطلّق، وترككم عن محجة بيّنة وطريق ناهجة »[٣]، وفي لفظ: « إن رسول الله ﷺ - والله - ما مات حتى ترك السبيل نهجاً واضحاً... »[٤].

٣- وقد تأتي بمعنى: سلوك الطريق، أو: الطريق المسلوك.

---

(١) انظر: العين (٣/ ٣٩٢)، تهذيب اللغة (٦/ ٤١)، المحيط في اللغة (٣/ ٣٨١)، غريب الحديث للخطابي (٢/ ٢٤١)، الصحاح (٢/ ٣٩٦)، المحكم (٤/ ١٧١)، الأفعال لابن القطاع (٣/ ٢٢١)، لسان العرب (٢/ ٣٨٣)، المصباح المنير ص(٣٢٢)، تاج العروس (٦/ ٢٥١-٢٥٣).

(٢) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، القرشي الهاشمي، عم رسول الله ﷺ، أبو الفضل، هاجر قبل الفتح بقليل، وشَهِد الفتح، وثبت يوم حنين، كان الصحابة يعترفون له بالفضل ويشاورونه ويأخذون برأيه، مات بالمدينة سنة (٣٢هـ). انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٦٣١-٦٣٢).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٥/ ٤٣٤)، وصححه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٢/ ١٥٨).

(٤) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٥٢).

تقول: (نَهَجَ الطريقَ): سَلَكه، و(فلان يَسْتَنْهِج طريق فلان): يَسْلُك مَسْلَكَه، و(المَنْهَج): الطريق المنهوج - أي: المسلوك[١] -، ومن هذا المعنى ما عبّر به بعض أئمة اللغة بقوله: « (النَّهج): الطريق العامر »[٢].

٤- وقد تأتي بمعنى: وَاضِح الطريق وبَيِّنه[٣].

فَـ(مَنْهَج الطريق): وَاضِحُه، وعبّر بعض الأئمة بقوله: « معظمه »[٣]، كما عبّر غيره بقوله: الطريق المُسْتَمِرّ[٤]، ومن الباب: قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[المائدة: ٤٨] - عند من فرَّق بين الشرعة والمنهاج -؛ فَـ(الشرعة): ابتداء الطريق، و(المنهاج): معظمه أو مستمره. وعلى هذا الاستعمال يكون (المنهج) اسماً أو صفةً لبعض الطريق[٥].

وبناءً على ما تقدم؛ يمكن القول: إن معنى قولنا: (منهج أهل السنة) يشمل ما يأتي:

١- الطريق الواضحة البيّنة لأهل السنة.

٢- ما سلكه أهل السنة وساروا عليه.

٣- ما أوضحه أهل السنة وبيّنوه.

---

(١) انظر: الصحاح (٢/ ٣٩٦)، الأفعال لابن القطاع (٣/ ٢٢١)، تاج العروس (٦/ ٢٥٣)، التوقيف على مهمات التعاريف ص(٦٨١).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ٢٧٨).

(٣) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص(٤٢١).

(٤) انظر: زاد المسير (٢/ ٣٧٢) ونقله عن المبرد.

(٥) انظر: المخصص في اللغة (٣/ ٣٠٧).

ويمكن صياغة ذلك في التعبير الآتي:

(منهج أهل السنة): طريقُ أهل السنة الواضحةُ البيّنةُ، التي سلكوها وساروا عليها، وأوضحوها وبيّنوها.

ب- تعريف (المنهج) اصطلاحاً:

يمكن أن يعرف المنهج اصطلاحاً بتعريفين؛ عام وخاص:

أما **التعريف العام**: فيقال: المنهج هو النشاط المنظم للإنسان في أي جانب من جوانب حياته[١].

وأما **التعريف الخاص**: فيقال فيه: الطريقة المنظمة في النظر والتفكير وتناول العلوم والمعارف، وهذا المعنى هو ما كان العلماء المسلمون يستخدمونه للتعبير عما يراد بالمنهج العلمي اليوم، فعلى سبيل المثال: استخدم أبو الوليد سليمان الباجي كلمة المنهاج في النطاق الخاص كما في عنوان كتابه المنهاج في ترتيب الحجاج بمعنى: الخطوات المنظمة المتبعة في الجدل والمناظرة والاستدلال، واستخدمها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (منهاج الاستقامة) حيث أراد بها الأسلوب الأمثل الذي تتحقق بالالتزام به الاستقامة والاعتدال في مسائل الاعتقاد والعمل والعبادة، أما كتابه منهاج السنة النبوية فقد استعملها بمعنى مسلك أهل السنة في قضية الإمامة بوجه خاص وفي مسائل أصول الدين بوجه عام[٢].

---

(١) المنهج السلفي تعريفه تاريخه مجالاته قواعده خصائصه ص(٢٢).

(٢) انظر: المرجع السابق ص(٢٢-٢٣).

وقيل: هو: « الطريق المؤدي إلى التعريف على الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة والتي تهيمن على سير العقل وتحد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة »(١).

وقيل: « أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها، وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة »(٢).

وهذه التعريفات الاصطلاحية - مع تنّوع عباراتها - تتفق فيما بينها - في الغالب - على جملة أمور، هي:

١- أن المنهج: طريق أو وسيلة أو خُطَّة محدَّدة.

٢- أن هذه الطريق تشتمل على قواعد عامة، وخطوات وأفكار ذهنية، وإجراءات علمية، وأسس ضابطة.

٣- أن تلك القواعد والخطوات ونحوها مرسومة مُنَظَّمة ومنضبطة - في نفسها -، وهي أيضاً تهيمن على سير العقل وتحدِّد عملياته وتضبط أفكاره وتنظِّم خطواته.

٤- أن المقصود بكل ذلك هو: الوصول إلى غاية معيَّنة.

وعند تصوّر التعريف الاصطلاحي لـ (المنهج) ومشتملاته - مما سبق ذكره -؛ يظهر أن المراد بـ (منهج أهل السـنة) اصطلاحاً: تلك الطريق

---

(١) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/ ٢٠).

(٢) مناهج وأساليب البحث العلمي ص(٣٣).

المحدَّدة المنضبطة المنتظمة - بما تشتمل عليه من قواعد عامة وأسس ضابطة وإجراءات علمية - التي سار عليها أهل السنة في مسألةٍ ما؛ تقريراً وإيضاحاً منهم لما جاء به الكتاب والسنة.

وبذلك تظهر العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لِـ (المنهج) واضحة جلية، وهي: أنها طريق مسلوكة واضحة بينة.

المطلب الثاني

التعريف بِـ (النقض) لغةً واصطلاحاً

أ- تعريف (النقض) لغة:

(النَّقْض): مصدر الفعل (نَقَضَ) الثلاثي المجرد، يقال: (نَقَضَه - يَنْقُضُه - نقضاً)، ومادته (النون والقاف والضاد): أصل صحيح يدلّ على نكْث شيء وانتثار عَقْدِه، وهو ضد الإبرام[١].

فـ (النَّقْض): إفساد ما أَبْرَمْتَ من حبل أو بناء أو عقدٍ بعد إحكامه[٢]، ونص عدد من أهل العلم على أن الأصل فيه: فَكّ وفَسْخ التركيب من المركَّبات الحسِّية وردّه إلى ما كان عليه أولاً[٣]، هذا هو المعنى العام، ثم ينصرف النقض إلى كل شيء بحسبه[٤]:

- فـ (نقَض البناء): هدمه[٥].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٧١)، مفردات ألفاظ القرآن الكريم ص(٨٢١).

(٢) انظر: العين (٥/ ٥٠)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٦٩)، المحيط في اللغة (٥/ ٢٥١)، أصول السرخسي (٢/ ٢٠٨)، زاد المسير (١/ ٥٦)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٤٦).

(٣) انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٦٣-٢٦٤)، التبيان في تفسير غريب القرآن ص(٧٢).

(٤) انظر: زاد المسير (١/ ٥٦).

(٥) انظر: زاد المسير (١/ ٥٦)، التبيان في تفسير غريب القرآن ص(٧٢)، تاج العروس (١٩/ ٨٨).

- و(نَقْض الحبل): حَلّ بَرْئِه[١].

- و(نَقْض العهد): نكثه ونبذه وإفساده[٢]والإعراض عن المقام على أحكامه[٣].

- و(انتقض الجرح أو القرحة): فَسَد بعد التئامه أو بُرْئِه[٤].

- و(انتقض القوم على السلطان): خرجوا عليه وخلعوا طاعته[٥].

- و(تَنَاقَضَ القولان): تَدَافَعَا، كأن كل واحدٍ نَقَضَ الآخر[٦].

- و(في كلامه تناقض): إذا ناقض قولهُ الثاني الأولَ، وذلك إذا كان بعضُه يقتضي إبطالَ بعض، بأن يتكلَّم بما يَتَنَاقَض معناه (أي: يتخالف)[٧].

- و(المُنَاقَضَة في الشِّعر): أن ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول، والاسم منه: (النَّقِيضة)، وتجمع على (نَقَائِض)[٨].

---

(١) المصباح المنير ص(٣٢٠)، التبيان في تفسير غريب القرآن ص (٧٢).

(٢) انظر: معجم لغة الفقهاء ص(٤٨٦).

(٣) انظر: زاد المسير (١/ ٥٦).

(٤) انظر: العين (٥/ ٥١)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٦٩)، المحيط في اللغة (٥/ ٢٥١)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٧١)، المصباح المنير ص(٣٢٠).

(٥) المعجم الوسيط (٢/ ٩٤٧).

(٦) المصباح المنير ص(٣٢٠).

(٧) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٣٢٢)، مختار الصحاح ص(٢٨١)، المصباح المنير ص(٢٣٠)، تاج العروس (١٩/ ٩٤).

(٨) انظر: العين (٥/ ٥٠-٥١)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٦٩)، تاج العروس (١٩/ ٩٤).

- و(ناقَضَه في الشيء - مُنَاقَضَةً - ونِقَاضاً): خالفه، و(ذَا نَقِيض ذا): إذا كان مُنَاقِضَه ومُخَالفَه، و(نِقِيضك): مُخَالِفُك[١].

وعلى ضوء ما تقدم، فالمراد بـ(نَقْضِ الشُّبَه): إفسادها وإبطالها، وذلك ببيان وهائها وعدم صلاحيتها لأن تكون مُسْتَمْسَكاً لأهلها الذين ظنوا أنهم قد أحكموا بناءها أو أحكموا الاستدلال بها، وبهذا الإبطال تُرَدّ تلك الشبه إلى ما كانت عليه قبل أن يُتَمَسَّك بها، وهو كونها غير صالحة للاستدلال على ما استُدِلّ بها عليه.

ب- تعريف (النقض) اصطلاحاً:

تنوعّت العبارات في تعريف (النقض) اصطلاحاً، ومن تلك التعريفات:

١- « بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه في بعض من الصور، فإن وقع بمنع الشيء من مقدمات الدليل على الإجمال سمي نقضاً إجمالياً لأن حاصله يرجع إلى منع الشيء من مقدمات الدليل على الإجمال، وإن وقع بالمنع المجرد أو منع السند سمي نقضا تفصيليا لأنه منع مقدمة معينة »[٢].

٢- « تخلف الحكم رغم توفر العلة، وهذا يبطل كون العلةِ علةً »[٣].

---

(١) انظر: المحكم (٦/ ١٧٩)، تاج العروس (١٩/ ٩٤-٩٥).

(٢) التعريفات ص (٣١٥).

(٣) معجم لغة الفقهاء ص(٤٨٦).

٣- « نقض الحكم: إبطاله أو إبطال العمل به »[١]، ومن أوجه ذلك: صدور الحكم مبنياً على خطأ في تطبيق قوانينه التي بُني عليها، أو مبنياً على تأويل غير سائغ، أو مشوباً بخطأ جوهري في إجراءات إطلاقه وإصداره، أو بطلان الحكم في نفسه[٢].

٤- « إبطال دليله المعلل بعد تمامه متمسكا بشاهد يدل على عدم استحقاقه للاستدلال به؛ لاستلزامه فساداً مّا، أعم من أن يكون تخلف المدلول عن الدليل بأن يوجد الدليل في موضع ولم يوجد المدلول فيه، أو فسادا آخر مثل لزوم المحال على تقدير تحقق المدلول. وكما يطلق عليه اسم مطلق النقض كذلك يطلق عليه النقض المقيد بالإجمال فيسمى نقضا إجمالياً لأن مرجعه إلى منع شيء من مقدمات الدليل على الإجمال »[٣].

٥- « تخلُّف الحكم عن الدليل »[٤].

٦- « استدلال يرمي إلى إثبات أي دعوى باطلة[٥]. وهو أزيد من الاعتراض الذي يكتفي بإثارة إشكالات، في حين أن النقض يرفض الدعوى رفضاً باتاً »[٦].

---

(١) معجم لغة الفقهاء ص(٤٨٦).

(٢) انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٩٤٧).

(٣) دستور العلماء (٣/ ٢٨٩).

(٤) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص(٧٨).

(٥) كذا، ولعل الصواب: إثبات عدم صحة أي دعوى باطلة.

(٦) المعجم الفلسفي ص(٢٠٥).

٧- « إبداء العلة بدون الحكم «أي: أن لا تكون العلّة مطابقة للحكم »[(١)].

٨- « ادعاء بطلان المعلَّل مع إقامته الدليل على دعوى بطلانه، وذلك إما بتخلف المدلول عن الدليل، بمعنى: أن الدليل يكون موجوداً أو المدلول ليس بموجود، فيكون الدليل جارياً على مُدَّعىً آخر غير المدَّعى الذي أقامه عليه المعلِّل أو بسبب استلزامه المحال »[(٢)].

ويظهر لي - والله أعلم - أن كل تعريف من هذه التعريفات تناول جانباً أو أكثر مما يشمله مصطلح (النقض)؛ وذلك لاختلاف العلم الذي ورد فيه هذا المصطلح وأُريد بيان تعريفه الاصطلاحي فيه، ومن ثَمّ كان التعريف لـ (النقضِ) بحسب العلم الذي عُرِّف به فيه.

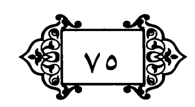
والمراد في هذا البحث: هو ما يشمل كل الصور التي ذُكرت في التعريفات السابقة، وكذلك غيرها من الصور مما لم يذكر فيها؛ مما يراد به إبطال الشُّبهة وبيان فسادها.

وبذلك تظهر العلاقة واضحةً بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لـ(النقض).

---

(١) روضة الناظر وجنة المناظر (٣/ ٩٣٧) مع هامش رقم (٨). وعبَّر عن ذلك العلامة الشنقيطي بقوله: «وجود الوصف الذي هو العلة مع تخلف حكم العلة عنها» آداب البحث والمناظرة (٢/ ١٠٥). وشرحه العلامة ابن بدران بقوله: «مثاله: أن يُقال في مسألة النباش سرق نصاباً كاملاً من حرز مثله فيجب عليه القطع كسارق مال الحي، فيُقال: هذا ينتقض بالوالد يسرق مال ولده، وصاحب الدين يسرق مال مديونه، فإن الوصف موجود فيهما ولا يُقطَعان، ففي هذا المثال أُبْدِيت العلة لكن الحكم لم يترتّب عليها». نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر (٢/ ٣١٣) هامش(٢).

(٢) آداب البحث والمناظرة (٢/ ٦٥).



المبحث الثاني
التعريف بـ (أهل السنة)

المطلب الأول
التعريف بِـ (أهل السنة) لغة

كلمة (أهل السنة) مركَّب إضافي من جزئين:

١ - (أهل):

هذه الكلمة إذا أضيفت إلى اسمٍ أفادت - في بعض الأحيان - معنى الاختصاص بالمضاف إليه، فأهل الرجل - في الأصل -: من يجمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تُجُوِّز به فقيل: (أهل الرجل): لمن يجمعه وإياهم نسب أو دين أو ما يجري مجراهما من صناعة وبلد، و(أهل الإسلام): من يجمعهم[1]، و(أهل المذهب): من يدين به، و(أهل البيت): سكانه، و(أهل الرجل): أخص الناس به، و(أهل كل نبي): أمته[2].

٢ - (السنة):

(السنة): من الفعل: (سَنَّ)، وهذا الأصل (السين والنون) أصل واحد مطّرد، وهو جريان الشيء واطّراده في سهولة.

والأصل: قولهم: (سَنَنْت - الماءَ على وجهه -، أَسُنُّه، سَنّاً): إذا أرسلته إرسالاً وصببته صبّاً سهلا، ثم اشتق منه فيقال: (جاءت الريح سَنَاسِن): إذا

---

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص (٩٦).

(٢) انظر: لسان العرب (١١/ ٢٩).

جاءت على طريقة واحدة.

ومما اشتق منه: (السُّنة)، وهي: السيرة والطريقة حسنةً كانت أو قبيحة، محمودةً كانت أو مذمومة. وقيل: (السنة): الطريقة المحمودة المستقيمة - أي: أنها خاصة بالسيرة الحسنة -(١).

والراجح هو الأول؛ لقوله ﷺ: « من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها »(٢).

وإذا كان ذلك كذلك؛ فيُعرَف المراد بالسنة مدحاً أو ذمّاً من سياق الكلام، وذلك إما بالإضافة إلى ممدوح أو مذموم، وإما بالوصف كالحديث السابق(٣)، وإما بـ« أل » العهدية، وإما بغير ذلك.

و(أل) في (السنة) - هنا - للعهد الذهني، فليس المراد أيُّ سنة، ولا سنة أيّ أحد، وإنما المراد: سنة معينة معهودة في الذهن، وهي سنة النبي ﷺ.

ومن خلال ما تقدم ينتج أن التعريف اللغوي لـ (أهل السنة) هو: الأمة المختصون من بين سائر الأمة المحمدية (أمة الإجابة) بالطريقة المحمودة المستقيمة التي كان عليها النبي ﷺ، وأكثرهم تمسكاً بها واتباعاً لها قولاً وعملاً واعتقادا(٤).

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٦٠-٦١)، لسان العرب (١٣/ ٢٢٥-٢٢٦)، المصباح المنير ص(١٥٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢/ ٧٠٤-٧٠٦) رقم (١٠١٧)، و(٤/ ٢٠٥٩- ٢٠٦٠) رقم (١٠١٧).

(٣) انظر: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ٣٢).

(٤) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق ص (٤٦). وانظر: توضيح الكافية الشافية (٣/ ٤١٥) - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي -.

المطلب الثاني

التعريف بِـ (أهل السنة) اصطلاحاً

أولاً- التعريف بِ (السنة) اصطلاحاً:

يختلف تعريف (السنة) في الاصطلاح باختلاف نوع العلم الذي يُعَرَّف بالسنة فيه، وذلك أن أهل كل علم يتعاملون مع السنة ويُعنون بها بحسب علاقتها بذلك العلم.

فالسنة في اصطلاح المحدثين: ما أُثِر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها[1]. وذلك أنهم عُنوا بنقل كل ما كان عليه ﷺ في أحواله كلها، يقظةً ومناماً حركةً وسكونا، أفاد حكماً شرعياً أم لم يُفِد[2].

وفي اصطلاح الأصوليين: ما صدر عن الرسول ﷺ - غير القرآن - من قول أو فعل أو تقرير[3]. وذلك أنهم عُنوا بمصادر الشريعة ومناهج استنباط الأحكام وأخذها من النصوص، فنظروا إلى السنة من جهة كونها مصدرا أو دليلا، فعُنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تُثبِت الأحكام وتقررها[4].

---

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر ص(٣)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٦-٧، ٩-١١)، فتح المغيث (١/ ٨-٩).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٧٨)، الموافقات (٤/ ٦).

(٤) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٨).

وفي اصطلاح الفقهاء: ما ثبت عنه ﷺ من حكم هو دون الواجب[١]. وذلك أنهم عُنوا بالبحث عن حكم الشرع في أفعال العباد وجوباً أو حرمة أو إباحة أو غير ذلك[٢].

وتطلق السنة في عرف كثير من السلف في باب الاتباع وترك الابتداع ولزوم الصراط المستقيم على ما يقابل البدعة، فيقال: (فلان على سنة) إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أو لا. ويقال: (فلان على بدعة) إذا عمل على خلاف ذلك.

وكأن هذا الإطلاق إنما اعتُبِر فيه عمل صاحب الشريعة، فأُطلِق عليه لفظ السنة من تلك الجهة، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب[٣].

فالسنة بهذا الإطلاق بمعنى الدين، وهي شاملة لكل ما شرعه الله وجاء به النبي ﷺ في العقائد والأقوال والأعمال والعبادات والمقاصد والأحوال[٤].

ولذا فإنها تُعَرَّف بِـ: ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقادا واقتصادا وقولا وعملا، وتلقاه عنه الصحابة، وتلقاه عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة[٥].

والسنة - بهذا الاعتبار والإطلاق - هي الحق (الأحاديث الصحيحة) دون

---

(١) انظر: العدة في أصول الفقه (١/ ١٦٦).

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٩).

(٣) انظر: الموافقات (٤/ ٤).

(٤) انظر: النبوات ص(٦٧)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٠)(١٩/ ٣٠٧-٣٠٨) (٢٢/ ٥٣٩-٥٤٠).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٨) (٥/ ١١١)، منهاج السنة (٣/ ٤٥٧-٤٥٨).

الباطل (الأحاديث الموضوعة)، وهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً، ولمن يدعي السنة خصوصاً، فيجب التفريق بين ما ثبت منها وما عُلِم أنه كذب، فإن طائفة ممن ينتسب إلى السنة ويعظم السنة والشرع ويظن أنه معتصم بالكتاب والسنة قد يجمع أحاديث وردت في باب من أبواب الدين كالصفات - مثلاً -، وتلك الأحاديث منها ما هو كذب معلوم أو إلى الكذب أقرب، ومنها ما هو إلى الصحة أقرب، ومنها ما هو متردد، ثم يجعل مدلول تلك الأحاديث جميعا من الدين، ويصنّف فيه مصنفات، وقد يكفّر من يخالفه فيه(١).

كما أن السنة بهذا الإطلاق شاملة لكل ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله، سواء فعله رسول الله ﷺ أو فُعِل على زمانه، أو لم يفعله ولم يُفعَل على زمانه؛ لعدم المقتضي لفعله حينئذ أو وجود المانع منه، فإذا ثبت أنه ﷺ أَمَرَ به أو استحبه أو عُلِم بالأدلة الشرعية الأمرُ به فهو من السنة حتى لو لم يُفعَل إلا بعد وفاته ﷺ كإجلاء اليهود من جزيرة العرب، وقتال الخوارج(٢) المارقين، وكما جمع الصحابة القرآن في المصحف، وكما داوموا على قيام

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٠) (١٦/ ٤٣٢)، النبوات ص(٦٧).

(٢) الخوارج: جمع خارج، والمراد بهم: الطائفة التي خرجت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم تفرقت بعد ذلك إلى طوائف كثيرة، يجمعهم: القول بتكفير علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان والحَكَمين رضي الله عنهم، والقول بالخروج على الإمام الجائر، والحكم بكفر صاحب الكبيرة في الدنيا، وتخليده في النار في الآخرة. ويلحق بهم كل من تبنى مذهبهم وخرج على أئمة المسلمين باللسان أو السنان في كل عصر ومصر. انظر: مقالات الإسلاميين ص(٨٦)، الفرق بين الفرق ص(٥٥)، الملل والنحل (١/ ١١٤) وما بعدها.

رمضان في المسجد جماعة[١].

وهذا المعنى العام الشامل للسنة قد يُستعمَل في بعض أفراده: فقد يُراد به ما سنّه وشرعه رسول الله ﷺ من العقائد، وقد يُراد به ما سنّه وشرعه من العمل.

والمعنى الأول - أعني: العقائد - هو الذي عناه عدد من أئمة أهل السنة والجماعة الذين سموا مصنفاتهم باسم (السنة)، فإنهم يقصدون العقائد التي يعتقدها أهل السنة؛ ليميزوا بين عقيدة أهل السنة وعقيدة أهل البدعة[٢].

ثانياً- إطلاقات لفظ (أهل السنة):

يُطلَق هذا اللفظ ويراد به أحد معنيين:

الأول: يطلق على ما يقابل الرافضة[٣]، فيقال: (هذا سُنِّي) أي: ليس برافضي، فيدخل في أهل السنة - بهذا المعنى -: جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام ممن يُثبِت خلافة الخلفاء الثلاثة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٧-١٠٨) (٢١/ ٣١٧-٣١٩) (٢٣/ ١٣٣) (٣١/ ٣٦-٣٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٦-٣٠٧)(٢٢/ ٥٣٩-٥٤٠)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص (٣٣-٤٠).

(٣) عَلَم على تلك الطائفة التي ترفض إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويتبرؤون منهما ومن أكثر الصحابة رضي الله عنهم، ويسبونهم، وينتقصونهم، ويزعمون أن الإمامة لعلي رضي الله عنه وذريته بالنص، وأن إمامة غيره باطلة، ورفضوا زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام بن عبد الملك لأنه لم يوافقهم على ذلك. انظر: منهاج السنّة النبوية (١/ ٣٤)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (١/ ٣٤٤).

وهذا المعنى هو المشهور عند جمهور العامة، وذلك لكون الرافضة أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة، وأكثرهم مخالفة لمعاني القرآن والأحاديث النبوية، وأكثرهم قدحاً في سلف الأمة وأئمتها، وطعناً في جمهور الأمة من جميع الطوائف[١].

الثاني: يطلق على ما يقابل أهل البدع والأهواء، فيكون المراد: أهل السنة المحضة الخالصة من شوائب البدع والمحدَثات، ويخرج بذلك: جميع أهل الأهواء والبدع ممن خالف أهل السنة في أصل من أصول معتقدهم[٢].

ثالثاً- المراد بِ (أهل السنة):

لأهل العلم تعبيرات عديدة لبيان المعنى المراد من (أهل السنة) أو ما يبين معناه، ومنها:

١- قال أبو الحسين الملطي[٣]: « والذي عندي من ذلك: أن تلزم المنهج المستقيم وما نزل به التنزيل وسنة الرسول وما مضى عليه السلف الصالح، فعليك بالسنة والجماعة ترشد إن شاء الله »[٤].

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢٢١)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٦) (٤/ ١٥٥) (٢٨/ ٤٨٢).

(٢) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢٢١)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص (٤٧).

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي العسقلاني، أبو الحسين، مشهور بالثقة والإتقان، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، توفي سنة (٣٧٧هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٣٤٣-٣٤٤)، الأعلام (/ ٣١١).

(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص (٤١).

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[١]: « فمذهب أهل السنة والجماعة -وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم - »[٢].

وقال: « فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة »[٣].

وقال: « ...لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان »[٤].

وقال: « فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء ليس لأحد خروج عنها، ومن دخل فيها كان من أهل الإسلام المحض، وهم أهل السنة والجماعة »[٥].

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، الإمام العالم العلم العلامة الفقيه الحافظ الزاهد العابد المجاهد القدوة شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس، ولد سنة (٦٦١هـ)، سمع الحديث ثم اشتغل بالعلوم، وكان إماماً في التفسير والفقه والحديث والأصول والفروع والنحو واللغة والعلوم العقلية والنقلية، حتى أنه كان أعرف بالمذاهب من أتباع المذاهب أنفسهم، من مصنفاته: منهاج السنة ودرء تعارض العقل والنقل والنبوات والجواب الصحيح وغيرها، توفي سنة (٧٢٨هـ). البداية والنهاية (١٤/ ١٣٥-١٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٣٤٦).

(٤) المصدر نفسه (٣/ ٣٧٥).

(٥) المصدر نفسه (١٩/ ١١٧). وانظر: (٣/ ١٥٧، ١٥٩) (٨/ ٤٤٩) (١٢/ ٤٧١) (١٥/ ٢٩٨) (١٧/ ٢٨-٢٩، ٣١٩) (٢٢/ ٣٦٠).

٣- وقال الحافظ ابن كثير[١]: « المتمسكون بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وبما كان عليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في قديم الدهر وحديثه »[٢].

وهذه النصوص - وإن كانت مختلفة الألفاظ والعبارات - متفقة في معناها ودلالتها، فأهل السنة - إذاً - هم:

١- أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأنهم تلقّوا عنه مباشرةً الدينَ الذي أنزله الله عليه، فهم أعرف هذه الأمة بسنة نبيهم وأتبع لها ممن جاء بعدهم.

٢- التابعون لهم بإحسان ممن تمسك بكتاب الله وسنة نبيه وما اتفق عليه الصحابة، واجتمعوا على ذلك، ولم يخالفوا في شيء من أصوله. ويدخل في ذلك عوام المسلمين المقتدون بهم[٣].

---

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، الإمام المفتي المحدث البارع، فقيه متفنن، محدث متقن، مفسر نقال، ولد سنة (٧٠٠هـ) أو بعدها بيسير، نشأ بدمشق، واشتغل بالحديث مطالعة في متونه ورجاله، ولازم المزي وصاهره على ابنته، وأخذ عن ابن تيمية ففتن بحبه وامتحن لسببه، وكان كثير الاستحضار حسن المفاكهة، سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته، ومنها: البداية والنهاية واختصار علوم الحديث لابن الصلاح وغيرهما، وكان قد أضر في أواخر عمره، توفي سنة (٧٧٤). انظر: الدرر الكامنة (١/ ٤٤٥-٤٤٦).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٣٤).

(٣) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق ص(٤٨)، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ٣٨).

المبحث الثالث

التعريف بـ (الشبهة)، ومشروعية نقضها، وفضله، وشروطه

المطلب الأول

التعريف بـ (الشبهة) لغةً واصطلاحاً

أ- تعريف (الشبهة) لغة:

(الشُّبْهَة): اسم من الفعل (أَشْبَه)، أو بمعنى اسم الفاعل (بمعنى: مُشَبِّهة أو مُشْبِهَة أو مُشْتَبِهة)، أو بمعنى اسم المفعول (بمعنى: مُشَبَّهة أو مُشْبَهة أو مُشْتَبَهة)؛ من الفعل الثلاثي المزيد (أَشْبَهَ) أو (شَبَّه) أو (اشْتَبَه).

وأصل مادتها: (الشين والباء والهاء)، وهذه المادة « أصل واحد يدلّ على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً »[1]، و« حقيقتها في المماثلة من جهة الكيفية كاللون والطعم وكالعدالة والظلم »[2].

واستعمالات هذه المادة في اللغة عديدة، منها:

١ - المُماثَلَة:

فـ(الشِّبْه) و(الشَّبَه) و(الشَّبيه): المِثْل[3]، والجمع (أَشْبَاه)[4]، و(المُتَشَابهات):

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٤٣).

(٣) المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١، ٤١٢).

(٤) المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

المتماثلات[١]، و(التشبيه): التمثيل[٢]، و(شَابَهَه) و(أَشْبَهَه): ماثله[٣]، و(تَشَابَه) الشيئان و(اشْتَبَها): أَشْبَه كلُّ واحد منهما صاحبَه[٤]، و(الشُّبْهة): المِثْل، يقال: « فيه شُبَهَة منه » أي: شَبَه[٥].

٢ - المساواة:

فـ (التَّشَابُه): الاستواء، يقال: « تَشَابَهَت الآيات » أي: تَسَاوَتْ[٦]، و(شَبَّه): و(شَبَّه): إذا ساوى بين شيء وشيء[٧].

٣- الالتباس:

فـ (الشُّبْهَة): الالتباس[٨]، يقال: « اشْتَبَهَت الأمور وتَشَابَهَت »: اِلْتَبَسَت فلم تتميّز ولم تظهر[٩]، و « شَبَّهْتُه عليه تشبيهاً »: مِثْلُ: « لَبَّسْتُه عليه تلبيساً » وزناً ومعنى[١٠]، و « أمور مُشْتَبِهَة ومُشَبَّهَة »: مُلْتَبِسة[١١].

---

(١) مختار الصحاح ص(٣٥٤).

(٢) السابق ص(٣٥٤).

(٣) المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(٤) تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(٥) المحكم (٤/ ١٣٩).

(٦) انظر: المصباح المنير ص(١٥٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١٢).

(٧) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩).

(٨) مختار الصحاح ص(٣٥٤).

(٩) انظر: المصباح المنير ص(١٥٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(١٠) المصباح المنير ص(١٥٩).

(١١) تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

٤- الخَلْط:

يقال: « شَبَّهَ عليه » أي: خلط عليه الأمرَ حتى اشتبه بغيره[١]، و « اشتبه الأمرُ »: اختلط[٢].

٥- الإشكال:

فـ (المُشْتَبِهات) من الأمور و (المُشَبِّهات): المُشْكِلات[٣]، و « شَبَّهَ الشيءُ »: أَشْكَلَ[٤].

وتُجْمَع (الشُبْهَة) على (شُبَه) و (شُبُهات)[٥]، ويُوصَف بها المذكَّر والمؤنّث، والمؤنّث، فيُقال: « هذا شُبْهة » و« هذه شُبْهَة »؛ لأن التأنيث إذا كان غير مرتَّب على التذكير يجوز في مِثْله التذكير والتأنيث، إذ لا يُقال: (شُبْه) - في التذكير - ثم (شُبْهة) - في التأنيث -[٦].

وعلى ضوء ما تقدّم؛ فمعنى (الشُّبْهة) في اللغة: ما كان فيه شَبَه بغيره ومماثلة له في صفة من صفاته حتى جعله ذلك مُلْتَبِساً مُشْكِلاً مُخْتَلِطاً.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٥٩)، المحيط (٣/ ٣٩٦)، المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١٢).

(٢) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩).

(٣) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩)، المحيط (٣/ ٣٩٦)، المحكم (٤/ ١٣٩)، معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(٤) تاج العروس (٣٦/ ٤١٣).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٥٨)، المصباح المنير ص (١٥٩).

(٦) انظر: دستور العلماء (٢/ ١٤٢).

أ- تعريف (الشُّبْهَة) اصطلاحاً:

لأهل العلم عدَّة تعريفات للشبهة اصطلاحاً، منها:

١ - « ما به يشتبه ويلتبس أمرٌ بأمر »[١].

٢ - ما التبس أمره؛ فلا يُدرى أحق هو أم باطل[٢].

٣ - « ما يشبه الشيء الثابت، وليس بثابت في نفس الأمر »[٢].

٤ - « مشابهة الحق للباطل، والباطل للحق؛ من وجهٍ إذا حُقِّق النظر فيه ذَهَب »[٣].

٥ - « ما يشتبه فيها الحق والباطل حتى تشتبه على بعض الناس »[٤].

٦ - « الظن المشتبه بالعلم »[٥].

ويُلحَظ من مجموع هذه التعريفات أن تعريف (الشبهة) يشتمل على جوانب ثلاثة:

الأول: ما قام في نفس صاحب الشبهة (مبتدعها أو معتنقها) من الظن الفاسد الذي اشتبه عنده بالعلم، فإنه لا ينظر إلى الدليل أو المسألة أو الشبهة نظر من يريد الحق ويجتهد في معرفته واعتقاده ويسلك المسلك الصحيح

---

(١) دستور العلماء (٢/ ١٤٢).

(٢) انظر: القاموس الفقهي ص(١٨٩).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف ص(٤٢٢).

(٤) التدمرية - ضمن: مجموع الفتاوى - (٣/ ٦٢).

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف ص(٤٢٢).

لبلوغه، وإنما ينظر إلى ذلك أو إلى ما ظنّه هو دلالة وعلماً بناءً على ما قام في نفسه هو من الظنّ أو الاعتقاد، وذلك الظن والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة وليس المنظور إليه.

وتصوّر هذا الجانب في تعريف الشبهة له عدة فوائد، منها:

١- أن الكتاب العزيز والسنة الشريفة الصحيحة فيهما الشفاء والهدى والنور، وأن جميع ما يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة من نصوص الكتاب والسنة على باطلهم وبدعهم فإنما مردّ ذلك هو ما قام في نفوسهم من الظن الفاسد والاعتقاد الباطل، وليس لكون تلك النصوص الشريفة فيها دلالة على ذلك الباطل المُسْتَدَلّ عليه.

٢- إيمان المسلم المتّبع للكتاب والسنة بأن كل ما خالفهما أو أُورِد عليهما من الشُّبَه فهو باطل؛ لأن منبعه ظن فاسد واعتقاد باطل وهوى مذموم، وهذا يورثه يقيناً بالحق وحُبًّا له وتمسّكاً به، ويُكْسِبه حصانة عن الباطل.

٣- أن الشبهات لا يبتدئها ويفتعلها ويختلقها أهل العلم المتّبعون للكتاب والسنة؛ لأن الحقّ هو شعارهم ودثارهم، والكتاب والسنة هما دليلهم وهاديهم، ومن كان كذلك فهو لا يتكلّم إلا بعلم صحيح أو اجتهاد شرعي سائغ، وهذا يفيد المسلمَ الحذرَ مِن كل مَن يورِد الشُّبَه ويقرِّر ما يخالف الكتاب والسنة، فيبتعد عنه وعن اتّباعه والتأثر بمقالته، ويلزم ركاب أهل العلم الراسخين المتّبعين.

الثاني: ما يقع ويحصل بسببه الاشتباه والالتباس، فإن الحق عليه دليل بَيِّن واضح، والباطل المحض لا يشتبه على أحد، بل لابد أن يُشاب بشيء من الحق، فالشبه لا تكون حقاً محضاً موافقاً للسنة ولا باطلاً محضاً لا حقّ

فيها، إذ لو كانت كذلك لم يشتبه ويلتبس فيها الحقُّ بالباطل والباطلُ بالحق، ولم يَشتبه حالها وأمرها ومضمونها على الناس، ولكنها تشتمل على حقٍّ ما، فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل، إما مخطئاً غالطاً، وإما متعمداً لنفاق فيه وإلحاد[1].

من فوائد وتصوّر هذا الجانب في تعريف الشبهة ما يأتي:

١- صيانة المسلم عن قبول الشبهة والاغترار بها والانسياق خلفها لمجرد ما تشتمل عليه من حق.

٢- أن دفع الشبهة وردّها إنما يكون متوجِّهاً إلى ما اشتملت عليه من الباطل لا إلى ما فيها من الحق.

٣- إدراك خطورة البدع والشبهات والحذر منها أشد الحذر، « فإنها تُلْبِس ثوبَ الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حسن ظاهر، فينظر الناظر فيما أُلْبِسَتْه من اللباس فيعتقد صحتها »[2]، وينخدع بذلك ويغتر به، فاقتضى ذلك أن يحتاط المسلم لدينه وينأى بنفسه وعقيدته عن مواطن البدع والشُّبَه.

الثالث: المسائل التي وقع فيها الاشتباه والالتباس بين الحق والباطل، وجُعلت شبهاً بالحق، فإن المسألة من مسائل العلم إذا أُورد عليها بعض الأدلة وشُبِّه الباطل فيها بالحق من جهة أن الباطل له دليل وله برهان؛

---

(١) انظر: منهاج السنة (٥/ ١٦٧)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ١٤٠).

صارت هذه المسألة إذا عورض بها الحقُّ شبهةً؛ لأنه يشتبه معها الحق، فيصبح الأمر بها ملتبساً غير واضح.

وتصوّر هذا الجانب في تعريف الشبهة له فوائد، منها:

١- العلم بأن كل ما عورض به الحق الذي جاء به الكتاب والسنة من الأدلة والمسائل فهو شبهة، فهو ليس دليلاً صحيحاً ولا حجة مقبولة - بَلْه أن يكون عِلماً وحقّاً -.

٢- عدم الاغترار بمن يأتي بالأدلة والحجج معارضاً بها الحقّ، بدعوى أن لديه علماً وحجةً؛ فإن حججهم داحضة، وأدلتهم شُبَه وزيغ وضلال.

وفي جميع هذه الجوانب الثلاثة المعتبرة في تعريف الشبهة تظهر العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي ظاهرة بارزة، ففيها جميعاً يظهر سبب تسمية الشبهة بذلك، وهو:

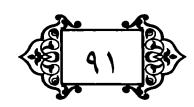
١- اشتباه الحق بالباطل فيها، وأن الأمر يشتبه على الناظر فيها، بحيث لا يتميز له الحق من الباطل لما بينهما من التشابه.

٢- وفيها مساواة لها بالحق أو مساواة الباطل فيها بالحق.

٣- وفيها لبس الباطل بلباس الحق، والتباس الباطل فيها بالحق، والتباس أمرها على الناظر فيها.

٤- وفيها اختلاط بين الحق والباطل، وهي مختلطة على من ينظر فيها فلا يتبيّن له باطلها من حقها.

٥- وهي بذلك كله مُشْكِلَة مُعْضِلة لا يتبيّنها كثير من الناس.



المطلب الثاني
أسباب الشُّبَه واتباعها، وبيان أهلها

أنزل الله كتابه القرآن الكريم هدىً للناس وبيّناتٍ من الهدى والفرقان، وجعله تبياناً لكل شيء، وما فَرّط فيه من شيء، وأمر رسوله وخيرته من خلقه محمداً ﷺ أن يبيّنه للناس، فما ترك رسول الله ﷺ خيراً إلا بيّنه وأمر به ورغّب فيه، ولا شراً إلا بيّنه ونهى عنه وحذّر منه، وما قُبض ﷺ حتى تركنا على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وقد أكمل الله لأمته الدين وأتمّ عليهم النعمة.

وكان المسلمون في حياته ﷺ وبعد مماته على سنَن واحد: يؤمنون بالكتاب والسنة، ويهتدون بهما، ويتبعونهما، ويتمسّكون بهما عاضّين عليهما بالنواجذ، فكانوا مجتمعين على ذلك، عالمين بالحق الذي جاء به محمد ﷺ مُحِبِّين له، وعالمين بما يخالفه مبغضين له.

ثم ظهر الضلال عن الهدْي السليم، والانحراف عن صراط الله المستقيم، فأخذ فئام من الناس ذات اليمين وذات الشمال، واختطّوا لأنفسهم سُبُلاً واتخذوا مناهج ما أنزل الله بها من سلطان، فضلّوا وأضلّوا.

وكان من أعظم أسباب ذلك الضلال والانحراف هو تلك الشُّبه المُلَبّسة لباس الحق، الملتبسة على غير أهل العلم، التي أُنْشِئت وبُثَّتْ بين المسلمين، فوجدت من يتّبعها ويعتقد بما فيها من الباطل.

فـ (الشُّبَه) لها أسبابٌ أنشأتها وأوجدتها، ولها أسباب جعلت مِن الناس مَن يتبعها وينساق خلفها، ولأهلها صفات وعلامات.

ونشأة الشُّبه ووجودها - وكذا اتّباعها والتأثر بها - لها سببٌ عام جامع، هو الذي تتفرّع عنه وتنبثق منه الأسباب أخرى، وهو: الدعوة إلى غير الله ومخالفة الرسول ﷺ والجهل بما جاء به.

وبيانه: أن الصلاح والخير - بكل أصنافه وأنواعه - والسعادة والهدى إنما تحصل بسبب توحيد الله وعبادته وطاعة رسوله ﷺ، والفساد والشرّ - بكل صوره وأشكاله - والشقاء والضلال إنما تكون بسبب الدعوة إلى غير الله ومخالفة الرسول ﷺ والجهل بما جاء به. ومن أنشأ شبهة أو اغترّ بها فهو إنما أُتِي من إحدى جهتين:

أولاهما: عدم علمه بما جاء به الرسول ﷺ، أو بما في الشبهة من الفساد والباطل والقُبح والمضرة والعاقبة السيئة.

وثانيتهما: عدم غِناه بالحق الذي جاء به الرسول ﷺ، فيعتاض عنه بالباطل، ويكون لنفسه حَظٌّ في إيجاد الشبهة أو اتباعها مما يَعُدُّه هو منفعةً لنفسه أو دفعَ مضرّة عنها.

فما من أحدٍ وقع في شبهةٍ - إنشاءً أو اتّباعاً - إلا وقد قام في نفسه شيء من ذلك(١).

---

(١) قَرَّر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أتمَّ تقرير، فانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٤٠، ٢٣٧، ٤٦٨) (١٤/ ٢٢-٢٤، ٢٨٧-٢٩٤) (١٥/ ٢٤-٢٥، ٩٣، ٢٤٠-٢٤٥) (١٧/ ٤٣٢-٤٤٢،٤٣٩-٤٤٣) (٢٧/ ٩٠-٩١) (٢٨/ ١٤٢-١٤٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٣١-١٣٢، ١٣٩) (٢/ ٨٤٩)، الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٠-٥١٣)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٨-٤٦٩)، إغاثة اللهفان (١/ ١٥٩).

وهذا المعنى الجامع تتفرّع عنه الأسباب الأخرى، وهي كما يأتي:

أولاً- أسباب الشُّبَه:

١- الجهل:

وهو أصل كل شرّ وفساد، وإليه تعود بقية الأسباب؛ فهو قطب رحاها.

والجهل - باعتبار متعلَّقه -: إما أن يكون جهلاً بالحق النافع في الكتاب والسنة، وإما أن يكون جهلاً بما في الشبهة من الفساد والعاقبة القبيحة، وإما أن يكون جهلاً من جهة عدم العمل بما علمه من الحق[١]، وبذلك يُعلَم أن كل من أنشأ شبهة فهو جاهل، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحج:٨-٩]، فهذه الآية ذكر الله فيها حال الدعاة إلى الضلال من رؤوس الكفر والبدع، ومع كونهم دعاةً فهم - كما أخبر الله عنهم - ليس عندهم فيما يدعون إليه من باطلهم أيُّ علم ولا دليل ولا برهان[٢]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام:١١٩][٣]، وقال تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام:١٤٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢، ٥٣٩-٥٤٠)، مدارج السالكين (١/ ٤٦٩-٤٧٠)، إغاثة اللهفان (٢/ ١٣٦-١٣٧)، مفردات ألفاظ القرآن ص (٢٠٩).

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٠٩-٢١٠).

(٣) وقد قُرِئ قوله تعالى: (ليضلون) بفتح الياء وضَمّها، انظر: جامع البيان (٨/ ١٣).

وقال ﷺ: « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسُئِلوا، فأتوا بغير علمٍ، فضلوا وأضلوا » متفق عليه[1]. فجعل ﷺ سبب الضلال والإضلال هو الجهل.

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه[2]: « كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يربو فيها الصغير، ويهرم الكبير، ويتخذها الناس سُنَّة، فإن غُيِّر منها شيءٌ قيل: غُيِّرت السنة »، قالوا: متى يكون ذلك يا أبا عبد الرحمن؟، قال: « إذا كَثُرت قُرَّاؤكم، وقَلَّتْ أمناؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقَلَّت فقهاؤكم، والتُمست الدنيا بعمل الآخرة »[3].

والجهل الموقع بصاحبه في إنشاء الشُّبهة وابتداعها أنواع، منها:

١ – الجهل بما جاء به الرسول ﷺ وبسنّته.

٢ – الجهل بما كان عليه أتباع محمد ﷺ – وفي مقدمتهم الصحابة رضي الله عنهم – من الحق.

٣– معرفة بعض الحق والتمسُّك به مع الجهل ببعضه الآخر والإعراض عنه.

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٥٠) رقم (١٠٠)، ومسلم (٤/ ٢٠٥٨-٢٠٥٩) رقم (٢٦٧٣).

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، أبو عبد الرحمن، سادِس من أسلم، وأول من جهر بالقرآن بمكة، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ وكان صاحب نعليه، وحدَّث عنه بالكثير، مات بالمدينة سنة (٣٢هـ). انظر: الإصابة (٤/ ٢٣٣-٢٣٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنَّف (١١/ ٣٥٩) رقم (٢٠٧٤٢)، وابن أبي شيبة في المصنَّف (٧/ ٤٥٢) رقم (٣٧١٥٦).

٤- الجهل بالأدوات المؤدية إلى فهم الشريعة، ومن ذلك:

أ- الجهل بصحيح المنقول من سقيمه.

ب- الجهل باللغة التي جاء بها الكتاب والسنة.

جـ- الجهل بمراد الله ورسوله، من جهة تفسيرهما بغير ما تستحقان من التفسير[١].

وممّن نَصّ على أن الجهل سبب في وجود الشُّبَه وإنشائها:

١- الإمام أحمد، فقد قال في سياق ذكره لعدد من الآيات التي زعم الزنادقة أنها متناقضة -: « ... وكان عند من لا يعرف معناه ينقض بعضُه بعضاً »[٢].

٢- الإمام البخاري[٣]، وذلك في قوله: « ...فافترقوا على أنواع لا أحصيها من غير بَصَرٍ ولا تقليد يصحّ، فأضل بعضُهم بعضاً جهلاً بلا حجة أو ذكر إسناد »[٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٣٧، ٤٥٠) (٨/ ٣٧)(١٢/ ١١٤، ١١٥، ٣٠٨-٣٠٩) (١٣/ ٢٢٧، ٣٩٤) (١٦/ ٢٤٥-٢٤٦، ٣٨٤-٣٨٥، ٥١٥) (١٧/ ٣٣٦) (١٩/ ٩٣-٩٤، ٩٩) (٢٢/ ٦٧)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٣١-١٣٢).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٦).

(٣) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة (١٩٤هـ)، سمع الحديث عن أكثر من ألف شيخ، كان من آيات الله في الحفظ والفقه وعلم العلل والرواة والجرح والتعديل، إماماً في السنة، صنّف الصحيح - وهو أصح كتاب بعد كتاب الله - والتاريخ الكبير وغيرها، توفي سنة (٢٥٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١-٤٧١).

(٤) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

ومِن أبرز مَن يمكن التمثيل به على أن جهله قاده إلى ابتداع الشُّبه في دين الله: الجهم بن صفوان رأس الجهمية[١]، فقد قال عنه عبد العزيز بن أبي سلمة[٢]: « إن كلام جهمٍ صنعة بلا معنى، وبناء بلا أساس، ولم يُعَّد قطّ من أهل العلم »[٣].

٢- اتباع المتشابه:

وهذا قد جاء النص عليه في كتاب الله تبارك وتعالى في قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ

---

(١) هم أتباع الجهم بن صفوان من أهل خراسان إمام المعطلة، ورأس المبتدعة، قال عنه الإمام الذهبي: « الضال المبتدع رأس الجهمية...، زرع شرا عظيما »، ابتدع القول بخلق القرآن، ونفى عن الله جميع الصفات، وزعم أن العبد مجبور على فعله، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، وأنه لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل فيه أهله، وأنكر كثيرا من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان. انظر: الملل والنحل (١/ ٨٦)، مجموع الفتاوى (٢/ ٣٥٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٦)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٢/ ٩٨٥) وما بعدها.

(٢) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، أبو عبد الله، الفقيه، أحد الأعلام، كان نَزِهاً، صاحب سنّة، توفي سنة (١٦٤هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٥٨٧-٥٨٨).

(٣) خلق أفعال العباد ص (٣٢). وقال أبو معاذ خلف بن سليمان البلخي عن الجهم: « لم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم ». وقد أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٣٨٠) رقم (٦٣٤-٦٣٥). معلّقاً عن ابن أبي حاتم، وذكره الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٣٩) - ط: دار الكتب العلمية - وقال: « وهذا صحيح عنه »، كما ذكر الحافظ ابن حجر أنه في كتابه الرد على الجهمية، فتح الباري (١٣/ ٣٤٥).

فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧]، فنصّت الآية الكريمة على أن أهل الشُّبه يتّبعون المتشابه، وأن ذلك من أبرز صفاتهم وعلاماتهم.

واتباع المتشابه الذي يؤدي إلى إيجاد الشُّبه واتباعها له صور عديدة، سيأتي ذكرها في هذا البحث - إن شاء الله -(١).

والمتشابه الذي يحصل بسبب اتباعِه ابتداعُ الشُّبه أنواع، منها:

١- المتشابه في القرآن والحديث، وهو ظاهر.

٢- المتشابه في كلام أهل العلم؛ بأن يستدلّ بقول مشتبه محتمل لأحد الأئمة من الصحابة فمن بعدهم دون النظر إلى ما يفسِّره من كلامه الآخر(٢).

٣- ابتداع أقوال وألفاظ مشتبهة تحتمل معاني متعدِّدة، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى، والإجمال في اللفظ؛ يوجب تناولها بحق وباطل، فيشتبه ويلتبس ما فيها من الحق(٣).

٣- اتباع الهوى:

وهو من أعظم أسباب وجود الشُّبه وابتداعها، فإن من ابتدع شبهةً فهو إنما يتبع محبة نفسه وذوقها ووجْدها وهواها من غير علم، قال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهۡوَآءَهُمۡ ﴾ [القصص:٥٠]، ولو اتّبع الحقَّ وأَمَّرَه على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة واهتدى، قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْ﴾ [النور:٥٤].

---

(١) انظر: ص(١٨٥).

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص(١٢٨-١٢٩).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥-٩٢٩).

وهذا السبب جاء النصّ عليه في كتاب الله تعالى، يقول سبحانه: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾[آل عمران:٧]، فوصفهم الله بأن في قلوبهم زيغاً (أي: ضلالاً وميلاً عن الحق وانحرافاً عنه إلى الباطل)[١]، قال الإمام أحمد: « ...فادَّعى [يعني: الجهمي] كلمة من الكلام المتشابه يحتجّ بها من أراد أن يُلْحِد في تنزيله ويبتغي الفتنة في تأويلها »[٢].

٤- خديعة الناس والتلبيس عليهم:

وتندرج تحته عدة صور، منها:

أ- إيهام أهلِ الباطلِ الناسَ أنهم هم المعظمون لله، يقول الإمام أحمد: « فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشدّ الناس تعظيماً لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[٢].

ب- مغالطة الناس بالشُّبه التي لا تبلغها عقولهم وفهومهم، يقول الإمام أحمد: « فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي، وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط »[٢]، ويقول الدارمي[٣]: « ...وأظهروا لهم

---

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٦)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٤٦).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

(٣) عثمان بن سعيد بن خالد التميمي الدارمي، أبو سعيد، الإمام العلامة الحافظ الناقد، ولد قبل المائتين بيسير، وطوّف الأقاليم في طلب الحديث، وفاق أهل زمانه، وكان لَهِجاً بالسنة بصيراً بالمناظرة إماماً في الحديث والفقه والأدب، توفي سنة (٢٨٠هـ). انظر: السير (١٣/ ٣١٩-٣٢٦).

أغلوطات من المسائل، وعمايات من الكلام، يغالطون بها أهل الإسلام »[١]، وقال أيضاً: « فاحذروا هؤلاء القوم على أنفسكم وأهليكم وأولادكم أن يفتنوكم أو يكفروا صدوركم بالمغاليط والأضاليل التي تشتبه على جُهّالكم »[٢].

بل وصل بهم الأمر إلى محاولة مغالطة الفقهاء أهل العلم والبصيرة، كما قال الدارمي: « فهذا الذي ادّعوا في أسماء الله أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها مِحَنهم، وأسّسوا بها ضلالتهم، غالطوا بها الأغمار والسفهاء، وهم يرون أنهم يغالطون بها الفقهاء، ولئن كان السفهاء في غلط من مذاهبهم إن الفقهاء منهم لعلى يقين »[٣].

٥- تأثر المسلمين بأهل الضلال والكفر أو بدياناتهم أو معتقداتهم:

فقد تأثر فئام من المسـلمين بمعتقدات أهل الكفر وعلومهم المنحرفة الفاسدة، فأدى ذلك إلى نشأة الشُّبَه في نفوسهم، فاعتقدوها وبثّوها بين المسلمين، وكان لذلك عدة صور، منها:

أ - أن طوائف من أهل الديانات الباطلة دخلوا في الإسلام رغبة فيه، لكنهم لم يبذلوا جهدهم فيما يجب عليهم معرفته من حقيقته وتفاصيله، ولا تخلصوا من جميع المعتقدات والأفكار التي كانوا يعتنقونها في دياناتهم السابقة، بل بقيت عندهم شوائب ورواسب منها، ثم إن هؤلاء أرادوا فهم الإسلام بحسب ما في نفوسهم من تلك المعتقدات والأفكار، فأدى ذلك إلى إدخال

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢٢).

(٢) المصدر السابق ص(١٣٥).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٥-١٦٦).

علوم فاسدة، وأفكار باطلة على المسلمين، وإلى نشأة الشبهات وإثارتها بينهم(١).

ب- مجاورة المسلمين لأهل الأديان الأخرى المتعددة، ومخالطتهم إياهم، واحتكاكهم بهم، وسماعهم لأقوالهم وأفكارهم وآرائهم، مع أن الواجب هو مفاصلتهم عقديًا، ومجانبة آرائهم، والحذر من الانبساط إليهم. وأدى ذلك إلى الإعجاب بما عليه أولئك إما كله أو بعضه، ومن ثم الأخذ به واعتقاده ونشره بين المسلمين(٢).

جـ - مجادلة بعض المسلمين - ممن لا علم عنده ولا بصيرة - لأهل الديانات الباطلة، مما يؤدي: إما إلى تأثر أولئك المسلمين بما يبثه أهل الباطل من شبه وشكوك ومعتقدات، ومن ثم نشرهم إياها بين المسلمين، وإما إلى انحرافهم - في أثناء المجادلة أو بعدها - إلى سبل مبتدعة، ثم دعوتهم غيرهم من المسلمين إليها، وإما إلى فتح الباب لأولئك المبطلين لنشر بدعهم وضلالهم بين المسلمين تحت ستار المناظرة والمجادلة(٣).

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص(١٢٠-١٢٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠-٢١) (١٥/ ١٥٠-١٥٥)، تاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ١٣، ١٥)، وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق ص(١٣٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠-٢٢) (٦/ ٥١) (١٠/ ٦٦-٦٧، ٦٩) (١٢/ ٣٥٠-٣٥١) (٢٧/ ٤٦٠-٤٦٤).

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧-١٩)، مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠، ٢٢) (٦/ ٥١) (١٥/ ١٥١-١٥٢) (٢٥/ ١٢٩- ١٣٠).

د- ترجمة كتب الفلاسفة[١] من المجوس[٢] والفرس والصابئين[٣] الروم والمشركين الهنود، وقد بلغت حركة الترجمة هذه - في هذه الأمة - ذروتها في عهد الخليفة العباسي المأمون، فإنه لما شغف بالعلوم القديمة استجلب إلى بلاد المسلمين شيئًا كثيرًا من كتب الروم والهند وغيرهم، وأقام من يعمل على تعريبها، وكان من ضمن تلك الكتب - إضافة إلى كتب العلوم الرياضية

---

(١) طوائف كانت قبل الإسلام، فمنهم الذين قالوا بقدم العالم وأنكروا الصانع، ومنهم الذين أقروا بصانع قديم ولكنهم زعموا أن صنعه قديم معه وقالوا بقدم الصانع والمصنوع، ومنهم الذين قالوا بقدم الطبائع الأربع والعناصر الأربعة التي هي الأرض والماء والنار والهواء، ومنهم الذين قالوا بقدم هذه الأربعة وقدم الأفلاك والكواكب معها وزعموا أن الفلك طبيعة خامسة وأنها لا تقبل الكون والفساد لا في الجملة ولا في التفصيل. انظر: الفرق بين الفرق ص(٣٤٦).

(٢) أثبتوا أصلين: (النور والظلمة)، وزعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي والظلمة محدثة، ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها: أمن النور حدثت أم من شيء آخر، وهم فرق: كيومرثية، وزروانية، وزردشتية. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٣٢-٣٤٢).

(٣) أهل نحلة من النحل التي كانت قبل الإسلام، مدار مذهبهم على التعصب للروحانيين، كانت تقول: إنا نحتاج في معرفة الله تعالى ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط، لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا، ثم لما لم يتطرق للصابئة الاقتصارُ على الروحانيات البحتة والتقرب إليها بأعيانها والتلقي عنها بذواتها فزعت جماعة إلى هياكلها وهي السيارات السبع وبعض الثوابت، فصابئة النبط والفرس والروم مفزعها السيارات، وصابئة الهند مفزعها الثوابت. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٣٠-٢٣١) (٢/ ٤-٥).

والطبيعية ونحوها - كتب الفلسفة والمنطق، فأقبل طوائف من المسلمين على دراستها، فانتشرت مذاهب الفلاسفة في الناس، واشتهرت كتبهم بعامة الأمصار، وانجر على الإسلام وأهله من علوم الفلاسفة ما لا يوصف من البلاء والمحنة في الدين، وعظم بالفلسفة ضلال أهل البدع[(١)].

٦- محاربة الإسلام وأهله، والرغبة في القضاء عليه، وإيقاع الشك والريبة والضلال والكفر في قلوب المسلمين:

وهذا من أهم أسباب نشأة الشُّبه ووجودها بين أهل الإسلام، ويصوِّر ذلك الإمام الدارمي أبلغ تصوير فيقول: «فلم يزل رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى الله وإلى كتابه وكلامه سرا وجهرا، محتملا لما ناله من أذاهم صابرا عليه، حتى أظهره الله وأعزه وأنزل عليه نصره، فضرب وجوه العرب والعجم بالسيوف حتى ذلوا ودانوا، ودخلوا الإسلام طوعا وكرها، واستقاموا حياته وبعد وفاته، لا يجترئ كافر ولا منافق متعوِّذ بالإسلام أن يُظهِر ما في نفسه من الكفر وإنكار النبوة فَرَقاً من السيف وتخوُّفاً من الافتضاح، بل كانوا يتقلّبون مع المسلمين بغمّ، ويعيشون فيهم على رغم، دهرا من الدهر. وزمانا من الزمان...، ثم لم يزالوا بعد ذلك مقموعين أذلة مدحورين، حتى كان الآن بآخرة حيث قلت الفقهاء وقبض العلماء ودعا إلى البدع دعاة الضلال، فشدّ ذلك طمع كل متعوِّذ في الإسلام من أبناء اليهود والنصارى وأنباط العراق،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٨٤-٨٥) (٤/ ٢٠-٢١) (٥/ ٢٠-٢٢) (٩/ ٢٦٥-٢٦٦)، المواعظ والاعتبار(٢/ ٣٥٧)، تاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ١٤-١٥)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة - مقدمة المحقق - (١/ ٦٤-٦٥)، تاريخ الفرق الإسلامية للغرابي ص(٤).

ووجدوا فرصة للكلام، فجَدّوا في هدم الإسلام وتعطيل ذي الجلال والإكرام وإنكار صفاته وتكذيب رسله وإبطال وحيه، إذ وجدوا فرصتهم، وأحسوا من الرعاع جهلا ومن العلماء قلة، فنصبوا عندها الكفر للناس إماما بدعوتهم إليه، وأظهروا لهم أغلوطات من المسائل وعمايات من الكلام يغالطون بها أهل الإسلام؛ ليوقعوا في قلوبهم الشك ويلبّسوا عليهم أمرهم ويشككوهم في خالقهم »(١).

فهؤلاء اندسّوا بين صفوف أهل الإسلام، ولم يتمكنوا من إظهار كفرهم علانيةً ورَدّ الدين صراحةً؛ خوفاً من افتضاح أمرهم وانكشاف دخيلة نفوسهم وتعرضهم للقتل بسبب ذلك، فلجؤوا إلى الحيلة والمكر ببثّ الشبه، وأخفوا تكذيبهم نصوص الكتاب والسنة وعدم إيمانهم بها، ودسّوا السم في العسل، وأظهروا من الأقوال والمسائل ما يشتبه على الناس ويدفع عنهم تهمة الكفر ولا يوجب لهم القتل(٢).

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢١-٢٢).

(٢) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٢٤-٢٦)، الفرق بين الفرق ص(٢٨٤ وما بعدها، ٢٩٣ وما بعدها)، الملل والنحل(١/ ١٧-١٨، ٢٣٦)، الفصل في الملل والأهواء والنحل(١/ ٢٢٩)(٢/ ٢٧٣-٢٧٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(١٢٤)، منهاج السنة (١/ ١٨)، مجموع الفتاوى (٤/ ٤٢٨-٤٢٩، ٥١٨) (١٠/ ٦٩) (١٣/ ٢٦٢-٢٦٤) (١٦/ ٤١٥-٤١٧) (١٧/ ٣٩٣-٣٩٥، ٤٤٥-٤٤٩) (٢٧/ ١٦١-١٦٢) (٢٨/ ٤٣٤-٤٣٥) (٣٥/ ١٨٤)، المواعظ والاعتبار (٢/ ٣٦٢)، تاريخ الفرق الإسلامية للغرابي ص(٢٧)، مقدمة تحقيق الفرق بين الفرق للأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ص(٤-٥)، مقدمة تحقيق مقالات الإسلاميين ص(١٠-١٧).

قال الإمام أحمد: « فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشّنعة بما يقرّون في العلانية »(١).

وقال الدارمي: « ...وهذا أيضا من واضح كفرهم، والقرآن كله ينطق بالرد عليهم، وهم يعلمون ذلك أو بعضهم، ولكن يكابرون ويغالطون الضعفاء، وقد علموا أنه ليس من حجة أنقض لدعواهم من القرآن، غير أنهم لا يجدون إلى رفع الأصل سبيلا مخافة القتل والفضيحة، وهم عند أنفسهم بما وصف الله به فيه نفسه جاحدون، قد ناظرنا بعض كبرائهم وسمعنا ذلك منهم منصوصاً مفسَّرا »(٢).

وروى عن أبي الربيع الزهراني(٣) قال: « كان من هؤلاء الجهمية رجل، وكان الذي يظهر من رأيه الترفّض وانتحال حب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال رجل ممن يخالطه ويعرف مذهبه: قد علمت أنكم لا ترجعون إلى دين الإسلام ولا تعتقدونه، فما الذي حملكم على الترفّض وانتحال حب علي؟، قال: إذاً أصدقك، إنّا إن أظهرنا رأينا الذي نعتقده رمينا بالكفر والزندقة، وقد وجدنا أقواماً ينتحلون حب علي ويظهرونه، ثم يقعون بمن شاءوا ويعتقدون ما شاءوا ويقولون ما شاءوا، فنسبوا بذلك إلى الترفض والتشيع، فلم نر لمذهبنا أمرا ألطف من انتحال حب هذا الرجل ثم نقول ما شئنا ونعتقد ما شئنا ونقع

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢١).

(٢) الرد على الجهمية ص(٢٤).

(٣) هو: سليمان بن داود، الأزدي العتكي الزهراني البصري، أبو الربيع، الإمام الحافظ المقرئ المحدث الكبير، أجمعوا على الاحتجاج به، وحدّث عنه الأئمة كأحمد والذهلي والبخاري ومسلم، توفي سنة (٢٣٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧٦-٦٧٧).

بمن شئنا، فلأن يقال لنا رافضة أو شيعة أحب إلينا من أن يقال زنادقة كفار، وما عليّ عندنا أحسن حالا من غيره ممن نقع بهم »(١).

ثانياً- أسباب اتباع الشُّبَه:

١ - الجهل (ضعف العلم وقلة البصيرة):

وهذا أهم الأسباب وأقواها، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَـٰنٍ مَّرِيدٍ ﴾ [الحج:٣]، ولذا فإن الأئمة ينصّون على أن الشُّبَه إنما ينخدع بها ويتّبعها الجُهّال والضعفاء وأهل الغفلة ومن ليس من أهل العلم والبصيرة(٢).

ويقول ابن القيم(٣) - عمن ينقدح الشك في قلبه بأول عارضٍ من شبهة -: « هذا لضعف علمه وقلة بصيرته إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب، بخلاف الراسخ في العلم...، والقلب يتوارده جيشان من

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢٠٦-٢٠٧). وانظر: المصدر نفسه ص(٢١٢-٢١٥).

(٢) انظر - على سبيل المثال -: الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٠٦، ١١٠)، الرد على الجهمية ص(١٣٥، ٢٠٣، ٢٠٧)، نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٦، ٢٥٥، ٣٤٥).

(٣) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ابن القيم، الإمام العلامة شمس الدين، ولد سنة (٦٩١هـ)، وسمع الحديث واشتغل بالعلم وبرع في علوم متعددة لا سيما علم التفسير والحديث والأصلين، ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن مات، من مؤلفاته: مدارج السالكين وإغاثة اللهفان ونظم الكافية الشافية وغيرها، توفي سنة (٧٥١هـ). انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٢٣٤-٢٣٥).

الباطل: جيش شهوات الغي وجيش شبهات الباطل، فأيما قلب صغا إليها وركن إليها تشرّبها وامتلأ بها، فينضح لسانه وجوارحه بموجبها، فإن أشرب شبهات الباطل تفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والإيرادات، فيظن الجاهل أن ذلك لسعة علمه، وإنما ذلك من عدم علمه ويقينه »(١).

٢- ما في الشبهة من التباس واشتباه، وتمويه وخداع، واشتمالها على بعض الحق:

فإن الشُّبهة فيها تشبيهٌ للباطل بالحق، واشتباهٌ للحق بالباطل، فيكون الأمر فيها غير واضح لمن لم يكن من أهل العلم والبصيرة، فينظر إليها كثير من الناس ويرى ما أُلْبِسَتْه من لباس الحق فيعتقد صحتها(٢)، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « لا يشتبه على الناس الباطل المحض، بل لابد من أن يُشَاب بشيء من الحق »(٣).

٣- الإصغاء إلى الشبهة والركون لها وإحسان الظن بأهلها:

وهذا مفتاح التأثر بالشبهة واتباعها والمقدِّمة لذلك، ولذلك جاءت الأدلة من الكتاب والسنة والأثر متضافرة على التحذير الشديد الأكيد من مجالسة أهل الباطل والركون إليهم والإصغاء لهم؛ « فإن الباطل له دهشة وروعة في أوله، فإذا ثبت له القلب رُد على عقبيه، والله يحب من عبده العلم والأناة، فلا

---

(١) مفتاح دار السعادة ص(١٤٠).

(٢) انظر: المصدر السابق ص(١٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧).

يعجل، بل يثبت حتى يعلم ويستيقن ما ورد عليه، ولا يعجل بأمر من قبل استحكامه »[١].

وذكر ابن القيم هنا نصيحة عظيمة النفع من شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: « وقال لي شيخ الإسلام رحمه الله - وقد جعلت أورد عليه إيراداً بعد إيراد -: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقرّ فيها، فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرّاً للشبهات - أو كما قال -. فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك »[٢].

٤ - الأسباب التي سبق ذكرها في (أسباب الشبه):

فإن من أسباب اتباع الشبهات:

أ- اتباع المتشابه للبحث فيه عمّا يمكن أن يؤيد به صاحب الشبهة بدعته، أو يواجه به خصومه من أهل السنة، أو يوقع به الشك والريب والفتنة في قلوب الناس.

ب- اتباع هوى النفس والسعي وراء حظوظها، بما يشمله ذلك من نصرة نفسه أو مذهبه أو شيخه بالباطل، والمكابرة والعناد، وإظهار نفسه بمظهر العالم أو المحب للحق، فيتبع الشبه التي تحقّق له ذلك.

---

(١) مفتاح دار السعادة ص(١٤٢).

(٢) المصدر السابق ص(١٤٠).

جـ - قبول عقيدةٍ فاسدة أو فكرٍ باطل متلقَّى عن أهل الكفر والضلال، فيجعل ذلك هو دينه ويبني عليه أصوله، ثم يتبع كل شبهة ينشر بها باطله ويقوِّي بها بدعته.

د- محاربة الإسلام وأهله بالخديعة والمكر، فإن أهلها يتّبعون الشُّبَه المبثوثة ويبذلون جهودهم لنشرها وتقويتها.

وبمعرفة أسباب وجود الشُّبه ونشأتها وابتداعها، وأسباب اتباعها وقبولها والتأثر بها؛ يُعرَف أهل الشُّبه وأصحابها، ويمكن إجمالهم في أربعة أصناف رئيسة هي:

١- الجُهّال الذين ينشئون الشُّبه أو يتبعونها لضعف علمهم وقلة بصيرتهم.

٢- دعاة الضلال من أهل البدع والأهواء الذين يبتدعون الشبهات أو يتبعونها تقويةً لمذهبهم أو مواجهةً لخصومهم أو إخفاءً لحقيقة قولهم.

٣- أهل الكفر المتعوِّذون من القتل من المنافقين والزنادقة الذين يبتدعون الشُّبه أو يتبعونها لمحاربة الإسلام وأهله وإخفاء كفرهم وإلحادهم وبثّ الشك والفتنة في المسلمين وإخراجهم عن دينهم أو إضلالهم عن سنة نبيهم.

٤- أهل الكفر ممن يظهر العلم والمعرفة - كالمستشرقين - ثم يبتدعون شبهاً أو يتبعونها لتشويه الإسلام أو إضلال أهله وتشكيكهم في دينهم.

المطلب الثالث

مشروعية نقض الشُّبَه من الكتاب والسنة والأثر والإجماع

الشُّبَه فيها خروجٌ عن الصراط المستقيم، وعدولٌ عن الإسلام الذي ارتضاه الله لعباده، ورغبةٌ عن الشريعة التامّة الكاملة الجامعة لكل أصناف الخير والهدى، ومعارضةٌ لما جاء به الرسول ﷺ، وعدمُ انقيادٍ وقبولٍ وتسليمٍ للحق الثابت في الكتاب والسنة، وشذوذ عن جماعة المسلمين وإجماعهم.

وقد جاءت الأدلة متواترة من الكتاب والسنة والأثر والإجماع على مشروعية نقض الشُّبه وإبطالها، وأهمية ذلك في الدين، وأنه من أعظم الواجبات والقربات.

وفيما يأتي ذكر شيء من ذلك:

أ - أدلة الكتاب والسنة على مشروعية نقض الشُّبه[1]:

١- نصوص الأمر بطاعة الله ورسوله ووجوب الاعتصام بالكتاب والسنة:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾

---

(١) لعله يحسن التنبيه ههنا إلى أن هذه الأدلة قسمان: أدلة عامةٌ تدل بعمومها على مشروعية نقض الشُّبه، وهي الأدلة الأربعة الأولى، وأدلة تدلّ على ذلك صراحةً، وهي ما اشتمل عليه الدليلان الخامس والسادس.

[النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقوله ﷺ: « قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعِش منكم فسيرى اختلافاً كثيرا، فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضّوا عليها بالنواجذ »[١].

فكما أن طاعة الله ورسوله والاعتصام بالكتاب والسنة يكونان باعتقاد الحق الذي في الكتاب والسنة والتمسك به والدعوة إليه؛ فإنهما يكونان كذلك برَدّ الباطل ودحره وبيان وهائه وزيفه، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦].

٢- نصوص الأمر بلزوم الجماعة والنهي عن الفرقة وأسبابها:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾ [آل عمران:١٠٣]، فقد فسّرها جمع من السلف والمفسرين بالجماعة[٢]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴾[الأنعام:١٥٩].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١/ ٣١) رقم (٤٣). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٦٤٧-٦٤٨) برقم (٩٣٧).

(٢) انظر: جامع البيان (٤/ ٣٠-٣١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/ ١٥٩)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٨٩).

وقوله ﷺ: « إن الله يرضى لكم ثلاثاً » فذكر منها: « وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »(١). وقوله: « ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئٍ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم »(٢).

وإحداث الشُّبه واتباعها فيه خروج عن جماعة المسلمين، ومخالفة للحق الذي جاء به محمد ﷺ وكانت عليه الجماعة، وتفريق للدين ولصفوف المسلمين؛ ولذا، فإن نقض الشُّبهة وإبطالها من أعظم ما تُحارب به الفُرقة وأهلها، ومن أهم ما يعيد المسلمين إلى الجماعة ويحافظ عليها.

٣- نصوص الأمر بلزوم السنة، والنهي عن البدعة والتحذير منها ومن أهلها:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ﴾ [الكهف:١١٠]، وقوله: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور:٦٣]، وقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام:٦٨]، وفي الآية الأخرى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٣٤٠) رقم (١٧١٥).

(٢) حديث ورد من طريق عدد من الصحابة بألفاظ مختلفة، منها: ما أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٨٤) رقم (٢٣٠) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٤٤-٤٥).

وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾[النساء:١٤٠] فقد فسرهما طائفة من السلف بأهل الأهواء والخصومات(١).

وقوله ﷺ: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ » متفق عليه(٢)، وفي رواية لمسلم: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ »(٣)، وقوله: « من رغب عن سنتي فليس مني »(٤).

فإحداث الشُّبه واتباعها خروج عن سنة النبي ﷺ، وابتداع ما لم يشرعه الله ورسوله، وفيها إيمان ببعض ما جاء به الرسول دون بعض، وعدم الأخذ به كلّه، وعدم الإذعان والتسليم والانقياد الكامل له، فمن أعظم ما يكون به لزوم السنة والحذر من البدعة وأهلها: نقض تلك الشُّبه والتحذير منها وأمر الناس بالإعراض عنها وعن أهلها.

٤- نصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقوله: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾[التوبة:٧١].

---

(١) انظر: جامع البيان (٥/ ٣٣٠) (٧/ ٢٢٩)، الإبانة لابن بطة (٢/ ٤٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ٩٥٩) رقم (٢٥٥٠) وعنده: « ما ليس فيه »، ومسلم (٣/ ١٣٤٣) رقم (١٧١٨).

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٣٤٣-١٣٤٤)، وأخرجه البخاري معلقا مجزوما به (٢/ ٧٥٣).

(٤) أخرجه البخاري (٥/ ١٩٤٩) رقم (٤٧٧٦)، ومسلم (٢/ ١٠٢٠) رقم (١٤٠١).

وقوله ﷺ: « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان »[١]، وقوله: « ما من نبّي بعثه الله في أمةٍ قبلي إلا كان له من أمته حواريون[٢] وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف[٣] يقولون مالا يفعلون ويفعلون مالا يأمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »[٤].

وإحداث الشّبه واتباعها من المنكر الذي استقرّ قبحه وضرره ومخالفته للكتاب والسنة، فنقضها وإبطالها نهيٌ عن المنكر وتحذيرٌ منه وحماية لأهل الإسلام منه، وهو في الوقت نفسه أمر بالمعروف؛ لأنه أمر باتباع الكتاب والسنة ولزوم الجماعة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما سؤال السائل: هل يجب على ولي الأمر زجرهم وردعهم؟. فنعم، يجب ذلك في هؤلاء، وفي كل من أظهر مقالة تخالف الكتاب والسنة؛ فإن ذلك من المنكر الذي أمر الله بالنهي عنه »[٥].

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٦٩) رقم (٤٩).

(٢) هم خلصاء الأنبياء وأصفياؤهم. انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٢٨).

(٣) جمع (خَلْف)، وهو الخالف بِشرّ. انظر: السابق.

(٤) أخرجه مسلم (١/ ٦٩-٧٠) رقم (٥٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٤).

٥- نقض الشُّبه من وظائف رسل الله وأنبيائه:

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾ [النحل:٣٩]، وقال ﷻ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥].

« ومن تأمل أحوال الرسل مع أممهم وجدهم كانوا قائمين بالإنكار عليهم أشد القيام حتى لقوا الله تعالى، وأوصوا من آمن بهم بالإنكار على من خالفهم »(١).

ومن أمثلة ما قام به رسل الله من نقض شبه أهل الكفر والباطل:

قوله تعالى في قصة نوح ﵇ مع قومه: ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾ وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّىٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴿٢٩﴾ وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣٠﴾ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ إِنِّىٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾ [هود:٢٧-٣٥].

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ١٢٣).

وفي قصة إبراهيم عليه السلام مع الملك الظالم: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾[البقرة:٢٥٨].

وفي قصة موسى عليه السلام مع فرعون: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَىٰ وَهَارُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴿٧٦﴾ قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴿٧٧﴾ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴿٧٩﴾ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُمْ مُوسَىٰ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴿٨٠﴾ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس:٧٥-٨٢].

وفي محمد ﷺ: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴿١٠٣﴾ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾[النحل:١٠١-١٠٥].

٦- نصوص الكتاب والسنة في الرد على المخالفين وكشف باطلهم وشبههم:

ففي الكتاب والسنة آيات وأحاديث في الرد على المخالفين بمختلف أصنافهم من أهل الملل والنحل والضلال، وذلك بالرد على دعاواهم الكاذبة ونقض شبههم الباطلة، ومن ذلك:

١- قوله تعالى في اليهود والنصارى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المائدة:١٨].

٢- وقوله في اليهود: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران:١٨٣].

٣- وقوله في النصارى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة:٧٣-٧٥].

٤- وقوله في المشركين: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ

وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ﴾[النحل:٣٥-٣٦].

٥- وقوله في المنافقين: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ يُخۡفُونَ فِيٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبۡدُونَ لَكَۖ يَقُولُونَ لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ وَلِيَبۡتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمۡ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾[آل عمران:١٥٤].

ب - الأدلة من الأثر والإجماع على مشروعية نقض الشُّبه:

أولاً: طبقة الصحابة رضي الله عنهم:

قام الصحابة رضي الله عنهم بما دلّت عليه النصوص السابقة خير قيامٍ وأتمّه وأحسنه، فحملوا راية حراسة الدين والدفاع عنه، فقاموا بواجب ردّ البدع والأهواء والشبهات، والدفع في نحورها وأعجازها؛ لنقضها وإبطالها ووأدها، فما ظهرت شبهة من الشُّبه إلا ردّوا عليها، ونقضوها، وكشفوا أسرارها، وهتكوا أستارها، وفضحوا أهلها، فلم تَقُم لها ولا لأهلها قائمة، فتزلزلت البدع ورقَّت، واندحرت وذلّت[1].

---

(١) انظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٣٠).

ومن نماذج نقض الصحابة للشُّبه:

١- نقض البحر الحبر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما شُبَهَ الخوارج:

فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال[1]: « لما اعتزلت الحروراء فكانوا في دارٍ على حِدَتهم فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين، أَبْرِد عن الصلاة لعلي آتي هؤلاء القوم فأكلمهم...

قال: ثم دخلت عليهم وهم قائلون في نحر الظهيرة... فقالوا: مرحبا بك يا ابن عباس، ما جاء بك؟ قلت: جئت أحدثكم عن أصحاب رسول الله ﷺ، عليهم نزل الوحي، وهم أعلم بتأويله...

قال: قلت: أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله ﷺ... وأصحاب رسول الله ﷺ معه؟.

قالوا: ننقم عليه ثلاثا، قال: قلت: وما هن؟.

قالوا: أولهن أنه حكَّم الرجال في دين الله، وقد قال الله: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧].

---

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، القرشي الهاشمي، أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ وابن أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث رضي الله عنهما، حبر الأمة وترجمان القرآن، وكان يسمى بالبحر لكثرة علمه، ولد وبنو هاشم محاصرون بالشعب قبل الهجرة بثلاث، وتوفي النبي ﷺ وقد ناهز سن الاحتلام، دعا له النبي ﷺ بالفقه وتعلّم الحكمة والتأويل، وكان عمر رضي الله عنه يضمّه إلى مجلسه مع جِلة أصحاب رسول الله ﷺ، توفي بالطائف سنة ثمان وستين، وهو ابن إحدى وسبعين سنة. انظر: الإصابة (٤/ ١٤١-١٥٢).

قال: قلت: وماذا؟، قالوا: وقاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم، لئن كانوا كفارا لقد حلت له أموالهم، ولئن كانوا مؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم.

قال: قلت: وماذا؟، قالوا: محا نفسه من « أمير المؤمنين »، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.

قال: قلت: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله المحكم وحدثتكم من سنة نبيه ﷺ ما لا تنكرون أترجعون؟ قالوا: نعم.

قال: قلت: أما قولكم: « حكَّم الرجال في دين الله » فإن الله تعالى يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾ [المائدة:٩٥]. وقال في المرأة وزوجها: ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ ﴾[النساء:٣٥]. أنشدكم الله: أَحُكْمُ الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم وإصلاح ذات بينهم أحق أم في أرنب ثمنها ربع درهم؟ قالوا: اللهم بل في حقن دمائهم وإصلاح ذات بينهم، قال: أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم.

قال: وأما قولكم: « إنه قاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم » أَتَسْبُون أُمَّكم عائشة أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟!، [فلئن فعلتم][1] فقد كفرتم، وإن زعمتم أنها ليست أم المؤمنين فقد كفرتم وخرجتم من الإسلام...، فأنتم مترددون بين ضلالتين، فاختاروا أَيَّتَهما شئتم، أخرجت من هذه؟، قالوا: اللهم نعم.

---

(١) هذه الزيادة من مستدرك الحاكم.

قال: وأما قولكم: « محا نفسه من أمير المؤمنين» فإن رسول الله ﷺ دعا قريشا يوم الحديبية على أن يكتب بينه وبينهم كتابا فقال: اكتب هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فقالوا: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب: محمد بن عبد الله، فقال: والله إني لرسول الله حقا وإن كذبتموني، اكتب يا علي: محمد بن عبد الله، فرسول الله ﷺ كان أفضل من علي، أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم.

فرجع منهم عشرون ألفا، وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا »[1].

٢- نقض عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[2] شُبَه القدرية:

فلما سُئِل رضي الله عنه: إنه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرءون القرآن ويتقفَّرون[3] العلم، ويزعمون أن لا قَدَر، وأن الأمر أُنُف[4]؛ قال: فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠ /١٥٧-١٦٠)، والحاكم في المستدرك بنحوه (٢/ ١٦٤) وقال: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي.

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل، القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي، وأسلم مع أبيه وهاجر، وكان ممن استُصغِر يوم بدر وأحد، ثم شهد الخندق، يعدّ من المكثرين عن النبي ﷺ، وكان من أشدّ الصحابة تتبعاً لآثاره، مات سنة ثلاث وسبعين، وهو ابن سبع وثمانين سنة، وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة (٤/ ١٨١ – ١٨٨).

(٣) أي: يتتبّعونه. شرح صحيح مسلم (١/ ١٥٦).

(٤) أي: مُستأنَف لم يسبق به قدَر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه. انظر: المرجع السابق.

مثل أحد ذهبا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد...، فذكر الحديث، وفيه: قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره »(١).

٣- نقض عمران بن حصين رضي الله عنهما(٢) شبهة من أراد الاكتفاء بكتاب الله - بزعمه - دون النظر إلى السنة:

فقد كان عمران بن حصين رضي الله عنهما جالساً ومعه أصحابه، فذكروا عنده الشفاعة، فقال رجل من القوم: يا أبا نجيد، إنكم لتحدثوننا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن، قال: فغضب عمران وقال للرجل: قرأت القرآن؟، قال: نعم، قال: فهل وجدت صلاة العشاء أربعاً ووجدت المغرب ثلاثاً والغداة ركعتين والظهر أربعاً والعصر أربعاً؟، قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا الشأن؟، ألستم عنا أخذتموه وأخذنا عن نبي الله؟.

ووجدتم في كل أربعين درهماً درهماً، وفي كل كذا شاةً كذا، وفي كل كذا بعيراً كذا، أوجدتم في القرآن هذا؟، قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا؟، أخذناه عن النبي ﷺ وأخذتموه عنا.

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٣٦-٣٨) رقم (٨).

(٢) عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي، أبو نُجَيد، أسلم عام خيبر - وقيل: أسلم قديماً -، وغزا عدة غزوات، وكان صاحب راية خزاعة يوم الفتح، بعثه عمر رضي الله عنه إلى البصرة ليفقه أهلها، توفي سنة (٥٢هـ). انظر: الإصابة (٤/ ٧٠٥-٧٠٦).

وقال: وجدتم في القرآن ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، أوجدتم: فطوفوا سبعاً واركعوا ركعتين من خلف المقام؟، أوجدتم هذا في القرآن؟، فعمّن أخذتموه؟، ألستم أخذتموه عنا وأخذناه عن رسول الله...[١].

ثانياً: طبقة التابعين والسلف الصالح:

ثم سار التابعون وتابعوهم على هدي الكتاب والسنة وعمل الصحابة رضي الله عنهم، فقاموا في وجوه أهل الأهواء والمراء والخصومات والشبهات، فكاسروهم بالقلم واللسان، وبيّنوا زيف بدعهم وشبهاتهم بأتمّ بيان، وجاهدوا وحذّروا ودافعوا وخاطبوا وألّفوا، فأخمدوا ثائر الفتن، وسكّنوا قائم الشبهات، وأقاموا سوق الكتاب والسنة[٢].

والآثار والأقوال الواردة عنهم في ذلك أكثر من أن تُحصَر، وأشهر من أن تُذكَر، ولا يكاد يخلو منها كتاب من كتب العقيدة المسنَدة، فأقتصر هنا على ذكر بعض الآثار الدالة على عناية السلف بذلك:

١- قال مفضل بن مهلهل[٣]: « لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه

---

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٥-٢٦) والسياق له، والخطيب في الكفاية ص(١٥) وعنده في آخره: ثم قال عمران: « أي قوم، خذوا عنا، فإنكم - والله - إن لا تفعلوا لتضلُّنّ ».

(٢) انظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٣١).

(٣) هو: مفضَّل بن مُهَلْهَل، السعدي الكوفي، أبو عبد الرحمن، كان ثقة ثبتاً نبيلاً عابداً صاحب سنة وفضل وفقه، وكان من أقران الثوري، توفي سنة (١٦٧هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١٤١).

يحدثك ببدعةٍ حَذِرْتَه وفررتَ منه، ولكنه يحدثك بأحاديث السنّة في بُدُوّ مجلسه ثم يُدخِل عليك بدعته، فلعلها تلزم قلبك، فمتى تخرج من قلبك؟ »[١].

فهذا الأثر يبرز معرفة السلف بالطرق التي يسلكها أهل البدع لتلبيس باطلهم وإلقاء شبههم.

٢- وقال الإمام مالك: « كان ابن هرمز[٢] قليل الكلام، وكان يشدّ على أهل البدع، وكان أعلم الناس بما اختلفوا فيه من ذلك، وكذا كان عبد الرحمن ابن القاسم[٣] »[٤].

فهذان إمامان من أئمة السلف كانا عالِمِيَن بما اختلف فيه أهل البدع وخالفوا فيه الحق. وهذا من أول ما ينبغي أن يكون عليه صاحب السنة الرادّ على الشُّبَه.

٣- ووُصِف عددٌ من أئمة السلف بأنهم كانوا يشهّرون بأهل البدع، ويذكرون مساوئهم وبلاياهم، ويفنّدون ضلالهم وشبهاتهم، ومنهم: عمر بن

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٤٤٤).

(٢) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، المدني الأعرج، الإمام الحافظ الحجة المقرئ، توفي سنة (١١٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٦٩-٧٠).

(٣) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر بن أبي قحافة، أبو محمد، القرشي التيمي المدني، الفقيه الحجة الإمام، كان ثقة إماما ورعا كبير القدر، قال ابن عيينة: كان من أفضل أهل زمانه، توفي سنة (١٢٦هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٦).

(٤) مناقب الإمام مالك للزواوي ص(١٥٢)؛ نقلاً عن: إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء ص(٢٩).

هارون البلخي[١]، وعبد الله بن أبي حسان اليحصبي[٢]، وعثمان بن سعيد الدارمي[٣].

٤- وأرسل أسد بن موسى - المعروف بـأسد السُّنَّة[٤] - رسالة إلى أسد ابن الفرات[٥]، وفيها: « اعلم - أي أخي - أن ما حملني على الكتاب إليك ما ذكر أهل بلادك من صالح ما أعطاك الله من إنصافك الناس وحسن حالك مما أظهرت من السنة وعيبك لأهل البدعة وكثرة ذكرك لهم وطعنك عليهم، فقمعهم الله بك، وشد بك ظهر أهل السنة، وقواك عليهم بإظهار عيبهم والطعن عليهم، فأذلهم الله بذلك، وصاروا ببدعتهم مستترين، فأبشر - أي

---

(١) انظر: تاريخ دمشق (٤٥/ ٣٦٥). وهو: عمر بن هارون بن يزيد، أبو حفص، الثقفي - مولاهم - البلخي، الإمام عالم خراسان المقرئ المحدث، كان من أهل السنة ومن الذابّين عن أهلها، توفي سنة (١٩٤هـ). انظر: تاريخ دمشق (٤٥/ ٣٦٤)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٦٧-٢٧٦).

(٢) انظر: الديباج المذهب ص(١٣٤). وهو: عبد الله بن أبي حسان (واسمه: يزيد بن عبد الرحمن وقيل: عبد الرحمن، ويقال: عبد الرحمن بن يزيد)، اليحصبي، من أشراف أفريقية، رحل إلى الإمام مالك فكان عنده مكرَّماً، توفي سنة (٢٢٦هـ). انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص(١٣٣-١٣٤).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٢٢).

(٤) أسد بن موسى بن إبراهيم، أبو سعيد، القرشي الأموي المرواني المصري، أسد السنة، الإمام الحافظ الثقة ذو التصانيف، توفي سنة (٢١٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٦٢-١٦٤).

(٥) أسد بن الفرات، أبو عبد الله، الحراني ثم المغربي، الإمام العلامة القاضي الأمير مقدَّم المجاهدين، توفي سنة (٢١٣هـ). انظر: السابق (١٠/ ٢٢٥-٢٢٨)

أخي- بثواب ذلك، واعتدّ به أفضل حسناتك من الصلاة والصيام والحج والجهاد، وأين تقع هذه الأعمال من إقامة كتاب الله وإحياء سنة رسوله؟...، وادع إلى السنة حتى يكون لك في ذلك ألفة وجماعة يقومون مقامك إن حدث بك حدث؛ فيكونون أئمة بعدك، فيكون لك ثواب ذلك إلى يوم القيامة كما جاء الأثر، فاعمل على بصيرة ونية وحسبة؛ فيرد الله بك المبتدع المفتون الزائغ الحائر، فتكون خلفا من نبيك ﷺ؛ فإنك لن تلقى الله بعملٍ يُشْبِهُه »[1].

ومن أظهر ما يُبرز عناية السلف بهذا الباب (نقض الشبه): تلك المؤلفات المتخصصة التي أُلِّفت في القرون الفاضلة لنقض الشُّبه وبيان زيفها وكشف عُوارها والتحذير منها ومن أهلها، ومنها: « الرد على الزنادقة والجهمية » للإمام أحمد، « وخلق أفعال العباد » للبخاري، و « الرد على الجهمية » و« الرد على بشر المريسي » كلاهما للدارمي.

ثم توالت المصنفات من أهل السنة في هذا الباب، فمنها ما خُصِّص بأكمله لنقض شبهة معيَّنة أو شبهات طائفة معينة، ومنها ما يوجد فيه نقض الشُّبَه مُفَرَّقاً بحسب أبوابه وفصوله ومسائله.

وأختم هذا المطلب بكلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية، يقول فيه: « وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة - مثل: نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون...، ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة -؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل:

---

(١) البدع والنهي عنها لابن وضاح ص(١٣-١٤).

الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحبُّ إليك أو يتكلم في أهل البدع؟، فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل. فبيّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل اللّه؛ إذ تطهير سبيل اللّه ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه اللّه لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء...

وأعداء الدين نوعان: الكفار، والمنافقون. وقد أمر اللّه نبيه بجهاد الطائفتين:

فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعا تخالف الكتاب، ويلبسونها على الناس، ولم تبين للناس؛ فسد أمر الكتاب، وبدل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله.

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم سماعون للمنافقين، قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقاً، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين؛ فلابد أيضاً من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإن فيهم إيمانا يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلابد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضي ذلك ذكرهم وتعيينهم، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدى وأنها خير وأنها دين، ولو لم تكن كذلك؛ لوجب بيان حالها »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١-٢٣٣).

المطلب الرابع
فائدة العلم بالشبه، ومراتبه، وأثره في الرد عليها

أ- فائدة العلم بالشُّبَه:

« لا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها، وبفساد الشبه المعارضة لذلك، وبيان بطلان حجة المحتج عليها؛ ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد، من غير أن يعلم الشبه المعارضة له، فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت، وانقطعت موانعه واضمحلت؛ كان أوجب لكماله وقوته وتمامه »[١].

قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه[٢]: « كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني »[٣].

فالعلم بالشُّبه - بشروطه التي سيأتي ذكرها في المطلب التالي - له فوائد عظيمة، وثمرات مباركة، ونتائج محمودة ممدوحة، وما أحسن ما قاله الإمام أحمد في مقدمة كتابه « الرد على الزنادقة والجهمية » - وهو مشتمل على عدد طيّب من فوائد العلم بالشُّبه -: « الحمد لله الذي جعل في كل زمان

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٦٦).

(٢) حذيفة بن اليمان العبسي، صاحب سِرّ رسول الله ﷺ، ولد بالمدينة، يعدّ من كبار الصحابة، شهد أحداً وما بعدها، ثم شهد فتوح المدائن واستعمله عمر رضي الله عنه على المدائن، فبقي فيها إلى أن مات سنة (٣٦هـ). انظر: الإصابة (٢/ ٤٤-٤٥).

(٣) متفق عليه: البخاري (٦/ ٢٥٩٥) رقم (٦٦٧٣)، مسلم (٣/ ١٤٧٥-١٤٧٦) رقم (١٨٤٧).

فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم!، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهّال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين »[1].

وقال الإمام ابن القيم: « ...بخلاف الراسخ في العلم، لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكا؛ لأنه قد رسخ في العلم، فلا تستفزه الشبهات، بل إذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلولة مغلوبة، والشبهة وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له، فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه، بل يقوى علمه ويقينه بردِّها ومعرفة بطلانها...

وإنا سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها، فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حُسْنِ ظاهر، فينظر الناظر فيما ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها، وأما صاحب العلم واليقين فإنه لا يغتر بذلك، بل يجاوز نظره إلى باطنها وما تحت لباسها، فينكشف له حقيقتها، ومثال هذا:

---

(١) ص (٦).

الدرهم الزائف، فإنه يغترّ به الجاهل بالنقد نظراً إلى ما عليه من لباس الفضة، والناقد البصير يجاوز نظره إلى ما وراء ذلك، فيطّلع على زيفه... »[١].

ومن فوائد العلم بالشُّبه:

١- نشر السّنة وإحياء ما جاءت الشبهة بإخفائه أو إماتته منها، فكما أن نشر السنة يكون بالعمل بها والدعوة إليها وتقريرها؛ فإنه يكون كذلك بردّ الباطل عنها والذبّ عن حياضها بالقضاء على الشُّبه وإزهاقها.

قال الدارمي: « فهذه الأحاديث قد رويت وأكثر منها ما يشبهها كلها موافقة لكتاب الله في الإيمان بكلام الله، ولولا ما اخترع هؤلاء الزائغة من هذه الأغلوطات والمعاني يردون بها صفات الله ويبدلون بها كلامه لكان ما ذكر الله من ذلك في كتابه كافيا لجميع الأمة مع أنه كاف شاف إلا لمتأول ضلال أو متبع ريبة، فحين رأينا ذلك ألّفنا هذه الآثار عن رسول الله وأصحابه والتابعين من بعدهم؛ ليعلم من بقي من الناس أن من مضى من الأمة لم يزالوا يقولون في ذلك »[٢].

٢- وقاية النفس من الضلال والانحراف بالشُّبه والانجراف وراء أهلها، فإن من عرف ما في الشبهة من الباطل والفساد والمخادعة لم يغترّ بها وسَلِم له دينه وعمله.

---

(١) مفتاح دار السعادة ص(١٤٠-١٤١).

(٢) الرد على الجهمية ص(١٧٩).

قال الدارمي: « فحين رأينا ذلك منهم، وفَطِنّا لمذهبهم وما يقصدون إليه من الكفر وإبطال الكتب والرسل ونفي الكلام والعلم والأمر عن الله تعالى؛ رأينا أن نبين من مذاهبهم رسوما من الكتاب والسنة وكلام العلماء ما يستدل به أهل الغفلة من الناس على سوء مذهبهم فيحذروهم على أنفسهم »[1].

وأما من جهل ذلك فإنه يكون في خطر عظيم، إذ يكون دينه مَطِيّة لكل ناعق، ويكون تَبَعاً لكل ذي باطل، قال الدارمي: « فخشينا ألا يسعنا إلا الإنكار على من بثّها ودعا الناس إليها، منافحة عن الله...، ومحاماة عن ضعفاء الناس وأهل الغفلة من النساء والصبيان أن يضلوا بها ويفتتنوا؛ إذ بثها فيهم رجل كان يشير بعضهم بشيء من فقه وبصر، ولا يفطنون لعثراته إذ هو عَثَر، فيكونوا من أخواتها منه على حذر »[2].

٣- العلم بالشُّبه يبصِّر صاحبه بحقيقتها، ويكشف له ما فيها من الباطل، ويعينه على معرفة أنجح السبل وأقواها في نقضها وإبطالها.

قال البخاري: « وسئل عبد الله بن إدريس عن الصلاة خلف أهل البدع، فقال: لم يزل في الناس إذا كان فيهم مَرْضِيٌّ أو عدل فصل خلفه، قلت: فالجهمية؟، قال: لا، هذه من المقاتل، هؤلاء لا يصلى خلفهم ولا يناكحون، وعليهم التوبة. وسئل حفص بن غياث فقال فيهم ما قال ابن إدريس في قتل الجهمية...، وسئل بن عيينة فقال نحو ذلك. قال: فأتيت وكيعاً فوجدته من أعلمهم بهم فقال: يكفرون من وجه كذا ويكفرون من وجه كذا، حتى أكفرهم

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢٣).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٤٥-١٤٦).

من كذا وكذا وجها »[1].

٤- من كان عالِماً بالشُّبه وحقيقتها فإنه يكون على بَيِّنة من أهلها، وعلى بصيرة بهم وبأساليبهم المخادعة.

قال الدارمي: « لئن كان السفهاء في غَلَطٍ من مذاهبهم؛ إن الفقهاء منهم لعلى يقين »[2].

وقال الإمام ابن بطة رحمه الله[3] بعد أن ذكر شيئاً من صفات دعاة الباطل ورؤوس الضلالة: «هم شعوب وقبائل وصنوف وطوائفُ أنا أذكر طَرَفا من أسمائهم وشيئا من صفاتهم لأَنَّ لهم كُتُبا قد انتشرت، ومقالاتٍ قد ظهرت، لا يعرفها الغِرُّ من الناس ولا النَّشْءُ من الأَحْداث، تخفى معانيها على أكثر من يقرؤُها، فلعلَّ الحَدَثَ يَقَعُ إليه الكتابُ لِرَجُلٍ من أهلِ هذه المَقَالاتِ قد ابْتَدَأَ الكتابَ بحمد اللَّه والثَّناء عليه والإطْناب في الصلاة على النبي ﷺ ثم أَتْبَعَ ذلك بِدَقيقِ كفره وَخَفِيِّ اختراعه وشَرِّه، فيظنُّ الحَدَثُ الذي لا علم له والأعجميُّ والغِمْرُ من الناس أنَّ الواضِعَ لذلك الكتابِ عالِمٌ من العلماء أو فقيه من الفقهاء، ولعلَّه يعتقد في هذه الأُمَّة ما يراه فيها عَبَدَةُ الأوثان ومن بارَزَ اللَّهَ ووالى الشيطان »[4].

---

(١) خلق أفعال العباد ص(٣٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٦).

(٣) عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري الحنبلي، أبو عبد الله، ابن بطة، الإمام القدوة العابد الفقيه المحدث، ولد سنة (٤٠٣هـ)، كان أمّاراً بالمعروف مستجاب الدعوة، توفي سنة (٣٨٧هـ). انظر: السير (١٦/ ٥٢٩-٥٣٣).

(٤) الشرح والإبانة ص(٣٧٢-٣٧٣).

٥- حفظ النفس عمّا يؤدّي بها إلى الكفر والبدعة والافتراء على الله وعلى دينه دون أن يشعر.

قال الإمام أحمد: « فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[١].

٦- تحقيق معنى الأمر بلزوم الجماعة والبُعد عن الفُرقَة وأسبابها، فإن من كان عالماً بالشُّبه كان بصيراً بمواطن الخلاف والنزاع، وما وقع التفرق والخروج عن الجماعة إلا بسبب الجهل بما في الشُّبه من الباطل والانخداع بها.

٧- تحقيق الفرض الكفائي على هذه الأمة بوجوب أن يكون فيها مِن أهل العلم والرسوخ فيه مَن يكون ذا فطنة ودراية بشبه أهل الباطل وأساليبهم الماكرة، وفي ذلك قيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه لو لم يكن في الأمة من يعرف الشُّبه المنكرة وما اشتملت عليه من المنكر في مضمونها وطريقة عرضها لم يتحقق ذلك الواجب.

وخاصة أن الشُّبه لا تزال في تجدّد واستمرار، قال أبو الزناد[٢]: « لا تقيمون على أمرٍ وإن أعجبهم إلا نقلهم الجدل إلى أمرٍ سواه، فهم كل يوم في شبهة جديدة ودين وضلال »[٣].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

(٢) عبد الله بن ذكوان، القرشي المدني، أبو عبد الرحمن، ويلقب بأبي الزناد، الإمام الفقيه الحافظ المفتي، ولد نحو سنة (٦٥هـ)، وكان من علماء الإسلام ومن أئمة الاجتهاد، توفي سنة (١٣٠هـ). انظر: السير (٥/ ٤٤٥-٤٥١).

(٣) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

٨- عدم الاغترار بأهل البدع والشبهات، وانكشافُ حالهم، ومعرفةُ طرائقهم وأساليبهم.

قال الإمام أحمد: « فعند ذلك تبيّن للناس أنهم لا يؤمنون بشيء »[1].

٩- العلم بالشُّبه هو الأساس المتين الذي يُبْنَى عليه نقضها، فالعالم بالشبه هو الذي يتصدّى لذلك، فيبيّن للناس الحق، ويحذرهم من تلك الشبه، ويكشف لهم ما فيها من خلل وزلل وضلال، وهو - بذلك - ممن ينال شرف التأسي بالأنبياء، والقيام بواجب الجهاد باللسان، في دحر الشبه وإبطالها.

ب- مراتب العلم بالشبه:

لما في الشبهة من لَبْس وتلبيس واشتباه؛ فإنه ليس كلُّ العلماء - فضلاً عن غيرهم - على درجة واحدة في العلم بالشبه، بل إن العلم بها له مراتب، وقد بيّن الإمام ابن القيم تلك المراتب بياناً وافياً شافياً، فأقتصر على نقل كلامه بتمامه ولا مزيد عليه، قال رحمه الله: « والله تعالى قد بيّن في كتابه سبيل المؤمنين مفصلة وسبيل المجرمين مفصلة، وعاقبة هؤلاء مفصلة وعاقبة هؤلاء مفصلة، وأعمال هؤلاء وأعمال هؤلاء، وأولياء هؤلاء وأولياء هؤلاء، وخذلانه لهؤلاء وتوفيقه لهؤلاء، والأسباب التي وفق بها هؤلاء والأسباب التي خذل بها هؤلاء، وجَلا سبحانه الأمرين في كتابه وكشفهما وأوضحهما وبينهما غاية البيان حتى شاهدتهما البصائر كمشاهدة الأبصار للضياء والظلام.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢١).

فالعالمون بالله وكتابه ودينه عرفوا سبيل المؤمنين معرفة تفصيلية وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية، فاستبانت لهم السبيلان كما يستبين للسالك الطريق الموصل إلى مقصوده والطريق الموصل إلى الهلكة، فهؤلاء أعلم الخلق وأنفعهم للناس وأنصحهم لهم، وهم الأَدِلاء الهداة، برز الصحابة على جميع من أتى بعدهم إلى يوم القيامة، فإنهم نشأوا في سبيل الضلال والكفر والشرك والسبل الموصلة إلى الهلاك وعرفوها مفصلة، ثم جاءهم الرسول فأخرجهم من تلك الظلمات إلى سبيل الهدى وصراط الله المستقيم، فخرجوا من الظلمة الشديدة إلى النور التام، ومن الشرك إلى التوحيد، ومن الجهل إلى العلم، ومن الغيّ إلى الرشاد، ومن الظلم إلى العدل، ومن الحيرة والعمى إلى الهدى والبصائر؛ فعرفوا مقدار ما نالوه وظفروا به، ومقدار ما كانوا فيه، فان الضد يظهر حسنه الضد، وإنما تتبين الأشياء بأضدادها، فازدادوا رغبة ومحبة فيما انتقلوا إليه، ونفرة وبغضاً لما انتقلوا عنه، وكانوا أحب الناس في التوحيد والإيمان والإسلام، وأبغض الناس في ضده عالمين بالسبيل على التفصيل.

وأما من جاء بعد الصحابة فمنهم من نشأ في الإسلام غير عالم تفصيل ضده، فالتبس عليه بعض تفاصيل سبيل المؤمنين بسبيل المجرمين، فإن اللبس إنما يقع إذا ضعف العلم بالسبيلين أو أحدهما...، فمن لم يعرف سبيل المجرمين ولم تستبن له أوشك أن يظن في بعض سبيلهم أنها من سبيل المؤمنين...

والناس في هذا الموضع أربع فرق:

الأولى: من استبان له سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين على التفصيل علما وعملا، وهؤلاء أعلم الخلق.

الفرقة الثانية: من عَمِيت عنه السبيلان من أشباه الأنعام، وهؤلاء بسبيل المجرمين أحضر ولها أسلك.

الفرقة الثالثة: من صرف عنايته إلى معرفة سبيل المؤمنين دون ضدها، فهو يعرف ضدها من حيث الجملة والمخالفة، وأن كل ما خالف سبيل المؤمنين فهو باطل، وان لم يتصوره على التفصيل، بل إذا سمع شيئا مما خالف سبيل المؤمنين صرف سمعه عنه ولم يشغل نفسه بفهمه ومعرفة وجه بطلانه، وهو بمنزلة من سلمت نفسه من إرادة الشهوات، فلم تخطر بقلبه ولم تدعُه إليها نفسه، بخلاف الفرقة الأولى، فإنهم يعرفونها وتميل إليها نفوسهم ويجاهدونها على تركها لله...

وهكذا من عرف البدع والشرك والباطل وطرقه، فأبغضها لله، وحذِرها، وحذّر منها، ودفعها عن نفسه، ولم يدعْها تخدش وجه إيمانه، ولا تورثه شبهة ولا شكا، بل يزداد بمعرفتها بصيرة في الحق ومحبة له وكراهة لها ونفرة عنها؛ أفضل ممن لا تخطر بباله ولا تمر بقلبه، فإنه كلما مرت بقلبه وتصورت له ازداد محبة للحق ومعرفة بقدره وسرورا به، فيقوى إيمانه به...

الفرقة الرابعة: فرقة عرفت سبيل الشر والبدع والكفر مفصلة وسبيل المؤمنين مجملة، وهذا حال كثير ممن اعتنى بمقالات الأمم ومقالات أهل البدع فعرفها على التفصيل ولم يعرف ما جاء به الرسول كذلك، بل عرفه معرفة مجملة وإن

تفصّلت له في بعض الأشياء...، وكذلك من كان عارفا بطرق الشر والظلم والفساد على التفصيل سالكا لها إذا تاب ورجع عنها إلى سبيل الأبرار يكون علمه بها مجملا غير عارف بها على التفصيل معرفة من أفنى عمره في تصرفها وسلوكها.

والمقصود أن الله سبحانه يحب أن تعرف سبيل أعدائه لتجتنب وتبغض، كما يحب أن تعرف سبيل أوليائه لتحب وتسلك، وفى هذه المعرفة من الفوائد والأسرار مالا يعلمه إلا الله »[١].

ج - أثر العلم بالشبه في الردّ عليها:

رفع الله منزلة العلم وأعلى مكانته ورغّب فيه، ونهى عن اتباع الظن والقول بغير علم، وهذا مما يجب على المسلم العمل به تقريراً ودعوة، ودفاعاً وجهاداً.

ولذا؛ فإن أول ما ينبغي ذكره هنا هو: أن من جهل ما في الشبهة من الباطل أو ضَعُف علمه به فإنه يجب عليه أن لا يخوض في الردّ عليها؛ لأنه ليس أهلاً لذلك، فَـ(الحكم على الشيء فرع عن تصوّره)، ومن كانت هذه حاله فإنه يسيء من حيث يريد الإحسان، وقد يضرّ أكثر مما ينفع.

لكن من كان ذا علم وبصيرة وفطنة بما في الشبهة من باطلٍ فإن علمه سيكون له أكبر الأثر في ردّه عليها ونقضه إياها، ومن تلك الآثار:

١ - العالم بالشبهة يعلم ما اشتملت عليه من الحق وما دُسّ فيها من الباطل، فيكون نقضه للشبهة متجهاً إلى ما فيها من الباطل دون ما فيها من الحق.

---

(١) الفوائد ص(١٠٨-١١٠).

٢- ولعلمه بحقيقة المخالفة التي في الشبهة فإنه - لدحض الشبهة ودفعها ونقضها - يتمكن من انتقاء الأدلة الصحيحة القوية التي لا يقدر المخالف على دفعها.

٣- ولعلمه بالأساليب الملتوية التي استخدمها أهل الشبه لترويج باطلهم وإلباسه لباس الحق؛ فإنه يتقن استخدام الأساليب الشرعية الصحيحة التي تردّ الباطل بإحكامٍ في الاستدلال وقوّة في العرض.

٤- ولعلمه بالباطلّ المُلَبَّس في الشبهة؛ فإنه لا ينخدع به مهما تنوعت طريقة عرضه أو تغيّر أسلوب طرحه، فهو بصير بالشبهات، يعرف أصلها ونشأتها ونظائرها وأهدافها.

المطلب الخامس
شروط نقض الشُّبه

عُنِي أهل العلم قديماً وحديثاً ببيان الشروط التي يجب توفرها في نقض الشبه، وهذه الشروط يمكن جمعها تحت أقسام رئيسة:

القسم الأول- شروط يجب توفرها فيمن ينقض الشبه:

وهي كثيرة، منها:

١- الإخلاص:

فيجب على من أراد نقض الشبه أن يخلص نيته وقصده لله تعالى، فإن الأصل في كل عملٍ يتقرَّب به إلى الله أن يكون خالصاً لوجهه يقصد به مرضاته، ولما كان نقض الشبه من أفضل الجهاد، ومن الأعمال التي يُتَقَرَّب بها إلى الله؛ لزم أن تكون نية القائم بذلك خالصة لوجه الله تعالى، قال سبحانه: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٤].

وإخلاص النية والقصد يشمل عدة أمور، هي: أن يريد ويقصد بنقض الشبه ما يأتي:

١- الأجرَ والثواب من الله تبارك وتعالى.

٢- طاعة الله ورسوله وامتثال أمرهما.

٣- إحقاق الحق وإظهار الصواب.

٤- محق الباطل وإزالة الأوهام والشكوك.

٥- إثبات صحة مذهب أهل الحق ونصرته ونشره.

٦- تثبيت المؤمنين، بإظهار نقاء الإسلام وقوّة حجته وضعف الشبه وبيان حقيقتها وحقيقة أهلها.

٧- نصح أهل الشُّبه، والسعي لردّهم إلى الحق.

ويجب عليه في المقابل أن لا يخالط قلبه شيء من: الكبر، والعُجب، والغرور، وقصد المغالبة، وحب العلو، والمباهاة والمفاخرة[1].

٢- الاتباع:

فيجب على من تصدّى لنقض الشبه أن يتبع الكتاب والسنة وعمل الصحابة والأئمة من بعدهم، فإن الاتباع للكتاب والسنة هو الشرط الثاني لقبول العمل، والصحابة هم الجماعة الذين طبّقوا الاتباع تطبيقاً عملياً صحيحاً مستوفىً.

والرد على أهل الباطل ونقض شبههم لا يكون مستوعباً إلا إذا اتبع الكتاب والسنة من كل الوجوه، وإلا فمن وافق الكتاب والسنة في نقضه للشبه من وجهٍ وخالفهما من وجهٍ؛ طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالف فيه الكتاب والسنة، واحتجوا عليه بما وافقهم عليه مما خالف به الكتاب والسنة[2].

---

(١) انظر: المنهاج في ترتيب الحجاج ص(٩)، الكافية في الجدل ص(٥٢٩)، الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٨٥-٨٦)، منهج الجدل والمناظرة (١/ ٣٨-٤٢).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢١٠)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٥٥).

والاتباع في نقض الشبه يكون بجملة أمور، منها:

١- أن يرجع إلى نصوص الكتاب والسنة، ويعتمد عليها، ويسير وفق دلالتها وطريقها، فإن الله تعالى أخبر أنه « تكفل بإحقاق الحق وإبطال الباطل، وأن كل باطل قِيل وجُودِل به فإن الله ينزّل من الحق والعلم والبيان ما يدمغه فيضمحل ويتبين لكل أحد بطلانه، ﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨] أي: مضمحلّ فانٍ، وهذا عامٌّ في جميع المسائل الدينية، لا يُورِد مبطلٌ شبهةً عقليةً ولا نقليةً في إحقاق باطل أو ردّ حق إلا وفي أدلة الله من القواطع العقلية والنقلية ما يُذهِب ذلك القول الباطل ويقمعه، فإذا هو متبيّن بطلانه لكل أحد »[١].

٢- أن لا يكون في نقض الشبهة رَدٌّ لبعض ما جاء به النبي ﷺ، كما فعل أهل الكلام في نقضهم شبه أهل الكفر والمبتدعة الذين هم أبعد عن السنة منهم، فأرادوا نقضها بطريقٍ لا يتمّ إلا بردّ بعض ما جاء به الرسول ﷺ، فلا آمنوا بما جاء به الرسول واتبعوه حق الإيمان والاتباع، ولا جاهدوا الكفار والمبتدعة حق الجهاد[٢].

٣- أن لا ينقض الباطل الذي في الشبهة بباطل آخر أو مثله، وإنما ينقضه بالحق الذي اشتمل عليه الكتاب والسنة، وفي الحق كفاية وهداية وغنىً عن الباطل، قال الإمام أحمد: « كلما ابتدع رجلٌ بدعة اتسعوا في جوابها؟! »، وقال: « يستغفر ربه الذي ردّ عليهم بمحدثة »[٣].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(٥٢٠).

(٢) انظر: درء التعارض (١/ ٣٧٣).

(٣) السنة للخلال (٣/ ٥٥٢).

٣- العلم:

فإن الله نهى عن القول بغير علم، وعن تتبّع العبد ما لا علم له به، وعن المجادلة إلا بعلم، وذمّ من جادل وحاجّ بغير علم، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦]، ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت:٤٦]، ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران:٦٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيُخاف عليه أن يفسده ذلك المضل، كما يُنهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجا قويا من علوج الكفار، فإن ذلك يضره ويضر المسلمين بلا منفعة »[١].

والعلم - هنا - يشتمل عدة أمور:

١- العلم بالحق الذي اشتمل عليه الكتاب والسنة وكان عليه سلف الأمة.

٢- العلم بالباطل الذي في الشبهة، لِيَرُدَّ عليه وينقضه.

٣- العلم بالطرق الشرعية الصحيحة المعتبرة في نقض الشبه - عموماً - وبما يناسب الشبهة المردود عليها - خصوصاً -.

٤- العلم بأسباب نشأة الشبهة وأتباعها والأحوال المتعلقة بذلك.

« ولهذا يُنَزَّل كل عالم منزلته، وحسب تأهُّله، وما يفتح الله به عليه: فمن العلماء من يكون تأهّله للرد على الملاحدة ومن في حكمهم، ومنهم من يكون للرد على أهل الملل والأديان الباطلة، ومنهم المتأهل للرد على أصحاب

---

(١) درء التعارض (٧/ ١٧٣).

الصَّغار من المبتدعة المنتسبين إلى الإسلام، ومنهم المتمكن بتولي الرد على أرباب الشذوذات الفقهية، ومنهم من يجمع الله له كسر هذه الصنوف ومحاجتهم بالحق، كما هيّأ الله سبحانه ذلك في أفذاذ من العلماء »[١].

٤- الأخلاق الفاضلة:

من الصدق والأمانة والعدل والإنصاف والاستقامة، وهي واجبة في كل حال، فيتعين أن يتصف بها من تصدّى لهذا الفرض الكفائي العظيم.

القسم الثاني- شروط يجب توفّرها في الشبهة المراد نقضها:

مع ما لنقض الشبه من منزلة عالية في الدين؛ فإنه لا يصار إليه في كل وقتٍ وحالٍ بإطلاق، ولا يُردّ على كل شبهة ظهرت أو نشأت بين أهل الإسلام، بل لا بد في ذلك من مراعاة ضوابط وشروط؛ إذا توفرت كان النقض محموداً ممدوحاً مرغوباً فيه، وإذا فُقِدت وعُدِمت كان مذموماً مهجوراً مرغوباً عنه.

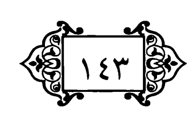
وهذه الضوابط بيّنها أئمة الإسلام، كما هو ظاهر في النصوص الآتية:

١ - قال الدارمي: « وما ظننا أنا نضطر إلى الاحتجاج على أحدٍ ممن يدعي الإسلام في إثبات العرش والإيمان به حتى ابتلينا بهذه العصابة الملحدة في آيات الله، فشغلونا بالاحتجاج لما لم تختلف فيه الأمم قبلنا، وإلى الله نشكو ما أوهت هذه العصابة من عرى الإسلام، وإليه نلجأ وبه نستعين »[٢].

---

(١) الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٥٨-٥٩).

(٢) الرد على الجهمية ص(٣٢).



٢- وقال: « ثم عليهم حجج كثيرة من الكلام والنظر لا نحب ذكر كثير منها تخوّفاً من أن لا تحتملها قلوب ضعفاء الناس »(١).

٣- وقال: « ولولا ما بدأكم هذا المعارض بإذاعة ضلالات المريسي وبثّها فيكم ما اشتغلنا بذكر كلامه مخافة أن يعلق بعض كلامه بقلوب بعض الجُهّال فيلقيهم في شك من خالقهم وفي ضلال، أو أن يدعوهم إلى تأويله المحال؛ لأن جُلّ كلامه تنقص ووقيعة في الرب، واستخفاف بجلاله وسبّ، وفي التنازع فيه يتخوف الكفر ويرهب، ولذلك قال عبدالله بن المبارك: لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إليّ من أن أحكي كلام الجهمية...، فمن أجل ذلك كرهنا الخوض فيه وإذاعة نقائصه حتى أذاعها المعارض فيكم وبثها بين أظهركم، فخشينا ألا يسعنا إلا الإنكار على من بثها ودعا الناس إليها؛ منافحة عن الله...، ومحاماة عن ضعفاء الناس وأهل الغفلة من النساء والصبيان أن يضلوا بها ويفتتنوا »(٢).

٤- وقال اللالكائي: « فما جُنِي على المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذل أعظم مما تركهم السلف على تلك الجملة، يموتون من الغيظ كمدا ودردا، ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم سبيلا، حتى جاء المغرورون ففتحوا لهم إليها طريقا، وصاروا لهم إلى هلاك الإسلام دليلا، حتى كثرت بينهم المشاجرة، وظهرت دعوتهم بالمناظرة، وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصة والعامة »(٣).

---

(١) الرد على الجهمية ص(٣٢).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٤١-١٤٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩).

فهذه النصوص - وغيرها مما لا يتسع المقام لذكره هنا - قد بيّنت الضوابط والشروط التي يجب مراعاتها في الشبهة المراد نقضها، وهي:

١- أن لا تكون الشبهةُ المرادُ نقضها من قبيل الأقوال المطَّرحة أو المجهولة أو المهمَلة ونحو ذلك، فيكون في نقضها إشهارٌ ونشرٌ لها بين الناس والعامة، قال الإمام مسلم[١]: «الإعراض عن القول المُطَّرَح أحرى؛ لإماتته وإخمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيهاً للجُهّال عليه»[٢].

٢- أن تكون الشبهة قد بُثّت بين الناس وأذيعت وراجت بينهم رواجاً بَيِّناً، قال ابن قتيبة[٣]: «ولما رأيت إعراض أهل النظر عن الكلام في هذا الشأن منذ وقع، وتركهم تلقيه بالدواء حين بدا، وبكشف القناع عنه حين نجم، إلى أن استحكم أساسه، وبسق رأسه، وجرى على الخطأ فيه الكهل، ونشأ عليه الطفل...؛ لم أرَ لنفسي عذراً في ترك ما أوجبه الله عليّ...»[٤].

---

(١) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين، الإمام الكبير الحافظ المجوِّد الحجة الصادق، ولد سنة (٢٠٤هـ)، أحد حفّاظ الدنيا في وقته، توفي سنة (٢٦١هـ). انظر: السير (١٢/ ٥٥٧-٥٨٠).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٨).

(٣) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، العلامة الكبير ذو الفنون، كان ثقة ديّناً فاضلاً رأساً في علم اللسان العربي والأخبار وأيام الناس، توفي سنة (٢٧٦هـ). انظر: السير (١٣/ ٢٩٦-٣٠٢).

(٤) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية ص(١٢-١٣).

٣- أن يُقتَصر في نقض الشبهة على قدر الحاجة التي يحصل بها المقصود من بيان زيف الشبهة وردّ الباطل الذي فيها، ولا يُتَوسَّع في ذلك بحيث يُتَجَاوَز المقصود فتنتشر بين الناس من أقوال أهل البدع وشبههم ما لم يكونوا يعرفون ولا تحتمله قلوبهم وعقولهم، قال الأوزاعي(١): « لا تمكِّنوا صاحب بدعةٍ من جدال فيورِث قلوبكم من فتنته ارتياباً »(٢).

القسم الثالث- شروط يجب توفرها في طريقة نقض الشبه:

وهذه الشروط وافرة قد لا يتسع المقام لذكرها كلها، بل إن هذا البحث كلّه متعلِّق بذلك، ولذا؛ فإني سأقتصر هنا على ذكر بعضها:

١- « إحكام النقض لشبهة المخالف، وكشف زيفها، وتصييرها هباء منثورا...، وبالتالي فلا يبقى للمخالف ولا للقارئ مُتَعَلَّق يلبس به الحق بالباطل، ويوهن الحق لوهاء الرد وضعفه »(٣)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « يحب أن يُعلَم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه، بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبينون العلم واليقين بالأدلة والبراهين، وإنما يستفيد الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات، وهم في أنفسهم عندهم

---

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي، أبو عمرو، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، ولد سنة (٨٨هـ)، وكان خيّرا فاضلاً كثير العلم والفقه والحديث، توفي سنة (١٥٧هـ). انظر: السير (٧/ ١٠٧-١٣٤).

(٢) البدع والنهي عنها ص(١٤٩).

(٣) الرد على المخالف من أصول الإسلام ص(٦٥).

شك وشبهة فيما يقولون إنه برهان قاطع، ولهذا يقول أحدهم في هذا الموضع: إنه برهان قاطع، وفي موضع آخر يفسد ذلك البرهان...، فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفّى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين»[١].

٢- اتباع طريقة الكتاب والسنة والسلف في نقض الشبه - كما سبق بيانه -.

٣- البعد عن الكلام الفاحش البذيء والخلق السيئ الذي لا يليق بالمسلم في كل حال.

٤- أن لا يدفعه حبه للحق الذي يريد تقريره، وبغضه للباطل الذي في الشبهة؛ إلى إنكار الحق الذي في الشبهة، أو الغلوّ في رفع الباطل الذي فيها فوق درجته.

٥- أن لا يتحمّس للحّق الذي عنده ويغلو فيه ويرفعه عن منزلته.

٦- أن يجتهد في حشد الأدلة وتنويعها بما يناسب الشبهة المراد نقضها، ولذا نجد عدداً وافراً من الأئمة نقضوا شبهة واحدة بأوجه نقلية وعقلية كثيرة قد تتجاوز العشرة، وربما تجاوزت الخمسين.

٧- أن ينقض كل شبهة بما يتلاءم معها من الطرق الصحيحة ويجتهد في ذلك[٢].

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٥٧).

(٢) ويُرجَع في ذلك إلى: الرد على المخالف من أصول الإسلام ص(٥٩-٧٠)، منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد (٢/ ٦٨٥-٧٣٨).

المبحث الرابع
التعريف بـ (أهل الأهواء والبدعة)

المطلب الأول
التعريف بِ (الأهواء) لغة واصطلاحا

أولاً- تعريف الأهواء لغة:

(الأهواء): جمع (هوى)، و(الهوى - في أصل معناه اللغوي -: مصدر الفعل (هَوِيَ - يَهْوى) بمعنى: أحب، والهوى: ميل الإنسان إلى الشيء ومحبته وإرادته إياه، وغلبته على قلبه[١].

وأصل مادته (وهو الهاء والواو والياء) يدل على الخلو والسقوط[٢]، فسمي ما يحبه الإنسان ويميل إليه (هوى) لأنه يهوي بصاحبه (أي: يسقطه فيما لا ينبغي؛ فهو يسقطه في الدنيا في كل داهية، وفي الآخرة في النار الهاوية)[٣]، وفي ذلك يقول الشعبي[٤] رحمه الله: « إنما سميت الأهواء أهواء لأنها تهوي بصاحبها

---

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص (٨٤٩)، لسان العرب (١٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، المصباح المنير ص(٣٣١).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٦/ ١٦)، مفردات ألفاظ القرآن ص(٨٤٩).

(٤) عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو الكوفي، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر رضي الله عنه على المشهور، وأدرك عددا كبيرا من الصحابة، وكان واحد زمانه في الحفظ والعلم والفقه، توفي سنة (١٠٣هـ)، وقيل: بعدها. تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٤-٢٦٥).

في النار »[١].

وسمي (الهوى) بذلك - أيضاً - لأنه خالٍ من كل خير[٢]، وذلك أن (الهوى) - في أصل إطلاقه - يكون في الخير والشر، والمحمود والمذموم، ثم غلب إطلاق الهوى على الميل المذموم وما كان خلاف الحق، حتى صار ذلك هو المتبادر عند الإطلاق، إلا إذا نُعِت الهوى بما يخرجه عن ذلك، كقولهم: هوى موافق للصواب[٣]، وقد جاء في كتاب الله العزيز قوله سبحانه: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[القصص: ٥٠]، فقيل: قوله ﴿بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ للتأكيد؛ لأن الهوى لا يكون إلا كذلك، وقيل: للتقييد؛ لأن الهوى قد يكون في الحق[٤].

ولم يَرِد الهوى في القرآن إلاّ مراداً به الذم، قال طاووس[٥] رحمه الله: « ما ذكر

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ١٢٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ٣٢٠) واللفظ له.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٦).

(٣) انظر: المغرب (٢/ ٣٩٢)، لسان العرب (١٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، المصباح المنير ص(٣٣١)، جامع العلوم والحكم (١/ ٣٩٠).

(٤) انظر: أنوار التنزيل (٤/ ٢٧٩)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٣١-٤٣٢).

(٥) طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن الفارسي ثم اليمني الجندي، الحافظ الفقيه القدوة عالم اليمن، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه أو قبل ذلك، وأدرك خمسين من الصحابة، ولازم ابن عباس مدّة وهو معدود في كبراء أصحابه، وكان من عبّاد أهل اليمن ومن سادات التابعين، توفي عام ستة ومائة. انظر: السير (٥/ ٣٨-٤٩).

الله هوى في القرآن إلاّ عابه »[1].

فالهوى - إذاً - ينقسم باعتبار المدح أو الذم إلى قسمين:

١ - فيطلق ويراد به الميل المحمود.

٢ - ويطلق ويراد به الميل المذموم، وهو الغالب والمتبادر عند الإطلاق كما سبق.

وينقسم باعتبار المراد به إلى قسمين أيضاً:

١ - فيطلق الهوى ويراد به المصدر، أي: ميل النفس.

٢ - ويطلق ويراد به اسم المفعول، أي: ما تهواه النفس وتحبه وتشتهيه، ويتبع ذلك: بغضُها وكراهتُها إياه[2]، ومن هذا الإطلاق: قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾[النازعات: ٤٠]، أي: عما تهواه من الشر؛ لأن نفس الهوى الذي في نفس الإنسان لا يلام عليه، فإن ذلك قد لا يُملَك، وإنما يُلام على اتباعه[3].

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٣٢).

(٣) انظر: المغرب (٢/ ٣٩٢)، لسان العرب (١٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٨٤-٥٨٦، ٥٨٨)، (٢٨/ ١٣٢)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٩٨).

ثانياً- تعريف الأهواء اصطلاحاً:

عُرِّف الهوى في الاصطلاح بأنه: « مَيَلان النفس إلى ما تستلذه من الشهوات من غير داعية الشرع »(١). وقيل: « عَرَض نفساني ناشئ عن شهوة نفس في غير أمر الله »(٢). وقيل: « رأي يتبع الشهوة »(٢).

ويلحظ من هذه التعريفات أنها قصرت الهوى على ما تميل إليه النفس من الشهوات، وهو الموافق للمعنى اللغوي، إلا أن الذي جرى عليه كلام السلف فمن بعدهم من أئمة التفسير والحديث وغيرهم هو أن الهوى يطلق على أمرين(٣):

أولهما: الهوى في الدنيا، وهو ميل النفس إلى ما تستلذه من الشهوات المحرمة من مال أو جاه أو عصبية ونحو ذلك، وهو مُؤَدٍّ بصاحبه إلى الفجور في الدنيا والفسوق والعصيان، وقد يُرْدِيه في الكفر - والعياذ بالله -.

وثانيهما: الهوى في الدين؛ بالخروج عن موجب الكتاب والسنة إلى المذاهب الباطلة والبدع المحدثة والعقائد الفاسدة، ومآله إلى الكفر والنفاق، وهو الذي اشتد تحذير السلف منه، وعظم نكيرهم على أهله(٤).

---

(١) التعريفات ص(٣٢٠)، وانظر: الكليات ص(٩٦٢).

(٢) فيض القدير (١/ ٢٠٢).

(٣) سماهما ابن القيم: فتنة الشهوات، وفتنة الشبهات. انظر: إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٥).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٣١٦، ٣٣٢-٣٣٣) (٢٨/ ١٣٢، ١٤٢- ١٤٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٢-١٠٧)، إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٥-١٦٧)، فيض القدير (١/ ٢٠٢) (٢/ ١١٠) (٥/ ٥٦)، مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص(٤٦-٤٧).

وبناء على ذلك؛ فالتعريف الاصطلاحي الأقرب للصواب - في نظري -: تعريف كلٍّ من العبدة وعبد الحكيم، وهو: « ميل النفس إلى نيل شهوة تُلائِم طبعَها، أو اتباع شبهة تُوافِق عقلَها »[١].

وقد جاء هذان الأمران مجموعين في الكتاب والسنة وآثار السلف:

ففي الكتاب: يقول الله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]، فَـ (الاستمتاع بالخلاق) هو التمتع بالدنيا وشهواتها والعمل من أجلها، و(الخوض بالباطل) هو الشبهات[٢].

وروى الإمام أحمد عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « إن مما أخشى عليكم شهوات الغي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى » وفي رواية: « ومضلات الفتن »[٣].

وكان السلف يقولون: « احذروا من الناس صنفين: صاحب هوى قد فتنه هواه، وصاحب دنيا أعمته دنياه »[٤].

(١) مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص(٤٦).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٤-١٠٥)، إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٦).

(٣) المسند (٤/ ٤٢٠، ٤٢٣)، وصححه الألباني في ظلال الجنة (١/ ١٢).

(٤) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٥)، وابن القيم في إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٦).

المطلب الثاني

التعريف بِـ (البدعة) لغة واصطلاحاً

أولاً- تعريف (البدعة) لغة:

(البِدْعَة): اسم من (الابتداع)، و(الابتداع في اللغة: مصدر الفعل (ابتدع)، ومادته: (الباء والدال والعين)، وهي أصلان:

أحدهما: ابتداء الشيء وصنعته لا عن مثال.

ومن هذا المعنى: (بَدَعَ - الشيءَ -، يَبْدَعُه، بَدْعاً): أنشأه وبَدَأَه، و(البَدْع): إحداث شيء لم يكن له من قَبْلُ خَلْقٌ ولا ذِكْرٌ ولا معرفة، قال تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١٧، والأنعام: ١٠١]، أي: خالقها ومبدعها لا عن مثال سابق، وهو (فعيل) بمعنى (فاعل) أو (مُفْعِل)، و(البِدْع): الشيء الذي يكون أولاً في كل أمر.

و(أَبْدَع) و(ابتدع) و(تَبَدَّع): أتى ببدعة واستخرجها وأحدثها. و(البِدعة): اسم من (الابتداع)، وهي الشيء المحدَث المختَرَع على غير مثال سابق، وتطلق في الخير والشر، ولكن أكثر ما تستعمل عرفا في الذم.

الثاني: الانقطاع والكلال. يقال: (أَبْدَعت الناقة): إذا انقطعت عن السير بكَلال (تعب وإعياء) أو ظَلْع (عرج يسير)[1].

---

(١) انظر: العين (٢/ ٥٤)، معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٠٩-٢١٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠٦-١٠٧)، لسان العرب (٨/ ٦-٨)، المصباح المنير ص(٢٥-٢٦).

وهذا المعنى الثاني عائد إلى الأول وداخل فيه؛ « كأنه جعل انقطاعها عما كانت مستمرة عليه من عادة السير إِبداعاً، أي: إنشاء أمر خارج عما اعتيد منها »[١].

ثانياً- تعريف البدعة اصطلاحاً:

(البدعة): عرّفها أهل العلم بتعريفات عديدة مختلفة في عباراتها، متقاربة في مضمونها، والتعريف المختار منها هو تعريف الإمام الشاطبي[٢] حيث قال: « فالبدعة إذاً: عبارة عن طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه »[٣].

ثم بيّن رحمه الله ألفاظ هذا التعريف بما حاصله:

« طريقة »: هي ما رُسِم للسلوك عليه.

« في الدين »: قُيِّدت بالدين لأنها فيه تُختَرَع، وإليه يضيفها صاحبها، فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تُسَمَّ بدعة.

« مخترعة »: أي: أنها ابتُدِعت على غير مثال تقدمها من الشارع. وبهذا القيد انفصلت عن كل ما ظهر لبادي الرأي أنه مخترع مما هو متعلق بالدين كسائر العلوم الخادمة للشريعة كعلم أصول الفقه والنحو والصرف ونحوها.

---

(١) النهاية (١/ ١٠٧).

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ، كان من أئمة المالكية، توفي سنة (٧٩٠هـ). انظر: الأعلام (١/ ٧٥).

(٣) الاعتصام (١/ ٥٠).

« تضاهي الشرعية »: فالبدعة تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة، منها: وضع الحدود، والتزام الكيفيات والهيئات المعينة، وغير ذلك.

وأيضاً: فإن صاحب البدعة إنما يخترعها ليضاهي بها السنة؛ حتى يكون مُلَبِّساً بها على غيره، أو تكون هي مما تلتبس عليه بالسنة.

«يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى»: هذا هو المقصود بتشريعها وسلوكها، وذلك أن أصل الدخول فيها يحث على الانقطاع إلى العبادة والترغيب في ذلك. وأيضاً: فإن النفوس قد تملّ وتسأم من الدوام على العبادات المرتبة، فإذا جُدِّد لها أمر لا تعهده حصل لها نشاط آخر لا يكون لها مع البقاء على الأمر الأول(١).

وقد قسم أهل العلم البدعة تقسيمات عديدة لاعتبارات مختلفة، أكتفي هنا بسردها والإشارة إليها(٢)، وهي:

١- تقسيم البدعة إلى حقيقية وإضافية.

٢- تقسيمها إلى فعلية وتَرْكِيّة.

٣- تقسيمها إلى اعتقادية وعملية.

٤- تقسيمها إلى كلية وجزئية.

---

(١) انظر: الاعتصام (١/ ٥١-٥٥) باختصار وتصرف يسير.

(٢) معظم هذه التقسيمات مأخوذة مما قرره الإمام الشاطبي في كتابه العظيم (الاعتصام)، وعليه بنى من بعده.

٥- تقسيمها إلى بسيطة ومركبة.

٦- تقسيمها إلى صغيرة وكبيرة.

٧- تقسيمها إلى عبادية وعادية.

٨- تقسيمها إلى مُكفِّرة ومُفسِّقة.

٩- تقسيمها إلى محرمة ومكروهة - مع التنبيه على أن المراد بالكراهة هنا كراهة التحريم لا التنزيه -.

١٠- تقسيمها إلى حسنة وسيئة، أو محمودة ومذمومة، أو إلى الأحكام التكليفية الخمسة: الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح.

وكل هذه التقسيمات صحيحة معتبرة إلا العاشر فهو باطل؛ لأن البدع كلها ضلالة.

المطلب الثالث

المراد بِـ(أهل الأهواء والبدعة)

أولاً- المدلول اللغوي لِـ (أهل الأهواء والبدعة):

تتكون هذه الكلمة من مركب إضافي ومعطوف، ويظهر مدلولها اللغوي بتصوّر النقاط الآتية:

١- كلمة (أهل): هذه الكلمة إذا أضيفت إلى اسمٍ قد تفيد معنى الاختصاص بالمضاف إليه، فأهل الرجل: أخص الناس به - وقد سبق بيان ذلك -[١].

٢- الإضافة في (أهل الأهواء): هذه الإضافة بمعنى اللام، وهي - هنا - لام الاختصاص[٢].

فأفاد هذا التركيب الإضافي معنى اختصاص المضاف بالمضاف إليه من جهتين: من جهة إضافة كلمة (أهل)، ومن جهة كون الإضافة بمعنى لام الاختصاص.

وعلى هذا؛ فالمركب الإضافي (أهل الأهواء) يفيد معنى اختصاص أصحاب الأهواء بها، وذلك من جهة اتباعهم ما تهواه أنفسهم وتميل إليه، وفعلهم ما تقتضيه من اعتقاد أو قول أو عمل، وتمسّكهم به.

وهذا المعنى جاء في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: سمعت

---

(١) انظر: ص (٧٥).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - مع: ضياء السالك - (٢/ ٢٢٠-٢١٢).

رسول الله ﷺ يقول: « تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا؛ فأي قلب أُشْرِبها نُكِت فيه نُكْتة [١] سوداء... » وفي آخره: وصف هذا القلب بأنه: « لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أُشرب من هواه »[٢].

و(الشُّرب) - في الأصل -: تناول كل مائعٍ ماءً كان أو غيره، وكان من عادة العرب أنهم إذا أرادوا التعبير عن مخامرة حبٍّ أو بغضٍ استعاروا له اسم الشراب؛ إذ هو أبلغ إنجاع في البدن[٣]، فمعنى (أُشْرِبها): دخلت فيه دخولا تاما، وأُلزِمَها، وحلّت منه محل الشراب، واختلطت به اختلاطا لا انفكاك له كما يختلط الصبغ بالثوب[٤].

فبيّن الحديث نوع الاختصاص الذي يكون بين الإنسان والهوى، وأن من اتبع هواه صار هواه مالكا له وقائدًا، فلا يخرج عن أمره ونهيه، ولا يزن الأمور إلا بميزانه.

وهذا المعنى جاء في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٣]، وفي الآية الأخرى: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ﴾ [الجاثية: ٢٣]، والمعنى في قول بعض السلف: أرأيت من اتخذ دينه بهواه، فلا

---

(١) أي: نُقْطَة، وكل نقطة في شيء بخلاف لونه فهو نكت. شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ١٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (١/ ١٢٨-١٣٠) رقم (١٤٤).

(٣) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٤٩).

(٤) انظر: النهاية (٢/ ٤٥٤)، شرح صحيح مسلم (٢/ ١٧٢).

يهوى شيئا إلا ركبه وعمل به[١].

٣- المعطوف (البدعة): هو معطوف على المضاف إليه: (الأهواء)، فهو يأخذ حكم المعطوف عليه وما اشتمل عليه من إفادة معنى الاختصاص من جهة إضافة كلمة (أهل) إليه، ومن جهة كون الإضافة بمعنى لام الاختصاص - كما سبق -، وكأنه قيل: (أهل البدعة)، فيكون معناه اللغوي مثل المعنى الذي سبق ذكره في التركيب الإضافي (أهل الأهواء).

ثانياً- المراد بِ (أهل الأهواء والبدعة):

لأهل العلم عدة عبارات في بيان مراد السلف من هذا اللقب الذي أرادوا به ذمّ أهله والتحذير منهم وبيان خطئهم وخطرهم، ومن تلك العبارات:

١- « البدعة التي يُعَدّ بها الرجل من أهل الأهواء: ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة »[٢].

٢- « ولهذا كان من خرج عن موجَب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعُبّاد يُجعَل من أهل الأهواء »[٣].

٣- « إن لفظ (أهل الأهواء) وعبارة (أهل البدع) إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها، وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال

---

(١) هذا قول ابن عباس رضي الله عنه وقتادة، وذهب بعض السلف إلى أن المعنى: اتخذ معبوده ما تهوى نفسُه عبادتَه، وهو الذي رجحه ابن جرير. انظر: جامع البيان (١٩/ ١٧) و(٢٥/ ١٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٤١٤).

(٣) الاستقامة (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

على صحتها في زعمهم، حتى عُدّ خلافُهم خلافاً، وشبهُهم منظوراً فيها ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها...، والمبتدع هو المخترع أو المستدل على صحة ذلك الاختراع، وسواء علينا أكان ذلك الاستدلال من قبيل الخاص بالنظر في العلم أو كان من قبيل الاستدلال العامي، فإن الله سبحانه ذم أقواماً قالوا: إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون، فكأنهم استدلوا إلى دليل جملي (وهو الآباء): إذا كانوا عندهم من أهل العقل، وقد كانوا على هذا الدين، وليس إلا لأنه صواب؛ فنحن عليه؛ لأنه لو كان خطأ لما ذهبوا إليه، وهو نظير من يستدل على صحة البدعة بعمل الشيوخ ومن يشار إليه بالصلاح ولا ينظر إلى كونه من أهل الاجتهاد في الشريعة أو من أهل التقليد، ولا كونه يعمل بعلم أو بجهل، ولكن مثل هذا يعد استدلالاً في الجملة من حيث جعل عمدة في اتباع الهوى واطّراح ما سواه، فمن أخذ به فهو آخذ بالبدعة بدليل مثله ودخل في مسمى أهل الابتداع...، وعلامة من هذا شأنه: أن يَرُدّ خلاف مذهبه بما عليه من شبهة دليل تفصيلي أو إجمالي، ويتعصب لما هو عليه، غير ملتفت إلى غيره، وهو عين اتباع الهوى، فهو المذموم حقا، وعليه يحصل الإثم »[1].

٤- هم كل من خالف السنة والجماعة، وأحدث في الدين ما ليس منه في الاعتقادات والأقوال والأعمال[2].

٥- « أن من كانت بدعته مما اشتهر بين العلماء مخالفتها للكتاب

(١) الاعتصام (١/ ١٦٢-١٦٤).

(٢) انظر: رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع (١/ ٣٤، ٣٧).

والسنة دون دقائق المسائل التي يخفى الحق فيها على بعض الناس؛ فهو من أهل البدع، لا فرق في ذلك بين عالمٍ وعامي، فمن أظهر البدعة حكمنا عليه بأنه مبتدع »[1].

ومن هذه العبارات يمكن بيان المراد بِـ (أهل الأهواء والبدعة) بما يشمل الأمور الآتية:

- الخروج عن موجَب الكتاب والسنة.
- بإحداث ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة في أبواب الاعتقاد والقول والعمل.
- وسموا بهذا الاسم لابتداعهم أشياء وهوايتهم أموراً استحسنوها ليست من الشريعة.
- ويطلق هذا اللقب على ثلاثة أصناف:

١- الذين ابتدعوها وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم، حتى عُدّ خلافُهم خلافاً، وشبهُهم منظوراً فيها ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها.

٢- كل من يردّ خلاف مذهبه بما عليه من شبهة دليل تفصيلي أو إجمالي، ويتعصب لما هو عليه، غير ملتفت إلى غيره، سواء كان عالماً أو من العوام والمقلّدة.

٣- من أظهر بدعةً اشتهر بين العلماء مخالفتها للكتاب والسنة، سواء كان عالماً أو عامياً أو مقلّداً.

---

(١) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ١٢٢).

الباب الأول

منهج أهل السنّة
في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدعة

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الأصيلة.
- الفصل الثاني: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر التابعة للأصول.
- الفصل الثالث: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الباطلة.

المبحث الأول

الاستدلال بالآيات القرآنية

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة القرآن وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.

الفصل الأول
منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الأصيلة

المبحث الأول
الاستدلال بالآيات القرآنية

التمهيد: منزلة القرآن وحجيته عند أهل السنة

أهل السنة هم أعظم الأمة معرفةً بهذا القرآن وعلوّ مكانته ورفيع منزلته، وأشدهم تمسُّكاً به اعتقاداً وقولاً وعملاً واحتجاجاً ودعوة، فهم الذين يعتقدون أنه « الكتاب المبين، الفارق بين الهدى والضلال والغي والرشاد والشك واليقين، أنزله سبحانه لنقرأه تدبرا، ونتأمله تبصرا، ونسعد به تذكرا، ونحمله على أحسن وجوهه ومعانيه، ونصدق به ونجتهد على إقامة أوامره ونواهيه، ونجتني ثمار علومه النافعة الموصلة إلى الله سبحانه من أشجاره، ورياحين الحكم من بين رياضه وأزهاره، فهو كتابه الدال عليه، لمن أراد معرفته وطريقه الموصلة لسالكها إليه، ونوره المبين الذي أشرقت له الظلمات، ورحمته المهداة التي بها صلاح جميع المخلوقات، والسبب الواصل بينه وبين عباده إذا انقطعت الأسباب، وبابه الأعظم الذي منه الدخول فلا يغلق إذا غلقت الأبواب، وهو الصراط المستقيم الذي لا تميل به الآراء، والذكر الحكيم الذي لا تزيغ به الأهواء، والنزل الكريم الذي لا يشبع منه العلماء، لا تفنى عجائبه، ولا تقلع سحائبه، ولا تنقضي آياته، ولا تختلف دلالاته، كلما ازدادت البصائر فيه تأملا وتفكيرا زادها هداية وتبصيرا، وكلما بجست

معينه فجر لها ينابيع الحكمة تفجيرا، فهو نور البصائر من عماها، وشفاء الصدور من أدوائها وجواها، وحياة القلوب، ولذة النفوس ورياض القلوب، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، والمنادي بالمساء والصباح: يا أهل الفلاح حي على الفلاح »(١).

ومن أبرز المعالم التي يتّضح بها ذلك ما يأتي:

١- اعتقاد أن القرآن الكريم هو الغُنية والكفاية، والاكتفاء به عن كل ما سواه(٢):

وهذا يشمل أمرين، هما من قواعد الدين ومبانيه، وهما:

الأول: أن القرآن الكريم هو الغُنية والكفاية، ففيه الحق والعلم والهدى والنور والشفاء والبيان والعِظة والعبرة والقصص الحق، وفيه من كل ذلك أتمّه وأجمعه وأشمله وأوفاه، فما من شيء فيه صلاح للعباد ونفع وخير، ويحتاجون إليه في أمر دينهم، ويأخذون منه الهداية والعلم النافع، وينفعهم في آخرتهم؛ إلا وقد اشتمل عليه هذا الكتاب العظيم بأحسن بيانٍ وأوفاه.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣).

(٢) ينبغي التنبّه إلى أن الاكتفاء بالقرآن الكريم لا يدلّ - مطابقةً ولا تضمناً ولا لزوماً - على ترك السنة وهدي الصحابة والسلف والإعراض عنهما، بل إن اتباع السنة وهدي الصحابة والسلف هو من الاكتفاء بالقرآن الكريم، فإن السنة وحيٌ من الله لرسوله، وقد أمر سبحانه في كتابه باتباع رسوله وطاعته في كل ما جاء به عن ربه، كما نهى سبحانه في كتابه أيضاً عن اتباع غير سبيل المؤمنين - الذين يدخل فيهم الصحابة والسلف دخولاً أوّلياً -، فيكون في الاكتفاء بالقرآن الكريم: اكتفاء بالسنة، واكتفاء بهدي الصحابة وبما جاء عنهم وعن التابعين في مسائل العلم.

قال تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال ﷻ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩] أي: « الطريقة التي هي أَسَدّ وأعدل وأصوب...، وهذه الآية الكريمة أجمل الله جلَّ وعلا فيها جميع ما في القرآن من الهدى إلى خير الطرق وأعدلها وأصوبها، فلو تتبعنا تفصيلها على وجه الكمال لأتينا على جميع القرآن العظيم؛ لشمولها لجميع ما فيه من الهدى إلى خيري الدنيا والآخرة »(١)، وقال سبحانه: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [الإسراء: ١٠٥] أي: « متلبِّساً بالحق الذي هو ثبات نظام العالم على أكمل الوجوه، وهو ما اشتمل عليه من العقائد والأحكام ومحاسن الأخلاق وكل ما خالف الباطل »(٢).

وقال ﷺ: « ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر، يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به - فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه - »(٣).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « ...وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم، فخذوا به تهتدوا كما هدى الله به رسوله ». وفي لفظ « فإن الله تعالى قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به كما هدى الله به محمداً ﷺ »(٤). وقال

---

(١) أضواء البيان (٣/ ١٧).

(٢) محاسن التأويل (١٠/ ٤٠٠٨).

(٣) أخرجه مسلم بنحوه (٤/ ١٨٧٣) رقم (٢٤٠٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار - واللفظ له - (٩/ ٨٩) رقم (٣٤٦٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٣٩) رقم (٦٧٩٣) ورقم (٦٨٤١).

ابن عباس رضي الله عنهما: « من قرأ القرآن واتبع ما فيه هداه الله من الضلالة، ووقاه يوم القيامة سوء الحساب »[١]، وقال الشافعي: « ما نزل بأحدٍ من المسلمين نازلة إلا وفي كتاب الله سبيل الدلالة عليها »[٢].

الثاني: الاكتفاء بالقرآن الكريم عن كل ما سواه من الكتب والعلوم والعقول، فإنه إذا كان القرآن الكريم وافياً كافياً فيما اشتمل عليه كان من الواجب الاكتفاء به عن كل ما سواه.

قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾[العنكبوت: ٥١] « وهذا كلام مختصر جامع، فيه من الآيات والدلالات الباهرات شيء كثير، فإنه... إتيان الرسول به بمجرّده وهو أمّي من أكبر الآيات على صدقه...، ثم إخباره عن قصص الأولين وأبناء السابقين والغيوب المتقدمة والمتأخرة مع مطابقته للواقع، ثم هيمنته على الكتب المتقدمة وتصحيحه للصحيح ونَفْيُ ما أدخل فيها من التحريف والتبديل، ثم هدايته لسواء السبيل في أمره ونهيه، فما أمر بشيء فقال العقل: ليته لم يأمر به، ولا نهى عن شيء فقال العقل: ليته لم يَنْه عنه، بل هو مطابق للعدل والميزان والحكمة المعقولة لذوي البصائر والعقول، ثم مسايرة إرشاداته وهدايته وأحكامه لكل حال وكل زمان بحيث لا تصلح الأمور إلا به؛ فجميع ذلك يكفي من أراد تصديق الحق وعمل على طلب الحق، فلا كفى الله من لم يكفِه القرآن، ولا شفى الله من لم يشفِه الفرقان »[٣].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤١٣) رقم (٣٤٣٨) وقال: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

(٢) نقله عنه الإمام ابن القيم في شفاء العليل ص(٤٠).

(٣) تيسير الكريم الرحمن ص(٦٣٣-٦٣٤).

وقال ﷺ: « ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن »[١]، فقد فسَّره عدد من السلف وأهل العلم واللغة بأن المراد: من لم يستغنِ به عن كل ما سواه[٢].

وقال ﷺ - لما رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ من ورقة من التوراة -: « والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، ولو كان موسى حيّاً واتبعتموه وتركتموني ضللتم »، وفي رواية: « ولو كان موسى حيّاً ما وَسِعه إلا اتّباعي »[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهكذا القرآن، فإنه قرّر ما في الكتب المتقدمة من الخبر عن اللّه وعن اليوم الآخر، وزاد ذلك بيانا وتفصيلا، وبيّن الأدلة والبراهين على ذلك، وقرّر نبوة الأنبياء كلهم ورسالة المرسلين، وقرر الشرائع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم، وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين، وبيّن عقوبات اللّه لهم ونصره لأهل الكتب المتبعين لها، وبيّن ما حرف منها وبدل، وما فعله أهل الكتاب في الكتب المتقدمة، وبين أيضًا ما كتموه مما أمر اللّه ببيانه، وكل ما جاءت به النبوات بأحسن

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٧٣٧) رقم (٧٠٨٩).

(٢) وهو قول وكيع وسفيان بن عيينة وأبي عبيد القاسم بن سلام والبخاري والطحاوي وغيرهم، انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٩١٨)، غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ١٤٢، ١٦٩-١٧٢)، شرح مشكل الآثار (٣/ ٣٤٧-٣٥٣)، الزاهر للأنباري (٢/ ٥)، تهذيب اللغة (٨/ ١٧٤)، المحيط في اللغة (٥/ ١٣٥)، شعب الإيمان (٢/ ٥٢٨)، المحكم (٦/ ١٨)، فتح الباري (٩/ ٦٩-٧١)، عمدة القاري (٢٠/ ٣٩-٤١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٨٧) رقم (١٥١٩٥)، وحسّنه الألباني في ظلال الجنة رقم (٥٠).

الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن، فصارت له الهيمنة على ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة، فهو شاهد بصدقها وشاهد بكذب ما حُرِّفَ منها، وهو حاكم بإقرار ما أقره اللّه، ونسخ ما نسخه، فهو شاهد في الخبريات حاكم في الأمريات...، ثم إنه معجز في نفسه لا يقدر الخلائق أن يأتوا بمثله، ففيه دعوة الرسول، وهو آية الرسول وبرهانه على صدقه ونبوته، وفيه ما جاء به الرسول، وهو نفسه برهان على ما جاء به، وفيه أيضًا من ضرب الأمثال وبيان الآيات على تفضيل ما جاء به الرسول ما لو جمع إليه علوم جميع العلماء لم يكن ما عندهم إلا بعض ما في القرآن، ومن تأمل ما تكلم به الأولون والآخرون في أصول الدين والعلوم الإلهية وأمور المعاد والنبوات والأخلاق والسياسات والعبادات وسائر ما فيه كمال النفوس وصلاحها وسعادتها ونجاتها، لم يجد عند الأولين والآخرين من أهل النبوات ومن أهل الرأي كالمتفلسفة وغيرهم إلا بعض ما جاء به القرآن؛ ولهذا لم تحتج الأمة مع رسولها وكتابها إلى نبي آخر وكتاب آخر؛ فضلاً عن أن تحتاج إلى شيء لا يستقل بنفسه غيره، سواء كان من علم المحدثين والملهمين، أو من علم أرباب النظر والقياس الذين لا يعتصمون مع ذلك بكتاب منزل من السماء»[١].

٢- تعظيم نصوص القرآن:

وهذا التعظيم يشتمل على عدة أمورٍ، منها: الامتثال لأوامره، واجتناب نواهيه، والاتّعاظ بمواعظه، والتسليم والاتباع له، ولزومه، والاكتفاء به عن كل ما سواه، والاعتماد عليه، والتحاكم إليه، ووزن العقائد والأقوال والأفعال

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٤-٤٥).

به، وترك المماراة فيه، وعدم تفسيره بالظن والهوى، والبعد كلّ البعد عن مخالفته أو معارضته بأي شيء من رأي أو عقل أو إثارة الشُّبَه والشكوك فيه(١).

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠]، وقال ﷻ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٧-١٨].

٣- تقديم القرآن الكريم على الرأي والعقل والهوى:

« من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجْده؛ فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم...، فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل، والنقل - يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين - إما أن يُفوَّض وإما أن يُؤوَّل، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وَجْدًا أو مخاطبة أو مكاشفة

(١) انظر: الإبانة (١/ ٢٢٣-٢٦٩)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧) (٤/ ٢-٨) (١٣/ ٦٠).

تخالف القرآن والحديث »[١]، بل كانوا يعدّون كل ما خالف القرآن خيالاً وأوهاماً لا حقائق[٢].

قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « أيها الناس، اتهموا الرأي على الدين... »[٣].

٤- اعتقاد أن نصوص القرآن الكريم مفهومة لدى المخاطبين:

أنزل الله القرآن الكريم بلسان عربي مبين، على قريش أفصح العرب وأبلغها، مُراداً به الإنذار والهداية والبيان والإرشاد وإقامة الحجة، وإذ اجتمع في القرآن ذلك كله فإنه يلزم أن تكون نصوصه بيّنة المعاني واضحة الدلالة مفهومة المقاصد، وهذا اللازم لا يمكن أن يُتَصَوَّر انفكاكه عن القرآن بحالٍ من

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).

(٢) انظر: درء التعارض (٧/ ٣٧).

(٣) أصله في صحيح البخاري (٤/ ١٥٣٤) رقم (٣٩٥٣) دون قوله: « أيها الناس » وقوله: « على الدين ». وأخرجه بتمامه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٧٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ١٣٠)، كما جاءت هذه الوصية عن سهل بن حنيف رضي الله عنه: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٨٨، ٨٩)، وعن أبي مسعود البدري رضي الله عنه: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ٦٧٢) لكن دون عبارة « على الدين ».

الأحوال، فضلاً عن أنه إن لم يكن كذلك ما كان لإنزال القرآن معنى، وما كان فيه تحقيق لما أراده الله بإنزاله، «لأن المخاطَب والمرسَل إليه إن لم يفهم ما خُوطب به وأُرسِل به إليه فحاله قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعده سواء؛ إذ لم يُفِدْه الخطاب والرسالة شيئاً كان به قبل ذلك جاهلاً »[١].

قال تعالى: ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٤-١٩٥]، وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: « والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه »[٢].

ومن أعظم ما يُستَدلّ به على هذا الأمر: أنه « لم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يسألوا عن معانيه؛ لأنهم كانوا عرب الألسُن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه وعما فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص، وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب ومن الغريب والمعاني »[٣].

---

(١) جامع البيان (١/ ٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤/ ١٩١٢) رقم (٤٧١٦).

(٣) مجاز القرآن (١/ ٨).

٥- اعتقاد أن ظواهر نصوص القرآن الكريم مطابقة لمراد الله، وحمل نصوص القرآن الكريم على الحقيقة والظاهر:

لما كان القرآن الكريم كلام الله العليم، والقرآن في غاية البلاغة والفصاحة والوضوح والبيان، ومعانيه مفهومة لدى المخاطبين؛ اقتضى ذلك أن تكون ظواهر نصوص القرآن التي تتبادر إلى الذهن بمقتضى لسان العرب وسَنَن كلامهم ووَفق الاستعمالات القرآنية وسياقاتها و تصريفاتها؛ هي التي أرادها الله المتكلِّم بها، فليس في نصوص القرآن باطنٌ يخالف الظاهر، بل يجب أن يكون الباطن الحق هو الموافق للظاهر الحق، وأما ادّعاء باطنٍ للنصِّ يخالف ظاهره فليس هو إلا خيالاً وجهلاً وضلالا[١]، ولذا؛ فإن نصوص القرآن لا تُفهم وتُحمَل إلا على حقائق معانيها وظواهرها الواضحة المفهومة منها.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٥٧ قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٧-٥٨]، وقال سبحانه: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ وَيَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦]، وقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾[الزمر: ٢٣]، فَفَرَحُ المؤمنين بالقرآن، وإيمان أولي العلم بأنه الحق والهداية، واقشعرار جلود أهل الخشية حين قراءته وسماعه؛ كل ذلك إنما يكون لأنهم عرفوا مراد الله من ظاهر كلامه (القرآن) فأوجب لهم ذلك تلك الصفات الشريفة الكريمة، ولو لم يكن المراد ظاهراً، بل كان معنى وراء

---

(١) انظر: درء التعارض (٦/ ٣٣٢).

الظاهر؛ لكان في معرفته من العنت والمشقة والعناء ما يجعل الوصول إليه عَسِراً مُوحِشاً، فأي فرحةٍ تكون مع هذه الحال، وأيّ إيمانٍ مطمئن وخشوع صادقٍ ينتج عنه؟.

وقال ﷺ: « قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها »[1]، فالنصوص القرآنية واضحة المعاني ظاهرة الدلالة، وظاهرها وباطنها سواء، فليس لها باطنٌ يخالف ظاهرها، ولا فيها ألفاظ تدل على غير معانيها اللغوية وسياقاتها القرآنية.

٦- اعتقاد أن القرآن محفوظ سالم من التبديل والتحريف:

القرآن الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ، المُثْبَت في المصاحف بين الدَّفتين، الذي بأيدي المسلمين في أقطار الأرض يَحْفَظونه ويعلِّمونه ويكتبونه، قد تكفَّل سبحانه بحفظه عن التبديل والتغيير والتصحيف والتحريف والزيادة والنقصان. فالقرآن العظيم محفوظٌ سالمٌ من هذه الأشياء كلها منذ نزل على محمد ﷺ وحتى يأمر الله سبحانه في آخر الزمان برفعه من المصاحف والصدور، فلا يقدر أحدٌ من جميع الخلق أن يزيد فيه أو ينقص منه حرفاً ولا حركة ولا كلمة[2].

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٣٢) رقم (٤٣). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ١٤).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤/ ٨)، التمهيد لابن عبد البر (٤/ ٢٧٨-٢٧٩)، قواطع الأدلة (١/ ٢٩-٣٠)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ٦٠)، مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠١، ٤٠٤).

قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وقال سبحانه: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١١٥]، فلا أحد يبدِّل شيئاً من كلمات الله بما هو أصدق وأعدل، ولا أحد يَقْدِر على أن يحرفها شائعاً ذائعاً كما فُعل بالكتب المنزلة السابقة كالتوراة، ففي الآية ضمان من الله لكلماته بالحفظ[1].

٧- نفي التعارض بين آيات القرآن الكريم:

آيات القرآن الكريم هي كلام الله العليم الخبير، أصدق القائلين، الذي أتقن كل شيء، فمن المحال أن يقع فيها اختلاف أو تعارض أو تناقض أو تضاد، بل كلها تجري على نظام ومثال ونسق واحد، فمعانيها مُتَّسِقة، وأحكامها مؤتلفة، وبعضها يؤيد بعضاً بالتصديق، ويشهد له بالتحقيق، ويوافقه ويبيِّنه[2]، وإذا أمر الله فيها بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيءٍ لم يأمر به في موضعٍ آخر، بل ينهى عن نظيره أو عن ملزوماته - إن لم يكن هناك نسخ -، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو ثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه أو ينفي لوزامه[3].

---

(١) انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٣٢٨).

(٢) انظر: الرسالة للشافعي ص(١٧٣)، جامع البيان (٥/ ١٧٩)، إعلام الموقعين (٢/ ٢٣١)، الاعتصام (٢/ ٣٣١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦١).

قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ كانوا جلوسًا عند باب من أبوابه، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها - وفي رواية: يتنازعون في القدر، هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية -، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضبًا قد احمر وجهه - وفي رواية: كأنما فقئ في وجهه حب الرمان -، فقال: « بهذا أمرتم، أو بهذا بعثتم؟!، أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟، إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضًا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فكلوه إلى عالمه »[1].

٨ - الإيمان بجميع آيات القرآن:

وهذا الإيمان يشمل عدة جوانب، منها:

أ- الإيمان بألفاظ القرآن الكريم وحروفه، وأنه ما من لفظ أو حرف في القرآن إلا وقد بلغ الغاية بلاغة وفصاحة وبياناً في إفراده وتركيبه وسياقه واستعمالاته، فلا يجوز البتة التعرض لشيء منها بأي نوع من أنواع التغيير اللفظي من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير أو إبدال أو نحو ذلك.

ب- الإيمان بمعاني القرآن الكريم كما فهمها النبي ﷺ وصحابته وبلّغوها للأمة، وأنها أصحّ المعاني وأسدّها وأقومها، وكلها حق لا ريب فيها ولا باطل

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٧٨، ١٨٥، ١٩٥) وحسنه الألباني في ظلال الجنة ص(١٩٠). وأخرجه الإمام مسلم - مختصرًا - (٤/ ٢٠٥٣) رقم (٢٦٦٦).

بوجه من الوجوه، وهذا الإيمان ينأى بالمسلم عن التعرّض لمعاني القرآن الكريم الصحيحة بالتعطيل أو التحريف أو التأويل.

جـ- الإيمان بجميع ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه إيماناً مجملاً ومفصَّلاً:

فالمجمل: فرض عين على كل مسلم، ولا يصح إيمان العبد إلا به.

والمفصَّل: يتفاوت فيه أهل الإيمان؛ فكلما ازداد المؤمن من الفقه في ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه، وفهم عن الله مراده فيها، وعقل عنه خبره وأمره، واستنبط من ذلك الأسرار والكنوز؛ كان إيمانه أعظم ودرجته أعلى ومقامه عند الله أرفع(١).

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ﴾ [الشورى: ١٥]، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) انظر: درء التعارض (٨/ ٤٤)، اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٦)، تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢١٠)، أعلام السنة المنثورة ص (٨٠-٨٣).

٩ - القرآن الكريم هو الحجة في الدين كله:

الدين الذي بعث الله به نبيه محمداً ﷺ بيّنه سبحانه في القرآن الكريم أحسن بيانٍ عقيدةً وشريعة، أصولاً وفروعاً، دلائل ومسائل، فكان القرآن بذلك هو العمدة والحجة في الدين كله، فهو أول مرجوع إليه، وأعلى مراجع المقطوع به[1].

قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦]، وقال سبحانه: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف:١١١].

والاحتجاج الصحيح بالقرآن لا بد أن يتضمن عدة أمور، منها:

أ- أن يكون القرآن الكريم هو الأصل الذي يُستَقى منه دين الله سبحانه، فـ « لابد في كل مسألة يُراد تحصيل علمها على أكمل الوجوه أن يلتفت إلى أصلها في القرآن؛ فإن وجدت منصوصاً على عينها أوْ ذكر نوعها أو جنسها فذاك »[2].

ب- أن يحتج بالقرآن في جميع أبواب الدين ومسائله، دون تفريق بين باب وآخر ولا بين مسألة وأخرى، قال سبحانه: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾

---

(١) انظر: الموافقات (٣/ ٣٧٥).

(٢) الموافقات (٣/ ٣٧٥).

[الحجر: ٩١] أي: أجزاءً وأصنافاً، فآمنوا ببعض وكفروا ببعض، وأخذوا منه ما أحبوا وتركوا منه ما خالف أهواءهم(١). فمن لم يتخذ القرآن حجةً في أبواب الدين كلها كان ممن تشمله هذه الآية.

جـ- أن يكون القرآن الكريم هو الميزان الذي توزن به العقائد والأقوال والأعمال، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١]، وقال سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

د- أن يكون القرآن الكريم هو الحَكَم الفَصْل عند التنازع والاختلاف في أي مسالة من مسائل الدين، قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، ثم يتبع ذلك التسليمُ المطلق والرضى التامُّ بحكم الله ورفعُ النزاع والخلاف، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، وقال ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

---

(١) انظر: جامع البيان (١٤/ ٦١-٦٦)، الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٥٩)، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٥٥٩).

المطلب الأول

منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

ما صار أهل الأهواء والبدع خارجين عن الهدى والسنة، متلبسين بالهوى والبدعة؛ إلا بنوعٍ مفارقةٍ عظيمةٍ لما أنزله الله في كتابه من الحق والنور، وخروجٍ عن هديه وسَنَنه، ومخالفةٍ لأمره ونهيه، فحالهم معه - من حيث الجملة - كما قال ابن القيم رحمه الله: « درست معالم القرآن في قلوبهم فليسوا يعرفونها، ودثرت معاهده عندهم فليسوا يعمرونها، ووقعت ألويته وأعلامه من أيديهم فليسوا يرفعونها، وأَفَلَتْ كواكبه النيرة من آفاق نفوسهم فلذلك لا يحبونها، وكسفت شمسه عند اجتماع ظُلَم آرائهم وعُقَدها فليسوا يبصرونها، خلعوا نصوص الوحي عن سلطان الحقيقة وعزلوها عن ولاية اليقين، وشنوا عليها غارات التأويلات الباطلة فلا يزال يخرج عليها من جيوشهم كمين بعد كمين، نزلت عليهم نزول الضيف على أقوام لئام، فعاملوها بغير ما يليق بها من الإجلال والإكرام، وتلقوها من بعيد ولكن بالدفع في صدورها والأعجاز، وقالوا: مالكِ عندنا من عبور وإن كان ولا بد فعلى سبيل الاجتياز، أنزلوا النصوص منزلة الخليفة في هذا الزمان، له السكة والخطبة وماله حكم نافذ ولا سلطان، المتمسك عندهم بالكتاب والسنة صاحب ظواهر مبخوس حظه من المعقول، والمقلد للآراء المتناقضة المتعارضة والأفكار المتهافتة لديهم هو الفاضل المقبول »[١].

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٥).

ومما تتبين به منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة ما يأتي:

١- الطعن في القرآن والتشكيك فيه مصدرًا وثبوتا:

اشتطّ فِئَام من أهل الأهواء والبدعة في البعد عن الهدى والحق، فخرجوا عن إجماع المسلمين على أن القرآن منزل من عند الله، وأنه هو ما بين الدفتين، الذي يحفظه المسلمون ويقرؤونه، فمنهم:

أ- من جعل القرآن كغيره من كتب البشر، وناموساً جاء به محمد ﷺ ليخيِّل إلى الناس والعامة اعتقادا ينتفعون به في الدنيا، وأعمالاً يقومون بها فتفيدهم السعادة، وأخرى يتجنبونها حتى لا يقعوا في الشقاء، وحقيقة قولهم: أن محمداً ﷺ لم يأتِ بهذا القرآن من عند الله، وإنما كان كاذباً فيما أخبر به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ لأجل مصلحة الجمهور من الناس في الدنيا، وأنه لا معاد ولا بعث ولا جنة ولا نار[١].

ب- من ادعى أن القرآن المتواتر بين المسلمين ليس هو القرآن الذي أنزله الله على محمد ﷺ، فزعم أن القرآن قد غُيِّر وبُدِّل، وخولف بين نظمه وترتيبه، وأُحيل عما أنزل إليه، وقُرئ على وجوهٍ غير ثابتة عن الرسول ﷺ، وأنه قد نُقص منه وزيد فيه[٢].

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ١٠٩)، مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٤) (١٢/ ٣٣٦-٣٣٧).
ويُراجع: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (٢/ ٧٧٠-٧٨٧).

(٢) يُراجع: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (٢/ ٩٧٢-٩٩٣).

٢-الطعن في القرآن دلالة:

ذهب طوائف من أهل الأهواء والبدعة إلى أن هذا القرآن لم يشتمل على البيان الكافي الشافي الواضح للطريق الموصلة إلى معرفة الله وما يجب اعتقاده في حقه سبحانه - على تفاوتٍ بين طوائفهم في ذلك -، وعلى أن الظاهر الحق الواضح الذي دلت عليه نصوص القرآن - في ذلك - ليس هو المراد منها، ثم انقسموا بعد ذلك أقساماً:

- فمنهم أهل التخييل الذين يزعمون أن نصوص القرآن لم تفصح بالحقائق، وأن ما دلت عليه وأخبرت به عن الله وصفاته وأفعاله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له يطابق ظاهرها، ولكنه أمثال مضروبة لأمور تعجز عن إدراكها عقول الجمهور من الناس.
- ومنهم أهل التأويل (التحريف) الذين زعموا أن نصوص القرآن أدلة لفظية لا تُفيد علماً ولا يحصل منها يقين، وأنها مجازاتٌ لا حقيقة لها ولا يُراد منها ظاهرها، حتى وصل الأمر ببعض أئمتهم إلى التصريح بأن ظاهر القرآن يوجب الكفر.
- ومنهم أهل التمثيل الذين جعلوا حقيقة نصوص القرآن هي تمثيل الله بخلقه.
- ومنهم أهل الظاهر والباطن الذين ادعوا أن نصوص القرآن لها ظاهرٌ ليس هو الحقيقة والمراد، ولها باطن هو حقيقة المعرفة والطريق الموصل إلى رب العباد[١].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤١٨-٤٢٥، ٦٣٢).

٣-تقديم أصولهم ومصنَّفاتهم على القرآن:

يقدِّم كثيرٌ من أهل الأهواء والبدعة آراءهم ومعقولاتهم وأصولهم على ما يزعمون أنه يعارضه من كتاب الله الكريم، فما اعتقدوه مما أنتجته عقولهم واجتهاداتهم - البعيدة عن منهج النبي ﷺ وصحابته ﷺ في فَهْم القرآن - سموه محكماً وأصولاً وقواعد وبراهين، عليها المعوَّل، وإليها المرجع، وهي منار السبيل الموصل إلى فقه القرآن ومعرفة حقائقه، وأما ظاهر القرآن الذي فهمه النبي ﷺ وصحابته ﷺ فهو المتشابه الذي ليس له حقيقة مُرادةٌ ولا يفيد اليقين ولا يجوز التمسك به في المسائل العلمية، وكان من الآثار السيئة لذلك:

- أن منهم من لا يقول بما دل عليه القرآن حتى يزنه بأصوله، فيَعْرِض نصوص القرآن على أصوله وقواعده وآرائه: فما وافقها منها قبله، وما خالفه ردّه أو أوّله.
- أن منهم من يقدم مصنفاته ومصنفات أئمته التي حوت قواعد المذهب والفرقة والطائفة على كتاب الله الكريم[١].
- أن منهم من لا يجعل القرآن هو الحكم والفيصل والفرقان - حين يدّعي وجود التعارض بين القرآن وأصوله -، فلا يصدر عن دلالة القرآن ومعانيه، ولا يمتثل أمره سبحانه بالرد إلى الله والرسول.

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ١٠٩، ٣٦٩)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٨) (١٧/ ٣٥٥، ٤٤٥)، إيثار الحق على الخلق ص(٩٤).

- خُلُوّ كثيرٍ من مصنفاتهم المعتمدة عندهم من الاستدلال بالقرآن(١).
- عدم عناية كثير منهم أو قلتها بحفظ نصوص القرآن ومعرفة معانيها(٢).
- أن منهم من لا ينظر في نصوص القرآن - حين استدلاله بها - بنيّة الاهتداء بها والاحتجاج، وإنما تكون له في ذلك أغراض أخرى فاسدة، كالاستئناس ودفع الخصم وإرادة إيهام الناس بأن الحق معه وغير ذلك(٣).

٤- قَصْر اتّباع القرآن على فئةٍ من الناس دون أخرى أو على بعض مسائل الدين دون بعض:

يرى طوائف من أهل الأهواء والبدعة أن اتباع ظواهر القرآن ليس هو المنهج السديد والعمل الرشيد، وأن الحق هو ما أدركوه هم بعقولهم وآرائهم، ويصرّحون بأنه لا يصل إلى إدراك ذلك الحق إلا الخواص من الناس الذين يتحقق فيهم ما وضعوه هم من أصول وقواعد، وكان من آثار ذلك: أن جعلوا اتباع ظواهر القرآن مقصوراً على فئات الناس عامة دون أولئك الخواص، فمنهم من يزعم أن القرآن للعامة، وكلامه هو وأمثاله للخاصة، وأن أجلاف العرب لم يُكلَّفوا أكثر من التصديق الجازم بظاهر القرآن دون البحث والتفتيش ونظم الأدلة، ومنهم من يجعل ظاهر القرآن شريعة العامة، ويدعي أن له باطناً هو حقيقة الخاصة، ومنهم من يرى أن ما كان عليه السلف في فهم القرآن

---

(١) انظر: النبوات ص(٢٤٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٩) (١٣/ ٥٨)، منهاج السنة (٥/ ١٦٣)، النبوات ص(٢٤٧).

(٣) كما ستأتي الإشارة إليه في المطلب التالي - إن شاء الله -.

أسلم، وما عليه هو وأمثاله فهو أعلم وأحكم، ومنهم مَن لا يقبل مِن فهم نصوص القرآن إلا ما جاءه عن طائفته وأئمته(١).

كما أن منهم من يجعل القرآن أقساماً: فبعضه صالح للاحتجاج دون بعض، وبعضه يُستدلّ به في بعض جوانب الدين دون بعض، ثم منهم من يجعل اتباعه قاصراً على باب العمل والعبادة دون العلم والعقيدة، ومنهم من يستدل به في مسائل الآخرة دون ما يتعلق بالله وأسمائه وصفاته(٢).

٥-الاستدلال بالقرآن على غير وجهه:

فأهل الأهواء والبدعة لن يجدوا - مهما حاولوا - في نصوص القرآن ما يؤيد باطلهم أو يقوّي حجتهم، بل كتاب الله ينطق بضلالهم وانحرافهم، فعمدوا إلى: الاستدلال به بطرقٍ باطلة وأساليب منحرفة، منها: الاستدلال بالمتشابه، وببعض النصوص دون بعض، وضرب بعضها ببعض، وتحميلها من المعاني ما لا تحتمل - كما سيأتي تفصيله في المطلب التالي إن شاء الله -.

وكان من آثار ذلك : أن صنّف بعض أئمة أهل الأهواء والبدعة تفاسير على أصول مذهبهم، يستدلون فيها بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه(٣).

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٩٣)، تلبيس إبليس ص(٣٦٧)، حجج القرآن ص(٥)، مجموع الفتاوى (٨/ ١٥٨) (١١/ ٤١٥-٤١٦) (١٢/ ٢٤) (٢/ ٤٦).

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية ص(٢٣-٢٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٧).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية

المسلك الأول

الاستدلال بالمتشابه

وَصَفَ الله عز وجل كتابه بأنه محكَم، فقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وإحكام الكلام هو: إتقانه بالتمييز والفصل - علماً وعملاً - بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضّار، والرشد والغي(١).

ووصفه في موضعٍ آخر من كتابه بأنه متشابه، فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، والمتشابه فيه معنى التماثل(٢).

ووصفه عز وجل في موضع ثالث بأن بعضه محكم وبعضه متشابه، فقال سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ﴾ [آل عمران: ٧].

فبيّن أهل العلم أن وصف القرآن بهذه الأوصاف الثلاثة بحسب اعتبارٍ معيَّن في كلٍّ منها، وأن كلاً من الإحكام والتشابه ينقسم إلى عامّ وخاصّ(٣):

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥-٩٢٩).

(٢) انظر: لسان العرب (١٣/ ٥٠٣-٥٠٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦١-٦٢).

فالمراد بالإحكام في الموضع الأول هو الإحكام العامّ، وهو أن القرآن « في غاية الإحكام وقوّة الاتّساق، وأنه بالِغٌ في الحكمة أقصى غاية، فأخباره كلها حقٌّ وصدق، لا تناقض فيها ولا اختلاف، وأوامره كلها خير وهدى وبركة وصلاح، ونواهيه عن كل ما يعود على الإنسان بالشرور والضرر والأخلاق الرذيلة والأعمال السيئة »(١)، فالقرآن كله محكم بهذا الاعتبار.

والمراد بالتشابه في الموضع الثاني هو التشابه العامّ، وهو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدِّق بعضه بعضاً، وهو أن القرآن متشابه « في الحسن والصدق والهدى والحق، ووروده بالمعاني النافعة المزكِّية للعقول، المطهِّرة للقلوب المصلحة للأحوال، فألفاظه أحسن الألفاظ، ومعانيه أحسن المعاني »(٢)، فالقرآن كلّه متشابه بهذا الاعتبار.

« فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العامّ، بل هو مصدِّق له، فإن الكلام المحكَم المتقَن يصدِّق بعضه بعضاً، لا يناقض بعضه بعضاً »(٣).

والمراد بالإحكام والتشابه - في الموضع الثالث -: الإحكام الخاص والتشابه الخاص، فالتشابه الخاص: هو مشابهة الشيء لغيره من وجهٍ مع مخالفته له من وجهٍ آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله - وليس كذلك -، وهذا التشابه إنما يكون بقدرٍ مشتركٍ بين الشيئين مع

---

(١) القواعد الحسان لتفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ٦٢).

(٢) القواعد الحسان لتفسير القرآن (٨/ ٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٦١-٦٢).

وجود الفاصل بينهما. والإحكام [الخاص]: هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر(١)، وهذا المحكم وصفه الله بأنه (أمّ الكتاب)؛ أي: أصله الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود وسائر ما بالخلق إليه حاجة من أمر دينهم وما كُلِّفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم، وسُمِّي أمّ الكتاب لأنه معظم الكتاب وغالبه وموضع مفزع أهله عند الحاجة إليه، وأما المتشابه فوصفه الله بأنه (أُخَر) أي: أَقَلّ(٢).

وقد تنوّعت عبارات السلف - غفر الله لهم - في بيان المراد بالمحكمات والمتشابهات - بمعناهما الخاص - على أقوالٍ عديدة، هي:

١- المحكمات: ناسخ القرآن وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يُؤمَن به ويُعمَل به، والمتشابهات: منسوخه ومقدّمه ومؤخّره وأمثاله وأقسامه وما يُؤمَن به ولا يُعمل به.

٢- المحكمات: ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه، والمتشابهات: ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني وإن اختلفت ألفاظه.

٣- المحكمات: ما لم يحتمل من التأويل غير وجهٍ واحد، والمتشابهات: ما احتمل من التأويل أوجهاً. قال محمد بن جعفر بن الزبير(٣): «﴿مُّحۡكَمَٰتٌ﴾: فيهن حجّة الربّ، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريفٌ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٥)، المحرر الوجيز (١/ ٤٠٢).

(٣) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، كان من علماء أهل المدينة وفقهائهم وقرّائهم، توفي بين عشرٍ ومائة وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب (٣/ ٥٣٠).

ولا تحريف عمّا وُضعت عليه. وأُخر متشابهة في الصدق، لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد - كما ابتلاهم في الحلال والحرام - لا يُصرَفن إلى الباطل، ولا يُحرفن عن الحق »[١].

٤- المحكمات: ما أحكم الله في القرآن من قصص الأمم ورسلهم الذين أرسل إليهم، ففصّله ببيان ذلك لمحمد ﷺ وأمته. والمتشابهات: ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني.

٥- المحكمات: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره. والمتشابهات: ما لم يكن لأحدٍ إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو: وقت نزول عيسى ابن مريم ووقت طلوع الشمس من مغربها وقيام الساعة وفناء الدنيا. ومن ذلك: الحروف المقطّعة التي في أوائل السور[٢].

وقسم سبحانه مسالك الناس تجاه المحكم والمتشابه - بمعناهما الخاص - إلى قسمين:

الأول: مسلك أهل العلم الراسخين « وهم العلماء الذين قد أتقنوا علمهم ووَعَوْه فحفظوه حفظًا، لا يدخلهم في معرفتهم وعلمهم بما علموه شَكّ ولا لبس »[٣]، وهو: أنهم يؤمنون بالمحكم والمتشابه، فما علموا معناه وعرفوه واستبان لهم من كتاب الله عملوا به وتمسّكوا، وما اشتبه عليهم وشكّوا في

---

(١) جامع البيان (٣/ ١٧٤).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٢-١٧٥)، زاد المسير (١/ ٣٥٠).

(٣) جامع البيان (٣/ ١٧٥).

معناه ولم يتيقنوا منه وكلوه إلى عالمه وتركوه ولم يتتبّعوه أو يتتبعوا تأويله دون علم، مع إيمانهم بأنه حق وصدق، وأن كل واحد من المحكم والمتشابه يصدق الآخر ويشهد له، لأن الجميع من عند الله، وليس شيء من عند الله بمختلف ولا متضاد، وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة من الصحابة فمن بعدهم(١).

الثاني: مسلك أهل الزيغ «أهل الشك والضلال والميل عن الحق والانحراف عنه إلى الباطل»(٢)، وهو: أنهم يدعون المحكم ولا يعملون به؛ لأنهم لا نصيب لهم فيه، فهو دافعٌ لباطلهم وحجة عليهم، ويحرصون على طلب المتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها - مع أنه في حقيقته حجة عليهم -؛ وللسلف - غفر الله لهم - أقوال عديدة في بيان المعنيّ بذلك(٣)، لكن ذكر المفسِّرون أن الآية - وإن كانت نزلت فيمن ذكر السلف أنها نزلت فيه - «فإنه معنيٌّ بها كل مبتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها؛ تأويلاً منه لبعض متشابه آي القرآن، ثم حاجّ به وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آيِهِ المحكمات، إرادةً منه بذلك اللبس على أهل الحقّ من المؤمنين، وطلباً لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك، كائناً من كان، وأيّ أصناف البدعة كان»(٤).

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، الدر المنثور (٢/ ١٥١)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٢٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٦)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٣) انظر: زاد المسير (١/ ٣٥٣).

(٤) جامع البيان (٣/ ١٨١).

فدلّت هذه الآية الكريمة على أن الاستدلال بالمتشابه هو من مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بآيات القرآن الكريم.

كما دلّت - أيضاً - على أن الباعث لهم على ذلك الاستدلال هو ما ذكره الله سبحانه في قوله: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، ومما ذكره أهل العلم في تفسيره ما يأتي:

١- أن أهل الأهواء والبدعة يجعلون لهم أصولاً ابتدعوها برأيهم[١]، ويجعلونها هي العمدة عندهم، ثم يبحثون في النصوص عمّا يؤيّدون به بدعتهم وضلالهم ليحقّقوا بتأويلاتِهم الباطلةَ فيها ما هم عليه من الضلالة والزّيغ عن محجة الحقّ[٢]، فيتتبعون نصوص المتشابه لذلك، ويزعمون أن فيها ما يؤيّد مقالتهم، « من غير معرفةٍ بمعناه، ولا رسوخٍ في العلم، ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن »[٣].

قال سعيد بن جبير[٤]: « كل فرقة يقرءون آية من القرآن ويزعمون أنها لهم،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٢). وانظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٩-٢٠) ففيه بيان شافٍ من الإمام أحمد على أن الجهم ابتدع بدعته أولاً في إنكار رؤية الله وكلامه وعلوه ثم استدل بعد ذلك بآيات من المتشابه.

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٨١)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٠).

(٤) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي - مولاهم -، أبو محمد، الكوفي، الإمام الحافظ المقرئ المفسر، أحد الأعلام، ولد في خلافة علي بن أبي طالب، وكان من أئمة التابعين، قتله الحجاج صبراً سنة (٩٥)هـ. تهذيب التهذيب (٢/ ٩-١١)، السير (٤/ ٢٠٨-٣٤٢).

أصابوا بها الهدى »[١].

وقال محمد بن جعفر بن الزبير: « ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ﴾ أي: ما تحرّف منه وتصرّف ليصدّقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا، ليكون لهم حجة على ما قالوا وشبهة »[٢].

٢- التلبيس بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك وتصاريف معانيه[٣].

٣- إضلال أتباعهم بإيهامهم إياهم أنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن[٤].

٤- أن خصوم أهل الأهواء - من أهل السنة وغيرهم - يطالبونهم بالدليل النقلي على صحة دعاويهم وبدعهم، فيتتبعون المتشابه لدفع الخصم عنهم، لا احتجاجاً به واعتماداً عليه واهتداءً به[٥].

٥- إرادة التفريق بين المؤمنين وإفساد ذات بينهم[٦].

٦- إرادة إيقاع الفتنة (وهي الشك والريب) في القلوب؛ لإفساد قلوب الناس وعقولهم بإفساد ما فيها من العلم والعمل، فإن الرسول ﷺ قد أتى

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٣٤١-٣٤٢).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٧٧).

(٣) انظر: جامع البيان (٣/ ١٨٠-١٨١).

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٥).

(٦) انظر: زاد المسير (١/ ٣٥٤)، الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٥).

بالآيات البينات الدالّة على صدقه، والقرآنُ فيه الآيات المحكمات التي هي أم الكتاب، قد عُلِم معناها، وعُلِم أنها حق، وبذلك يهتدي الخلق وينتفعون، فمن اتّبع المتشابه ابتغى الفتنة وشكّك الناس فيما عَلِموه، فيبقون حائرين(١).

وكما دلّ القرآن الكريم على أن الاستدلالَ بالمتشابه من الآيات هو من مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالقرآن، فقد دلّت على ذلك السنّة، وبه جاء الأثر، ونصّ عليه أهل العلم.

أما السنّة: ففي حديث افتراق الأمم - من رواية أبي أمامة رضي الله عنه(٢) - أنه لما وقف على رؤوس الخوارج تلا قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ إلى أن بلغ ﴿ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾، فقال له أبو غالب(٣) - الراوي عنه -: هؤلاء يا أبا أمامة؟ قال: نعم، قلت: يا أبا أمامة، من قِبَل رأيك تقول أم شيئاً سمعتَه من رسول الله ﷺ؟ قال: إني لجريء - ثلاثاً - بل

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٤١٦-٤١٧).

(٢) صُدَي بن عجلان بن الحارث - وقيل: ابن وهب، وقيل: ابن عمرو - بن وهب الباهلي، أبو أمامة، مشهور بكنيته، أرسله النبي ﷺ - بعد إسلامه - إلى قومه باهلة يدعوهم إلى الإسلام، فأسلموا عن آخرهم. سكن الشام، ومات بها سنة ست وثمانين، وله مائة وست سنين، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام - في قول سفيان بن عيينة -. انظر: الإصابة (٣/ ٤٢٠-٤٢١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩-٢١٠).

(٣) حزوَّر، وقيل: سعيد بن الحزوَّر، وقيل: نافع، أبو غالب البصري، ويقال: الأصبهاني مولى خالد بن عبد الله القسري - وقيل غير ذلك -، صاحب أبي أمامة. انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٥٧٠)، تقريب التهذيب ت (٨٢٩٨).

شيء سمعته من رسول الله ﷺ...»[١]. وهذا الجزء جعله القرطبي[٢] مرفوعاً إلى النبي ﷺ[٣]، وأورد الحافظ ابن كثير ما رواه الإمام أحمد عن أبي أمامة رضي الله عنه أنه حدّث عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ قال: « هم الخوارج »[٤]. ثم قال الحافظ ابن كثير: « وقد رواه ابن مردويه من غير وجهٍ عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً...، وهذا الحديث أقلّ أقسامه أن يكون موقوفاً من كلام الصّحابي، ومعناه صحيح، فإن أول بدعةٍ وقعت في الإسلام فتنة الخوارج... »[٥].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/ ٣٠٧-٣٠٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٣٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٨٨) وغيرهم، وهو حديث حسن، انظر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/ ٢٩٩-٣٢٥).

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الأندلسي القرطبي، أبو عبد الله، العلامة المفسر، متفنن متبحر في العلم، له تصانيف مفيدة تدل على ذكائه وكثرة اطلاعه ووفور عقله وفضله، من مصنفاته: الأسنى في شرح الأسماء الحسنى والتذكرة، وكان من الغواصين على معاني الحديث، حسن التصنيف، جيد النقل. انظر: الديباج المذهب ص(٣١٧-٣١٨)، نفح الطيب (٢/ ٢١٠-٢١١).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٣).

(٤) المسند (٥/ ٢٦٢).

(٥) تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٧).

وأما الحافظ ابن حجر[١] فقال: « وهذا من علامات النبوة؛ فإن الخوارج أول من تبع ما تشابه منه، وابتغوا بذلك الفتنة...، وذِكْرُ الخوارج نَبَّه به الحديث المذكور على من ضاهاهم في اتباع المتشابه وابتغاء تأويله... »[٢].

وأما الأثر: فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: « سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن... »[٣]. ورُوِي نحوه عن علي رضي الله عنه[٤].

وقال أيوب السختياني[٥] رحمه الله: « ما أعلم أحداً من أهل الأهواء إلا يخاصم

---

(١) أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي، ويعرف بابن حجر - وهو لقب لبعض آبائه -، أبو الفضل، الشهاب، ولد سنة (٧٧٣هـ)، حفظ القرآن وهو ابن تسع، وتعلم القراءات والحديث والفقه والعربية والحساب وجدّ في الفنون حتى بلغ الغاية، وارتحل إلى البلاد الشامية والمصرية والحجازية، وتصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفاً وإفتاء، واشتهر ذكره وبَعُد صيته وارتحل الأئمة إليه حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته، من مصنفاته: فتح الباري والتلخيص الحبير والنكت على ابن الصلاح وغيرها، توفي سنة (٨٥٢هـ). انظر: البدر الطالع (١/ ٨٧-٩٢).

(٢) العجاب في بيان الأسباب (٢/ ٦٦٢-٦٦٣).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٦٢).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٣).

(٥) أيوب بن أبي تميمة (كيسان) العنزي - مولاهم - البصري السختياني، أبو بكر، الإمام الحافظ سيد العلماء، من صغار التابعين، ولد سنة (٦٨هـ)، كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً كثير العلم حجة عدلاً، وصفه شعبة بـ(سيد الفقهاء)، توفي سنة (١٣١هـ). انظر: السير (٦/ ١٥-٢٦).

بالمتشابه »[١].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: « وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم بشرا كثيرا »[٢].

وقال الحافظ ابن كثير: « ...إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أنه سبحانه هو المنفرد بالهداية والإضلال، لا كما تقول الفرقة القدرية[٣] ومن حذا حذوهم من أن العباد هم الذين يختارون ذلك ويفعلون، ويحتجون على بدعتهم بمتشابه من القرآن، ويتركون ما يكون فيه صريحاً في الرد عليهم، وهذا حال أهل الضلال والغي »[٤].

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب: « القاعدة الثالثة: أن ترك الدليل الواضح والاستدلال بلفظ متشابه هو طريق أهل الزيغ كالرافضة والخوارج، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ﴾، والواجب على المسلم اتباع المحكم، وإن عرف معنى المتشابه وجده لا يخالف المحكم بل يوافقه،

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٠٩).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٩).

(٣) القدرية: نسبة إلى القدر الذي ينكرونه وينفونه عن الله تعالى، ومذهبهم يدور على إنكار مراتب القدر وهي العلم والكتابة والمشيئة والخلق، وهؤلاء هم غلاة القدرية الأوائل وقد اندرس مذهبهم هذا، ثم جاء المعتزلة فأثبتوا علمَ الله بالأشياء أزلا وكتابه تعالى لمقادير الخلق، ولكن ينكرون مشيئته وخلقه تعالى لأفعال عباده، ولُقِّبوا لذلك بالقدرية. انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٨-٢٨٩، ٤٥٠)، ووسطية أهل السنة بين الفرق ص(٣٦٧-٣٧٢).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١/ ٣١).

وإلا فالواجب عليه اتباع الراسخين في قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ »(١).

والطريقة التي يسلكها أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالمتشابه من آيات القرآن:

١- أنهم يتبعون من آي الكتاب ما تَشابهت ألفاظه وكان في معناه ذا وجوه وتصاريفَ مختلفة محتملة يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة التي يريدون أن يصرفوه إليها وينزلوه عليها، ثم يحملونه على المعنى الذي يوافق ما في قلوبهم من الزَّيغ وما ركبوه من الضلالة ليصدقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا، ليكون لهم حجة على ما قالوا(٢).

٢- أن ينظر في أحد المعاني التي يحتملها النص احتمالاً بعيداً فيتمسَّك بها من غير بيّنة ولا دليل، قال الدارمي: « ...فيعمد إلى أكثر الأشياء وأغلبها فيصرف المشهورات منها إلى المغمورات المستحالات »(٣).

٣- « الأخذ بالمطلَقات قبل النظر في مقيِّداتها، وبالعمومات من غير تأمّل هل لها مخصِّصات أم لا، وكذلك العكس، بأن يكون النص مقيَّداً فيُطلَق، أو خاصّاً فيُعَمَّ؛ بالرأي من غير دليل سواه. فإن هذا المسلك رميٌ في عماية، واتباع للهوى في الدليل، وذلك أنَّ المطلَق المنصوص على تقييده مشتبه إذا لم يقيَّد، فإذا قُيِّد صار واضحاً »(٤).

---

(١) أربع قواعد تدور الأحكام عليها ص(٤).

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠)، جامع البيان (٣/ ١٨١)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٤٤-٣٤٥).

(٤) الاعتصام (١/ ٢٤٥-٢٤٦).

٤- أنهم إذا لم يجدوا لفظاً متشابهاً يردون به المحكم استخرجوا من المحكم وصفاً متشابهاً وردوه به، فلهم طريقان في رد المحكم: أحدهما: رده باللفظ المتشابه. والثاني: جعلهم المحكم متشابهاً ليعطلوا دلالته(١)، قال ابن عباس رضي الله عنهما: « فيحملون المحكم على المتشابه، والمتشابه على المحكَم، ويلبّسون »(٢).

ومن نماذج ما استدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم من متشابه آيات القرآن(٣):

١- إنكار علوّ الله سبحانه على خلقه:

قال الإمام أحمد عن الجهمية: « فقالوا: هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان. وتلوا آية من القرآن: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] »(٤). وقد نصّ رحمه الله في موضع سابق على أن هذه الآية التي استدل بها الجهمية من المتشابه(٥).

---

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٤).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٧٧).

(٣) وانظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٤ وما بعدها) فقد أورد فيه ابن القيم ثلاثة عشر مثالاً.

(٤) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٨).

(٥) انظر: السابق ص(٢٠). وانظر: استدلال الرازي الأشعري بهذه الآية - على إنكار علو الله على خلقه والقول بأنه في كل مكان - في أساس التقديس ص(٢٠٢) و(٢١٣).

٢- إنكار رؤية المؤمنين لربهم سبحانه:

قال الإمام أحمد عن الجهمية: « فقالوا: إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة، وتلو آية من المتشابه من قول الله جل ثناؤه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾[الأنعام: ١٠٣] »[١].

٣- القول بخلق القرآن:

قال الإمام أحمد: « فمما يُسأل عنه الجهمي يقال له: تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فتجده في سنة رسول الله ﷺ أنه قال: إن القرآن مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فمن أين قلت؟، فسيقول: من قول الله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣]. وزعم أن (جعل) بمعنى: (خلق)؛ فكل مجعول هو مخلوق. فادعى كلمة من الكلام المتشابه يحتج بها من أراد أن يلحد في تنزيله ويبتغي الفتنة في تأويلها »[٢].

وقال: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: أنا أجد آية في كتاب الله تبارك وتعالى تدل على القرآن أنه مخلوق، فقلنا: في أي آية؟، فقال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء: ٢]،فزعم أن الله قال للقرآن: (محدث)؛ وكل

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٣). وانظر: استدلال القاضي عبد الجبار المعتزلي بهذه الآية - على إنكار رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة - في شرح الأصول الخمسة ص(٢٣٣).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢). وانظر: استدلال القاضي عبد الجبار والزمخشري المعتزليين بهذه الآية - على القول بأن القرآن مخلوق - في المغني في أبواب التوحيد والعدل (٧/ ٩٤)، والكشاف (٣/ ٤٧٧).

محدثٍ مخلوق. فلعمري لقد شبّه على الناس بهذا، وهي آية من المتشابه »[١].

وقال الإمام البخاري رحمه الله: « احتج هؤلاء - يعني: الجهمية - بآيات، وليس فيما احتجوا به أشد التباسا من ثلاث آيات:

قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، فقالوا: إن قلتم: إن القرآن لا شيء؛ كفرتم، وإن قلتم: إن القرآن شيء؛ فهو داخل في الآية.

والثانية: قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، قالوا: فأنتم قلتم بقول النصارى؛ لأن المسيح كلمة الله، وهو خلق، فقلتم: إن كلام الله ليس بمخلوق، وعيسى من كلام الله.

والثالثة: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقلتم: ليس بمحدث »[٢].

٤- الخروج على ولي الأمر:

قال سعيد بن جبير: « مما يتبع الحرورية من المتشابه: قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]ويقرنون معها: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه؛ فقد أشرك؛ فهذه الأمة مشركون. فيخرجون فيقتلون ما رأيت لأنهم يتأولون هذه الآية »[٣].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص (٢٩-٣٠). وانظر: استدلال القاضي عبد الجبار المعتزلي بهذه الآية - على القول بأن القرآن مخلوق - في متشابه القرآن (٢/ ٤٩٦).

(٢) خلق أفعال العباد ص(٤٤).

(٣) ذكره الشاطبي في الاعتصام (٢/ ١٨٣-١٨٤).

المسلك الثاني

الاستدلال بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها

دين الله وهداه الذي أنزل به كتابه وبعث به رسوله ﷺ هو اتباع كتابه في جميع الأمور، وترك اتباع ما يخالف ذلك في جميع الأمور، كما قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فأوجب - تعالى - علينا التمسك بكتابه(١) والرجوع إليه، وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام به اعتقادا وعملا، وذلك سبب اتفاق الكلمة وانتظام الشتات الذي تتم به مصالح الدنيا والدين والسلامة من الاختلاف(٢)، كما أمرنا سبحانه أن نأخذ بجميع عرى الإسلام وشرائعه، ونعمل بجميع أوامره، ونترك جميع زواجره، دون أن نترك أو نضيع من ذلك شيئاً ودون أن نأخذ ببعضه ونترك بعضه (٣)، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ونهانا تبارك وتعالى عن أن نكون كاليهود والنصارى الذين فرّقوا دينهم فأخذوا ببعض ما أنزل الله عليهم وتركوا بعضه اتّباعاً للهوى(٤)، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟

---

(١) ذهب طائفة من السلف إلى تفسير (حبل الله) بالقرآن، انظر: الدر المنثور (٢/ ٢٨٤)، جامع البيان (٤/ ٣١).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٦٤).

(٣) انظر: جامع البيان (٢/ ٣٢٢-٣٢٥)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٤٩)، تيسير الكريم الرحمن ص(٩٤).

(٤) انظر: الوجيز (١/ ٣٨٤)، البحر المحيط (١/ ٤٦١)، مجموع الفتاوى (١/ ١١)، تيسير الكريم الرحمن ص(٥٨).

وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]، ونهانا أن نكون مثلهم في إنكار كل طائفةٍ منهما الحقَّ الذي لدى الطائفة الأخرى مع أن في كتاب الله الذي بين يديها تصديق ما أنكره(١)، فقال سبحانه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ١١٣].

ومن أعظم ما يتحقق به الاعتصام بكتاب الله والعمل بجميع ما أنزل الله فيه واجتناب طريق المغضوب عليهم والضالين: أنه عند طلب معرفة ما شرعه الله وارتضاه في أي مسألة من مسائل الدين فإن الواجب هو أن يُجمع كل ما جاء من الآيات في القرآن في تلك المسألة، وتُفْقَه مقامات القرآن وسياقاته فيها، وتُرَدّ كل آية من تلك الآيات إلى معناها الصحيح الذي دلّت عليه، ويُجمع بين ألفاظها في المعنى الصحيح الذي دلّت عليه الآيات كلها؛ وبذلك نأخذ بما جاء في كتاب الله كله - علماً وعملاً -، ولا نسقط شيئاً منه أو نأخذ بعضه ونترك بعضه(٢).

وهذا هو مسلك الصحابة فمن بعدهم من أهل السنة والجماعة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإن كل فرقة منهم لا تكلِّف نفسها جمْع الآيات القرآنية الواردة في المسألة الواحدة، وإنما يقصرون نظرهم وبحثهم ابتداءً

---

(١) انظر: جامع البيان (١/ ٤٩٤-٤٩٦)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٠٨-٢٠٩).

(٢) انظر: التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٥٠-٢٥١)(٢/ ٨١٥-٨١٦)، الاستقامة (١/ ٢٧٠).

على الآيات التي يرون بآرائهم العليلة أنها بظاهرها أو بعد تأويلها تقوّي مذهبهم وتؤيّد باطلهم، فيؤمنون بها ويتمسّكون ويحتجّون، ويرون أن ما اشتملت عليه - حسب مذهبهم ورأيهم - هو الحق الذي أنزله الله وأحبّه ورضيه، وأما الآيات التي تقابلها أو التي احتج بها غيرهم مما يخالف قولهم فإنهم إما أن يهملوها ولا يلتفتوا إليها ويرفعوا بها رأساً، وإما أن يردّوها وينكروا معانيها وما اشتملت عليه، فيكون مع كل فرقة منهم إيمانٌ ببعض الحق وكفرٌ ببعضه، واستدلالٌ ببعض الآيات الواردة في تلك المسألة دون ما يقابلها(١).

والاستدلال ببعض الآيات القرآنية الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها: مسلكٌ لأهل الأهواء والبدعة قد حذّر منه الكتاب والسنة والأثر وأهل العلم.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾[المائدة: ١٣]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[المائدة: ١٤]، نصّ أهل العلم من السلف فمن بعدهم على أن معنى (نسوا حظاً) في الآيتين: تركوا نصيباً وقسطاً مما أمرهم الله به في كتابهم من عرى دينهم وفرائضه وحدوده ووظائف الله تعالى التي لا يقبل العمل إلا بها رغبةً عنه، كما نص عدد منهم على أن المقصود

(١) انظر: التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨١٥-٨١٦)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦)، الجواب الصحيح (٤/ ٤٣)، الاستقامة (١/ ٢٦٩)، الاعتصام (٢/ ٢٥٥).

بِـ(الحظ) هنا: ما في كتبهم من الإيمان بنبوة محمد ﷺ وبيان نعته[١]. فهذا هو مسلك أهل الأهواء والبدعة وحالهم في الاستدلال بالآيات القرآنية: يستدلون من الآيات الواردة في المسألة بما يحتجون به وحسب، ويتركون ويدفعون غيرها من الآيات الواردة في المسألة نفسها[٢].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، يتوعد تبارك وتعالى من يفرّق بين رسل الله في الإيمان - مع أنه مأمور في كتب الله التي بين يديه بالإيمان بهم جميعهم - فيؤمن ببعض الأنبياء ويكفر ببعضٍ بمجرد الهوى والتشهي والحسد والعصبية والعادة وما ألف عليه آباءه، كاليهود الذين آمنوا بالأنبياء إلا عيسى ومحمداً - عليهما الصلاة والسلام -، والنصارى الذين آمنوا بالأنبياء وكفروا بخاتمهم وأشرفهم محمد ﷺ، ويريد بهذا التفريق أن يتخذ لنفسه - بين الإيمان الصحيح بجميع الأنبياء والكفر بهم جميعاً - طريقاً ومذهباً يسلكه ويتخذه ديناً يدين به مع أنه لا واسطة بين الإيمان بجميع الأنبياء أو الكفر بهم، ويتخذ ذلك أيضاً طريقًا إلى الضلالة التي أحدثها والبدعة التي ابتدعها، ويدعو أهل الجهل من الناس إليه. وأخبر سبحانه أن من كانت هذه

---

(١) انظر: جامع البيان (٦/ ١٥٥-١٦٠)، تفسير ابن أبي زمنين (٢/ ١٦-١٧)، الوجيز (١/ ٣١٢)، معالم التنزيل (٢/ ٢١-٢٢)، الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١١٦-١١٧)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٧٤)، البحر المحيط (٣/ ٤٦١-٤٦٣)، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦-١٩٧)، الاستقامة (١/ ٢٦٩).

حاله فإن إيمانه بمن آمن به من الأنبياء ليس إيماناً شرعياً معتدّاً به[١].

وهذا هو حقيقة حال أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بآيات القرآن[٢]، فإنهم لا يؤمنون بجميع الآيات الواردة في المسألة الواحدة - مع أنهم مأمورون بالإيمان بكل آيات القرآن، فضلاً عن الإيمان بجميع الآيات الواردة في تلك المسألة -، بل ينتقون منها ما يدّعون موافقته لأصولهم وقواعدهم وأهوائهم من غير بيّنة ولا دليل، وإنما بمجرد الهوى والتشهي والعصبية لرأيهم ولرؤسائهم، ويريدون أن يتخذوا من طريقتهم هذه مسلكاً إلى تأييد بدعتهم ودعوة الناس إليها، وأن يجعلوها هي الدين الذي يدينون الله به، فلهم نصيب من الوعيد الذي اشتملت عليه الآية بقدر مخالفتهم ومشابهتهم مَنْ ذَكَر اللهُ صفتَه فيها.

وأما السنة: فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن نفراً كانوا جلوساً بباب النبي ﷺ فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟، وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟، فسمع ذلك رسول الله ﷺ فخرج كأنما فقئ في وجهه حَبّ الرمان فقال: « بهذا أمرتم؟ أو بهذا بعثتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟، إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما ههنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا ». أخرجه الإمام أحمد. وفي رواية له: أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر

---

(١) انظر: جامع البيان (٦/ ٥-٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٠٢)، زاد المسير (٢/ ٢٤٠)، الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٥)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٥٨)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٧٣)، روح المعاني (٦/ ٤).

(٢) انظر: درء التعارض (٥/ ٢٨٢).

هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية[١].

فنهى النبي ﷺ عن أن ينزع أحدٌ من آيات الله ما يناسب مطلوبه وقوله ورأيه ويستدل به على ذلك ويجعله هو الحق الذي قاله الله سبحانه، ويردّ ما قابله من الآيات التي يستدل بها غيره، فمن دفع آياتٍ يحتج بها غيره لم يؤمن ويعمل بها، بل يكون ممن يضرب كتاب الله بعضه ببعض وممن يؤمن ببعضه ويكفر ببعضه، وهذه حال أهل الأهواء[٢]، فكلهم ينزع من آيات الله الواردة في مسألةٍ ما يوافق مذهبه ويرد ويترك الآيات الأخرى الواردة في تلك المسألة مما لا يوافق رأيه.

وأما الأثر: فقال الإمام وكيع بن الجراح[٣]: « أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم »[٤]، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عن عبد الرحمن بن مهدي[٥].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦)، شرح العقيدة الطحاوية ص(٥٨٤)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (١/ ٦٥).

(٣) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي، أبو سفيان، الإمام الحافظ أحد الأعلام، ولد سنة (١٢٩هـ)، كان من بحور العلم وأئمة الحفظ مع خشوع وورع، قال الإمام أحمد: « كان وكيعٌ إمام المسلمين في زمانه »، وكان يُعدَل في زمانه بالإمام الأوزاعي في زمانه، توفي سنة (١٩٧هـ). انظر: السير (٩/ ١٤٠-١٦٨).

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ٢٦).

(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٣-٧٥). وعبد الرحمن بن مهدي هو: ابن حسان البصري اللؤلؤي، أبو سعيد، الإمام الناقد المجوّد، ولد سنة (١٣٥هـ)، كان إماماً حجة قدوة في العلم والعمل، توفي سنة (١٩٨هـ). انظر: السير (٩/ ١٩٢-٢٠٩).

وقال الإمام أحمد: « فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب »[١]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤] فأغرى بينهم العداوة والبغض بسبب ما تركوه من الإيمان بما أنزل عليهم، وهذا هو الوصف الثاني فيما تقدم من قول أحمد: (مخالفون للكتاب)؛ فإن كلاً منهم يخالف الكتاب »[٢].

وقال: «وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل، ولهذا قال تعالى لهم: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقال: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠]، وقال عنهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ﴾ [البقرة: ٩١]، وذلك لأنهم ابتدعوا بدعا خلطوها بما جاءت به الرسل، وفرقوا دينهم وكانوا شيعا، فصار في كل فريق منهم حق وباطل، وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر ويصدقون بالباطل الذي معهم. وهذا حال أهل البدع كلهم، فإن معهم حقا وباطلا، فهم فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل فريق يكذب بما مع الآخر من الحق ويصدق بما معه من الباطل... »[٣].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٦).

(٢) درء التعارض (٥/ ٢٨٤).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٧-١٦٨).

وقال: « والمقصود هنا الاعتبار، فإن بني إسرائيل قد ذهبوا أو كفروا، وإنما ذكرت قصصهم عبرة لنا، وكان بعض السلف يقول: إن بني إسرائيل ذهبوا وإنما يعني أنتم. ومن الأمثال السائرة: إياك أعني واسمعي يا جارة. فكان فيما خاطب الله بني إسرائيل عبرة لنا: أن لا نلبس الحق بالباطل ونكتم الحق، والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنة... لا بد أن تشمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله، فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك »(١).

وهذا المسلك الباطل الذي سلكه أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالآيات القرآنية حملهم عليه عدة أمور، منها:

١- أنهم سلكوا - لمعرفة دين الله وشرعه وفقهه - طريقاً آخر ابتدعوه غير الطريق الصحيح الذي جاء به القرآن وبيّنه محمد ﷺ وسار عليه الصحابة رضي الله عنهم، وما عرفوه من طريقتهم المبتدعة هو الذي اعتمدوا عليه وبَنَوا عليه دينهم وعقيدتهم وفكرهم، ثم نظروا بعد ذلك في كتاب الله، واستدلوا منه بما يوافق - حسب زعمهم ورأيهم - ما ذهبوا إليه.

٢- أنهم ابتدعوا لأنفسهم أصولاً وقواعد ما أنزل الله بها من سلطان، وجعلوها هي العمدة والميزان الذي تُحاكَم إليه النصوص وتُرجَع إليه وتوزَن به؛ ولذلك اقتصروا في الاستدلال بالآيات القرآنية على ما يدّعون أن أصولهم وقواعدهم دلّت على موافقتها للحق.

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٢٠-٢٢١).

٣- أن أصولهم وقواعدهم المبتَدعَة أعمتهم عن رؤية الآيات التي تقابل الآيات التي استدلوا بها، وهذا من خذلان الله إياهم؛ لأنهم لم يجعلوا القرآن هو النور الذي يستضيئون به والهدى الذي يسترشدون به.

٤- أنهم - في الأصل - لم ينفقوا من أعمارهم وأوقاتهم، ولم يبذلوا من جهودهم، ولم يكتسبوا من علومهم؛ ما يعينهم على الفقه في آيات الله ومعرفة مراده منها؛ ولذلك لم يعرفوا أو يفهموا منها إلا ما يوافق ما اعتقدوه ورأوه.

٥- أن استدلالهم بالآيات التي توافق مذهبهم لم يكن من باب إنزالها منزلتها اللائقة بها، ولا من باب الاحتجاج بها والاعتماد عليها، ولا من أجل النظر في موافقتها لمذهبهم أو مخالفتها إياه، وإنما يفعلون ذلك لأسباب أخرى كمجرد الاستئناس بها أو الدفع بها في وجوه خصومهم أو إضلال الناس أو إيهامهم إياهم بأنهم يعظمون كتاب الله أو غير ذلك؛ ومن ثمّ لم يُعنوا بجمع الآيات الواردة في المسألة الواحدة لأنها في حقيقة الأمر ليست دليلاً ولا حجة - عندهم -، واكتفوا بالأدلة التي يرون فيها موافقة مذهبهم وأصولهم لتحقيق مآربهم(١).

---

(١) انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾[المائدة:١٣] ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾[المائدة:١٤] في كتب التفسير المذكورة في ص (١٣٦) هامش (١)، و: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٦٨٨-٦٨٩)، منهاج السنة (٧/ ٣٧)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦-١٩٧) (٤/ ٤-٥) (٧/ ١٧٢-١٧٣)، الاعتصام (٢/ ٢٥٥)، لوامع الأنوار البهية ص(٤٠٠).

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها له صورتان:

الأولى: استدلالهم بآيات واردة في مسألة، ويكون ما يقابلها في آيات أخرى غير التي استدلوا بها.

الثانية: استدلالهم بجزء من آية واردة في مسألة، ويكون ما يقابلها في الآية نفسها التي استدلوا بها.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا الاستدلال له صور باعتبارٍ آخر:

فبعد أن قرّر أن: الإيمان بالرسل يجب أن يكون جامعًا عاماً مؤتلفاً لا تفريق فيه ولا تبعيض ولا اختلاف، وأن ذلك يتحقق بأن يؤمن بجميع الرسل وبجميع ما أنزل إليهم، وأن من آمن ببعض الرسل وكفر ببعض، أو آمن ببعض ما أنزل الله وكفر ببعض؛ فهو كافر؛ بيّن أن التفريق والتبعيض نوعان - من حيث الجملة -:

الأول: التفريق والتبعيض في التنزيل.

الثاني: التفريق والتبعيض في التأويل.

وأن كلا النوعين يقع فيه التفريق والتبعيض من جهتين:

١ - التفريق والتبعيض في القَدْر أو الكمّ:

بأن يؤمن ببعض الرسل أو الكتب دون بعض، أو يؤمن ببعض ما جاء به الرسول دون بعض.

مثل: قول اليهود: نؤمن بما أنزل على موسى عليه السلام دون ما أنزل على عيسى

ﷺ ومحمد ﷺ، وهكذا النصارى في إيمانهم بالمسيح ﷺ دون محمد ﷺ.

ومثل: أهل الأهواء من المنتسبين إلى هذه الأمة الذين يؤمنون ببعض نصوص الكتاب ويستدلون بها دون بعض.

٢- التفريق والتبعيض في الوصف أو الكَيْف:

بأن يؤمن ببعض صفات التكليم والرسالة والنبوة دون بعض.

مثل: اختلاف اليهود والنصارى في المسيح ﷺ، فقال اليهود: إنه عبد مخلوق، لكن جحدوا نبوته وقدحوا في نسبه، وأقرّ النصارى بنبوته ورسالته، ولكن قالوا: هو الله، فاختلف الطائفتان في وصفه وصفته، كل طائفة بحق وباطل.

ومثل: أهل الأهواء من المنتسبين إلى الإسلام الذين يؤمنون ببعض صفات القرآن وكلام الله وتنزيله على رسله دون بعض، وببعض صفات رسله دون بعض، كمن يُجَوِّز أن يسمى ما أتوا به كلام الله، لكنه ينكر أن يكون كلام الله في الحقيقة[1].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها ما يأتي:

١- الاستدلال بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ من قوله: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ١٥).

استدل به الوعيدية[١] من الخوارج والمعتزلة[٢] فقالوا: صاحب الكبيرة ليس من المتقين، فلا يتقبل الله منه عملاً، فلا يكون له حسنة، وأعظم الحسنات الإيمان، فلا يكون معه إيمان؛ فيستحق الخلود في النار.

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه الآية التي استدلوا بها أو غيرها من الآيات[٣].

---

(١) لقب يطلق على كلٍّ من: الخوارج والمعتزلة؛ لأخذهم بنصوص الوعيد الواردة في القرآن دون نصوص الوعد، فكفّروا مرتكب الكبيرة أو جعلوه في منزلة بين المنزلتين في الدنيا، وحكموا بخلوده في النار في الآخرة. وقد سبق التعريف بالخوارج، وسيأتي التعريف بالمعتزلة.

(٢) المعتزلة: نسبة إلى اعتزال زعيمهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري بعد ما خالفه في حكم مرتكب الكبيرة، فقد زعم واصل أنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، وأخذ يقرر هذا في ناحية المسجد، فقيل له ولمن اتبعه: معتزلة، ثم تفرقوا إلى عدة طوائف يجمعهم الاعتقاد بالأصول الخمسة وهي: التوحيد (نفي الصفات عن الله تعالى)، والعدل (نفي القَدَر - أفعال العباد - عن الله تعالى)، والوعيد (خلود صاحب الكبيرة في النار ما لم يتب قبل موته)، والمنزلة بين المنزلتين (أن مرتكب الكبيرة في الدنيا لا يسمى مؤمنا ولا كافرا)، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الخروج على الأئمة الجائرين - في معتقدهم - وقتالهم). انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٣٧)، الفرق بين الفرق ص(٩٨)، الملل والنحل (١/ ٤٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٩٤-٤٩٨)، الفتاوى الكبرى (٢/ ٣٥٣-٣٥٤)، منهاج السنة (٦/ ٢١٦). قال الزمخشري: «وفيه دليل على أن الله تعالى لا يقبل طاعة إلا من مؤمن مُتَّقٍ». الكشاف (١/ ٦٥٨).

٢- الاستدلال ببعض الآيات الواردة في عدم خروج من دخل النار على عدم خروج من دخلها من أصحاب الكبائر:

روى يزيد الفقير(١) قال: كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، قال: فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم - جالس إلى سارية - عن رسول الله ﷺ، قال: فإذا هو قد ذكر الجهنميين، قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله، ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢] و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة:٢٠] فما هذا الذي تقولون؟، قال: فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعت بمقام محمد ﷺ - يعني: الذي يبعثه الله فيه -؟(٢)، قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يخرج الله به من يخرج... فذكر الحديث، وفي آخره: قال يزيد: فرجعنا قلنا: ويحكم! أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟!، فرجعنا، فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد(٣).

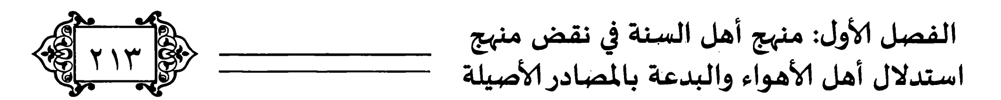
٣- الاستدلال بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾[الأنبياء:١٠١].

---

(١) يزيد بن صهيب الفقير أبو عثمان الكوفي، كان من أهل الكوفة ثم تحول إلى مكة فنزلها، وسُمِّي بِـ(الفقير) لأنه كان يشكو فقار ظهره، وثّقه عدد من الأئمة.
انظر: تاريخ دمشق (٦٥/ ٢٥٤-٢٥٩)، تهذيب الكمال (٣٢/ ١٦٣-١٦٥).

(٢) هو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩].

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١٧٧) رقم (١٩١).



استدل به الجبرية[١] فقالوا: قد قُضِي الأمر من الذر، فالسعيد سعيد والشقي شقي من الذر، وما لنا في جميع الأفعال قدرة، وإنما القدرة لله تعالى، قدّر الخير والشر وكتبه علينا[٢].

٤- الاستدلال بقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[٣] [الأنبياء:٢٣]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٤٠].

استدل به منكرو الحكمة والتعليل عن أفعال الله تعالى، وقالوا: إنه سبحانه لا علة لفعله ولا غاية ولا غرض، بل يفعل ما يفعله بلا سبب ولا غاية، وإنما مصدر مفعولاته محض مشيئته، وغايتها مطابقتها لعلمه وإرادته، فجاء فعله على وفق إرادته وعلمه[٤].

---

(١) نسبة إلى قولهم بالجبر، وهو نفي حقيقة أفعال العباد عنهم وإضافتها إلى الرب تعالى، وأول من قال بذلك الجهم بن صفوان، وهم أصناف: فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا، والجبرية المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا. انظر: الملل والنحل (١/ ٨٤).

(٢) انظر: دقائق التفسير (٢/ ٣٦٧-٣٦٩)، مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٢-٢٦٨).

(٣) انظر: استدلال الرازي الأشعري بهذه الآية - على نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله - في تفسيره مفاتح الغيب (٢٢/ ١٣٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٢٥-٢٢٦)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٥٤٧)، شفاء العليل ص(٢١٦)، مفتاح دار السعادة (١/ ٢٧٤)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٦).

المسلك الثالث

ضرب كتاب الله بعضه ببعض

أحكم الله ﷻ كل شيء وأتقنه؛ أحكم الخلق فملكوته - جل وعلا - جارٍ على غاية الإتقان والجمال لا تفاوت فيه ولا اختلاف، وأحكم الشرع (الآيات الشرعية وما جاءت به الرسل اعتقاداً وشريعة) فهو مُبَرّأ من كل نقص، ومُطَهَّر من كل دنس، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فخلقه - سبحانه - وشرعه في غاية الإحكام والإتقان، لا خلل فيه ولا عيب.

ومن أعظم خصائص كلام الله عن كلام الخلق أنه تتَّسِق معانيه، وتأتلف أحكامه، وتتوافق أخباره وقصصه، ويؤيد بعضه بعضًا بالتصديق، ويشهد بعضه لبعض بالتحقيق، فلا اضطراب فيه ولا تفاوت ولا تعارض ولا تناقض ولا تضادّ.

وقد ختم الله الرسل بهذا النبي الكريم، عليه من الله الصلاة والتسليم، وختم الكتب السماوية بهذا القرآن العظيم، وهدى الناس بما فيه من الآيات والذكر الحكيم، وتمت كلمة ربك صدقا وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم، فأخباره كلها صدق، وأحكامه كلها عدل، وبعضه يشهد بصدق بعض ولا ينافيه، لأن آياته فصلت من لدن حكيم خبير.

وهو ﷻ يجمع ويسوي بين الأمور المتماثلة، فيحكم في الشيء خلقًا وأمرًا بحكم مثله، لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين شيئين غير متماثلين، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسوِّ بينهما.

فالواجب على العبد أن يؤمن حقّاً بأن كتاب الله كله حق، وأن يجتهد في أن يعقله ويفقهه، ويعمل بما ظهر له منه، وإن أشكل عليه بعض آيات الله مما رآه يوهم اختلافاً وتعارضاً آمن بأن ما جاء من عند الله هو حق كله، وأن الله لم يقل قولاً وينقضه، وأن ما أشكل عليه لا تضاد فيه ولا تعارض في الحقيقة، بل له حقيقة متوافقة متلائمة لم يعلمها، ولم يجادل فيه أو يخاصم، ولم يضرب بعض آيات الله ببعض، بل يتَّهم نظره، ويعرف جهله، ويعيب فهمه، ويشهد بتقصيره، ثم يردّه إلى أهل العلم الذين يعلمون تفسيره وبيانه، وإلا وَكَله إلى عالمه.

وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة[1].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فمنهم من يشكِل عليه فهم بعض آيات الله مما يرى فيه تعارضاً مع آيات أخرى، ومنهم من يصرف جهده ويبذل وقته لتتبُّع الآيات التي قد يتوهّم متوهِّم أن فيها تعارضاً مع آيات أخرى، ثم تكون حال الفريقين هي: الزعم الباطل بأن تلك الآيات - أو القرآن بعامة - متعارضة في الحقيقة وينقض بعضها بعضا، فيشكّون أو يشكّكون في دلالات تلك الآيات

---

(١) انظر: جامع البيان (٥/ ١٧٩-١٨٠)، شرح مشكل الآثار (١/ ١٥٩)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ١٠١٣-١٠١٤)، معالم التنزيل (١/ ٤٥٦)، البحر المحيط (١/ ٥٣٩)، مجموع الفتاوى (١/ ٢١)، إعلام الموقعين (٣/ ٢٠٧)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣/ ٣٤٨)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٥-٤٦)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٢)، كشف الشبهات ص(١٦١)، القواعد الحسان لتفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ٣٦-٤١)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٩٠)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص(١١).

وحجيتها - أو القرآن بعامة -، ثم يبطلونها علماً وعملاً واحتجاجاً[١].

وقد أخبرنا الله في كتابه عن هذا المسلك لأهل الأهواء وحذّرنا منه ومن أهله، فقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران:٧]، قال السُّدِّي[٢]: « يتبعون المنسوخ والناسخ، فيقولون: ما بال هذه الآية عُمِل بها كذا وكذا، فتُركت الأولى وعُمِل بهذه الأخرى، هلاّ كان العمل بهذه الآية قبل أن تجيء الأولى التي نُسِخَت؟. وما باله يَعِد العذابَ من عمل عملاً يَعِد به النار، وفي مكان آخر من عَمِله فإنه لم يوجب النار؟ »[٣].

وقال الحافظ ابن كثير: « ثم قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٨٢] أي: لو كان مفتعلاً مختلقاً، كما يقوله من يقول من جهلة المشركين والمنافقين في بواطنهم، ﴿لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا﴾ أي: اضطراباً وتضاداً كثيراً، أي: وهذا سالم من الاختلاف، فهو من عند الله، كما قال تعالى مخبراً عن الراسخين في العلم حيث قالوا: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧] أي: محكمه ومتشابهه حق، فلهذا ردوا

---

(١) انظر: الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص(٤٠)، الرد على الزنادقة والجهمية ص(٥-٦)، التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص(٥٤)، البحر المحيط (١/ ٥٣٩)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٣٦).

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدي، أبو محمد، القرشي - مولاهم -، الكوفي الأعور، وهو السّدي الكبير، الإمام المفسِّر، من الطبقة الوسطى من التابعين، توفي سنة (١٢٧هـ). انظر: السير (٥/ ٢٦٤-٢٦٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٨-١٥٩).

(٣) جامع البيان (٣/ ١٧٧).

المتشابه إلى المحكم فاهتدوا، والذين في قلوبهم زيغ ردوا المحكم إلى المتشابه فغووا، ولهذا مدح تعالى الراسخين وذم الزائغين »[(١)].

ونهانا النبي ﷺ عن سلوك هذا المسلك، وأخبرنا بأنه سبب هلاك من قبلنا، فعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: « مهلاً يا قوم!، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم؛ باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه». وفي رواية: «إنما هلك من كان قبلكم بهذا؛ ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فكِلوه إلى عالمه »[(٢)].

ونهانا عنه صحابته رضي الله عنهم ، فعن سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي؟، قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون:١٠١]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات:٢٧]، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء:٤٢]، ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣] فقد كتموا في هذه الآية؟.

وقال: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾ إلى قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات:٢٧-٣٠] فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:٩-١١] فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء؟.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٣٠).

(٢) تقدم تخريجه.

وقال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦] ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٥٨] ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:١٣٤] فكأنه كان ثم مضى؟.

فقال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ في النفخة الأولى، ثم ينفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون.

وأما قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ ﴿وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾: فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، فقال المشركون: تعالوا نقول: لم نكن مشركين، فختم على أفواههم فتنطق أيديهم، فعند ذلك عُرِف أن الله لا يُكتَم حديثا، وعنده: ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية.

وخلق الأرض في يومين، ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرض، ودَحْوُها: أن أخرج منها الماء والمرعى، وخلق الجبال والجمال والآكام وما بينهما في يومين آخرين، فذلك قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ فجعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السماوات في يومين.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سمى نفسه بذلك، وذلك قوله، أي: لم يزل كذلك، فإن الله لم يُرِدْ شيئًا إلا أصاب به الذي أراد.

فلا يختلف عليك القرآن؛ فإن كُلا من عند الله[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٤/ ١٨١٤) رقم (٤٥٣٧).

والذي دعا أهل الأهواء والبدعة إلى سلوك هذا المسلك عدة أسبابٍ قد يوجد بعضها في بعضهم دون بعض، ومنها:

١- ضعف الإيمان بالقرآن الكريم وما أخبر الله به عن أوصافه العظيمة ومنزلته الرفيعة، حتى يصل بهم الأمر إلى الشكّ في إحكام آياته وتوافق معانيها.

٢- إرادة إيقاع الشك في قلوب الناس، وصرفهم عن الإسلام والقرآن؛ بادّعائهم وجود التعارض في آيات القرآن، ثم التوصّل بذلك إلى إسقاط حجيته والتمسّك به بخاصة - وبالإسلام بعامة -.

٣- اتباع المتشابه من آيات الله، فإن من الآيات التي ادُّعِي أنها متعارضة مع آيات أخرى ما يكون محتملاً أكثر من معنى، ولو رُدّت إلى المحكمات لظهر توافق معانيها.

٤- أن علمهم بكتاب الله قاصر عن الاتساع، وأذهانهم عَيِيَّة عن إدراك وجوه الجمع بين الآيات، فلم يجدوا شيئاً أهون عليهم من أن يقولوا: متناقضة.

٥- عدم تدبرهم القرآنَ الكريم، فلو تدبّروه لوصلوا إلى درجة اليقين والعلم بأنه كلام الله، وأنه يصدق بعضه بعضا، ويوافق بعضه بعضا[1].

---

(١) انظر: الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص(٤٠)، الرد على الزنادقة والجهمية ص(٥-٦)، شرح مشكل الآثار (١/ ٩٥)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ١٠١٣-١٠١٤)، التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص(٥٤)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٣٦)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣، ٣٤٨)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٨٨)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٩٠).

وهذا المسلك الذي يسلكه أهل الأهواء والبدعة له صور كثيرة، وقد عُنِي أهل العلم بذكرها وبيانها، ومُحَصَّلها يرجع إلى تفسير (الاختلاف) في قوله تعالى: ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفًا﴾، فصور الاختلاف التي نفاها الله عن كتابه - مما بيّنه أهل العلم - هي الصور نفسها التي يسلكها أهل الأهواء والبدع في ضرب آيات الله بعضها ببعض، فمن ذلك: أن أهل الأهواء والبدعة يضربون بين الآيات المشتملة على المنسوخ والناسخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمُثبَت والمنفي، وما كان فيه اختلاف في الوصف أو اللفظ أو الحال أو الزمان أو المكان أو الموضوع(١).

وقد عُنِي أهل العلم بتتبُّع آيات القرآن التي ادُّعِي تعارضها وضُرِب بعضها ببعض أو التي يمكن أن يُتَوهَّم فيها ذلك، وبيّنوا أوجه الجمع بينها(٢)، ومن نماذج ذلك:

١- قال الإمام أحمد: « وأما قوله: ﴿وَنَحۡشُرُهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗا﴾ [الإسراء:٩٧]، وقال في آية أخرى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ﴾

---

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٧)، الوجيز (١/ ٢٧٨)، البحر المحيط (٣/ ٢٤٨)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٥-٦٧)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٢-٧٦)، القواعد الحسان لتفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ٣٦-٤١).

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٧-١٩)، التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص (٥٤-٨٠)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٥-٦٧)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (كامل الكتاب)، وذكر السيوطي - في كتابه: الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٢) - أن قطرب أفرده بالتصنيف.

[الأعراف:٥٠]، فقالوا: كيف يكون هذا من الكلام المحكم: ﴿وَنَحۡشُرُهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗا﴾ ثم يقول في موضع آخر أنه ينادي بعضهم بعضا؟. فشكّوا في القرآن من أجل ذلك »(١).

٢- وقال: « وأما قوله: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ﴾[المدثر:٤٢-٤٣] وقال في آية أخرى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾ [الماعون:٤]، فقالوا: إن الله قد ذم قوماً كانوا يصلون فقال: ويل للمصلين وقد قال في قوم إنهم إنما دخلوا النار لأنهم لم يكونوا يصلون. فشكّوا في القرآن من أجل ذلك وزعموا أنه متناقض »(٢).

٣- وقال أبو الحسين الملطي: « أما ما شكت فيه الزنادقة في مثل هذه الآية ونحوها من قوله جل ثناؤه: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٥-٣٦] ثم قال في آية أخرى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمۡ تَخۡتَصِمُونَ﴾ [الزمر:٣١]، فهذا عند من يجهل التفسير ينقض بعضه بعضا »(٣).

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٨).

(٢) المصدر السابق ص(٩).

(٣) التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص(٥٥).

المسلك الرابع

تحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل

وصف الله ﷻ كتابه بأنه هدى وبيان، وما وصفه الله بأنه هدى فإنه يمتنع أن يكون فيه ضلالة، وما جعله الله بياناً فمن المحال أن يكون فيه جهالة، ولهذا وصف الله كتابه بأنه شفاء ونور، وآيات القرآن آيات بينة واضحة في الدلالة على الحق، ولا تجد كلاماً أحسن تفسيرا ولا أتم بياناً من كلام الله سبحانه(١).

ويسّر سبحانه كتابه للذكر (ما يتذكر به العاملون من الحلال والحرام، وأحكام الأمر والنهي، وأحكام الجزاء والمواعظ والعبر، والعقائد النافعة والأخبار الصادقة)، فيسّر ألفاظه للتلاوة والحفظ، ومعانيه للفهم والعلم، وأوامره ونواهيه للامتثال، فكل من أقبل عليه يسّر الله عليه مطلوبه غاية التيسير وسهّله عليه. ومعلوم أن القرآن لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطب لم يكن ميسَّراً له بل كان معسَّراً عليه، وهكذا إذا أريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني أو يدل على خلافه كان ذلك من أشد التعسير، وهو مناف للتيسير، ولو كلِّف أيضاً أن يجهد نفسه ويكابد أعظم المشقة في طلب أنواع الاستعارات وضروب المجازات ووحشي اللغات ليحمل عليه آيات القرآن فيصرف قلبه وفهمه عما تدل عليه ويفهم منها ما لا تدل عليه بل

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٣٣١).

تدل على خلافه لم يكن في ذلك أي تيسير، بل كان هو التعقيد والتعسير(١).

وأنزل - تبارك وتعالى - كتابه باللسان العربيّ مبين، فهو عربيّ فصيحٌ كاملٌ شاملٌ بيِّنٌ واضحٌ ظاهرٌ جارٍ في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب ومُعتادهم، يعقلون معانيه ويفهمون ألفاظه، وهو مبينٌ لا لَبْس فيه ولا عيّ، بل هو بيان ووضوح وبرهان(٢).

والنبي ﷺ عَلِم معاني القرآن عن ربه أعظم علم وأتمّه وأوفاه وأحسنه، وهو المعبِّر عن كتاب الله وما أراد، وقد بيّن لأصحابه ﷺ معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، والصحابة هم أعلم الأمة بها، فهم الذين شاهدوا النبي ﷺ، وشهدوا تنزيل القرآن وتأويله وما قصه الله فيه وما عنى وأراد به، وهم عرب فصحاء ذوو فهم ومعرفة، وكانوا لا يتجاوزون عشر آياتٍ من كتاب الله حفظاً حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل(٣).

وإذا استقرّ أن معاني الآيات القرآنية واضحة بيّنة دالّة على الحق ومشتملة عليه، مُيسَّرة للفهم، لا تخرج عن سَنن لغة العرب وما جرتْ به عادتهم، معلومة للنبي ﷺ وصحابته ﷺ؛ فمن أراد تعلّمها والفقه فيها لم يكن له طريقٌ إلى ذلك إلا بأمرين:

---

(١) انظر: جامع البيان (٢٧/ ٩٦-٩٧)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٦٧، ٣٤٨) (٤/ ٥٣)، الصواعق المرسلة (١/ ٣٣٢-٣٣٦)، تيسير الكريم الرحمن ص(٨٢٥-٨٢٦).

(٢) انظر: الرسالة ص(٤٤-٤٧)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٠٣، ٤٢٢) (٤/ ٦٤، ١٤٩)، الاعتصام (٢/ ٢٩٣-٣٠٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣١).

١- معرفة ما جاء فيها عن النبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم، فإنهم جمعوا بين العلم بالقرآن والعلم باللغة التي نزل بها، وبيّنوا المعاني الشريفة الصحيحة التي تدلّ عليها آيات القرآن، فما جاء عنهم في ذلك فإننا نلزمه ونعتقده ولا نتعداه أو نتجاوزه إلى غيره.

٢- فَهْم الطريق التي نزل عليها القرآن، وهي اعتبار ألفاظه ومعانيه وأساليبه على ما تحتمله لغة العرب وأساليبهم وجرت به عادتهم، فيحمل ألفاظ القرآن على المعاني التي عنتها العرب، ولا يتكلم في شيء من معاني القرآن حتى يكون عربياً أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب أو يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية إذا أشكل عليه شيء منها، ولا يستدل بالقرآن على معنى إلا إذا كان جارياً على لغة العرب التي أنزل بها، ولا يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك سواء كان عرفاً عاماً أو اصطلاحاً خاصاً أو غير ذلك.

وبذلك يكون ممن وضع القرآن على مواضعه التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته[١].

وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة[٢].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعرض كثيرٌ منهم عن معاني آيات القرآن الكريم التي بينها النبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم، وردّوا ما جاء منها عنهم، وعدلوا

---

(١) انظر: الرسالة ص(٤٤-٤٧)، شرح مشكل الآثار (٩/ ١٦٨)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٩٢-٤٩٣)، الاعتصام (٢/ ٢٩٣-٣٠٤).

(٢) وانظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٨)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٥)، إعلام الموقعين (١/ ٤٩)، العلو للعليّ الغفار ص(٢٥٠-٢٥٢).

بألفاظ القرآن عن وجهها وصوابها وظاهرها، وتصرفوا في معانيها بلا سنةٍ تدل على معنى ما أراده الله منها أو أثر عن أصحاب رسول الله ﷺ ودون أي دليل معتبر أو حجة مقبولة، وحملوها على غير التفسير المعروف عن النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم وعلى ما لا تحتمله ولا يشهد للفظه عربيّ ولا لمعناه برهان، ولسان حالهم أو مقالهم: أن ألفاظ القرآن غير واضحة المعنى والدلالة، وأن النبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم لم يعرفوا معاني القرآن ولا بينوها، وأن المعاني الظاهرة من ألفاظ القرآن غير مُرادة لله تعالى، وأنها توقع في الضلال واعتقاد الباطل وخلاف الصواب.

ثم هم فريقان:

أولهما: قوم اعتقدوا معاني تخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط، وتعصّبوا لها، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، وهؤلاء راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظرٍ إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، وهؤلاء: تارةً يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارةً يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يُرَد به.

وثانيهما: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه مَن كان مِن الناطقين بلغة العرب، من غير نظرٍ إلى المتكلم بالقرآن والمنزَل عليه والمخاطَب به، وهؤلاء راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظرٍ إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام[1].

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠)، ذم التأويل ص(٤١)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٥-٣٦١)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٤٠-١٣٤٢)، الاعتصام (١/ ٦٣).

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة قد ذكره الله عنهم في كتابه الكريم، ورسوله ﷺ في سنته الشريفة، ونصّ عليه السلف والأئمة.

أما الكتاب: فقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، قال الضحاك(١): « لا تكونوا كأهل نهروان(٢)؛ تأولوا آيات من القرآن في أهل القبلة، وإنما أنزلت في أهل الكتاب، جهلوا علمها فسفكوا بها الدماء وانتهبوا الأموال وشهدوا علينا بالضلالة، فعليكم بعلم القرآن، فإنه من علم فيم أنزل الله لم يختلف في شيء منه »(٣).

وقال محمد بن إسحاق(٤) في قوله تعالى: ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾: « ما تأوّلوا وزيّنوا من الضلالة ليجيء لهم الذي في أيديهم من البدعة، ليكون لهم به حجة على من خالفهم للتصريف والتحريف الذي ابتُلوا به، كَمَيْلِ الأهواء

---

(١) الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد، كان من أوعية العلم، وله باع كبير في التفسير والقصص، مات سنة (١٠٢هـ). انظر: السير (٤/ ٥٩٨-٦٠٠).

(٢) هو أحد أسماء الخوارج الأوائل الذين خرجوا علي رضي الله عنه، سموا بذلك لأن الواقعة بينه وبينهم جرت فيها، ونهروان: كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، حدها الأعلى متصل ببغداد، وفيها عدة بلاد متوسطة. انظر: معجم البلدان (٥/ ٣٢٥).

(٣) معالم التنزيل (١/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار القرشي المطَّلبي - مولاهم - المدني، أبو بكر، العلامة الحافظ الأخباري، صاحب السيرة النبوية، ولد سنة (٨٠هـ)، وهو أول من دوّن العلم بالمدينة، وكان في العلم بحراً، قال الشافعي: « من أراد أن يتبحّر في المغازي فهو عِيال على محمد بن إسحاق »، توفي سنة (١٥٠هـ). انظر: السير (٧/ ٣٣-٥٥).

وزيغ القلوب والتنكيب عن الحق الذي أحدثوا من البدعة »[١].

وأما السنة: ففيها عدّة أحاديث، منها:

١- عن أبي سعيد الخدري[٢] رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فانقطعت نعله، فتخلف عليٌّ يَخْصِفها، فمشى قليلاً ثم قال: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرن كما قاتلت على تنزيله»، فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قال أبو بكر: أنا هو؟، قال: « لا »، قال عمر: أنا هو؟، قال: « لا، ولكن خاصف النعل عليّا »، فأتيناه فبشرناه فلم يرفع به رأسه، كأنه قد كان سمعه من رسول الله ﷺ[٣].

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٥٩٧).

(٢) سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي الخدري، أبو سعيد، استصغر يوم أحد وشهد ما بعدها، من المكثرين من الصحابة من الحديث ومن فقهائهم وأفاضلهم، توفي سنة (٧٤هـ). انظر: الإصابة (٣/ ٧٨-٨٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣١، ٨٢) رقم (١١٣٠٧، ١١٧٩٠)، وابن حبان (١٥/ ٣٨٥) رقم (٦٩٣٧)، والحاكم (٣/ ١٣٢) وصححه على شرط الشيخين. وقوله ﷺ: « من يقاتل على تأويل القرآن » بيّن الإمامان الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/ ٢٣٧-٢٥٩) وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٨٦): أن المُقاتَلين المعنيين بالحديث هم الخوارج، ومن المعلوم أن الخوارج هم أول فرقة في الإسلام حملت معاني آيات القرآن على ما لا تحتمل، كما تقدم ذكره آنفاً عن الضحاك، وكما تقدم ذكره ص: (١٢٨-١٢٩).

٢- وعن عقبة بن عامر الجهني[١] رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « هلاك أمتي في الكتاب واللَّبَن »، قالوا: يا رسول الله، ما الكتاب واللبن؟، قال: « يتعلمون القرآن فيتأولونه على غير ما أنزل الله عز وجل، ويحبون اللبن فيدعون الجماعات والجمع ويَبْدُون[٢] »[٣].

وقال الإمام الشافعي: « وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي ﷺ، ولا يجوز - والله أعلم - أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان تبع للسانه، وكل أهل دين قبله فعليهم اتّباع دينه...، وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يَعْلم مِن إيضاح جُمَلِ علم الكتاب أحدٌ جَهِل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها، ومن عَلِمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها »[٤].

وقال الإمام أحمد عن الجهم بن صفوان - وهو من أبرز من حمل معاني آيات القرآن على ما لا تحتمل -: « ووجد ثلاث آيات من المتشابه...، فبنى

---

(١) عقبة بن عامر بن عبس الجهني، روى عن النبي ﷺ كثيراً، وكان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه فصيح اللسان شاعراً كاتباً، وهو أحد من جمع القرآن، شهد الفتوح، وأمّره معاوية رضي الله عنه على مصر، توفي في خلافة معاوية. انظر: الإصابة (٤/ ٥٢٠-٥٢١).

(٢) أي: يخرجون إلى البادية. انظر: النهاية (١/ ٢٧١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٥٥) رقم (١٧٤٥١)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ٢٧٧).

(٤) الرسالة ص(٤١-٤٥).

أصل كلامه على هذه الآيات، وتأوّل القرآن على غير تأويله »[1].

ولا شك أن لسلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك الباطل أسباباً عديدة، فمنها:

١ - أن منهم من كان نظرهم في معاني آيات الله القرآنية لاحقاً لما اعتقدوه من اعتقاداتٍ ومعاني توهّموا أنها هي الحق والدين، ولذلك حملوا معاني الآيات القرآنية على ما في اعتقادهم لا على ما يحتمله اللفظ القرآني من المعاني الشريفة.

٢- أن طوائف منهم لما نظروا في معاني الآيات القرآنية لم يعتدّوا أو يُعنوا بما جاء فيها عن النبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم ، وبما أنه لا سبيل لهم ولا لغيرهم من الأمة إلى معرفة معاني الوحي الصحيحة إلا عن طريق من نزل عليه (وهو محمد ﷺ) أو من عاصره وشهده وسمعه ممن نزل عليه (وهم الصحابة رضي الله عنهم)؛ فإنهم تكلّفوا في معرفةِ ما هم في غاية الجهل به أو الإعراض عنه، فحملوا ألفاظ القرآن على ما لا تحتمله مما ليس عليه أثارة من علم، وذلك أنهم إذا لم يكونوا يرجعون إلى تفسير النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم رجعوا إلى عقولهم المجردة عن التمسك بدليل فضلوا عن الجادة.

٣- ولأن منهم من هو من أهل الجهل بلسان العرب وما جرت به عادتهم وأساليبهم في الألفاظ والتراكيب والمعاني، فتقحّموا معرفة معانيَ أفصح كلامٍ جاء بلسان العرب وأبلغه وأحسنه، فلم تحتمله أذهانهم، ولا بلغته أفهامهم، فرجعوا إلى فهمهم الأعجمي فحملوا آيات القرآن على المعاني البعيدة المستكرهة

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠).

التي يمجُّها اللسان العربي ويأباها، قال الحسن البصري[١]: « أهلكتهم العجمة، يتأولون على غير تأويله ». وقيل له: أرأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ويصلح بها منطقه؟، قال: « نعم، فليتعلمها؛ فإن الرجل يقرأ فيعيا بوجهها فيهلك »[٢].

٤- أن منهم من لم يكونوا أهل نيّة حسَنة - فضلاً عن أن تكون خالصة - في نظرهم في معاني الآيات القرآنية، بل كان الدافع لهم فاسداً والمقصد خبيثاً، فإنهم:

- إما أنهم أرادوا تقوية باطلهم وترويجه، فبحثوا في آيات الله التي هي كلها هدى ونور وحق، فلما أعجزتهم الحيلة عن أن يستدلوا بها لَوَوا أعناقها وحرفوها وحمّلوها ما لا تحتمله من المعاني التي يعتقدونها في مذهبهم الباطل الزائغ.

- وإما أنهم أرادوا صدّ الناس أو صرفهم عن الحق أو القرآن وما اشتمل عليه من المعاني العظيمة الشريفة التي تهدي إلى كل ما هو أقوم، فلما لم يمكنهم الطعن فيه من جهة ثبوته حملوه على معاني لا تليق بكلام العليم الحكيم الخبير.

---

(١) الحسن بن أبي الحسن (يسار) البصري، أبو سعيد مولى الأنصار، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ورأى عليا وطلحة وعائشة، وروى عن خلق كثير من الصحابة والتابعين، وكان جامعا عالما رفيعا فقيها ثقة مأمونا عابدا ناسكا كثير العلم فصيحا وسيماً، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٨-٣٩١).

(٢) عزاهما الشاطبي لابن وهب كما في الاعتصام (٢/ ٢٩٩).

٥- أن منهم من رَاعَوْا مجرد اللفظ الوارد في الآيات القرآنية وما يجوز - عندهم - أن يُرادَ به من المعاني في عموم لغة العرب، ثم فسروه بأحد تلك المعاني، من غير نَظَرٍ إلى المُتكَلِّمِ بالقرآن والمُنَزَّل عليه والمُخَاطَبِ به، فيقع لهم الغلط من جهتين: من جهة ما أغفلوه مما ذُكِر آنفاً، ومن جهة أنهم كثيراً ما يَغْلَطون في احتمال اللّفظ لذلك المعنى في اللغة، وينتج عن ذلك أن يحملوا آيات القرآن على ما لا تحتمل؛ إما من جهة أن اللفظ لا يحتمل ذلك المعنى في ذلك السياق أو التركيب، وإما من جهة أنه لا يحتمله في لغة العرب عموماً[1].

وتحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل له صور عديدة، منها:

١- أن تُحمل معاني الآيات القرآنية على ما لا يحتمله اللفظ بوضعه.

٢- أن تُحمل على ما لا يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع - وإن احتمله مفردا -.

٣- أن تُحمل على ما لا يحتمله السياق والتركيب القرآني - وإن احتمله في غير ذلك السياق -.

٤- أن تُحمل على ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطَب بالقرآن - وإن أُلِف في الاصطلاح الحادث -، فتُحمَل ألفاظ النصوص على ما لم يُؤلَف استعمال اللفظ له في لغة العرب البتة وإن كان معهودا في اصطلاح المتأخرين.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٣، ٣٥٥-٣٥٩) (٢٠/ ١٦٤)، الاعتصام (٢/ ٢٩٨-٢٩٩، ٣٠٤).

٥- أن تُحمل على ما أُلِف استعماله في ذلك المعنى، لكن في غير التركيب الذي ورد به النص، فيُحمَل في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر يحتمله.

٦- أن يكون اللفظ قد اطرد استعماله في القرآن في معنى هو ظاهر فيه، فيُحمَل على معنى لم يُعهَد استعماله في القرآن فيه أو عُهِد استعماله فيه نادرا.

٧- حمل معاني الآيات القرآنية على معاني تعود على تلك الآيات نفسها بالإبطال.

٨- حمل اللفظ الذي له معنى ظاهر لا يُفهَم منه عند إطلاقه سواه، بالمعنى الخفيِّ الذي لا يطلع عليه إلا أفراد من الناس.

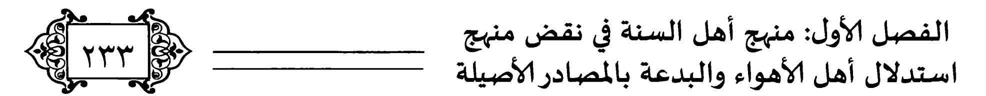
٩- حمل معاني الآيات القرآنية على معاني توجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطُّه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة.

١٠- حمل معاني الآيات القرآنية على معاني لم يدل عليها دليل من السياق ولا معها قرينة تقتضيها[1].

وهذا المسلك الذي يسلكه أهل الأهواء والبدعة في الآيات القرآنية نماذجه كثيرة جداً، وأذكر منها هنا بعضها:

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧-٢٠١)، وقد ذكر رحمه الله أمثلة لكل صورة من هذه الصور العشرة.



١- تحميل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧] ما لا يحتمل، وهو: أن الله في كل مكان وفي كل شيء[١].

٢- تحميل قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد بـ﴿ٱلْيَقِينُ﴾ معرفة الحقيقة الكونية، التي من وصل إلى شهودها سقط عنه الأمر والنهي وصار من الخاصّة[٢].

٣- تحميل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ﴾ [النساء:١٧١] ما لا يحتمل، وهو: أن الله أخبر عن عيسى عليه السلام بأنه كلمته، وعيسى مخلوق؛ فكلام الله مخلوق[٣].

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠)، الشريعة (٣/ ١٠٧٤-١٠٧٩). وانظر: ما فهمه الجويني والرازي الأشعريين - كما في الإرشاد ص(١٥٠)، وأساس التقديس ص(١٠٦، ٢٠٥) - من أن إثبات المعية على ظاهرها في الآية ينافي العلو والاستواء ويقتضي المخالطة بالخلق والحلول فيه، وهما يريدان بذلك إلزام أهل السنة بأنهم أوّلوا هذه الآية بصرفها عن ظاهرها (الذي يريان أنه يقتضي المخالطة والحلول) إلى المجاز (بمعنى العلم).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٦٦).

(٣) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص (٣١-٣٢)، خلق أفعال العباد ص (٤٤). وقد افتتح الإمام أحمد ردّه على هذا التحميل الباطل بقوله: «إن الله منعك الفهمَ في القرآن... »، كما افتتح الإمام البخاري ردَّه عليه بقوله: « وأما تحريفهم ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾... ».

٤- تحميل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد بإتيان الرب هو: إتيان بعض آياته، أو إتيان أمره[١].

٥- تحميل الآيات التي فيها ذكر يدي الله - مثل: قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤] - ما لا تحتمل، وهو: أن المراد باليدين: نِعْمَتين أو رِزْقَين أو قُدْرَتين أو القُوَّة[٢].

٦- تحميل قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[المؤمنون:١٤] ما لا يحتمل، وهو: أن العباد يخلقون أفعالهم[٣].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٨٨-١٨٩). وانظر: تحميل الرازي الأشعري هذه الآية ما لا تحتمل في أساس التقديس ص(١٣٧-١٣٨).

(٢) انظر: التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٩٧-١٩٩) وقال: « وهذا تبديل لا تأويل... وافهم ما أقول من جهة اللغة تفهم وتستيقن أن الجهمية مبدِّلة لكتاب الله لا متأوِّلة... وهذا من التبديل أيضًا وهو جهل بلغة العرب »، الرد على الجهمية ص(٢٠١-٢٠٢)، نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٨٤-٢٩١) وقال: « فليس من ذكر هذه الأيدي شيءٌ إلا والشاهدُ بتفسيرها ينطق في نفس كلام المتكلم، فان صَرَفْتَ منه معنى مفهوماً إلى غير مفهومٍ استحال، وإن صرفتَ عاماً إلى خاصٍّ استحال، وإن صرفتَ خاصّا منه إلى عامٍّ استحال أو بطل معناه ». وانظر: تحميل الرازي الأشعري هذه الآية ما لا تحتمل في أساس التقديس ص(١٦٢) وما بعدها.

(٣) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ٢٢١-٢٢٢). وانظر: تحميل القاضي عبد الجبار المعتزلي هذه الآية ما لا تحتمل في متشابه القرآن (٢/ ٥١٥).

٧- تحميل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[الزمر:٦٥] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد: أشركت بين أبي بكرٍ وعليٍّ في الخلافة(١).

٨- تحميل قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ﴿١٢﴾ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس:١١-١٦] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد بها: الأئمة، فهم السفرة الحاملون الصحف المطهرة، يسلمها الأول منهم للثاني، ويأخذها الثاني ممن سلف من الماضي، فيظهر كل إمام منهم في زمانه ما يرى أن المصلحة فيه(٢).

٩- تحميل قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء:٢٤] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد: إن كنتم أهل كَشْفٍ ووُجود(٣).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٩)، وقد ذكر شيخ الإسلام في هذه الصفحة وما بعدها عدة نماذج. وانظر: تحميل الرافضة هذه الآية ما لا تحتمل في أصول الكافي (١/ ٤٢٧)، تفسير القمي (٢/ ٢٥١)، البرهان (٤/ ٨٣).

(٢) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص (٣٧٧) وما بعدها. وأحال إلى كتاب الحركات الباطنية ص(٢٠٣).

(٣) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص (٥٣١) وما بعدها. وأحال إلى فصوص الحكم لابن عربي وشرحه للقاشاني ص(٣١٨).

المطلب الثالث

منهج أهل السنّة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية

المسلك الأول

ردّ المتشابه إلى المحكم

أثنى الله تعالى على الراسخين في العلم: بالعلم الذي هو الطريق الموصل إليه والمبين لأحكامه وشرائعه، وبالرسوخ في العلم وكونهم من أهل التحقيق والتدقيق فيه والمعرفة بظاهره وباطنه حتى رسخت أقدامهم في علوم الشريعة علماً وعملا، وذكر عنهم سبحانه أنهم يؤمنون بجميع كتابِه محكمِه ومتشابِهه، فيعلمون أن القرآن كله من عند اللهِ، وأنه كلَّه حقٌّ محكمَه ومتشابهَه وأن الحق لا يتناقض ولا يختلف، وجعل من علاماتهم الدالة على رسوخهم في العلم وكمال عقولهم أنهم يتذكرون ويتّعظون وينزجرون عن أن يقولوا في متشابه آيِ كتاب الله ما لا علم لهم به.

ومن يقينهم بكتاب ربهم ورسوخهم في العلم به وإيمانهم بمحكمه ومتشابهه: أنهم يردّون تأويل المتشابه إلى ما عُرِف من تأويل المحكم، فلعلمهم أن المحكمات معناها في غاية الصراحة والبيان، يردون إليها المتشابه الذي تحصل فيه الحيرة لناقص العلم والمعرفة، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، ويُزيلون ما في المتشابه من الشبهة، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، ويتَّسِقان على معنى واحد، وتوافق النصوص بعضها بعضاً، فيعود القرآن كله محكما.

فردُّهم المتشابهَ إلى المحكم يتضمّن عدة أمورٍ ينبني ويترتّب بعضها على بعض، وهي التي يسلكونها في ردّهم المتشابه إلى المحكم، وهي:

١- اعتقادهم أن القرآنَ كلَّه من عند الله وأنه كلَّه حقٌّ يصدِّق بعضُه بعضاً وليس فيه اختلاف.

٢- علمهم بأن المحكماتِ بينةٌ واضحةٌ لكل أحد، ومعناها في غاية الصراحة والبيان، وليس لها إلا تأويل واحد، وأن المتشابهات دلالتها مجملة قد يلتبس معناها على كثير من الأذهان أو يتبادر إلى بعض الأفهام غير المراد منها.

٣- علمهم بأن المحكمات هي أكثر الآيات ومعظمها وجمهورها، وأن المتشابهات هي القليل.

٤- معرفتهم بأن الآياتِ المحكماتِ - وهي بيِّنة وكثيرة - إذا وردت في أي مسألةٍ ودلّت على معنىً بظاهرها فهو الحق المُراد منها الذي يجب القول به والرجوع إليه والتحاكم إليه، وأن المتشابهات - وهي محتمِلة وقليلة - إذا فُهِم منها ما هو خلاف المعنى الظاهر الذي دلّت عليه المحكمات في تلك المسألة فإن الواجب هو ردّ القليلِ إلى الكثير والمحتمِلِ إلى الصريح والخفيِّ إلى الواضح.

٥- تفسير معنى الآيات المتشابهة الواردة في مسألةٍ بالمعنى الظاهر المعروف الذي دلّت عليه الآياتُ المحكمة الواردة في تلك المسألة، فلا تُفسَّر الآيات المتشابهات - وإن كانت محتمِلةً لعدة معانيَ على السواء - إلا بالاحتمال الذي يوافق المعنى الذي دلّت عليه تلك الآيات المحكمات، وتُلْغى الاحتمالات الأخرى.

٦- وبذلك يزول ما في الآيات المتشابهات من شبهةٍ أو خفاء أو إجمال أو احتمال أو نحو ذلك، وتكون تلك الآياتُ محكمةَ الدلالة واضحةً بيّنة(١).

قال تعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[آل عمران:٧].

ومن أقوال أهل السنة في تأصيل مسلكِ نقضِ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمتشابه من الآيات، بردّ المتشابه إلى المحكم، ما يأتي:

١- قال محمد بن جعفر بن الزبير: « ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ٧] الذي أراد، ما أراد، ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ فكيف يختلف وهو قولٌ واحدٌ من ربّ واحد؟. ثم ردّوا تأويل المتشابه على ما عرفوا من تأويلِ المحكمة التي لا تأويل لأحد فيها إلا تأويل واحد، فاتّسق بقولهم الكتابُ وصدق بعضُه بعضًا، فنفَذَت به الحجة، وظهر به العذر، وزاحَ به الباطل، ودُمغ به الكفر »(٢). وقال: « ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ يقول: وما يذكر في مثل هذا - يعني: في ردّ تأويل المتشابه إلى ما قد عرف من تأويل المحكم، حتى يَتّسقا على معنى واحد - ﴿إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ »(٣).

---

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ١٨٢-١٨٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٦٠٠-٦٠١)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٣٤٤)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٨)، الاعتصام (١/ ٢٢١)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٢٢)، مجموع فتاوى ابن باز (٢٤/ ٢٨٣).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٨٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٨٦).

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وإنما يجوز أن يقال في بعض الآيات: إنه مُشكِل ومتشابه إذا ظُنّ أنه يخالف غيره من الآيات المحكمة البينة، فإذا جاءت نصوص بينة محكمةٌ بأمر، وجاء نصٌّ آخر يُظن أن ظاهره يخالف ذلك؛ يقال في هذا: إنه يُرَدّ المتشابه إلى المحكم »(١).

٣- وقال ابن القيم: « إن الله سبحانه قسم الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم ومتشابه، وجعل المحكم أصلاً للمتشابه وأُمًّا له يُرَدّ إليه، فما خالف ظاهرَ المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم، وقد اتفق المسلمون على هذا، وأن المحكم هو الأصل، والمتشابه مردود إليه »(٢).

٤- وقال الشوكاني(٣): « ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر:٤] أي: ما يخاصم في دفع آيات الله وتكذيبها إلا الذين كفروا. والمراد: الجدال بالباطل والقصد إلى دحض الحق كما في قوله: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر:٥]، فأما الجدال لاستيضاح الحق ورفع اللبس والبحث عن الراجح والمرجوح وعن المحكم والمتشابه ودفع ما يتعلق به المبطلون من متشابهات القرآن وردّهم بالجدال إلى المحكم؛ فهو من أعظم ما يتقرب به المتقربون »(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٧٢).

(٣) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، نشأ بصنعاء وولي قضاءها ومات حاكماً بها، من مصنفاته: نيل الأوطار والبدر الطالع والفوائد المجموعة وإرشاد الثقات وغيرها، توفي سنة (١٢٥٠هـ). انظر: الأعلام (٦/ ٢٩٨).

(٤) فتح القدير (٤/ ٤٨١).

٥- وقال العلامة محمد بن إبراهيم[١]: « والمراد: أن الذين في قلوبهم ميل عن الحق ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٧] يطلبون المتشابه في الدلالة ويتركون المحكم، ويصدِفون عن الواضح لكونه يهدم ما هم عليه من الباطل ويفضحهم، فالجاهل إذا أدلوا عليه بآية من المتشابه راجت عليه، وهذا يفيد أن أهل الاهتداء والاستقامة يتبَّعون المحكم ويردون المتشابه إلى المحكم، فيقولون: لِمَ عَدَلت عن هذه الآية وهذه الآية التي لا تحتمل هذا ولا هذا؟ »[٢].

٦- وقال العلامة عبد العزيز بن باز: « فالواجب على كل مسلم أن يحذر ما يلقيه الشيطان من الشُّبه على ألسنة أهل الحق وغيرهم، وأن يلزم الحق الواضح بالأدلة، وأن يفسِّر المشتبه بالمحكم حتى لا تبقى عليه شبهة »[٣].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالمتشابه من الآيات بردّ المتشابه إلى المحكم:

---

(١) محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ، مفتي الديار السعودية، ولد في الرياض وتعلم بها، وفقد بصره في الحادية عشرة من عمره فتابع الدراسة إلى أن أتم حفظ القرآن وكثير من الكتب والمتون، عين مفتياً للمملكة ثم رئيساً للقضاة فرئيساً للجامعة الإسلامية ورئيساً للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، توفي سنة (١٣٨٩هـ). انظر: الأعلام (٥/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٢) شرح كتاب كشف الشبهات ص(٥٠).

(٣) مجموع فتاوى ابن باز (٨/ ٣٠٢).

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل الجهمية بقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الزمر:٦٢] وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام:١٠١] ونحوهما على أن القرآن مخلوق(١).

قال عبدالعزيز بن يحيى الكناني(٢): « ثم أقبلتُ على بشرٍ [يعني: المريسي] فقلت: يا بشر، ما حجتك أن القرآن مخلوق؟، وانظر إلى أَحَدِّ سَهْمٍ في كنانتك فارمني به، ولا تحتاج إلى معاودتي بغيره. فقال: تقول: القرآن شيء أم غير شيء؟، فإن قلت: إنه شيءٌ أقررت أنه مخلوقٌ إذ كانت الأشياء مخلوقةً بنص التنزيل، وإن قلت: إنه ليس بشيء فقد كفرت لأنك تزعم أنه حجة الله على خلقه وأن حجة الله ليس بشيء »(٣). وقال في موضع آخر: « فقال بشر: يا أمير المؤمنين، قد أقرّ بين يديك أن القرآن شيء، فليكن عنده كيف شاء، فقد اتفقنا على أنه شيء، وقال الله ﷻ بنص التنزيل: إنه ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وهذه لفظةٌ لم تدعْ شيئاً إلا أدخلته في الخلق، ولا يخرج عنها شيءٌ يُنسَب إلى الشيء؛ لأنها لفظة استقصت الأشياء وأتت عليها مما ذكر الله تعالى

---

(١) انظر: حجج القرآن ص (٦٦)، فقد ذكر الآيات التي استدل بها أهل الأهواء في هذا الباب.

(٢) عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكناني المكي، الفقيه، تفقه بالشافعي واشتهر بصحبته، وكان من أهل العلم والفضل. انظر: تاريخ الإسلام (١٧/ ١٥٦-١٥٧).

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص (٤٥-٤٦).

ومما لم يذكرها، فصار القرآن مخلوقا بنص التنزيل بلا تأويل ولا تفسير »[١].

وقال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال: أخبرونا عن القرآن: هو شيء؟. فقلنا: نعم، هو شيء. فقال: إن الله خلق كل شيءٍ فلِمَ لا يكون القرآن مع الأشياء المخلوقة وقد أقررتم أنه شيء؟ »[٢].

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « فقلنا: إن الله - في القرآن - لم يسمِّ كلامه: (شيئا)، إنما سمى (شيئاً) الذي كان يقوله، ألم تسمع إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾ [النحل:٤٠] فـ(الشيء) ليس هو قوله، إنما (الشيء) الذي كان بقوله، وفي آية أخرى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ [يس:٨٢]، فـ(الشيء) ليس هو أمره، إنما الشيء الذي كان بأمره... » إلى أن قال: « وقد ذكر الله كلامه في غير موضع من القرآن فسماه (كلاما) ولم يسمِّه (خلقا) فقال: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:٣٧] وقال: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٧٥] وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣] وقال: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف:١٤٤] وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] وقال: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف:١٥٨] فأخبرنا الله أن النبي ﷺ كان يؤمن بالله وبكلام الله، وقال:

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص (٨٣-٨٤).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٦). وانظر: الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ ص(٣٠٦).

﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:١٥] وقال: ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَـٰتُ رَبِّى﴾ [الكهف:١٠٩] وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] ولم يقل: حتى يسمع خلق الله. فهذا منصوص بلسان عربي مبين لا يحتاج إلى تفسير، هو مبين بحمد الله »[١].

وقال عبد العزيز بن يحيى الكناني[٢]: « إن الله ﷻ أجرى على كلامه ما أجراه على نفسه، إذ كان كلامه من صفاته، فلم يتسمَّ بِـ(الشيء)، ولم يجعل (الشيءَ) من أسمائه، ولكنه دل على نفسه أنه (شيء) وأكبر الأشياء؛ إثباتاً للوجود ونفياً للعدم وتكذيباً منه للزنادقة والدهرية ومن تقدمهم ممن جحد معرفته وأنكر ربوبيته من سائر الأمم، فقال ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩] فدلّ على نفسه أنه (شيء) ليس الأشياء، وأنزل في ذلك خبراً خاصاً مفرداً؛ لعلمه السابق أن جهماً وبِشْراً ومن قال بقولهما سيلحدون في أسمائه ويشبِّهون على خلقه ويدخلونه وكلامه في الأسماء المخلوقة، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فأخرج نفسه وكلامه وصفاته من الأشياء المخلوقة بهذا الخبر تكذيباً لمن ألحد في كتابه وافترى عليه وشبّهه بخلقه...، ثم ذكر - جلّ ذكره - كلامه نفسه ودل عليه بمثل ما دل على نفسه ليعلم الخلق أنه من ذاته وأنه صفة من صفاته، فقال الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٧).

(٢) ذكرت النص بتمامه - مع طوله - لاستيعابه جميع الآيات المحكمات التي رُدَّ المتشابه إليها.

مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام:٩١] فذمّ اللهُ اليهوديَّ حين نفى أن تكون التوراة شيئا...، فأنزل الله ﷻ تكذيبه وذمَّ قوله وأعظم فريته حين جحد أن يكون كلامُ الله شيئا، ودل بذلك على أن كلامه شيءٌ ليس كالأشياء، كما دل على نفسه أنه شيءٌ ليس كالأشياء، ثم قال في موضع أخر: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام:٩٣] فدلّ بهذا الخبر أيضاً على أن الوحي (شيءٌ) بالمعنى، وذمّ من جحد أن كلام الله (شيء)، فلما أظهر الله ﷻ اسمَ كلامه لم يظهره باسم (الشيء) فيلحد الملحدون في ذلك ويدخلونه في جملة الأشياء المخلوقة، ولكنه أظهره ﷻ باسم الكتاب والنور والهدى، ولم يقل: قل من أنزل الشيء الذي جاء به موسى، فيجعل (الشيءَ) اسماً لكلامه، وكذلك سمى كلامه بأسماء ظاهرة يُعرَف بها، فسمى كلامه نورا وهدى وشفاء ورحمة وحقا وقرآنا وأشباه ذلك؛ لعلمه السابق في جهم وبشر ومن يقول بقولهما أنهم سيلحدون في أسمائه وصفاته التي هي من ذاته وسيدخلونها في الأشياء المخلوقة » إلى أن قال: « قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠] وقال ﷻ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢] وقال ﷻ: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧] فدل ﷻ بهذه الأخبار كلها وأشباه لها كثيرة على أن كلامه ليس كالأشياء، وأنه غير الأشياء، وأنه خارج عن الأشياء، وأنه إنما تكون الأشياء بقوله وأمره، ثم ذكر خلق الأشياء كلها فلم يدعْ منها شيئا إلا ذكره، وأخرج كلامَه وقولَه وأمرَه منها ليدل على أن كلامه غير الأشياء وخارج عن الأشياء المخلوقة، فقال ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]

فجمع في هذه اللفظة الخلق كله، ثم قال: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ﴾ يعني: الأمر الذي كان به هذا الخلق، ففرق ﷻ بين خلقه وبين أمره، فجعل الخلق خلقا والأمر أمرا، وجعل هذا غير هذا، وهذا غير هذا، فقال ﷻ: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾ [القمر:٥٠] يقول: إذا أردت شيئا فإنما هو كلمح البصر، يقول له: كن كما أريد فيكون كلمح بالبصر، وقال ﷻ: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ [الروم:٤] يقول: من قبل الخلق ومن بعد الخلق، ثم جمع ﷻ بين الأشياء المخلوقة في آيات كثيرة من كتابه، وأخبر عن خلقها بقوله وكلامه، وأن كلامه وقوله غيرها وخارج عنها، فقال ﷻ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [الأنعام:٧٣] وقال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأٓتِيَةٞۖ فَٱصۡفَحِ ٱلصَّفۡحَ ٱلۡجَمِيلَ﴾ [الحجر:٨٥] وقال ﷻ: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [العنكبوت:٤٤]...، أخبرنا الله ﷻ عن خلق السموات والأرض وما بينهما، فلم يدعْ شيئا من الخلق إلا ذكره، وأخبر عن خلقه، وأنه إنما خلقه بالحق، وأن الحق قوله وكلامه الذي به خلق الخلق كله، وأنه غير الخلق وخارج عن الخلق، وهذا نص التنزيل على أن كلام الله غير الأشياء المخلوقة، وليس هو كالأشياء، وإنما به تكون الأشياء » إلى أن قال: « قال الله ﷻ: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۭ بِأَمۡرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥] يعني: الريح التي أرسلت على عاد، فهل أبقت الريح - يا بِشْرُ - شيئاً لم تدمره؟. قال: لا، لم يبقَ شيء إلا دمرته، وقد دمرت كل شيء كما أخبر الله تعالى؛ لأنه لم يبق شيء إلا وقد دخل في هذه اللفظة. قلت: قد أكذب الله من قال هذا بقوله: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾ [الأحقاف:٢٥] فأخبر عنهم أن مساكنهم كانت باقية بعد تدميرهم، ومساكنهم أشياء كثيرة. وقال ﷻ: ﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيۡءٍ أَتَتۡ عَلَيۡهِ

﴿إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات:٤٢] وقد أتت الريح على الأرض والجبال والمساكن والشجر وغير ذلك فلم يصر شيء منها كالرميم، وقال ﷻ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[النمل:٢٣] يعني: بلقيس، فكان بقولك - يا بِشْرُ - يجب أن لا يبقى شيء يقع عليه اسم (الشيء) إلا دخل في هذه اللفظة وأُوتِيَتْه بلقيس، وقد بقي ملك سليمان وهو مائة ألف ضعف مما أُوتِيَتْه لم يدخل في هذه اللفظة. فهذا كله مما يكسر قولك ويدحض حجتك، ومثل هذا في القرآن كثير مما يبطل قولك، ولكني أبدأ بما هو أشنع وأظهر فضيحة لمذهبك وأدفع لبدعتك، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة:٢٥٥] وقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:١٦٦] وقال ﷻ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾[هود:١٤] وقال ﷻ: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فصلت:٤٧] فأخبر الله ﷻ بأخبار كثيرة في كتابه أن له علماً، أَفْتَقِرُّ - يا بِشْرُ - أن لله علما كما أخبرنا أو تخالف التنزيل؟. قال عبد العزيز: فحاد بشر عن جوابي وأبى أن يصرح بالكفر فيقول: ليس لله علم، فيكون قد رد نص التنزيل فتتبين ضلالته وكفره، وأبى أن يقول: إن لله علماً، فأسأله عن علم الله هل هو داخل في الأشياء المخلوقة أم لا؟، وعَلِم ما أريد وما يلزمه في ذلك من كسر قوله وإبطال حجته » قال: « فقال لي المأمون: فإذا قال بِشْرٌ إن لله علماً وأقرّ بذلك فيكون ماذا؟. قلت: أسأله - يا أمير المؤمنين - عن علم الله: هل هو داخل في الأشياء المخلوقة حين احتج بقوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢] فزعم أنه لم يبق شيء إلا وقد أتى عليه هذا الخبر، فإن قال: نعم؛ فقد دخل في الأشياء المخلوقة، فقد شبّه الله - يا أمير المؤمنين - بخلقه الذين أخرجهم من بطون أمهاتهم ولا يعلمون شيئاً، وكل من تقدم

وجوده قبل علمه فقد دخل عليه الجهل فيما بين وجوده إلى حدوث علمه، وهذه صفة المخلوقين، والله ﷻ أعظم وأجل من أن يوصف بذلك أو ينسب إليه، ومن قال ذلك فقد كفر وحل دمه ووجب على - أمير المؤمنين - قتله، وإن قال: إن علم الله خارج عن جملة الأشياء وغير داخل فيها، كما أن قوله خارج عن الأشياء وغير داخل فيها؛ فمِنْ ثَمَّ تَرَكَ قولَه وضلَّ - يا أمير المؤمنين - وثبتت عليه الحجة فيها »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: أن القرآن كلام الله وصفة من صفاته وليس بمخلوق، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فزعموا - بصريح مقالهم أو مُحَصَّله أو لازمه - أنه مخلوق[2]، ومما استدلّوا به على ذلك: ما تقدّم ذكره من الآيات التي نصّت على أن الله خلق كل شيء، وهي من الآيات المتشابهات.

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص(٥٢-٦٦، ٨٤-٨٦، ٩٦-٩٧).
وانظر: خلق أفعال العباد ص(٤٤-٤٥)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٢/ ٥٨٠-٥٨١)، الاعتصام (١/ ١٧٩-١٨٠)، شرح العقيدة الطحاوية ص(١٨٣-١٨٦)، الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ ص(١٧٣-١٧٥، ٢٦٦-٢٧٠، ٣٠٦-٣١٠).

(٢) انظر: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (١/ ٥١-٨٢، ٤٢٩-٤٣٤، ٤٧٥-٥٣٨).

ومحلُّ التشابه الذي استدلّ به أهل الأهواء والبدعة: هو العموم الذي تضمّنته تلك الآيات الكريمات، وذلك من جهتين:

١- أن لفظة (كل) من ألفاظ العموم[(١)]، فادّعى أهل الأهواء والبدعة أنها تعمّ كلّ ما سوى الله - ومن ذلك: كلامه (القرآن) -، فيكون القرآن مخلوقاً.

٢- أن لفظة (شيء) تعمّ كل ما يصحُّ أن يُعلَم ويُخبَر عنه، وقيل: كل ما كان موجوداً[(٢)]، والقرآن موجود ثابت لا محالة؛ فادّعى أهل الأهواء والبدعة أن القرآن يكون داخلاً في الأشياء المخلوقة له سبحانه.

وردُّ المتشابه إلى المحكم:

١- أن الآيات المحكمات دلّت على التفريق بين كلامه سبحانه ومخلوقاته كقوله ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف:٥٤]، ودلّت على أن كلامه سبحانه كان قبل الخلق كقوله ﷻ: ﴿وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّۚ﴾[الأنعام:٧٣]، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فيكون المراد من العموم في الآيات المتشابهات هو كلّ ما خلقه الله سبحانه، وكلامه سبحانه صفةٌ من صفاته وليس خلقاً، بل هو الذي كان به الخلق، وهو قوله سبحانه للشيء: (كُنْ) فيكون، فلا يكون داخلاً في دلالة الآيات المتشابهات، وتكون دلالتها الواضحة البيِّنة هي: كلّ شيءٍ مخلوق.

---

(١) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٦٦٨).

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٧١)، روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٦٦٣).

٢- أن الآيـات المحكمات دلّـت على الإخبار عن كلام الله بأنه (شيء) من باب إثبات وجوده ونفي عدمه والردّ على من جحده، كقوله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام:٩١]، وليس في آيةٍ واحدةٍ في القرآن كله أن الله سمّاه خلقاً، وإنما فيه تسمية القرآن بأنه كلام الله والنور والهدى والشفاء، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فلا يكون القرآن داخلاً في دلالتها؛ لأنه لا يُسمَّى خلقاً، ويكون المراد منها: كل شيءٍ يُسَمّى خلقاً، وبذلك تكون دلالتها متفقة مع دلالة الآيات المحكمات.

٣- أن الآيات المحكمات دلّت على أن الله أخبر عن نفسه بأنه (شيءٌ) كما أخبر عن كلامه بأنه (شيء)، كقوله ﷻ: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾[الأنعام:١٩]، ونفس الله غير داخلة قطعاً في عموم قوله سبحانه: « كل شيء »، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فإذا لم تكن ذات الله داخلةً في عموم « كل شيء » مع أن الله أخبر عنها بِـ(شيء)؛ فكذلك كلامه سبحانه (ومنه: القرآن) ليس داخلاً في عموم تلك الآيات وإن أخبر الله عنه بأنه (شيء)؛ لأن كلام الله صفة من صفاته فلا يدخل في المخلوقات التي شملها قوله تعالى: « كل شيء »، وبذلك يتّضح معنى الآيات المتشابهات التي استدلوا بها، وتعود دلالتها إلى دلالة المحكم؛ فتُصدِّق آيات الله بعضها بعضا.

٤- أن الآيات المحكمات دلّت على أن من صفات الله ما أخبر الله عنه بأنه (شيء) كصفة العلم، بل كل صفات الله التي ثبتت في الكتاب والسنة هي مما يصحُّ أن يُطلَق عليه أنه (شيء)، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وعلم الله - وسائر صفاته - غير داخلة في عموم « كل شيء »؛ لأن ذلك يلزم منه أن تكون صفات الله مخلوقة، وذلك كفرٌ بلا ريب، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فإذا كان علم الله - وسائر صفاته - لا يصحّ إدخالها في عموم « كل شيء » - مع أنها مما يصح أن يطلَق عليه أنه (شيء) - لأن ذلك يقتضي الكفر؛ فكذلك لا يصح إدخال كلام الله (القرآن) في عموم تلك الآيات؛ لأن كلام الله صفة من صفاته أيضاً، وبذلك يأتلف المتشابه مع المحكم ويتّسق معناهما.

٥- أن الآيات المحكمات دلّت على أن (كلّ) تستغرق ما هي صالحةٌ له، وأن عمومها واستغراقها ما تصلح له يكون في كلّ موضعٍ بحسبه، ويُعرَف ذلك بالقرائن، فأخبر سبحانه عن الريح في قوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾[الأحقاف:٢٥] بأنها دمّرت « كل شيء » مع إخباره بأن مساكنهم كانت باقية بعد تدميرهم، فكان المراد: كل شيءٍ أمر الله بتدميره، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فيكون العموم في قوله تعالى: « كل شيء » بحسبه، وهو: كل شيء مخلوق، فلا يكون كلام الله (القرآن) داخلاً في عموم « كل شيء »؛ لأنه ليس خلقاً وإنما هو صفةٌ من صفاته سبحانه، وبهذا توافقت دلالة الآيات المحكمات والمتشابهات وصار كتاب الله كله محكماً لا مطْمَع فيه لأهل الأهواء والبدعة، فلله الحمد والمنّة.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال الجهمية بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾[الأنعام:٣] على أن الله في كل مكان، ولا يخلو منه مكان.

قال الإمام أحمد: « فقالوا: هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان. وتلوا آية من القرآن: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾[الأنعام:٣] »[١].

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « فقلنا: أخبرَنا أنه في السماء، فقال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الملك:١٦] ﴿ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ [الملك:١٧] وقال: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾[فاطر:١٠] وقال: ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾[آل عمران:٥٥] وقال: ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء:١٥٨] وقال: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ ﴾ [الأنبياء:١٩] وقال: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[النحل:٥٠] وقال: ﴿ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ﴾[المعارج:٣] وقال: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٨] وقال: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فهذا خبرُ الله أخبرنا أنه في السماء. ووجدنا كلَّ شيء أسفلَ منه مذموما، يقول الله جل ثناؤه: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[النساء:١٤٥] ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴾ [فصلت:٢٩]...، وإنما معنى قول الله جل ثناؤه: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٨).

[الأنعام:٣] يقول: هو إله من في السموات وإله من في الأرض »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات علوّ الله على خلقه، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فزعموا أن الله في كل مكان، ومما استدلّوا به على ذلك: الآية التي سبق ذكرها، وهي من الآيات المتشابهات[2].

ومحلُّ التشابه الذي استدلّ به أهل الأهواء والبدعة: من جهتين:

١- لفظة (في)، فإن من معانيها: الظرفية، فادّعى أهل الأهواء والبدعة هذا المعنى في حق الله تبارك وتعالى.

٢- جملة ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾، فادّعى أهل الأهواء والبدعة أن الله في السماء والأرض ولا يخلو منه مكان[3].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٨-٣٩).

(٢) قال الآجري: « ومما يلبِّسون به على من لا علم معه... » فذكر الآية ثم قال: « وهذا كله إنما يطلبون به الفتنة ». الشريعة (٣/ ١١٠٣).

(٣) نقض الإمام أحمد - في النقل السابق عنه - كلا وجهي التشابه المذكورين، لكنني سأتعرض هنا إلى ذكر ما يتعلق بالوجه الثاني فقط؛ لأنه هو الذي جاء نقضُه في كلام الإمام أحمد بردّ المتشابه إلى المحكم.

وردُّ المتشابه إلى المحكم:

١- أن الآيات المحكمات دلّت على إثبات علوّ الله على خلقه بأنواعٍ من الدلالات الجليّة: كالإخبار عن أنه تعالى في العلوّ (في السماء) والصعود والرفع والعروج والفوقية، بل من أسمائه سبحانه: العليّ، فتُرَدّ دلالة تلك الآية المتشابهة إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فليس المراد منها: أن الله في الأرض بذاته؛ لأن الله أخبرنا أنه في العلوّ، وإنما المراد: أنه سبحانه إله من في الأرض، وبذلك تتفق دلالة الآية المتشابهة مع الآيات المحكمات.

٢- أن الآيات المحكمات دلّت على أن صفة السُّفْل صفة مذمومة، فتُرَدّ دلالة تلك الآية المتشابهة إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، ولا يكون معناها: أن الله في الأرض بذاته؛ لأن ذلك يلزم منه أن يكون الله في السُّفْل، وهذا وصفٌ له سبحانه بصفة النقص، وهو منافٍ لتلك الآيات المحكمات.

المسلك الثاني

تفسير القرآن بالقرآن والسنة الصحيحة ولغة العرب

القرآن الكريم له المنزلة العظيمة والمكانة الرفيعة؛ فهو كلام الله، وأفضل كتبه المنزلة، المهيمن على ما قبله من الكتب، الناسخ لها، الخالد إلى قيام الساعة، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الهدى والنور والرحمة والشفاء والصراط المستقيم الموصِل إلى مراد الله ورضاه وجنّته.

وإذ كان كذلك؛ وجب له من التوقير والاحترام ما ليس لغيره، ومن ذلك: أن لا يُخاض في شيء من تفسيره وبيانه إلا بعلم وبيّنة وهدى، وإلا كان خوضاً بالظن واتّباعاً للهوى وقولاً على الله وكتابه بغير علم ولا حق.

وأعظمُ ما يتحقق به تفسير القرآن بعلمٍ وأتمُّه وأوجبُه:

- أن تُفسَّر بعض آياته ببعض؛ لأنه كلام الله، وهو العليم الحكيم الخبير الذي أنزله، وهو أعلم بما أراد به.

- ثم أن تُفسَّر آياته بسنة الرسول ﷺ؛ فهي شارحة للقرآن وموضحة له، وقد أنزل الله كتابه على محمد ﷺ وأوحى إليه بيانَه، فهو المبلغ عن الله وأعلم الناس بمراده تعالى من كلامه.

● ثم أن تُفسَّر آياته بما تقتضيه الكلمات من المعاني اللغوية الصحيحة حسب السياق القرآني المعهود؛ فاللغة العربية هي التي نزل بها القرآن[١].

وكما أن هذا المنهج المُسَدَّد العظيم هو الصراط الذي يسلكه أهل السنة في فهم كتاب الله وتعلُّمه وتعليمه، فهو كذلك مسلكهم في الدفاع والذبّ عنه ونقضِ شُبَه من اتّخذ ذات اليمين وذات الشمال ففسّره عن غير علم وهدى وإنما طلباً للبدعة واتّباعاً للهوى، وطريقتهم في ذلك هي غايةٌ في الفقه والرسوخ في العلم والوضوح والبيان، وتتمثّل في أنهم ينظرون في الآيات القرآنية التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة، فلا يخلو:

١- إما أن تكون من الآيات التي لها في القرآن أشباهٌ ونظائرُ وتكرَّر ذكرها فيه - مثل: آيات أسماء الله وصفاته، والأسماء والأحكام الدينية وهي الإسلام والإيمان والإحسان والمسلمون والمؤمنون والمحسنون، وأسماء الظالمين والفاسقين والكافرين، وكذلك قصص القرآن، وخلق آدم عليه السلام، ومراحل اليوم الآخر وما يقع فيه من أحداثٍ وأهوال -: فإن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بها بتفسيرها بأشباهها ونظائرها؛ لأنها كلَّها بابٌ واحدٌ.

٢- وإما أن تكون من الآيات الواردة في مسألةٍ من مسائل الدين، وفي القرآن آياتٌ أخرى وردت في تلك المسألة نفسها مُقابِلةً تلك الآيات الأولى،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٣-٣٧٠)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٤-٧)، أصول في التفسير ص(٣٠-٣٣)، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (١/ ٢٢٦-٢٢٧) (٢/ ١٥٤).

فاستدل أهل الأهواء والبدعة بالآيات الأولى دون الأخرى أو العكس: فإن أهل السنة يفسِّرون الأولى بالأخرى والأخرى بالأولى؛ لأنها كلّها واردة في معنى واحد ومسألة واحدة، فبعضها يفسِّر بعضاً ويبيّنه ويستكمل المعنى الذي تضمنّه.

٣- وإما أن تكون من الآيات التي جاءت مُجمَلةً في موضعٍ من القرآن وجاء بيانها أو تفصيلها في آياتٍ أخرى أو في سنة النبي ﷺ: فإن أهل السنة يحملون المُجمَل منها على المُبَيَّن ويُفسِّرونها به.

٤- وإما أن تكون من الآيات التي استُدِلّ بمفهومها وجاء معناها مُصَرَّحاً منطوقاً على خلاف ذلك المفهوم في آياتٍ أخرى أو في سنة النبي ﷺ: فإن أهل السنة يأخذون بالمنطوق الصريح ويحملون عليه معنى تلك الآية ويُفسِّرونها به.

٥- وإما أن يكون في الآية لفظٌ يحتمل في أصل وضعه اللغوي عدة معاني صحيحة، فيستدل أهل الأهواء والبدعة بها على المعنى الذي يوافق بدعتهم: فإن أهل السنة يُفسِّرون ذلك اللفظ بما عُهِد استعماله فيه في السياق القرآني والأساليب اللغوية العربية وبما يبيّنه في الآيات القرآنية الأخرى والسنة النبوية.

٦- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج العموم، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى العموم، فاستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة على معنى الخصوص: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى العموم.

٧- وإمَا أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج الخصوص، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى الخصوص، فاستدلّ

بها أهل الأهواء والبدعة على معنى العموم: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى الخصوص.

٨- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج العموم، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى الخصوص، فاستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة على معنى العموم: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى الخصوص.

٩- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج الخصوص، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى العموم، فاستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة على معنى الخصوص: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى العموم.

وما كان من آيات الله مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم، أو مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص: فهو من الآيات المحكمات التي لا يمكن لأهل الأهواء والبدعة الاستدلال بها إلا معاندة للحق وتكبُّراً عن اتباعه مع تحميلهم معانيها ما لا تحتمل مما يشهد ببطلانه وكذبه الكتابُ والسنة واللغة.

وأما ما كان من آيات الله مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص، أو مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى العموم: فهو الذي دخلت فيه الشبهة على أهل الأهواء والبدعة الذين لا يعرفون خاص القرآن وعامه.

ويُعرف كون الآيةِ مخرجُها عام ومعناها خاص، أو مخرجُها خاص ومعناها عام: بأحد بيانين: إما أن يستثنى من المعنى العام شيء في الآية نفسها، وإما أن يكون في الآيات الأخرى أو الأحاديث - وهو مقتضى لغة العرب - ما يدلّ على أن المراد بالعموم هو الخصوص أو أن المراد بالخصوص هو العموم(١).

ومن أقوال أهل السنة في تأصيل هذا المسلك في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية:

١- قال الشافعي: « وإنما بدأتُ بما وصفتُ من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يعلم من إيضاح جُمَلِ علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها. ومن عَلِمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها. فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة: نصيحة للمسلمين، والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه، وإدراك نافلة خير لا يدعها إلا من سَفِهَ نفسه، وترك موضع حظه »(٢).

٢- وقال عبد العزيز الكناني: « إن الله ﷻ شرف العرب وكرمهم بأن أنزل القرآن بلسانهم، وجعله مكتتباً على تبيانهم، فقال ﷻ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢] وقال ﷻ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥] وقال ﷻ: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ ﴾[مريم:٩٧]، فخص الله ﷻ العرب بفهمه ومعرفته، وفضلهم على غيرهم

---

(١) انظر: الرسالة ص(٣٩-٤٨)، الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص: (١٢٢-١٣٦)، الاعتصام (٢/ ٢٣٧)، إيثار الحق على الخلق ص(١٤٩-١٥٤).

(٢) الرسالة ص: (٥٠).

بعلم أخباره ومعاني ألفاظه وخصوصه وعمومه ومحكمه ومبهمه، وخاطبهم بما عقلوه، وعلموه ولم يجهلوه، وقبلوه ولم يدفعوه، وعرفوه فلم ينكروه، إذ كانوا قبل نزوله عليهم يتعاملون بمثل ذلك في خطابهم ولغاتهم وكلامهم، فأنزل الله جل ذكره القرآن على أربعة أخبار: خاصة وعامة؛ فمنها خبر مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص، ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم...، ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص، ومنها خبر مخرجه الخصوص ومعناه معنى العموم...، فلما أنزل الله ﷻ هذه الأربعة الأخبار خصَّ العرب بفهمها ومعرفة معانيها وألفاظها وخصوصها وعمومها والخطاب بها، ثم لم يدعها اشتباهاً على خلقه فيجد الملحدون السبيل إلى الإلحاد في صفاته والطعن على أخباره والتشبيه على خلقه من غير العرب الذين لم يعقلوا عنه ما أراد بخطابه؛ حتى جعل فيها بياناً ظاهراً وعلماً واضحاً لا يخفى على من سمعه وتدبره وتفهمه من غير العرب، ممن لا يعرف الخاص والعام والمحكم والمبهم، تفضلاً منه وتكرماً وإحساناً إلى خلقه وإثباتاً منه للحجة على من ألحد في كتابه وصفاته وما هو من ذاته »[1].

٣- وقال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال: أنا أجد آية في كتاب الله تبارك وتعالى تدل على القرآن أنه مخلوق. فقلنا: في أي آية؟. فقال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[الأنبياء:٢] فزعم أن الله قال للقرآن: ﴿مُّحْدَثٍ﴾، وكل (محدث) مخلوق. فلعمري لقد شبَّه على الناس بهذا، وهي

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص(١٢٢-١٣٠).

آية من المتشابه، فقلنا في ذلك قولاً واستعنا بالله ونظرنا في كتاب الله ولا حول ولا قوة إلا بالله »[١].

٤- وقال الدارمي: « وأما إدخالك على رسول الله فيما حقق من رؤية الرب يوم القيامة قوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[الأنعام:١٠٣]: فإنما يدخل على من عليه نزل، وقد عرف ما أراد الله به وعقل، فأوضحه تفسيرا، وعبَّره تعبيرا، ففسَّر الأمرين جميعا تفسيرا شافيا كافيا...، ففسَّر رسول الله المعنيين على خلاف ما ادعيت »[٢].

وقال: « فهذا الصديق خير هذه الأمة بعد نبيها والخليفة بعده قد شهد التنزيل، وعاين الرسول، وعلم فيما أُنزِل القرآن إلا ما شاء الله، وتوقى أن يقول في القرآن مخافة أن لا يصيب ما عنى الله...، فكيف بهؤلاء المنسلخين من الدين والعلم، الذين ينقضونه نقضاً ويفسِّرونه بأهوائهم خلاف ما عنى الله وخلاف ما تحتمله لغات العرب »[٣].

٥- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الوجه الثاني: أن الاستدلال بالقرآن إنما يكون على لغة العرب التي أنزل بها، بل قد نزل بلغة قريش...، فليس لأحدٍ أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عرف عام واصطلاح خاص، بل لا يحمله إلا على معاني عنوها بها إما من المعنى اللغوي أو أعم أو مغايرا له، لم يكن له أن يضع القرآن على ما وضعه هو، بل يضع القرآن على مواضعه

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٩-٣٠).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٦٣-٣٦٥).

(٣) الرد على الجهمية ص(٢٤-٢٥).

التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته، ومتى فعل غير ذلك كان ذلك تحريفا للكلام عن مواضعه، ومن المعلوم أنه ما من طائفة إلا وقد تصطلح على ألفاظٍ يتخاطبون بها... لكن ليس له أن يحمل كلام الله وكلام رسوله إلا على اللغة التي كان النبي ﷺ يخاطب بها أمته، وهي لغة العرب عموماً ولغة قريش خصوصاً »(١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية بتفسيرها بآيات أخرى أو بالسنة أو بلغة العرب:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل الجهمية والمعتزلة بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف:٣] وقوله: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾[الشورى:٥٢] على أن القرآن مخلوق.

قال الإمام أحمد: «فمما يسأل عنه الجهمي يقال له: تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فتجده في سنة رسول الله ﷺ أنه قال: إن القرآن مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فمن أين قلت؟، فسيقول: من قول الله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[الزخرف:٣] »(٢).

وقال الدارمي: « وقد كان رأس حجج المريسي وأصحابه من الجهمية وأوثقها في أنفسهم حتى تأولوا فيها على الله من كتابه خلاف ما أراد فقالوا:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٩٢-٤٩٣).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

قال الله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[الزخرف:١-٣] و﴿جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾[الشورى:٥٢] »[1].

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « إن (جعل) في القرآن - من المخلوقين - على وجهين: على معنى التسمية، وعلى معنى فعل من أفعالهم.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[الحجر:٩١] قالوا: هو شِعْرٌ وأنباء الأولين وأضغاث أحلام، فهذا على معنى التسمية. قال: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[الزخرف:١٩] يعني: أنهم سموهم إناثا.

ثم ذكر (جعل) على غير معنى التسمية فقال: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة:١٩] فهذا على معنى فعل من أفعالهم، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾[الكهف:٩٦] هذا على معنى فعل.

فهذا جعل المخلوقين.

ثم (جعل) - من أمر الله - على معنى (خلق)، و(جعل) على معنى غيرِ (خلق)، وإذا قال الله: (جعل) على معنى (خلق) لا يكون إلا (خلق) ولا يقوم إلا مقام (خلق خلقاً) لا يزول عنه المعنى، وإذا قال الله: (جعل) على غير معنى (خلق) لا يكون (خلق) ولا يقوم مقام (خلق) ولا يزول عنه المعنى:

فمما قال الله (جعل) على معنى (خلق): قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[الأنعام:١] يعني: وخلق الظلمات والنور، وقال: ﴿وَجَعَلَ

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٦٣).

لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾ [النحل:٧٨] يقول: وخلق لكم السمع والأبصار...، ومثله في القرآن كثير، فهذا وما كان مثله لا يكون إلا على معنى (خلق).

ثم ذكر (جعل) على غير معنى (خلق): قوله ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ ﴾ [المائدة:١٠٣] لا يعنى: ما خلق الله من بحيرة ولا سائبة، وقال الله لإبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ [البقرة:١٢٤] لا يعني: إني خالقٌ للناس إماما؛ لأن خلق إبراهيم كان متقدما...، وقال لأم موسى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص:٧] لا يعنى: وخالقوه من المرسلين؛ لأن الله وعد أم موسى أن يرده إليها ثم يجعله من بعد ذلك رسولا...، ومثله في القرآن كثير، فهذا وما كان على مثاله لا يكون على معنى (خلق).

فإذا قال الله (جعل) على معنى (خلق)، وقال (جعل) على غير معنى (خلق)؛ فبأي حجة قال الجهمي: (جعل) على معنى (خلق)؟، فإن رَدَّ الجهمي الجعل إلى المعنى الذي وصفه الله فيه وإلا كان من الذين يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون، فلما قال الله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣]، وقال: ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٤-١٩٥] وقال: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَـٰهُ بِلِسَانِكَ ﴾ [مريم:٩٧]، فلما جعل الله القرآن عربياً ويسَّره بلسان نبيه ﷺ كان ذلك فعلاً من أفعال الله تبارك وتعالى جعل القرآن به عربيا، يعني: هذا بيانٌ لمن أراد الله هداه مبينا، وليس كما زعموا، معناه: أنزلناه بلسان العرب، وقيل: بيَّناه »[1].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢-٢٤).

وقال الدارمي: « فضلوا بهذا التأويل عن سواء السبيل، وجهلوا فيه مذاهب أهل الفقه والبصر بالعربية. فقلنا لهم: ما ذنبنا إن كان الله سلب منكم معرفة الكتاب والعلم به وبمعانيه وبمعرفة لغات العرب حتى ادعيتم أن كل شيء يقال: (جعلناه) فهو: (خلقناه)؟!.

أرأيتم - أيها الجهلة - قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت:٢٧] أهو: خلقنا في ذريته النبوة والكتاب؟!...، أم قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا﴾[الحشر:١٠] أم قوله: ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[الممتحنة:٥] أهو - في دعواكم -: لا تخلقنا بعدما خلقهم؟!...، أم قوله: ﴿ وَٱجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [الشعراء:٨٥] أهو: اخلقني وقد فرغ من خلقه؟!، أم قول الرجل للرجل: جعلك الله بخير؟!، وكل ما عددنا من هذه الأشياء وما يشبهها مما لم يعدد يستحيل أن يُصرَف (جعلنا) منها إلى (خلقنا)، وأشدها استحالة ما ادعيتم به على الله تعالى في قوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[الزخرف:٣] أنه خلقناه، فلم تفقهوا معناه من قلة علمكم بالعربية، ويلكم!، إنما الكلام لله بدءا وأخيرا، وهو يعلم الألسنة كلها، ويتكلم بما شاء منها، إن شاء تكلم بالعربية، وإن شاء بالعبرانية، وإن شاء بالسريانية، فقال: جعلت هذا القرآن من كلامي عربيا، وجعلت التوراة والإنجيل من كلامي عبرانيا؛ لما أنه أرسل كل رسول بلسان قومه كما قال، فجعل كلامه الذي لم يزل له كلاما لكل قوم بلغاتهم في ألسنتهم، فقوله ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾: صرفناه من لغة إلى لغة أخرى، ليس أَنَّا خلقناه خلقا بعد خلق - في دعواكم -، فهو مع تصرفه في كل أحواله كلام الله غير مخلوق. وأما قوله: ﴿جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى:٥٢] يقول: تستنير به القلوب وتنشرح

له، لا أنه نور مخلوق له ضوء قائم يُرى بالأعين مثل ضوء الشمس والقمر والكواكب، فافهمه، ولا أراك تفهمه! »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: أن القرآن كلام الله وصفة من صفاته وليس بمخلوق، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فزعموا - بصريح مقالهم أو مُحَصَّله أو لازمه - أنه مخلوق[٢]، ومما استدلّوا به على ذلك: ما تقدّم ذكره من الآيتين.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بهما: لفظ (جعل) في الآيتين، فقد زعموا أن (جعل) بمعنى (خلق)، وأنه لا يقال لشيء: (جعلناه) إلا وذلك الشيء مخلوق؛ فكل مجعول هو مخلوق.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٦٣-٥٦٩).

(٢) انظر: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (١/ ٥١-٨٢، ٤٢٩-٤٣٤، ٤٧٥-٥٣٨).

ونقض استدلالهم بالآيتين بتفسيرهما بالآيات الأخرى ولغة العرب:

١- أن لفظ (جعل) مُضافاً إلى الله سبحانه لم يرِد في القرآن على معنى واحد - كما زعم أهل الأهواء والبدعة -، بل جاء بمعنى (خلق) وبغير معنى (خلق)، فدعوى أن كل (جعل) في القرآن فهو بمعنى (خلق) باطل وغير صحيح وتنقضه الآيات الأخرى المفسِّرة للمعنى المراد في كل موضع.

٢- أن لفظ (جعل) في القرآن واللغة العربية لا يرِد بمعنى (خلق) وحسب، بل له عدة معاني يُعرَف المراد منها بحسب سياق الكلام، فتُفَسَّر الآيتان اللتان استدل بهما أهل الأهواء والبدعة وفق ما تنطق به العرب في كلامها وأساليبها.

٣- جاء في القرآن ما يفسِّر المعنى المراد من (جعل) في الآيتين اللتين استدل بهما أهل الأهواء والبدعة، وهو: ما نطقت به الآيات الأخرى من أن الله يرسل كل رسول بلسان قومه، وأنه أنزل القرآن بلسان عربي، كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [طه:١١٣]، فذلك يفسِّر المراد من (جعل) في تلك الآيتين بأنه: أنزلناه بلغة العرب أو بيّنّاه أو قُلْناه أو صيّرنا قراءته[١].

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال الجهمية وغيرهم بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[الأنعام:١٠٣] على أن الله لا يُرى في الآخرة.

(١) وانظر: جامع البيان (٢٥/ ٤٧)، معاني القرآن (٦/ ٣٣٣)، معالم التنزيل (٤/ ١٣٣)، تفسير القرآن العظيم (٤/ ١٢٣).

قال الإمام أحمد: « فقالوا: إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة، وتلوا آية من المتشابه من قول الله جل ثناؤه: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣] »(١).

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « وقد كان النبي ﷺ يعرف معنى قول الله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وقال: (إنكم سترون ربكم)، وقال لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] ولم يقل: لن أُرى. فأيهما أولى: أن نتبع النبي ﷺ حين قال: (إنكم سترون ربكم) أو قول الجهمي حين قال: لا ترون ربكم؟!، والأحاديث في أيدي أهل العلم عن النبي ﷺ أن أهل الجنة يرون ربهم لا يختلف فيها أهل العلم »(٢).

وقال ابن بطة: « فيُقال لهم: أخبرونا: النبي كان أعلم بكتاب الله ومعاني كلامه ومراده في وحيه وتنزيله أم جهم بن صفوان؟!، فإن الذي أُنزِل عليه القرآن وجاء بالهدى من ربه والبرهان يقول: (إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليله البدر) و(كما ترون الشمس في نحر الظهيرة) وأن من أهل الجنة لمن ينظر إلى الله تعالى كل يوم مرتين، أفيظن الجهمي الملحد أن النبي ما قرأ هذه الآية التي احتج بها الجهمي؟، أم يقول إنه قد قرأها؟، أم يزعم أن النبي عارض القرآن وتلقاه بالخلاف عليه والرد - كما تفعل الجهمية والمعتزلة -؟.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٣).

(٢) المصدر السابق ص(٣٣-٣٤).

فأما حجته وخصومته بقول الله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣] فإن معنى ذلك واضح لا يُخَيَّل على أهل العلم والمعرفة، ذلك أنك تنظر إلى الصغير من خلق الله فيما يدركه بصرك ولا يحيط به نظرك، فالله تعالى أجل وأعظم من كل شيء أن يدركه بصر، وإنما الإدراك أن يحيط البصر بالشيء حتى يراه كله، فذلك الإدراك، ألا ترى أنك ترى القمر فلا ترى منه إلا ما ظهر من وجهه ويخفى عليك ما غاب من قفاه؟، وكذلك الشمس، وكذلك السماء، وكذلك البحر، وكذلك الجبل، وإن الرجل ليكلمك وهو معك فما يدركه بصرك وإنما تنظر منه إلى ما أقبل عليك منه، فإنما قول الله ﷻ: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣]: لا تحيط به لعظمته وجلاله »[١].

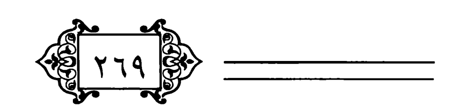
وقال ابن خزيمة[٢]: « ولو كان معنى قوله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ على ما تتوهمه الجهمية المعطلة الذين يجهلون لغة العرب فلا يفرقون بين النظر وبين الإدراك؛ لكان معنى قوله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ أي: أبصار أهل الدنيا قبل الممات »[٣].

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٧٠-٧٢). وذكر نحوه الآجري في الشريعة (٢/ ١٠٤٦-١٠٤٨).

(٢) محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي، الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام إمام الأئمة، ولد سنة (٢٢٣هـ)، عُني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، وله عظمة في النفوس وجلالة في القلوب لعلمه ودينه واتباعه السنة، توفي سنة (٣١١هـ). انظر: السير (١٤/ ٣٦٥-٣٨٢).

(٣) التوحيد (٢/ ٤٥٩).



التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فأنكروا ذلك، ومما استدلّوا به على ذلك: الآية التي سبق ذكرها.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بها: دعواهم أن معنى الآية هو: لا تراه الأبصار، وأنها عامة في الدنيا والآخرة.

ونقض استدلالهم بالآيتين بتفسيرهما بالآيات الأخرى والسنة ولغة العرب:

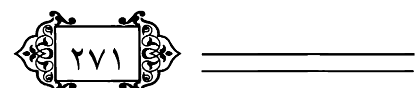
١- أن في القرآن آيةً أخرى بيّنت الإدراك في هذه الآية وفسَّرته، وأن المنفيَّ فيها ليس هو الرؤية والنظر، فقد قال تعالى لكليمه موسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] أي: في الدنيا كما طلبتَ، ولو كانت الرؤية ممتنعة في حقه سبحانه في الدنيا والآخرة - كما يزعم أهل الأهواء والبدعة في معنى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ - لقال سبحانه لموسى: لن أُرى، فهذه الآية تفسِّر تلك الآية وتمنع أن يكون المراد بها نفي الرؤية مطلقاً في الدنيا والآخرة.

٢- أن هذه الآية نزلت على النبي ﷺ أعلم البشر بكتاب الله ومعاني كلامه ومراده في وحيه وتنزيله، فلم يفهم منها ذلك المعنى الذي فهمه أهل الأهواء والبدعة الذين استدلوا بها، بل فسَّرها بما ينقض ذلك الاستدلال، وهو أن المؤمنين سيرون ربهم في الجنة يوم القيامة، فأثبتَ ﷺ الرؤية وأنها ستقع يوم القيامة، فهذا التفسير والبيان منه ﷺ ينقض استدلال أهل الأهواء

والبدعة بتلك الآية الكريمة على أن المراد بالإدراك فيها هو الرؤية والنظر وعلى أنها عامة في الدنيا والآخرة.

٣- أن الإدراك في لغة العرب ليس بمعنى الرؤية فحسب، بل معناه أعمُّ وأشمل وأسع من مجرد الرؤية، فهو رؤيةٌ مع إحاطة البصر بالمرئي حتى يراه كلَّه لا يفوته منه شيء، وهذا المعنى اللغوي الصحيح يفسِّر الآية الشريفة التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة وينقض استدلالهم بها.

٤- ولو قُدِّر أن يكون من معاني الإدراك هو مجرد الرؤية أو عمومها دون أمرٍ زائد أو تقييد؛ فقد فسَّرت السنةُ الصحيحةُ المرادَ من الإدراك في الآية التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة تفسيراً شافياً، فبيّنت أنها خاصّة بالدنيا دون الآخرة، وذلك من خلال الأحاديث المتواترة التي نصّت على رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، فهذا التفسير ينقض استدلال أهل الأهواء والبدع بالآية على أن المراد بها هو الرؤية في الدنيا والآخرة.



المسلك الثالث

الاستشهاد بتفاسير السلف وأهل العلم

أولى الأمة بكتاب الله، وأعظمهم تحقيقاً لما دلّ عليه من الإيمان والعلم والعمل، وأعمقهم فهماً لمعانيه ودرايةً بمقاصده وتدبُّراً لآياته: صحابة رسول الله رضي الله عنهم؛ فقد اجتمع لهم من الخصائص في ذلك ما لا يدانيه فيه غيرهم، فهم تلاميذ رسولِ الله ﷺ أعلمِ البشر بكتاب ربه، منه سمعوا القرآن غضّاً طريّاً، وعنه تعلموا العلم وتلقَّوه، وهم أدرى النّاس بسنته المفسِّرة للقرآن، واختصّوا من بين سائر الأمة بمشاهدة القرائن والأحوال القرآنية والنبوية التي تبيّن لهم مراد الله من كلامه، وما كانوا يتجاوزون حفظ عشر آياتٍ من القرآن حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، هذا مع ما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح ومعرفة اللسان العربي الذي نزل به القرآن فقد نزل بلغتهم وفي عصرهم، ولأنهم - بعد الأنبياء - أصدق الناس في طلب الحق وأسلمهم من الأهواء وأطهرهم من المخالفة التي تحول بين المرء وبين التوفيق للصواب.

ثم يليهم في تلك المكانة الرفيعة: التابعون، فقد تتلمذوا على الصحابةِ أعلمِ الأمة بكتاب ربها، ولازموهم وأخذوا عنهم العلم وتفسير القرآن وعُنوا بذلك أيّما عناية، فاختصّوا عمن بعدهم بذلك، وامتازوا عليهم بفقه معاني القرآن الكريم، هذا مع ما ثبت لهم من الخيرية المطلقة على سائر الأمة بعد الصحابة، وما تميّزوا به من البعد عن الهوى والسلامة منه أكثر ممن بعدهم،

إضافةً إلى أن اللغة العربية لم تكن قد تغيرت كثيراً في عصرهم، فكانوا - بذلك كله - أقرب إلى الصواب في فهم القرآن ممن بعدهم[١].

ثم كلّما كان من بعدهم متّبعاً هديَهم، مقتفياً آثارَهم، سالكاً منهجَهم؛ قوِيت معرفته بكتاب ربه، واستنارت بصيرته بهداه، وانفتح له الباب الأعظم في تفسيره[٢]، وهذا هو ما كان عليه تابعو التابعين ثم أئمة العلم والهدى والسنة من بعدهم.

ولأجل هذه المقامات الرفيعة، والمكانة العظيمة، التي تبوّأها أئمة الهدى من السلف فمن بعدهم؛ كان من معالم المنهج الأصيل الراسخ لأهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية: نقض استدلالاتهم الباطلة بآيات الله بالتفاسير المأثورة المعروفة عن السلف وأهل العلم الراسخين في الأمة، فما من طبقةٍ من طبقات أهل السنة إلا وتستدلّ بما هو مأثورٌ من التفسير عن الطبقات التي قبلها لنقضِ استدلالٍ باطلٍ استدلّ به صاحب هوى وبدعة بآيات الله، فالتابعون كانوا يرجعون إلى تفسير الصحابة ويستشهدون به، وتابعو التابعين كانوا يستشهدون بتفسير الصحابة والتابعين... وهلمّ جرّا.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٣-٣٧٠)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٤-٧)، أصول في التفسير ص(٣٠-٣٣)، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد للفوزان (١/ ٢٢٦-٢٢٧) (٢/ ١٥٤).

(٢) انظر: القواعد الحسان في تفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ١٤).

ولهم في ذلك طرُق، منها:

١ - أن يكون للسلف وأهل العلم تفسيرٌ يخالف ذلك المعنى الذي ادّعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية التي استدلوا بها، ويناقضه، ويردّه صراحةً: فينقض أهل السنة ذلك الاستدلال الباطل لأهل الأهواء والبدعة بالآية بذلك التفسير.

٢- أن يكون التفسير المأثور عن السلف وأهل العلم مُغايِراً لذلك التفسير الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية - وإن كان لا يخالفه صراحة -: فيكون ذلك كافياً لأهل السنة في نقض ذلك الاستدلال الباطل، وشعار أهل السنة في ذلك: لا قيمة ولا وزن لتفسيرٍ جاء به أهل الأهواء والبدعة الجاهلين بكتاب ربهم المعرضين عن هداه وقد صحَّ عن السلف الراسخين في العلم غيرُه.

٣- أن يستدل أهل الأهواء والبدعة بالآية على معنى من المعاني ولم يَرِدْ عن السلف في تلك الآية بخصوصها نفي ذلك المعنى ولا إثباته ولا التعرّض له، فمجرَّد عدم وروده في تفاسير السلف - وهم الذين أفنَوا أعمارهم في طلب معاني كتاب الله والتدبّر فيه - كافٍ عند أهل السنة في نقض ذلك المعنى الذي استدل به أهل الأهواء والبدعة في الآية وإبطاله، ولسان حال أهل السنة ومقالهم في هذا المقام: أنّى لأهل الأهواء والبدعة الذين لا يتخذون كتاب الله منهجاً وحجّةً أن يفهموا فيه معنى لم يفهمه السلف أولو النهى والألباب والبصائر؟!.

٤- أن يكون التفسير المأثور عن السلف وأهل العلم مُغايِراً لذلك المعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية - وإن كان لا يخالفه صراحة -، أو لم يَرِدْ عن السلف في تلك الآية بخصوصها نفي ذلك المعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة فيها ولا إثباته ولا التعرّض له، إلا أن لهم تفسيراً لآياتٍ أخرى

واردة في تلك المسألة نفسها التي وردت فيها تلك الآية، ويكون تفسيرهم لتلك الآيات مناقضاً ذلك المعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية التي استدلوا بها، فيستشهد أهل السنة بتفسير السلف لتلك الآيات على بطلان المعنى الذي استدل به أهل الأهواء والبدعة في الآية التي استدلوا بها؛ لأن الآيات كلها بابٌ واحد والقول فيها واحد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر شيئاً من تأويلات الباطنية لآيات الله -: « هذه التأويلات من باب تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في آيات الله، وهي من باب الكذب على الله وعلى رسوله وكتابه...، وأصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف: الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون، ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه، وهذا هو من أعظم المحادّة لله وللرسول »[١].

وقال: « إن ما فسَّر به هؤلاء اسم الواحد من هذه التفاسير التي لا أصل لها في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة؛ باطل بلا ريب » إلى أن قال: « ومن المعلوم بالاضطرار أن اسم الواحد في كلام الله لم يُقصَد به سلب الصفات وسلب إدراكه بالحواس ولا نفي الحد والقدر ونحو ذلك من المعاني التي ابتدع نفيها الجهمية وأتباعهم، ولا يوجد نفيها في كتاب ولا سنة ولا عن صاحب ولا أئمة المسلمين »[٢].

---

(١) درء التعارض (٣/ ٣٨٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٨٢-٤٨٤).

وقال: « الوجه الثالث: أن الأفول هو المغيب والاحتجاب، ليس هو مجرد الحركة والانتقال، ولا يقول أحد لا من أهل اللغة ولا من أهل التفسير: إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء إنهما آفلان، ولا يقول للكواكب المرئية في السماء في حال ظهورها وجريانها: إنها آفلة، ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وسار وطار: إنه آفل.

الوجه الرابع: أن هذا القول الذي قالوه لم يقله أحد من علماء السلف أهل التفسير ولا من أهل اللغة، بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام، كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من علماء السنة وبينوا أن هذا من التفسير المبتدع »[١].

وقال ابن القيم: « وهل أوقع القدريةَ والمرجئة[٢] والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائرَ الطوائفِ أهلَ البدع إلا سوءُ الفهم عن الله ورسوله، حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام، والذي فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله فمهجور لا يلتفت إليه ولا يرفع هؤلاء به رأسا »[٣].

---

(١) درء التعارض (١/ ٣١٣-٣١٤).

(٢) نسبة إلى قولهم بالإرجاء، وهو إما من تأخيرهم العمل وإخراجهم له عن مسمى الإيمان، مأخوذ من: الإرجاء، وهو التأخير. وإما من قولهم: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، مأخوذ من: إعطاء الرجاء. وأول من قال بذلك: الجهم بن صفوان، وهم طوائف عدة. انظر: الملل والنحل (١/ ١٣٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٧٠).

(٣) الروح ص(٦٣).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية عن طريق الاستشهاد تفسير السلف وأهل العلم:

النموذج:

الشبهة:

استدلال الجهمية وغيرهم بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] على أن الله لا يُرى في الآخرة.

نقض الشبهة:

قال الإمام الآجري(١): « فإن اعترض بعض من قد استحوذ عليهم الشيطان فهم في غيهم يترددون، ممن يزعم أن الله ﷻ لا يُرى يوم القيامة، واحتج بقول الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]، فجحد النظر إلى الله ﷻ بتأويله الخطأ لهذه الآية؛ قيل له: يا جاهل، إن الذي أنزل الله ﷻ عليه القرآن وجعله حجة على خلقه وأمره بالبيان لما أنزل عليه من وحيه - فهو أعلم بتأويلها منك يا جهمي - هو الذي قال لنا: « إنكم سترون ربكم ﷻ كما ترون هذا القمر »، فقَبِلْنا عنه ما بشَّرَنا به من كرامة ربنا ﷻ...، ثم فسَّرَ لنا الصحابة رضي الله عنهم بعده ومن بعدهم من التابعين: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] فسروه على النظر إلى وجه الله ﷻ، فكانوا بتفسير القرآن

---

(١) محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجري، أبو بكر، الإمام المحدث القدوة شيخ الحرم، كان خيّراً عابداً صاحب سنة واتباع، توفي سنة (٣٦٠هـ). انظر: السير (١٦/ ١٣٣-١٣٥).

وتفسير ما احتججت به من قوله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] أعرف منك وأهدى منك سبيلا، والنبي ﷺ فسّر لنا قول الله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦] فكانت الزيادةُ النظرَ إلى وجه الله ﷻ، وكذا عند صحابته، فاستغنى أهل الحق بهذا - مع تواتر الأخبار الصحاح عن النبي ﷺ بالنظر إلى وجه الله ﷻ -، وقَبِلها أهل العلم أحسن قبول، وكانوا بتأويل الآية التي عارضتَ بها أهلَ الحق أعلمَ منك يا جهمي.

فإن قال: فما تأويل قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]؟، قيل له: معناها عند أهل العلم: أي: لا تحيط به الأبصار ولا تحويه ﷻ، وهم يرونه من غير إدراك ولا يشكّون في رؤيته...، هكذا فسره العلماء إن كنت تعقل». ثم روى بسنده إلى عكرمة عن ابن عباس - في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم:١٣] - قال: إن النبي ﷺ رأى ربه ﷻ. فقال رجلٌ عند ذلك: أليس قال الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣]؟ فقال له عكرمة: أليس ترى السماء؟، قال: بلى، قال: أوكلها تراها؟ »[1].

وقال قوام السنة الأصبهاني[2]: « واحتج المعتزلة بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]...، وليس لهم في ذلك حجة؛ لأن معنى ﴿لَّا تُدْرِكُهُ

---

(١) الشريعة (٢/ ١٠٤٦-١٠٥٠).

(٢) إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي التيمي الطلحي الأصبهاني، أبو القاسم، الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام قِوَام السنة، ولد سنة (٤٥٧هـ)، وأملى وصنف وجرح وعدل وكان من أئمة العربية وممن يضرب به المثل في الصلاح والرشاد، توفي سنة (٥٣٥هـ). انظر: السير (٢٠/ ٨٠-٨٨).

ٱلْأَبْصَٰرُ﴾: تراه ولا تحيط به...، هكذا قاله جماعة من السلف. وقال بعض العلماء: نَفْيُ الإدراك لا يكون إلا عن رؤية، يقال: لم يدرك فلان العلم، أي: نال منه ولم ينل جميعه»(١).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فأنكروا ذلك، ومما استدلّوا به على ذلك: الآية التي سبق ذكرها.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بها: دعواهم أن معنى الآية هو: لا تراه الأبصار، وأنها عامة في الدنيا والآخرة.

ونقض استدلالهم بالآيتين بالاستشهاد بتفسير السلف وأهل العلم:

١- أن السلف وأهل العلم صحَّ عنهم تفسير هذه الآية الكريمة بما هو مناقضٌ للمعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة فيها، فقد صحّ عنهم فيها أمران، هما:

• أن المنفي في الآية هو إحاطة الأبصار به سبحانه، وذلك أمرٌ زائدٌ على مجرد نفي الرؤية الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة.

• أن نفي الإدراك يدلّ على إثبات الرؤية، إذ المعنى: تراه ولكن لا تحيط به، فنفْيُ الرؤية مطلقاً باطل.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٦٦-٢٦٧). وانظر: حادي الأرواح ص(٢٠٢-٢٠٣).

فهذا التفسير المأثور عن السلف والوارد عن أهل العلم يبطل المعنى الذي ذكره أهل الأهواء والبدعة وينقض استدلالهم بالآية الكريمة.

٢- كما صح أيضاً عن السلف وأهل العلم أنهم فسَّروا آياتٍ أخرى من كتاب الله واردة في الرؤية بإثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وتفسيرهم هذه الآيات بذلك ينقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بتلك الآية التي ادعوا أنها تدل على نفي الرؤية.

المبحث الثاني

الاستدلال بالأحاديث النبوية

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة السنة وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة السنة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.

المبحث الثاني

الاستدلال بالأحاديث النبوية

التمهيد

منزلة السنة وحجيتها عند أهل السنة

يعتقد أهل السنة أنه لا سعادة للعباد ولا نجاة في المعاد إلا باتباع رسول الله ﷺ، فطاعة الله ورسوله قطب السعادة التي عليه تدور، ومستقر النجاة الذي عنه لا تحور، فبمحمد ﷺ تبين الكفر من الإيمان، والربح من الخسران، والهدى من الضلال، والنجاة من الوبال، والغي من الرشاد، والزيغ من السداد، وأهل الجنة من أهل النار، والمتقون من الفجار، وإيثار سبيل من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين من سبيل المغضوب عليهم والضالين.

وكل خير في الوجود إما عام وإما خاص فمنشؤه من جهة الرسول، وكل شر في العالم مختص بالعبد فسببه مخالفة الرسول أو الجهل بما جاء به.

فحق على كل أحد بذل جهده واستطاعته في معرفة ما جاء به الرسول وطاعته، إذ هذا طريق النجاة من العذاب الأليم والسعادة في دار النعيم[1].

ومن أبرز المعالم التي يتضح بها ما عليه أهل السنة من تعظيمها وإنزالها المنزلة الرفيعة اللائقة بها؛ ما يأتي:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٤-٦) (١٩/ ٩٣).

١- السنة وحي من الله:

أنزل الله كتابه القرآن الكريم على محمد ﷺ، وأمره أن يبيّنه للناس، فكان ﷺ يبين لأمته كتاب ربهم ودينه عقيدةً وأحكاماً وأخلاقاً وقصصاً وغير ذلك، وبيانه هذا هو سنّته المأثورة عنه، فما كان منها بياناً للقرآن موافقاً له فهو تأكيدٌ له، وما كان منها لا يوجد في القرآن أو أتى بأمر استقلّ به عنه فهو ابتداء شرع من الله، وكلا النوعين وحيٌ من الله أوحاه إلى عبده ونبيه محمد ﷺ(١).

قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:٣-٤]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:٤٤] فالذكر هو القرآن، وبيانه ﷺ هو السنة، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [النساء:١١٣] فالكتاب هو القرآن، والحكمة هي السنة.

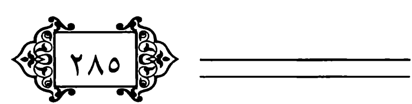
وقال ﷺ: « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه »(٢)، وقال لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: « اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه [يعني: لسانه ﷺ] إلا حق »(٣).

---

(١) انظر: الرسالة ص(٧٨)، صحيح ابن خزيمة (٢/ ٧٢)(٥/ ١٠)، التمهيد لابن عبد البر (٢/ ١٥٦)، الإحكام لابن حزم (١/ ١١٤).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٣٢٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٥١٦).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٣٥٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٢٦٢).



٢- السنة محفوظة بحفظ الله لكتابه ودينه:

تكفَّل الله سبحانه بحفظ كتابه وبقاء دينه إلى أن يرث الأرض ومن عليها، والسنة وحيٌ من الله لنبيه، فيها بيان كتابه ودينه وشرعه، فهي محفوظة بحفظ الله لكتابه ولدينه، فلا يخفى أو يضيع منها شيء مما فيه بيان الكتاب والدين عن جملة الأمة من لدن الصحابة فضلاً عمن بعدهم، ولا يمكن أن يُدخَل فيها ما ليس منها ثم لا تتنبه له الأمة وتبيّنه وتكشف زيفه(١).

قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] وقال سبحانه: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [فصلت:٤٢].

كما أن الله سبحانه عصم نبيه ﷺ من الخطأ والكتمان في تبليغ الرسالة، فدلّ على أن سنته ﷺ محفوظة من ذلك، وبَرّأ الله نبيه عن فساد العلم (الضلال) وفساد الإدارة والعمل (الغي)، فسنّته - إذاً - محفوظة من ذلك أيضاً(٢).

قال تعالى: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم:٢-٣]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب:٣٩]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:٢٤].

٣- السنة هي شطر الشهادتين وأحد ركني قبول العمل:

الشهادتان هما أصل الدين وأساسه، وفروعه وسائر دعائمه وشعبه داخلة فيهما، ولا يتم تحقيق الشهادتين إلا بأصلين عظيمين هما: أن لا نعبد إلا الله،

---

(١) انظر: صحيح ابن خزيمة (٢/ ٧٢)، معالم التنزيل(٣/ ٤٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٤٥)، منهاج السنة (٢/ ١٣)(٧/ ٤٢٤).

وأن لا نعبده إلا بما شرع، ولا طريق إلى معرفة ما شرعه الله إلا الكتاب والسنة، ولذا؛ قسم بعضُ أهلِ العلم التوحيدَ - باعتبار الرسالة - إلى قسمين: توحيد المرسِل سبحانه وتعالى بالعبادة، وتوحيد متابعة الرسول[1].

قال تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [آل عمران:٥٣] وقال سبحانه: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠].

٤ - السنة هي الطريق الموصل إلى الله ورضوانه:

يجب على العباد سلوك الصراط المستقيم الذي يوصلهم إلى الله ورضوانه، ولا سبيل لهم إلى ذلك إلا باتباع الدليل الهادي في هذا الصراط، وهو الرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب:٤٥-٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]، وقال جابر بن عبد الله[2] رضي الله عنهما: «جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم... فقالوا: إن لصاحبكم هذا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٥، ٣٣٣) (١٠/ ١٧٣، ٢١٣، ٢٣٤، ٤٣٠-٤٣١)، مدارج السالكين (٢١/ ٨٤) (٢/ ٨٩-٩٠)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٠٩).

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، الأنصاري الخزرجي السَّلَمي، أبو عبد الله، ممن شهد العقبة، وشهد مع النبي ﷺ جميع غزواته إلا بدراً وأحداً، ويعدُّ أحد المكثرين عن النبي ﷺ، وأحد الصحابة الذين كان يؤخذ عنهم العلم، توفي بالمدينة ما بين سنة ثلاث وسبعين وثمانٍ وسبعين - حسب الأقوال في تاريخ وفاته -، ويعدّ آخر الصحابة موتاً بالمدينة - في أحد القولين في ذلك -. انظر: الإصابة (١/ ٤٣٤-٤٣٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٨١-٢٨٢).

مثلا، قال: فاضربوا له مثلا...، فقالوا: مثله كمثل رجل بنى دارا، وجعل فيها مأدبة، وبعث داعيا، فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المأدبة، ومن لم يُجِب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المأدبة، فقالوا: أَوِّلوها له يفقهها...، فقالوا: فالدار الجنة، والداعي محمد ﷺ، فمن أطاع محمدا ﷺ فقد أطاع الله، ومن عصى محمدا ﷺ فقد عصى الله، ومحمد فرق بين الناس »[١].

٥- السنة كاملة وافية شاملة:

بعث الله محمدا ﷺ بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيا إليه بإذنه وسراجا منيرا، وأمره أن يقول: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾[يوسف:١٠٨]، فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه[٢] أن تكون سنته ناقصة محتاجة إلى تتمة في البيان أو التشريع أو غير ذلك، بل سنته ﷺ تامة وافية شاملة، ومما يقرِّر ذلك:

عن أبي الدرداء[٣] رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « وايم الله، لقد تركتكم على

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٥٥) رقم (٦٨٥٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٦).

(٣) عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، أبو الدرداء، اختلف في اسمه، فقيل: عويمر، وقيل: عامر، وعويمر لقب. واختلف في اسم أبيه على أقوال كثيرة، أسلم يوم بدر، وشهد أحداً وأبلى فيها، ولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وفضائله كثيرة، مات في خلافة عثمان سنة اثنتين، وقيل: ثلاث، وقيل: أربع وثلاثين. انظر: الإصابة (٤/ ٧٤٧-٧٤٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٠-٣٤١).

مثل البيضاء ليلها كنهارها سواء »[١].

وعن عبد الله بن عمرو[٢] رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم » أخرجه مسلم[٣].

٦- السنة حجة في الدين كله:

أمَرَنا الله تعالى باتباع ما أُنزِل إلينا منه سبحانه وباتباع ما يأتي منه من الهدى عن طريق أنبيائه ورسله، والأمر باتباع كتبه وآياته سبحانه يوجب الأمر باتباع السنة التي بعث بها الرسول مطلقاً، فالرسول مبين للقرآن، فيجب اتباعه كما يجب اتباع القرآن الكريم في الدين كله، وقد أمر سبحانه بطاعته وطاعة رسوله مطلقاً، وأفرد الأمر بطاعة رسوله في مواطن، وجاء الأمر بذلك في نحو أربعين موضعاً، وأوجب سبحانه تحكيم الرسول في كل ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم في أصول دينهم وفروعه، وألزمهم بالرضا بسنته وحكمه وأمره وأن لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من أي شيء من سنته وحكمه

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل، القرشي السهمي، أبو محمد، أسلم قبل أبيه وكان مجتهداً في العبادة غزير العلم، يُعد أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، توفي سنة ثلاث وستين - على الأصح - بالطائف - على الراجح . انظر: الإصابة (٤/ ١٩٢-١٩٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٩٣-٣٩٤)، التقريب (٣٤٩٩).

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٤٧٢-١٤٧٣) رقم (١٨٤٤).

ويسلّموا تسليماً[١].

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل:٦٤] وقال سبحانه: ﴿ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِى ۙ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٣٥ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾ [الأعراف:٣٥-٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران:٣٢] ، وقال سبحانه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥].

وقال ﷺ: « لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه »[٢]،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧-٣٨) (١٣/ ٣٦٣) (١٩/ ٧٦-٨٤)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٥٢٠-١٥٢١).

(٢) أخرجه أبو داود ص(٥٠٣-٥٠٤) رقم (٤٦٠٥)، والترمذي ص(٤٣١) رقم (٢٦٦٣)، وابن ماجه (١/ ١٦-١٧) رقم (١٣) من حديث أبي رافع رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٢٠٤). وأخرجوا - في المواضع المذكورة - عن المقدام بن معديكرب رضي الله عنه مرفوعاً: « يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل. فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام استحرمناه ». زاد الترمذي وابن ماجه: « ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله ». وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٣٦٠).

وقال: «فعليكم بسنتي»(١).

وقال الشافعي: « ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحدا أخبر عن رسول الله ﷺ إلا قبل خبره وانتهى إليه وأثبت ذلك سنة...، وصنع(٢) ذلك الذين بعد التابعين والذين لقيناهم كلهم يثبت الأخبار ويجعلها سنة يحمد من تبعها ويعاب من خالفها، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله ﷺ وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة »(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب على الخلق الإقرار بما جاء به النبي ﷺ، فما جاء به القرآن العزيز أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة وتفصيلا عند العلم بالتفصيل، فلا يكون الرجل مؤمنا حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله...، وبالجملة فهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام...، وهو الإقرار بما جاء به النبي ﷺ، وهو ما جاء به من القرآن والسنة »(٤).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في الأصل (وضع) ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) نقله عنه السيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص(٣٤-٣٥). وهذا الكتاب على صغر حجمه من أجمع الكتب وأنفعها في هذا الباب.

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٤).

وقال الشوكاني: « إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام »(١).

٧- ما ثبت عن النبي ﷺ كله حق:

« ما جاء عن النبي ﷺ... كله حق يصدق بعضه بعضا، وهو موافق لفطرة الخلائق، وما جعل فيهم من العقول الصريحة والقصود الصحيحة لا يخالف العقل الصريح ولا القصد الصحيح ولا الفطرة المستقيمة ولا النقل الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ.

وإنما يظن تعارضها من صدق بباطل من النقول أو فهم منه ما لم يدل عليه، أو اعتقد شيئا ظنه من العقليات وهو من الجهليات، أو من الكشوفات وهو من الكسوفات، إن كان ذلك معارضا لمنقول صحيح، وإلا عارض بالعقل الصريح أو الكشف الصحيح ما يظنه منقولا عن النبي ﷺ ويكون كذبا عليه، أو ما يظنه لفظا دالا على شيء ولا يكون دالا عليه »(٢).

٨- الوعيد الشديد لمن أعرض عن السنة:

كل من لم يتبع السنة أو أعرض عنها أو لم يرضَ بها أو لم يحتكم إليها كان معرَّضاً للوعيد الشديد والتهديد الأكيد والعقوبات العظيمة منه سبحانه، فهو معرَّض: لنفي الإيمان عنه، والفتنة والضلال المبين عن الحق، والعذاب

---

(١) إرشاد الفحول ص(٦٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٨٠).

الأليم في الدنيا والآخرة، وبطلان أعماله، وبراءة النبي ﷺ منه، وهو بذلك متصف بحقيقة النفاق.

قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]، ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور:٦٣]، ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٣٦]، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد:٣٣]، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء:٦٠-٦١].

وقال ﷺ: « من رغب عن سنتي فليس مني »[١].

---

(١) تقدم تخريجه.

المطلب الأول

منزلة السنة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

لا يرتاب مسلم في أن القرآن الكريم هو أشرف الكتب وأفضلها، وأحسن الحديث وأصدقه، وخير الكلام وأعظمه.

وإذا كان أهل الأهواء والبدعة لم يقدروا كتاب الله حق قدره، ولا أنزلوه المنزلة اللائقة به، ولا جعلوه هدى ونوراً وبرهاناً وحجة[١]؛ فلا شك في أن موقفهم من السنة سيكون مثل موقفهم من القرآن الكريم - إن لم يكن أقل تقديراً وتوقيراً واحتراماً -، وذلك يتضح من خلال النقاط الآتية:

١- إنكار السنة كلها أو بعضها:

انحرفت طوائف كثيرة من أهل الأهواء والبدعة عن الحق والهدى، فتطاولوا على سنة النبي ﷺ بالرد والإنكار - على تفاوتٍ بينهم في ذلك -:

أ- فمنهم من أنكر السنة مطلقاً، جملة وتفصيلاً، فلم يقبل منها حديثاً واحداً، ولا جعلها من الدين أصلاً، وادعى الاستغناء عنها وعدم الحاجة إليها، زاعماً أن الاعتماد في الدين إنما هو على القرآن الكريم وحده.

ب- ومنهم من أنكر أن تكون السنة وحياً من الله لنبيه محمد ﷺ، بل ربما أنكر أن يكون النبي ﷺ جاء بشيء عن الله سبحانه، وجعل السنة من إبداع محمد ﷺ ونتاج فكره لإصلاح أمور الناس في حياتهم.

---

(١) كما سبق بيانه ص(١٧٩).

ج- ومنهم من لا يقبل من السنة إلا ما وافق القرآن الكريم، دون ما جاء بأمرٍ مستقل أو زيادة تفصيل وبيان أو رآه - في زعمه - مخالفاً لظاهر القرآن.

د- ومنهم من صرَّح بأنه لا يقبل من السنة إلا ما جاءه من طريق صحابةٍ يحدِّدهم هو ويعيِّنهم، أو من طريق أسانيد شيوخه وطائفته، أو ما كان موافقاً لأصوله وعقله وهواه، وإلا كان مصيره الردّ والإنكار والطعن وعدم القبول(١).

هـ- ومنهم من يشترط في أسانيد الحديث شروطاً ابتدعها من عند نفسه ليردّ من السنة ما يشاء ويقبل - على مَضَض - ما يشاء، فاشترط بعضهم لقبول الخبر أن لا يقل عدد رواته عن عشرين نفساً بشرط أن يكون منهم واحد من أهل الجنة، واشترط معظمهم لقبول الحديث أن يكون متواتراً يرويه جمعٌ عن جمع في جميع طبقات الإسناد بحيث يستحيل تواطؤهم أو توافقهم على الكذب، وأما لو كان الحديث آحاداً فلم تتوفر فيه شروط المتواتر فإنهم يجمعون على ردّه وعدم الاحتجاج به في أبواب الاعتقاد، بزعم أنه لا يفيد إلا الظن وأن العقائد لا يجوز الأخذ فيها إلا باليقينات(٢).

٢- تحريف معاني السنة:

يضع أهل الأهواء والبدعة للسنة شتى العقبات الكؤود ومختلف الشِّراك

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣٦-٣٣٧)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤١٨-٤٢٢)، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية للأستاذ الدكتور: محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين للدكتور: عثمان معلم محمود.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٦)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٨-٢٣٠)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٩، ٥٠٤-٥٠٥).

والمصائد حتى لا يبقى منها شيء على خلاف مذهبهم في حَيِّز القبول من جهة الإسناد، ثم إذا بقي من السنة شيء تجاوز تلك العقبات وتخطّى تلك الشِّراك قابلوه بمَعْول التحريف لإبطال متنه ومعناه، فيحملون ألفاظ السنة على التحريفات المنكرة والتأويلات المستهجنة والمعاني البعيدة التي لا يؤيدها كتاب ولا سنة ولا لغة ولا عقل(١).

٣- تحكيم أصولهم وقواعدهم وتقديم عقول مشايخهم وكبرائهم على السنة:

كل طائفة من طوائف أهل الأهواء والبدعة اتخذت لنفسها أصولاً وقواعد ابتدعتها وخرجت بها عن الحق والهدى، وجعلت ما ذهبت إليه من الأقوال والآراء والقواعد هو المعيار والميزان الذي يفرَّق به بين الحق والضلال، وتوزن به العقائد والأقوال والأعمال، كما أنهم جعلوا مشايخهم ورؤوسهم هم منار السبيل والهداة إلى الله، وحكّموا فهومهم وآراءهم على سنة خير الخلق ﷺ(٢).

٤- الإعراض عن تعلم السنة:

لما كانت طوائف كثيرة من أهل الأهواء والبدعة لا يعتمدون على السنة،

---

(١) يراجع: المجلد الأول كاملاً من الصواعق المرسلة، فقد أسهب فيه الإمام ابن القيم في بيان ما يتعلق بهذا الأمر فشفى وكفى.

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٠-١٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٣-٧٥)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٢-٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧) (٤/ ١٩٧ -١٩٩) (١١/ ١٣-١٥، ٥٥، ٩٢، ٤٣٠-٤٣١)، الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٠-٢٣٣) (٣/ ١١٨٢-١١٨٥).

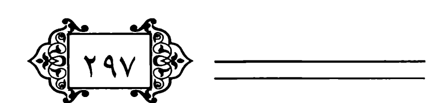
ولا يتلقون منها الهدى والعلم، وإنما عمدتهم في الدين أصولهم التي ابتدعوها وآراؤهم التي اخترعوها وأهواؤهم التي ابتدعوها؛ أورثهم ذلك الإعراض عن السنة تعلُّماً وتفقُّهاً، روايةً ودرايةً، فأهل الأهواء والبدعة من أجهل الناس بسنة النبي ﷺ أسانيدها ومتونها وألفاظها ومعانيها، فمنهم من يصل به الجهل بالسنة إلى عدم قدرته على التفريق بينها وبين القرآن الكريم، بل ربما ذكرت له آية من القرآن الكريم فقال: لا نُسَلِّم بصحة الحديث!، ومنهم من لا يعرف دواوين السنة المشهورة - ومنها الصحيحان - إلا بالسماع، وأكثرهم لا يفرِّق بين الحديث الصحيح والموضوع، بل ربما لم يميِّزوا بين الصحيح والضعيف، وقد يصل بهم الأمر إلى التشكيك في صحة حديث مع أنه من الأحاديث المقطوع بصحتها عند أهل العلم قاطبة[1].

٥- الاستدلال بالسنة على غير وجهها:

أهل الأهواء والبدعة - لجهلهم بالسنة وإعراضهم عنها واعتمادهم على أهوائهم وآرائهم - يرتكبون المخالفات العظيمة ويقعون في أخطاء فاحشة حين يستدلون بالسنة على رأي من آرائهم، فمنهم: فإما أن يستدلوا بحديث ضعيف أو موضوع، وإما أو يحرفوا الحديث عن معناه، أو يستدلوا بما ليس فيه حجة ولا شاهد... إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه في المطلب التالي - إن شاء الله -.

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث ص(٤)، شرف أصحاب الحديث ص(٧٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢-١٣)، ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين ص(٢١)، مجموع الفتاوى (٤/ ٧١-٧٢،٩٦-٩٦) (١٣/ ٣٥٣) (١٧/ ٤٤٤-٤٤٥) (٢٧/ ٤٧٩)، العلم الشامخ ص(١٠٥-١٠٧).



المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية

المسلك الأول

الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة

أوجب الله علينا اتّباع نبيه محمد ﷺ وسنته، ونهانا عن الابتداع والاختراع، وأمرَنا عند التنازع بالرجوع إلى الله والرسول (أي: الكتاب والسنة)، فيجب على كل أحد أن يعمل بسنة رسول الله ﷺ في كل أبواب الدين فيتخلق بأخلاقه ويقتدي بأقواله وأفعاله وتقريره في الاعتقاد والأحكام والآداب وسائر معالم الإسلام، والسنة التي أُمِرنا باتباعها والعمل بها هي الأحاديث الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات التي قبلها أهل العلم ونقلوها ولم ينكروها ولا ردّوها.

وأما ما لم يصِحّ من الأحاديث الضعيفة والموضوعة فإنه ليس من السنة التي أُمِرنا باتّباعها، إذ كيف يُنسَب ذلك إلى السنة ويُحكَم بأن النبي ﷺ قاله أو فعله وهو ﷺ لم يثبت أنه قاله أو فعله؟، بل لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، ولا أن يقال بها، ولا أن يُعتَقَد بما فيها، ولا أن يُستَدل بها، كما أنه لا يجوز مجرد نسبتها إليه ﷺ إلا على وجه يُبيَّن فيه أنها ضعيفة، وإذا كان هذا هو حال الأحاديث الضعيفة فكيف بالأحاديث الموضوعة المكذوبة عليه ﷺ التي هي شر الأحاديث الضعيفة؟، فقد أجمع علماء الإسلام على أنه لا يجوز مجرد ذكرها في أي

معنى - فضلاً عن روايتها أو الاستدلال بها - إلا على سبيل التنبيه على كذبها وبيان وضعها والتحذير منها.

ولا ريب في أن فيما ثبت عنه ﷺ من السنة الغُنْية والكفاية والخير كله، فلا حاجة لغيره من الضعيف والموضوع، ولا تتوقف معرفة الدين على الوقوف عليه.

وهذا هو مسلك أهل السنة، بل هو أصل عظيمٌ لأهل الإسلام عموما[١].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعرض كثيرٌ منهم عن الاستدلال بالأحاديث الصحيحة المقبولة، لأنهم لم يجدوا فيها ولو حديثاً واحداً ينصّ على ما يدَّعونه ويذهبون إليه من الهوى والبدعة، وذلك أن الله جعل في سنة نبيه ﷺ من الهدى والبيان ما يفرِّق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب والهُدى والهوى، واستدلوا بالغثّ والضعيف والواهي والموضوع الذي فيه النصّ على ما يريدونه من الباطل والضلال، فامتلأت أقوالهم ومصنَّفاتهم من الاستدلال بهذا النوع المردود من الحديث، حتى صارت مصنَّفاتهم من مظانّ الحديث المردود[٢].

---

(١) انظر: ذم التأويل ص(٤٧)، علوم الحديث ص(٩٨)، خلاصة الأحكام (١/ ٥٩-٦٠)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٠) (١٦/ ٤٣٢)، النبوات ص(٦٧)، المقنع (١/ ٢٣٢)، تذكرة الموضوعات ص(٦)، مجموع فتاوى ابن باز (٢٦/ ٣٠٨).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١/ ٨)، الرد على الجهمية ص(٩٩)، ذم التأويل ص(٤٧)، علوم الحديث ص(٩٨)، الجواب الصحيح (٤/ ٤٣)، المقنع (١/ ٢٣٩)، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨٣٨-٨٤٠)، الصواعق المحرقة (١/ ١٢٥).

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة قد دلّ عليه الكتاب الكريم والسنة الشريفة، ونصّ عليه السلف والأئمة.

ففي الكتاب: يقول الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٣]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس؛ فإن كان ممن يعتقد ما قاله وله فيه حجة يستدل بها كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئا، كاحتجاجهم بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقي إليهم اعتقدوا أنه من اللّه وكان من إلقاء الشيطان، وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا...، وإن تمسك المبطل بحجج سمعية فإما أن تكون كذبًا على الرسول، أو تكون غير دالة على ما احتج بها أهل البُطُول، فالمنع إما في الإسناد وإما في المتن ودلالته على ما ذكر »[١].

وفي السنة: يقول النبي ﷺ: « سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم » وفي رواية: « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم»[٢]، وفي لفظ: « يأتونكم ببدع من الحديث »[٣]، وممن يشمله الحديث: أهل الأهواء والبدع الذين يتحدثون

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٦٧-٧٨).

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٨).

(٣) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها ص (٦٨، ٧٤).

بالأحاديث الكاذبة ويبتدعون أحكاماً باطلة مبتدعة واعتقادات فاسدة زائغة[١].

قال الدارمي: « فقلت: إن أَفْلَسَ الناس من الحديث وأفقرهم فيه الذي لا يجد من الحديث ما يدفع به تلك الأحاديث الصحيحة المشهورة في تلك الأبواب إلا هذا الحديث [يشير إلى حديثٍ ضعيفٍ يستدل به من ينكر علوّ الله على خلقه]...، فالحمد لله إذ ألجأتهم الضرورة إلى هذا وما أشبهه؛ لأنهم لو وجدوا حديثاً منصوصاً في دعواهم لاحتجوا به لا بهذا، ولكن حين أَيِسوا من ذلك وأعياهم طلبه تعلقوا بهذا الحديث »[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...لكن الناس يؤتون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى: إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه...، وإما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من أقوالٍ كُذِبت عليهم »[٣].

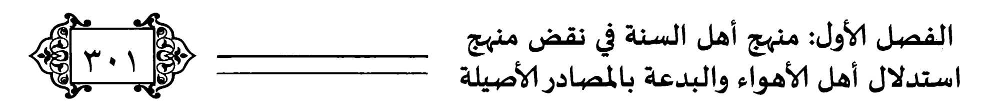
وإنما سلك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك لأسباب، منها ما سبق ذكره من: إفلاس كثيرٍ منهم من الحديث حفظاً ومعرفةً ودرايةً وروايةً، وأن الأحاديث الصحيحة تنصّ على خلاف ما هم عليه من البدعة، وليس فيها

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٢٨)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ١٠٤٤)، فيض القدير (٤/ ١٣٢)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٥٢٨).

(٢) الرد على الجهمية ص(٩٩).

(٣) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣-٤٤).



ولو حديثاً واحداً ينصّ على قولهم ومذهبهم المبتَدع، فوجدوا في الحديث الضعيف والموضوع بُغيَتهم فتتبّعوه واستدلوا به.

ومن الأسباب - أيضاً -، وهي قد توجَد في بعضهم دون بعض:

١- الزندقة والإلحاد وإفساد الدين وتنفير الناس عنه.

٢- الطعن في أهل السنة والحديث - بل ربما في عامة المخالفين لهم - باختلاق الموضوعات التي ينسبونها إلى مذهبهم وهم برآء منها.

٣- الاحتساب وطلب الأجر والتديّن بوضع الحديث أو اتّباع الحديث الضعيف فيما يوافق مذاهبهم الفاسدة، بدعوى أن في ذلك نصرةً للدين المبتَدع الذي هم عليه وتقوية له.

٤- التعصب لما هم عليه من الباطل وإرادة نصرته والاحتجاج عليه.

٥- طلب العذر لأنفسهم وإبعاد الظن السيء عنهم، بدعوى أن عندهم مستنداً من الحديث يدلّ على أقوالهم ومذاهبهم.

ومما يُورِث العجَب في استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة أمران:

أولهما: أنهم إذا ذُكِرت لهم الأحاديث الصحيحة المقبولة ركبوا الصعب والذلول لردّها والطعن فيها، تارة في أسانيدها وتارة في متونها، ومرة بدعوى أنها أخبار آحاد لا تفيد اليقين وأخرى بدعوى أنها أدلة لفظية لا تفيد علماً ومجازات لا يُقصَد بها حقيقتها - حتى وإن كانت متواترة -، وفي مقابل ذلك يستدلون بأحاديث باطلة مكذوبة متيقنة البطلان واضحة الوضع والبهتان قد أجمع أهل الحديث والأثر على أنها كذب موضوع مختلق، هذا مع كون هذه

الأحاديث لا تصل إلى درجة الأحاديث الضعيفة التي هي أدنى مراتب الآحاد، فتأمل هذا التناقض الصريح!.

وثانيهما: أنهم يجمعون مع استدلالهم بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعةِ سيئة أخرى (حشَفاً وسوء كِيلة)، وهي أن تلك الأحاديث قد لا تدل صراحةً على بدعتهم ومرادهم فيتأولونها ويلوون أعناقها حتى يحرفوا معانيها إلى ما يريدون!، فيجمعون بين الاستدلال الباطل في السند والمتن أو الدليل والمدلول![1].

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة له صور، منها:

١ - الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها الثناء على فرقتهم على سبيل التعيين لها بالاسم.

٢ - الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها التنصيص على تقرير أقوالهم وعقائدهم التي يقولون بها ويذهبون إليها وأنها هي الحق.

٣ - الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها ذم مخالفيهم على سبيل التعيين لهم بالاسم.

٤ - الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها التنصيص على بطلان أقوال المخالفين لهم وعقائدهم التي يقولون بها ويذهبون إليها.

---

(١) انظر: الرد على الجهمية ص(٩٩)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٦٩٨)، ذم التأويل ص(٤٧)، علوم الحديث ص(٩٨)، المقنع (١/ ٢٣٨-٢٣٩)، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٢٨٣-٢٨٥)، الصواعق المحرقة (١/ ١٢٥).

٥- تتبُّع ما هو موجود من أحاديث ضعيفة أو موضوعة للاستدلال بها.

٦- اختلاق أحاديث موضوعة يستدلون بها.

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة:

١- استدلال المعتزلة على أن ما هم عليه هو الحق:

• بالحديث الذي لا أصل له: « افترقت بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة؛ أَبَرُّها وأتقاها الفئة المعتزلة »(١).

• وبالإسناد الموضوع الذي رواه محمد بن شداد بن عيسى المتكلم المعتزلي الملقب بزرقان، قال: « حدثنا أبو الهذيل العلاف، قال: أخذت ما أنا عليه من العدل والتوحيد عن عثمان الطويل، وأخبرني أنه أخذه عن واصل ابن عطاء، وأخذه عن عبد الله بن محمد بن الحنفية، وأخذه من أبيه، وأخبره أنه أخذه عن أبيه علي، وأنه أخذه عن رسول الله ﷺ، وأخبره أن جبريل نزل به عن الله تعالى »(٢).

---

(١) ذكره القاضي عبدالجبار الهمذاني - شيخ المعتزلة - في كتابه: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص (١٦٥-١٦٦). وهو شديد النكارة سنداً ومتناً، وسياق متنه مُشعِرٌ باختلاقه. انظر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/ ١١٤-١٢٦).

(٢) ذكره الذهبي في السير (١٣/ ١٤٩)، وقال: «رواه جماعة عن زرقان؛ فهو متهم به».

٢- استدلال المرجئة على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص بالحديث الموضوع: « الإيمان مُثْبَت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته كفر، ونقصانه كفر »[1].

٣- استدلال القدرية على أن العباد خالقون لأفعالهم بالحديث الموضوع: « إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيد من وَجَد لقدمه موضعاً، فينادي مُنادٍ من تحت العرش: ألا من برّأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة »[2].

٤- استدلال الجهمية على القول بخلق القرآن بالحديث الموضوع: « إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها »[3].

٥- استدلال الصوفية على مشروعية الوجْد وتمزيق الخرق وتقسيمها بالحديث الموضوع: أن أعرابياً أنشد عند النبي ﷺ:

---

(١) قال ابن حبان: « وهذا شيء وضعه أبو مطيع البلخي على حماد بن سلمة... ». المجروحين (٢/ ٢٧)، وقال أبو حاتم الرازي: « كان قاضي بلخ، وكان مرجئاً ». الجرح والتعديل (٣/ ١٢١).

(٢) قال ابن الجوزي: « هذا حديث موضوع، والمتهم بوضعه جعفر بن حسن، وكان قدريا فوضع الحديث على مذهبه ». الموضوعات (١/ ٢٧٢). وقال الذهبي: « هذا منكر، يحتج القدرية به ». ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٤).

(٣) أورده الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧٧-٥٧٩) وقال: « فهذا - مع كونه من أبين الكذب - هو من وضعه [يعني: محمد بن شجاع بن الثلجي] لنصرة مذهب الجهمية؛ ليذكروه في معرض الاحتجاج به على أن نفسه - سبحانه - اسم لشيء من مخلوقاته؛ فكذلك إضافة كلامه إليه من هذا القبيل؛ إضافة ملك وتشريف، كبيت الله وناقة الله، ثم يقولون: إذا كان نفسه تعالى إضافة ملك فكلامه بالأولى ».

قد لسعت حية الهوى كبدي فلا طبيب لها ولا راقي

إلا الحبيب الذي شغفت به فعنده رقيتي وترياقي

فتواجد رسول الله ﷺ وتواجد الأصحاب رضي الله عنهم حتى سقط رداؤه عن منكبه، فلما فرغوا أوى كل واحد إلى مكانه، فقال معاوية بن أبي سفيان: ما أحسن لعبكم يا رسول الله!، فقال: مَهْ يا معاوية!، ليس بكريم من لم يهتز عند سماع ذكر الحبيب. ثم اقتسم رداء رسول الله من حضر بأربعمائة قطعة[١].

٦- استدلال من يجيز التوسل بذوات المخلوقين بعدد من الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة، ومنها:

• عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه أتى النبي ﷺ فقال: إنني أتعلم القرآن ويتفلت مني، فقال له رسول الله ﷺ: « قل: اللهم إني أسألك بمحمد نبيك

---

(١) قال السهروردي: « وما وجدنا شيئاً نقل عن رسول الله ﷺ يشاكل وجد أهل الزمان وسماعهم واجتماعهم وهيئتهم إلا هذا، وما أحسنه من حجة للصوفية وأهل الزمان في سماعهم وتمزيقهم الخرق وقسمتها إن صح، والله أعلم ». عوارف المعارف (٢/ ٣٦). وقال الفتني: « وقد وقفت على استفتاء فيه أفتى الإمام عبد الرحمن المقدسي بأن هذا الحديث غير صحيح، لأن محمد بن طاهر وإن كان حافظا لكنهم تكلموا فيه ونسبوه إلى الإباحة، وله كتاب في صفة التصوف روى فيه عن أئمة الدين حكايات باطلة، مع أن هذا لا يناسب شعر العرب وإنما يليق بالمولدين، وكذلك ألفاظ متن الحديث لا يليق بكلام النبي ﷺ ولا بكلام أصحابه، وكذلك معناه لا يليق بأحوالهم من الجد والاجتهاد، وكذلك تمزيق أربعمائة قطعة لا يليق بهم. وأفتى النووي فيه بأنه باطل لا يحل روايته ويعزر من رواه عالما بحاله ». تذكرة الموضوعات ص(١٩٨).

وبإبراهيم خليلك وبموسى نَجِيِّك وعيسى روحك وكلمتك وبتوارة موسى وإنجيل عيسى وزبور داود وفرقان محمد وبكل وحي أوحيته وقضاء قضيته.. ».

• وحديث: « لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب، أسألك بحق محمد لما غفرت لي. قال: وكيف عرفت محمداً؟. قال: لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: « لا إله إلا الله محمد رسول الله »، فعلمت أنك لم تُضِف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. قال: صدقت يا آدم، ولولا محمد ما خلقتك »[1].

---

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص(١٢٤-١٣٢)، التوسل أنواعه وأحكامه ص(٧١-٩٠).

المسلك الثاني

الاستدلال بالمتشابه

امتدح الله سبحانه مسلك الراسخين في العلم الذين يؤمنون بكتابه كله محكمه ومتشابهه، ويردّون المتشابه إلى المحكم، وهذا المسلك الذي يسلكه الراسخون في المحكم والمتشابه في كتاب الله يسلكونه أيضاً في المحكم والمتشابه في سنة رسوله ﷺ؛ لأن الجميع وحيٌ من الله تبارك وتعالى على رسوله ﷺ، ووحْي الله كله حق وصدق؛ ويصدق بعضه بعضاً ويوافقه ويبيّنه، وليس فيه باطلٌ البتة لا مطابقة ولا تضمناً ولا لزوماً، ولا اختلاف فيه ولا تعارض ولا تضارب ولا تناقض.

وهذا هو مسلك أهل السنة في المحكم والمتشابه في سنة رسول الله ﷺ.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإن مسلكهم في المحكم والمتشابه في سنة رسول الله ﷺ هو المسلك نفسه الذي يسلكونه في كتاب الله، وهو: أنهم يَدَعون المحكم ولا يعملون به؛ لأنهم لا نصيب لهم فيه فهو دافعٌ لباطلهم وحجة عليهم، ويحرصون على طلب المتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها.

وقد تقدم في موضعٍ سابقٍ ذكر الأدلة - من الكتاب والسنة والأثر - على سلوكِ أهل الأهواء والبدعة اتّباعَ المتشابه في كتاب الله، وبيان أسباب ذلك وصُوَره، وذلك كله ينطبق تمام المطابقة على سلوكِ أهل الأهواء والبدعة ذلك

المسلك نفسه في سنة رسول الله ﷺ، فأغنى ذلك عن إعادته هنا[١].

قال الإمام أحمد رحمه الله: « وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم بشرا كثيرا »[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأهل البدع - كالخوارج والرافضة والجهمية والقدرية - يتبعون ما تشابه عليهم معناه، ويَدَعون المحكم المنصوص الذي بينه الله...، وعمدتهم التمسك بأحاديث بعضها ضعيف أو مكذوب، وبعضها متشابه لا يدل على المطلوب...، وهكذا أهل البدع الذين يَدْعون أهل القبور ويحجون إليها ويجعلون أصحابها أنداداً لله حتى يقول بعضهم: إن الحج إليها أفضل من الحج إلى بيت الله...، عمدتهم إما أحاديث مكذوبة، وإما ألفاظ مجملة متشابهة...، ويَدَعون الصحيح المنصوص المحكم الثابت من الأحاديث عن خاتم الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليه - التي ليس في سندها ولا فيما يستدل به من معناها نزاع بين العلماء »[٣].

وقال ابن القيم: « فلهم طريقان في رد السنن: أحدهما: ردها بالمتشابه من القرآن أو من السنن، الثاني: جعلهم المحكم متشابها ليعطلوا دلالته »[٤].

ومن نماذج ما استدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم من متشابه السنة:

١ - الطعن في صحابة رسول الله ﷺ وتكفيرهم:

---

(١) راجع: ص(١٨٥).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٩).

(٣) الرد على الأخنائي ص(١٥٧-١٥٨).

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٤).

قال ابن القيم رحمه الله: « ردُّ الرافضة النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة المعلومة عند خاص الأمة وعامتها بالضرورة في مدح الصحابة والثناء عليهم ورضاء الله عنهم ومغفرته لهم وتجاوزه عن سيئاتهم ووجوب محبة الأمة واتباعهم لهم واستغفارهم لهم واقتدائهم بهم؛ بالمتشابه من قوله: « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »[1] ونحوه »[2].

٢- تكفير أهل الإسلام بارتكاب كبائر الذنوب:

قال ابن القيم رحمه الله: « كفعل إخوانهم من الخوارج حين ردوا النصوص الصحيحة المحكمة في موالاة المؤمنين ومحبتهم وإن ارتكبوا بعض الذنوب التي تقع، المُكَفَّرَةَ بالتوبة النصوح والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب المكفرة ودعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد موتهم وبالامتحان في البرزخ وفي موقف القيامة وبشفاعة من يأذن الله له في الشفاعة وبصدق التوحيد وبرحمة أرحم الرحمين، فهذه عشرة أسباب تمحق أثر الذنوب، فإن عجزت هذه الأسباب عنها فلابد من دخول النار ثم يخرجون منها، فتركوا ذلك كله بالمتشابه من نصوص الوعيد »[3].

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٥٦) رقم (١٢١)، ومسلم (١/ ٥٨) رقم (٢٣٢).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٣٠٤).

(٣) السابق، ثم قال (٢/ ٣٠٥): « فاشتركوا هم والرافضة في رد المحكم من النصوص وأفعال المؤمنين بالمتشابه منها، فكفّروهم وخرجوا عليهم بالسيف، يقتلون أهل الإيمان ويَدَعون أهل الأوثان، ففساد الدنيا والدين من تقديم المتشابه على المحكم، وتقديم الرأي على الشرع، والهوى على الهدى، وبالله التوفيق ».

٣- تحريم دم من فعل الشرك لمجرد قوله: (لا إله إلا الله):

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: « وللمشركين شبهة أخرى يقولون: « إن النبي ﷺ أنكر على أسامة قَتْل من قال: لا إله إلا الله »[١]. وكذلك قوله: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله »[٢]، وأحاديث أُخَر في الكف عمن قالها. ومراد هؤلاء الجهلة أن من قالها لا يكفر ولا يُقتَل ولو فعل ما فعل »[٣].

٤- الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله:

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: « ولهم شبهة أخرى، وهو ما ذكر النبي ﷺ: « أن الناس يوم القيامة يستغيثون بآدم ثم بنوح ثم بإبراهيم ثم بموسى ثم بعيسى، فكلهم يعتذرون حتى ينتهوا إلى رسول الله ﷺ »[٤]. قالوا: فهذا يدل على أن الاستغاثة بغير الله ليست شركا »[٥].

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤/ ١٥٥٥) رقم (٤٠٢١)، ومسلم (١/ ٦٨) رقم (٢٨٨).
(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ١٧) رقم (٢٥)، ومسلم (١/ ٣٨) رقم (١٣٣).
(٣) كشف الشبهات ص(١٧٥).
(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣/ ١٢١٥) رقم (٣١٦٢)، ومسلم (١/ ١٨٠) رقم (٣٢٢).
(٥) كشف الشبهات ص(١٧٧).

المسلك الثالث

الاستدلال بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها

مسلك أهل السنة وأهل الأهواء والبدعة في سنة رسول الله ﷺ - في هذا الباب - هو امتدادٌ لمسلكهم في كتاب الله:

فأهل السنة: يجمعون كل ما جاء من الأحاديث - أو ما وقفوا عليه منها - الواردةِ في المسألة المعيَّنة، وينظرون في سياقات الأحاديث ومعانيها، ويرَدّون كل حديثٍ منها إلى معناه الصحيح الذي دلّ عليه، ويجمعون بين ألفاظها في المعنى الصحيح الذي دلّت عليه الأحاديث كلها وتجتمع فيه؛ وبذلك يأخذون بما جاء في السنة كله - علماً وعملاً -، ولا يُسقِطون شيئاً منه أو يأخذون بعضه ويتركون بعضه.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يقصرون نظرهم وبحثهم على الأحاديث التي يرون بآرائهم العليلة أنها - بظاهرها أو بعد تأويلها - تقوّي مذهبهم وتؤيّد باطلهم، فيؤمنون بها ويتمسّكون ويحتجّون، وأما الأحاديث التي تقابلها أو التي احتج بها غيرهم مما يخالف قولهم فإنهم إما أن يهملوها، وإما أن يردّوها وينكروا معانيها وما اشتملت عليه.

وجميع ما تقدم ذكره من بيان أدلة القرآن والسنة على سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك في آيات الله، وأسباب ذلك، وصُوَره[1]؛ هو أدلةٌ وصُوَرٌ وأسبابٌ لسلوكهم إياه في السنة؛ فإن الكتابَ والسنةَ وحيُ الله على عبده محمد

---

(١) راجع: ص(١٩٠).

ﷺ ودينُه وشرعه.

قال أبو عبد الله البخاري: « وحرم الله ﷻ على أهل الأهواء كلهم أن يجدوا عند أشياعهم أو بأسانيدهم حكماً من أحكام الرسول ﷺ أو فرضاً أو سنة من سنن المرسلين إلا ما يعتلّون بأهل الحديث إذ بدا لهم كالذين جعلوا القرآن عضين فآمنوا ببعض وكفروا ببعض »[١].

وقال ابن قتيبة: « ...وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضا وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث »[٢].

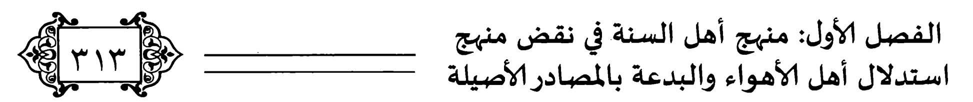
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب، لكن الناس يُؤْتَون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى: إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه. وإما من جهة أخذهم ببعض الحق دون بعض مثل أن يؤمنوا ببعض ما أنزله الله دون بعض فيضلون من جهة ما لم يؤمنوا به »[٣].

---

(١) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص(٣).

(٣) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣).



وقال الشاطبي: « وكذلك فِعْلُ كل واحدة من تلك الفرق: تستمسك ببعض تلك الأدلة وتردّ ما سواها إليها، أو تُهمِل اعتبارها بالترجيح إن كان الموضع من الظنيات التي يسوغ فيها الترجيح أو تدعي أن أصلها الذي ترجع إليه قطعي والمعارض له ظني فلا يتعارضان »(١).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها ما يأتي(٢):

١- الاستدلال بحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: سألتُ رسول الله ﷺ: هل رأيتَ ربَّك؟ قال: « نُورٌ أَنَّى أَرَاه »(٣).

استدل به نفاة الرؤية من الجهمية والمعتزلة وغيرهم فقالوا: إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة(٤).

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه رواية أخرى لهذا الحديث نفسه، وما اشتملت عليه الأحاديث الأخرى من أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة.

---

(١) الاعتصام (٢/ ٢٥٥).

(٢) أورد ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص(٣-٧)، والشاطبي في الاعتصام (٢/ ٢٥٣-٢٥٥) نماذج في ذلك من صنيع مختلف الفرق كالخوارج والقَعَدة والمرجئة والقدرية والرافضة ومفضِّلي الفقر (الصوفية).

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١٦١) رقم (٢٩١).

(٤) انظر: الرد على الجهمية ص(١٢٣). وانظر: استدلال الخليلي الإباضي بالحديث - على إنكار رؤية المؤمنين ربهم في الدنيا والآخرة - في الحق الدامغ ص(٧٦).

٢- الاستدلال بقوله ﷺ: « من قال : لا إله إلا الله دخل الجنة »[١].

استدل به بعض فرق المرجئة على أن هذا القول هو كل الإيمان، وأن من قال: (لا إله إلا الله) يدخل الجنة ولا يدخل النار بحال[٢].

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه الأحاديث الأخرى التي تنصّ على بقية أعمال الإيمان، وعلى دخول بعض المؤمنين النار.

٣- الاستدلال بقوله ﷺ: « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »[٣].

استدل به الجهمية على أن القرآنَ بألفاظِنا وألفاظَنا به شيء واحد، وأن التلاوة هي المتلوّ والقراءة هي المقروء؛ وألفاظنا وتلاوتنا وقراءتنا مخلوقة؛ فالقرآن مخلوق[٤].

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه الروايات والألفاظ الأخرى لهذا الحديث نفسه وما اشتملت عليه الأحاديث الأخرى من أن قراءة القارئ وتلاوته غير المقروء والمتلوّ.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٢٧٩) وقال: « صحيح الإسناد ».

(٢) انظر: سنن الترمذي ص(٤٢٨)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ٨٢٤-٨٢٥)، الشريعة (٢/ ٥٥٤-٥٥٥)، الفتاوى الكبرى (١/ ٢١٤-٢١٥).

(٣) أخرجه - بهذا اللفظ -: إسحاق بن راهويه في مسنده (١/ ١٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والطبراني في مسند الشاميين (١/ ١٨٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٤) انظر: خلق أفعال العباد ص(١٠٥-١٠٦).

المسلك الرابع
تحميل معاني الأحاديث ما لا تحتمل

النبي ﷺ هو المبلِّغ عن الله دينَه وشرعه الذي ارتضاه لعباده، وهو « أعلم من غيره بذلك، وأنصح من غيره للأمة، وأفصح من غيره عبارة وبيانا، بل هو أعلم الخلق بذلك وأنصح الخلق للأمة وأفصحهم، فقد اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة، ومعلوم أن المتكلم أو الفاعل إذا كمل علمه وقدرته وإرادته كمل كلامه وفعله، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه وإما من عجزه عن بيان علمه وإما لعدم إرادته البيان، والرسول هو الغاية في كمال العلم والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين والغاية في قدرته على البلاغ المبين، ومع وجود القدرة التامة والإرادة الجازمة يجب وجود المراد »(١).

ولذلك؛ فإن أهل السنة « كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا، ولم يُبْدوا لشيء منها إبطالا، ولا ضربوا لها أمثالا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرا واحدا، وأجروها على سنن واحد »(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٠-٣١). وانظر: طريق الهجرتين ص(٣٥٩).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٤٩).

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعرضوا عن المعاني الصحيحة لحديث النبي ﷺ، وعدلوا بألفاظه عن وجهها وصوابها وظاهرها، وتصرفوا في معانيها دون أي دليل معتبر أو حجة مقبولة، وحملوها على غير التفسير المعروف عن الصحابة رضي الله عنهم وعلى ما لا تحتمله ولا يشهد للفظه عربيّ ولا لمعناه برهان.

ولا غرو، فهذا المسلك الذي سلكوه تجاه سنة النبي ﷺ قد سلكوه قبل ذلك تجاه آيات القرآن!، وقد سبق ذكر الأدلة على سلوكهم هذا المسلك وأسبابه وصوره في موضعٍ سابق(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب، لكن الناس يُؤْتَون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى: إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه...، وإما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من ...جهة ترجمة أقوالهم بغير ما تستحقه من الترجمة، وتفسيرها بغير ما تستحقه من التفسير الذي دل عليه كلام الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -؛ فإنه يجب أن يفسَّر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف

---

(١) راجع: ص(٢٢٢).

المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عُرْفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده. وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضا، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه؛ كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده، وكذبا عليه.

فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم »[١].

ومن نماذج سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك في الحديث ما يأتي:

١- تحميل قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه »[٢] وقوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: « أما تَرْضَى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى »[٣] ما لا يحتمل، وهو: أن عليّاً رضي الله عنه أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وأحق بالخلافة منهم[٤].

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣-٤٤).

(٢) أخرجه الترمذي ص(٥٨٠) رقم (٣٧١٣) من حديث أبي سريحة أو زيد بن أرقم، وقال: « هذا حديث حسن غريب »، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢١٣). وأخرجه ابن ماجه (١/ ٨٦) رقم (١٢١) من حديث سعد بن أبي وقاص، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٢٦-٢٧).

(٣) متفق عليه: البخاري (٣/ ١٣٥٩) رقم (٣٥٠٣)، ومسلم (٤/ ١٨٧٠) رقم (٢٤٠٤).

(٤) انظر: الإمامة والرد على الرافضة ص(٢١٧-٢٢٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٤١٤-٤١٩). وانظر: استدلال الرافضة بالحديث الأول في بحار الأنوار (٣٧/ ٢٢٥).

٢- تحميل قوله ﷺ: « احتج آدم وموسى: فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا، خيّبتنا وأخرجتنا من الجنة. فقال له آدم: أنت موسى، اصطفاك الله بكلامه وخطَّ لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟. فقال النبي ﷺ: فحَجَّ آدمُ موسى، فحَجَّ آدمُ موسى»[1] ما لا يحتمل - من ثلاث طوائف -:

فريق حملوه على معنى: أنه يقتضي رفع الذم والعقاب عمن عصى الله لأجل القدر، وأن لمن عصى الله أن يجعل القدر حجة على عصيانه، فكذبوا بهذا الحديث، وهؤلاء هم القدرية المعتزلة.

وفريق حملوه على معنى: أن الاحتجاج بالقدر حجة، وأنه لا فِعْل للعبد في المعصية، وجعلوه عمدة في سقوط الملام عن المخالفين لأمر الله ورسوله، وهؤلاء هم الجبرية.

وفريق حملوه على معنى: أن الاحتجاج بالقدر حجة - أيضاً - في حق أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد الربوبية وفَنَوا عما سوى الله، فيَرَون أن لا فاعل إلا الله، وقد يجعلون هذا نهاية التحقيق وغاية العرفان والتوحيد، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المدعين للحقيقة[2].

---

(١) متفق عليه: البخاري (٣/ ١٢٥١) رقم (٣٢٢٨)، ومسلم (٢/ ٢٠٤٢) رقم (٢٦٥٢).

(٢) انظر: درء التعارض (٨/ ٤١٨-٤١٩)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٤) (١١/ ٢٥٨-٢٥٩).

المسلك الخامس

الاستدلال بما ليس دليلاً شرعياً من أفعال النبي ﷺ وسيرته

السنة - كما يعرِّفها أهل الحديث - هي : « ما أُثِر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها»[(١)]، فهي - بهذا التعريف - شاملةٌ لكل ما صحّ عنه ﷺ في حياته، وذلك يشمل الجوانب الآتية:

١- ما كان قبل بعثته ورسالته وما كان بعدها.

٢- ما صدر عنه من أي قول أو فعل أو تقرير.

٣- ما صدر عنه بخِلْقته وطبيعته البشرية وما يبلّغه من دين الله وشرعه.

٤- كل حركاته وسكناته.

٥- جميع صفاته الخلْقية والخُلُقية.

٦- ما أفاد حكماً شرعياً أم لم يُفِد.

---

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر ص(٣)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٧).

ولكن السنة التي أوجب الله على الخلق اتباعها وحرّم مخالفتها هي: ما شرعه الله وجاء به النبي ﷺ في العقائد والأقوال والأعمال والعبادات والمقاصد والأحوال(١).

ومما يتجلّى به ذلك: أن يُقال:

إن جميع ما يصدر عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو حركةٍ أو سكونٍ لا يخلو من حالتين، هما:

الأولى: ما لا يُعدّ من السنة التي أمر الله باتباعها وجوباً أو ندباً، ولا يُستَدلّ بشيء منه بمجرّده على اعتقادٍ أو حكمٍ أو نحو ذلك مما يثبت به دين وشريعة، ولا اقتداءَ فيه بالنبي ﷺ:

وتندرج تحتها الأقسام الآتية:

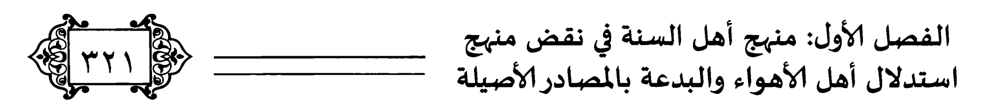
١- ما صدر عنه بمقتضى الجبلة البشرية أو العادة أو التصرُّف الدنيوي المحض: كمطلق الأكل والشرب والنوم والجلوس والبيع والشراء واللباس وأنواعه ونحو ذلك.

٢- ما ورد عنه ﷺ قبل بعثته ورسالته: كتحنّثه في غار حراء ونحوه؛ فإنه لم يكن حينها قد نبّأه الله وأرسله بدينه وشرعه.

٣- ما صدر عنه من معجزاته التي أجراها الله له أو على يديه: كنبْع الماء من بين أصابعه وفلْق القمر له نصفين ونحو ذلك.

---

(١) انظر: النبوات ص(٦٧)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٠) (١٩/ ٣٠٧-٣٠٨) (٢٢/ ٥٣٩-٥٤٠).



٤- ما صدر عنه مما اختصّه الله به من الأحكام والأفعال: كالجمع بين أكثر من أربع نسوة ونحو ذلك.

٥- ما اجتهد فيه النبي ﷺ وجاء الوحي بعدم موافقته فيه.

٦- ما نُسِخ من الأحكام والشريعة.

الثانية: ما يُعدّ من السنة التي أمر الله باتباعها وجوباً أو ندباً، ويُستَدلّ بها على كل أبواب الدين من الاعتقاد والأحكام ونحو ذلك مما يثبت به دين وشريعة، ويُقتَدى فيه بالنبي ﷺ:

وتندرج تحتها الأقسام الآتية:

١- ما صدر عنه ﷺ بياناً للقرآن وامتثالاً له.

٢- ما أمر به أو فعَله على سبيل الإيجاب أو الندْب أو بياناً لذلك أو تقريراً له[1].

فالواجب على من أراد أن يستدل بسنة النبي ﷺ على عقيدة أو حكمٍ أو نحوهما: أن يستدل بما يصحّ أن يُقتَدى به ﷺ فيه ويُتّبع، دون ما لا يُؤخَذ منه دين ولا شرع.

وهذا هو مسلك أهل السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ونحن مأمورون بإتباعه ﷺ، وذلك بأن نصدقه في كل ما أخبر به، ونطيعه في كل ما أوجبه وأمر به، لا يتم الإيمان به

---

(١) انظر: أفعال الرسول ﷺ (١/ ١٧٦-١٨٠، ٢١٥-٢١٧)، علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ ص: (١١٤-١١٥).

إلا بهذا وهذا، ومن ذلك أن نقتدي به في أفعاله التي يشرع لنا أن نقتدي به، فما فعله على وجه الوجوب أو الاستحباب أو الإباحة نفعله على وجه الوجوب أو الاستحباب أو الإباحة، وهو مذهب جماهير العلماء، إلا ما ثبت اختصاصه به »[1].

وسُئل رحمه الله: ما حَدُّ الحديث النبوي؟ أهو ما قاله في عمره، أو بعد البعثة، أو تشريعًا؟. فأجاب: « الحمد لله رب العالمين، الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدِّث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة. فما قاله إن كان خبرًا وجب تصديقه به، وإن كان تشريعًا إيجابًا أو تحريمًا أو إباحة وجب اتباعه فيه، فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله عز وجل...، وقد اتفق المسلمون على أنه لا يستقر فيما بلغه باطل...؛ ولهذا كان كل ما يقوله فهو حق...

والمقصود أن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم إذا أطلق دخل فيه ذكر ما قاله بعد النبوة، وذكر ما فعله؛ فإن أفعاله التي أقر عليها حجة، لا سيما إذا أمرنا أن نتبعها...، وكذلك ما أحله الله له فهو حلال للأمة ما لم يقم دليل التخصيص...، ومما يدخل في مسمى حديثه: ما كان يُقِرُّهم عليه...، فهذا كله يدخل في مسمي الحديث، وهو المقصود بعلم الحديث؛ فإنه إنما يطلب ما يستدل به على الدين، وذلك إنما يكون بقوله أو فعله أو إقراره.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٢٠-٤٢١).

وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة، مثل: تَحنُّثِهِ بغار حراء، ومثل: حسن سيرته؛ لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة: من كرائم الأخلاق ومحاسن الأفعال...، وأمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التي تنفع في المعرفة بنبوته وصدقه، فهذه الأمور ينتفع بها في دلائل النبوة كثيرًا...، وهذا أيضًا قد يدخل في مسمى الحديث.

والكتب التي فيها أخباره منها كتب التفسير، ومنها كتب السيرة والمغازي، ومنها كتب الحديث، وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة...

وقول السائل: «ما قاله في عمره أو بعد النبوة أو تشريعًا»: فكل ما قاله بعد النبوة وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع، لكن التشريع يتضمن الإيجاب والتحريم والإباحة...»[1].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يستدلون بكل ما يرون أن فيه دليلاً لهم على قولهم ومذهبهم، دون أي تحرٍّ ولا نظرٍ فيما يستدلون به: هل هو من السنة التي يجب فيها الاتباع والعمل أو من السنة التي هي مطلق ما صحّ عنه ﷺ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٩-١٢).

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة تتنازعه المسالك السابقة في استدلالهم بالسنة: فإن استدلالهم بالحديث الضعيف والموضوع، وبالمتشابه، وببعض الأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها، وتحميلهم معاني الحديث ما لا يحتمل؛ كل ذلك يحمل في طيّاته الاستدلال بما لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً؛ لأن الأحاديث جميعها التي يستدلون بها في تلك الأحوال لا تصلح أن تكون أدلة شرعية على ما استدلوا عليه.

ولسلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك الباطل أسباب عديدة، منها:

١ - عدم عنايتهم ومعرفتهم أصلاً بالحديث وأقسامه وتفريعاته.

٢- عدم إدراكهم طريقةَ استدلال الصحابة بالسنة، وعدم عنايتهم بذلك.

٣- أن الاستدلال بالحديث ليس هو الأصل عندهم، وإنما الأصل عندهم هو أصولهم وقواعدهم التي ابتدعوها لأنفسهم، وإنما يستدلون بالسنة استئناساً أو دفعاً للخصم أو تقويةً لقولهم الباطل أو نحو ذلك من الأغراض الفاسدة، ولذا؛ فإنهم يستدلون بأي حديث يرون أن فيه تأييداً لهم دون أي عناية بفهمه وفقهه وتحرير دلالته وإن كان يصلح دليلاً يُستَدل به على ذلك أو لا.

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بما ليس دليلاً شرعياً له صور عديدة، هي نفسها الأقسام الستة المذكورة في بداية هذا المسلك، فاستدلالهم - إذاً - له صور ستة، هي: استدلالهم: بما صدر عنه ﷺ بمقتضى الجبلة البشرية أو العادة أو التصرُّف الدنيوي المحض، وبما ورد عنه قبل بعثته ورسالته، وبما صدر عنه من معجزاته، وبما صدر عنه مما اختصّه الله به من الأحكام والأفعال، وبما اجتهد فيه وجاء الوحي بعدم موافقته فيه، وبما نُسِخ من الأحكام والشريعة.

ومن نماذج ذلك ما يأتي:

١- استدلال المرجئة بالحديث: « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » على أن العمل غير داخلٍ في مسمّى الإيمان، وقد ذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أنه حديث منسوخ؛ لأنه كان في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي[١].

٢- استدلال الصوفية بتحنُّثه ﷺ قبل البعثة في غار حراء[٢] على الخلوة الصوفية المبتدعة، وعلى التحنُّث فيه طلباً للنُّبوة[٣].

(١) انظر: سنن الترمذي ص(٤٢٨)، الشريعة (٢/ ٥٥٤-٥٥٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٤) رقم (٣)، ومسلم (١/ ١٣٩) رقم (١٦٠).

(٣) انظر: الصفدية (١/ ٢٨٤)، درء التعارض (٥/ ٢٢)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٨) (١٠/ ٣٩٣-٣٩٥) (١٨/ ١١). وانظر: الاستدلال بالحديث - على الخلوة المبتدعة - في بهجة النفوس (١/ ١٠-١١)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٦٢)، قواعد التصوف القاعدة (١١٤).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية

المسلك الأول

بيان ضعف ما استدلوا به من الأحاديث وعدم صلاحيته للاحتجاج

العناية بحديث رسول الله ﷺ سنداً ومتناً، جمعاً ودراسةً، والدفاع عن حياضه من الصائلين الطاعنين فيه وفي دلالاته، وتصفيته عن الدخيل من الضعيف والموضوع؛ هو منهجٌ أصيلٌ لأهل السنة، فقد كان « أول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ أبو بكر رضي الله عنه ...، ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ...، ثم علي بن أبى طالب رضي الله عنه ...، فأما التابعين[1] وأتباع التابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين فقد عدلوا وجرحوا رواة الحديث ودُوِّن كلامهم في التواريخ ونقل إلينا بنقل العدل عن العدل »[2].

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذَب عليه، فلما ركب الناس الصَّعْبَ والذَّلُول تركنا الحديث عنه »، وفي لفظ: « إنما كنا نحفظ الحديث، والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ، فأما إذ ركبتم كل صعب وذلول فهيهات »، وفي رواية: « إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: التابعون.

(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل ص: (٧٠).

يقول: قال رسول ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف »(١).

وقال ابن سيرين(٢): « لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم؛ فيُنظَر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم »(٣).

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٢). وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم (١/ ٨٠): « وأما قول بن عباس رضي الله عنهما: « فلما ركب الناس الصعب والذلول» وفى الرواية الأخرى: « ركبتم كل صعب وذلول فهيهات »: فهو مثال حَسَـن، وأصل (الصعب) و(الذلول) في الإبل، فالصعب: العَسِر المرغوب عنه، والذلول: السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى: سلك الناس كل مسلك مما يُحمَد ويُذمّ. وقوله: « فهيهات » أي: بَعُدَت استقامتكم أو بَعُدَ أن نثق بحديثكم ».

(٢) محمد بن سيرين بن أبي عمرة الأنصاري – مولاهم – البصري، أبو بكر، إمام وقته، ولد سنة (٣٣هـ)، كان ثقة متقناً حافظاً مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم وَرِعاً يعبِّر الرؤيا، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٥٨٥-٥٨٦).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٢). وقال القرطبي في شرحه لصحيح مسلم (المُفهِم) (١/ ٤٢): « وقوله: « فلما وَقَعَتِ الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم»: هذه الفتنة يعني بها – والله أعلم – فتنةَ قتلِ عثمان رضي الله عنه، وفتنةَ خروجِ الخوارجِ على عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما؛ فإنَّهم كفَّروهما حتى استحلُّوا الدماءَ والأموال...، فيعني بذلك – والله أعلم –: أنَّ قَتَلَةَ عثمان والخوارجَ لَمَّا كانوا فُسَّاقاً قطعاً، واختلطَتْ أخبارهم بأخبار مَنْ لم يكنْ منهم؛ وجَبَ أن يُبْحَثَ عن أخبارهم فَتُرَدُّ، وعن أخبار غيرهم ممَّن ليس منهم فتُقبَل ».

« ولاشك أن مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه كان ثُلْمة في حصن الإسلام...، وكـان من أكبر آثـار فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه: افتراق الأمة، وظهور بعض الأحزاب...، عندها بدأت دواعي التقوُّل على النبي صلى الله عليه وسلم تظهر، نصرةً للمذهب الاعتقادي الذي يتحزب له بعض مرضى النفوس والجهلة، لكن جيل الصحابة رضي الله عنهم كانوا... قد سبقوا ذلك بالتشديد في الرواية، فما أن لاحت بوادر الفتنة حتى سابقوها أيضاً بالمبالغة في التشدد للرواية، وبتحصين السنة بحصنٍ آخر قبل مجيء العدو الضعيف، وبذلك أماتوا الكذب في صدور أصحابه، ولم يَسْتَشْرِ داؤه، بل لم يوجد أصلاً إلا من آحادٍ هلكوا فهلك معهم »(١).

وكما أن أهل السنة سلكوا هذا المسلك العظيم - منذ عصور مبكرة - في مجال التحرِّي والتثبُّت والتدقيق والتحقيق في جمع السنة وسماعها والذبّ عن حياضها أن يُنسَب إليها أو يُدخَل فيها ما ليس منها؛ فإنهم سلكوه أيضاً في كل ما يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم من الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فما أن يستدل أحدٌ من أهل الأهواء والبدعة بحديثٍ إلا كان أول ما ينظر فيه أهل السنة هو درجة ذلك الحديث صحة وضعفاً:

فإن كان ضعيفاً أو أدنى من ذلك (واهياً أو موضوعاً): بادروا إلى ردّه وبيان ما فيه من ضعف أو وَهَاءٍ وقرّروا سقوطه عن الاستدلال وعدم صلاحيته للاعتماد والاحتجاج، وأنكروا على من استدلّ به وصاحوا عليه بالجهل بالحديث وبالهوى في اتباع ما ليس بدليل صحيح مقبول.

---

(١) المنهج المقترح لفهم المصطلح ص: (٢٠-٢١).

وإن كان صحيحاً: انتقلوا إلى مسالكهم الأخرى التي سيأتي ذكرها في المطالب الثلاثة التالية.

ونقْض أهل السنة استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ببيان ضعف ما استدلوا به وعدم صلاحيته للاحتجاج؛ له صُوَر وطُرُق، منها:

١- التنبيه على أن كل ما يُذكَر في الباب الذي استُدِلّ بالحديث فيه فهو ضعيف أو موضوع، وهذا من أعظم ما يكون نفعاً وثمرة:

- فصاحب السنة يكون له ذلك قاعدةً لردّ كل حديثٍ في ذلك الباب استدلّ به صاحب الهوى في أيّ زمانٍ وأيّ مكان.
- وطالب الحق يعلم علماً عاماً أن هذا الباب لا يصح فيه شيء عن النبي ﷺ، فيُعرِض عن جميع الأحاديث المروية فيه، ويكون له ذلك حصناً يقيه من أن يتسرّب إلى اعتقاده خلَل بسبب أي حديثٍ يُستَدل به في ذلك الباب.
- وصاحب الهوى والبدعة ينغلق أمامه ذلك الباب، فلا يستطيع أن يُضِلَّ الناس بالاستدلال بما رُوِي فيه من الحديث.

٢- النصّ على كتب معيّنة بأسمائها أو بجنسها وبيان أن جميع ما فيها فهو موضوع أو واهٍ أو ضعيف، أو أن أغلب ما فيها فهو كذلك، أو أنها من مظان الموضوع والواهي والضعيف.

٣- النصّ على رواةٍ معيّنين واتهامهم بوضع الحديث نصرةً لمذهبهم.

٤- قد يصرِّح أهل السنة - بعد إيرادهم الحديث المُستَدلّ به - بضعفه أو وضعه وعدم صلاحيته للاحتجاج، وقد يكتفون في ذلك بالإشارة

بقولهم: (إن صح) أو (إن ثبت) أو (إن قاله النبي ﷺ) وما في معنى ذلك من العبارات، أو يكتفون بكون ذلك الحديث غير مُخرَّجٍ في دواوين السنة المشهورة من الصحاح والسنن والمسانيد ونحوها.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ببيان ضعف ما استدلوا به وعدم صلاحيته للاحتجاج:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « قل: اللهم إني أسألك بمحمد نبيك وبإبراهيم خليلك وبموسى نَجِيِّك وعيسى روحك وكلمتك وبتوارة موسى وإنجيل عيسى وزبور داود وفرقان محمد وبكل وحي أوحيته وقضاء قضيته » على جواز أو مشروعية التوسُّل بذوات المخلوقين.

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والأحاديث التي تُروى في هذا الباب - وهو السؤال بنفس المخلوقين - هي من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها ولا اعتمد عليها »، ثم أورد الحديث المذكور، ثم قال: «وهذا الحديث ذكره رزين بن معاوية العبدري في جامعه، ونقله ابن الأثير في جامع الأصول، ولم يَعزُه لا هذا ولا هذا إلى كتاب من كتب المسلمين، لكنه قد رواه من صنف في عمل اليوم والليلة كابن السني وأبي نُعيم، وفي مثل هذه الكتب أحاديث كثيرة موضوعة لا يجوز الاعتماد عليها في الشريعة باتفاق العلماء، وقد رواه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب

فضائل الأعمال، وفي هذا الكتاب أحاديث كثيرة كذب موضوعة.

ورواه أبو موسى المديني من حديث زيد بن الحباب عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، وقال: هذا حديث حسن مع أنه ليس بالمتصل. قال أبو موسى: ورواه محرز بن هشام عن عبدالملك عن أبيه عن جده عن الصديق رضي الله عنه، وعبد الملك ليس بذاك القوي، وكان بالري، وأبوه وجده ثقتان. قلت: عبدالملك بن هارون بن عنترة من المعروفين بالكذب، قال يحيى بن معين: هو كذاب، وقال السعدي: دجال كذاب، وقال أبو حاتم بن حبان: يضع الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أحمد بن حنبل: ضعيف، وقال ابن عدي: له أحاديث لا يتابعه عليها أحد، وقال الدارقطني: هو وأبوه ضعيفان، وقال الحاكم في كتاب المدخل: عبد الملك بن هارون بن عنترة الشيباني روى عن أبيه أحاديث موضوعة.

وأخرجه أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الموضوعات »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن التوسل قسمان: مشروع وممنوع، والممنوع قسمان: بدعة وشرك، وجميع هذه الأقسام (المشروع والبدعة والشرك) له صُوَر، ومن التوسل الممنوع المبتَدع: التوسل بذوات المخلوقين، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك من الأمور الجائزة أو المشروعة، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٢٤-١٢٥).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة به: ما جاء في الحديث في قوله: « اللهم إني أسألك بمحمد نبيك وبإبراهيم خليلك وبموسى نَجِيِّك وعيسى روحك وكلمتك »، فإنه صريحٌ في التوسل إلى الله بذوات هؤلاء الرسل الكرام.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان ضعفه وعدم صلاحيته للاحتجاج:

١- أن جميع الأحاديث التي تُروى في هذا الباب ليس فيها شيء يصحّ عن النبي ﷺ، فكلّها من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة؛ ولذلك لم يقُل بها أحدٌ من علماء المسلمين.

٢- أن هذا الحديث لم يُخرِّجه أحدٌ من أئمة الإسلام في دواوين السنة المشهورة، وإنما رُوِي في مصنَّفاتٍ يكثر فيها الضعيف والموضوع.

٣- أن جميع طرق هذا الحديث واهية أو موضوعة، وفي أسانيدها من اتُّهم بالكذب.

٤- أن هذا الحديث حكم عليه بالوضع أحد العلماء الذين عُنُوا بجمع الحديث الموضوع لبيانه وإنكاره وتحذير الناس منه.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « لا تنال الشفاعةُ أهلَ الكبائر من أمتي » على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة؛ فهم مخلَّدون في نار جهنم لا يخرجون منها.

نقض الشبهة:

قال يحيى بن أبي الخير العمراني[1]: « وقد احتجت المعتزلة بخبرٍ يروونه عن الحسن البصري عن النبي ﷺ أنه قال: « لا تنال الشفاعة أهل الكبائر من أمتي » . قلنا : هذا خبرٌ لم يذكره أحد من أئمة الحديث، ولا ذُكِر في شيء من الأصول المشهورة في الأمصار كمسلم والبخاري وسنن أبي داود والترمذي والآجري، وإنما ذكرته المعتزلة لِيُرُوا أتباعهم أن معهم رواية يعارضون بها الأخبار المشهورة عند أهل السنة »[2].

---

(١) يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد بن عمران العمراني اليماني، أبو الحسين، الشيخ الجليل شيخ الشافعيين بإقليم اليمن، كان إمام زاهدا ورعا عالما خيّرا مشهور الاسم بعيد الصيت عارفا بالفقه والأصول والكلام والنحو، توفي سنة (٥٥٨هـ).
انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٣٣٦-٣٣٨).

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٦٩٨).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات الشفاعة يوم القيامة لأهل الكبائر من أهل التوحيد من هذه الأمة، وأنكر ذلك الوعيدية من المعتزلة والخوارج، ومما استدلوا به على ذلك: هذا الحديث.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة به: ما فيه من النفي الصريح للشفاعة عن أهل الكبائر من هذه الأمة.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان ضعفه وعدم صلاحيته للاحتجاج:

١- أن هذا الحديث لم يذكره أحد من أئمة الحديث، ولا ذُكِر في شيء من الأصول المشهورة في الأمصار.

٢- أن الحديث تفرّد به المعتزلة ولا يُعرَف إلا من طريقهم[1].

---

(١) وفي أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ص(٦٦): «إنه من أكاذيب المعتزلة».

المسلك الثاني

بيان عدم دلالة الأحاديث المُستَدَلّ بها على مقصود صاحب الشبهة

الاستدلال بحديث رسول الله ﷺ استدلالٌ شريف، وعملٌ صالح، بل هو من مقتضيات الإيمان؛ لأنه اعتمادٌ على الوحي، واحتكامٌ إليه، واستمدادٌ للحقّ والهدى منه.

لكن هذا الاستدلال لا يكون صحيحاً مقبولاً إلا إذا توفّرت فيه الشروط المعتبَرة فيه في: الدليل والمستدِلّ والدلالة، ومن أهمها: دلالة الحديث على المعنى المستَدَلّ عليه دلالة صحيحة؛ ولذلك فإن الاستدلال بالحديث ابتداءً إنما يكون من عالمٍ هو أهلٌ للاستدلال جامعٌ لأدواته التي يعرف بها معنى الحديث ودلالته الصحيحة نقلاً وشرعاً ولغةً، قال الإمام أحمد: «قواعد الإسلام أربع: دالٌّ، ودليل، ومُبَيِّن، ومُسْتَدِل ؛ فالدال: الله تعالى، والدليل: القرآن، والمبين: الرسول ﷺ قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، والمستدل: أولو الألباب وأولو العلم الذين يجمع المسلمون على هدايتهم، ولا يقبل الاستدلال إلا ممن كانت هذه صفته »[1]. وأما من لم يكن من أهل الاستدلال لكونه غير جامع لأدواته فله أن يستدل بالحديث كما استدل به أهل الاستدلال المعتمدون فيه، وليس له أن يخوض في معاني حديث رسول الله ﷺ دون أن يكون أهلاً لذلك.

---

(١) العدة في أصول الفقه (١/ ١٣٥)، الفقيه والمتفقه (٢/ ٤٤).

ومن المعلوم أن أهل الأهواء والبدعة لم يُفنُوا من أعمارهم ولا بذلوا من جهدهم ما يتعلّمون به معاني السنة ودلالاتها، ولا حصّلوا من الأدوات ما يجعلهم من أهل الاستدلال بها، فلم يصلوا إلى أن يكونوا من أهل العلم الذين يُعتَدّ بقولهم في بيانها - ولا أدنى من ذلك -، بل هم من المقدوح فيهم لإعراضهم عنها اهتداءً واستدلالاً وفقهاً.

ومن ثمّ؛ فإن استدلال أهل الأهواء والبدعة بالحديث على باطلهم هو استدلالٌ باطلٌ من أساسه؛ لأنه صادر عمّن ليس من أهل الاستدلال أصلاً، فضلاً عمّا يقع في استدلالهم من تجاوزاتٍ وتخبّطاتٍ ومآسي شتّى، تُضحِك الثّكلى، وتشهد عليهم بالجهل بالشريعة واللغة وأدوات العلم والاجتهاد وبالخروج عن العقل.

ولذا؛ فإنه ما من حديثٍ صحيحٍ يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم إلا كان أوّل ما ينظر فيه أهل السنة هو: صحّة دلالة ذلك الحديث على المعنى الذي استُدِلّ به عليه، فيُثبِتون أن الحديث لا يدلّ البتة على مقصود أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم به، وكثيراً ما تراهم يعيبون عليهم استدلالهم به على ما استدلوا به عليه. بل إن أهل السنة يطبّقون ذلك في الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة على باطلهم، ويُثبِتون أنها لا تدلّ على المقصود الذي أرادوه!.

ومن المعلوم أن الحديث إذا لم يدلّ على ما استُدِلّ به عليه سقط الاستدلال به من أساسه، ولم يصحّ تسميته ولا اتخاذه دليلاً على ذلك الأمر؛ لأنه لا يدلّ عليه أصلاً، وكان وجوده وعدمه - بالنسبة للمستدلّ به على ذلك المعنى - سواء.

وبيانُ أهلِ السنةِ عدمَ دلالة الحديث الذي استدلّ به أهل الأهواء والبدعة على ما استدلوا به عليه يكون مقروناً بثلاثة أمور:

الأول: التصريح بأن الحديث لا يدلّ أصلاً على مقصود أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم به - وهذا هو موضوع هذا المسلك -.

الثاني: ذكر الأدلة (الشرعية واللغوية والعقلية) على ذلك.

الثالث: ذكر المعنى الصحيح الذي يدلّ عليه الحديث.

وهذان الأخيران سيأتي الكلام عنهما في المسلك التالي -إن شاء الله-.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالسنة؛ ببيان عدم دلالة الحديث على ما استدلوا به عليه:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه »[1] على أن قراءة العباد للقرآن هي كلام الله في الحقيقة، وقراءة العباد مخلوقة؛ فكلام الله مخلوق.

---

(١) الحديث رُوِي موصولاً ومرسلاً بأسانيد لا يخلو واحدٌ منها من مقال، انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٣٩-٣٤٠) هامش (٢).

نقض الشبهة:

قال الإمام البخاري: « فإن احتج محتج فقال: قد رُوِي: أن « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ». قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن لك فيه حجة... »[١].

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة »[٢] على عدد من البدع.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان[٣]: « قال الملحد: « كيف لا وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « من رآني في

---

(١) خلق أفعال العباد ص(١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٢٥٦٧) رقم (٦٥٩٢)، ومسلم (٤/ ١٧٧٥) رقم (٢٢٦٦).

(٣) سليمان بن سحمان بن مصلح، الخثعمي التبالي العسيري النجدي، العلامة الشهير، ولد سنة (١٢٦٦هـ)، حفظ القرآن وتلقى العلم من صغره، وتتلمذ على الإمامين الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، وابنه الشيخ عبد اللطيف، انبرى للتأليف وجرد قلمه وسخر يراعه لنصرة الإسلام والنضال عن عقيدة التوحيد والردود على المبتدعة والدفاع عن الشريعة، وكان طويل النفس في الشعر، أصيب بذهاب بصره عام (١٣٣١هـ)، توفي سنة (١٣٤٩هـ). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (٢/ ١٩٩-٢١١).

المنام فسيراني في اليقظة » فرؤيته يقظة أكبر دليل على حياته ﷺ. والجواب أن يقال: هذا الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه وأبو داود في سننه لا يدل على أن الرسول الله ﷺ يُرى يقظة في الدنيا كما كان يرى حيّاً قبل أن يموت، وكذلك ليس بصريح في أن النبي ﷺ حي في قبره الحياة المعهودة في الدنيا، ولا فيه دلالة على جواز التوسل به، فضلا عن أن يُدعى ويستغاث به ويرجى في كشف الشدائد والمهمات لتفريج الكربات وإغاثة اللهفات وأن يصرف له شيء من خالص ما لرب الأرض والسماوات؛ من جميع أنواع العبادات التي صرفها المشركون لغير الله من المعبودات... »[1].

التحليل:

في جميع هذه النماذج الثلاثة: استدل أهل الأهواء والبدعة بأحاديث على عددٍ من البدع، فنَقَضَ أهل السنة استدلالهم بها بأنه ليس لهم حجة فيها أصلاً؛ لأنه ليس فيها دلالة على ما استدلوا به عليه.

---

(١) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٩٨-٩٩).

المسلك الثالث

توجيه الأحاديث المستَدَلّ بها التوجيه الصحيح

الله سبحانه هو الحق، ووحيه ودينه كله حق، والسنةُ: من وحيه لعبده محمد ﷺ، وفيها بيان كتابه ودينه؛ فهي كلها حق وصدق، وقد قال ﷺ لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: « اكتب، فوالذي نفسي بيده لا يخرج منه إلا حق»[1] يعني: لسانه ﷺ، فيمتنع كلّ الامتناع أن تشتمل على باطل أو يكون فيها دلالة على باطلٍ بوجهٍ من الوجوه لا مطابقةً ولا تضمُّناً ولا لزوماً.

وهذه القاعدة الإيمانية العظيمة هي من قواعد الاعتقاد عند أهل السنة، وهي أيضاً من القواعد العظيمة في نقضهم استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بأيّ حديثٍ من الأحاديث الثابتة عنه ﷺ، وذلك أنهم بعد أن علموا الحق الذي صرّح به الكتاب والسنة أيقنوا أنه لا يمكن أن يكون في حديثه ﷺ ما ينقض ذلك الحق أو يعارضه أو يخالفه، فضلاً عن أن يدلّ على باطل أو منكر أو بدعة أو ضلال، فهم يعلمون تمام العلم أن أيّ حديثٍ صحيح يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم فإن له توجيهاً ومعنى صحيحاً يوافق الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة؛ لأن الحق لا يختلف ولا يتعارض.

ولذا؛ فإن أهل السنة يقطعون دابر أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بأي حديثٍ عن طريق البيان الشافي الوافي للمعنى الصحيح الذي يدلّ عليه ذلك الحديث، وهذا هو دأبهم عند ذكر أي حديثٍ يستدلّ به أهل الأهواء

---

(١) تقدم تخريجه.

والبدعة، فإنهم لا يذكرون حديثاً صحيحاً استدلّ به أولئك إلا ويُعقبونه ببيان معناه الصحيح الذي أراده النبي ﷺ، وبذلك يظهر وضوح السنة وصفاؤها واشتمالها على الحق وحده، وترتفع راية الحق، ويندحر أهل الأهواء والبدعة، وينكشف عوارهم، وتظهر مخالفتهم للحق وللحديث - بل لذلك الحديث نفسه الذي استدلوا به -، بل إن أهل السنة يفعلون ذلك حتى مع كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب »[١].

ونقْض أهل السنة استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث بتوجيهها التوجيه الصحيح يكون مقروناً بأمرين:

الأول: ذكر المعنى الصحيح الذي يدلّ عليه الحديث.

الثاني: ذكر الأدلة (الشرعية واللغوية والعقلية) على ذلك.

وهم تارةً يقدّمون الأول على الثاني - في الذكر والبيان -، وتارةً يقدمون الثاني على الأول.

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣).

ومن نماذج ذلك[١]:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » على أن القرآن مخلوق.

نقض الشبهة:

قال الإمام البخاري: « فإن احتج محتج فقال: قد رُوِى: أن « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » . قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن لك فيه حجة؛ لأنه قال: كلام الله، ولم يقل: قول العباد من المؤمنين والمنافقين وأهل الكتاب الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم، وهذا واضحٌ بيِّنٌ عند من كان عنده أدنى معرفة أن القراءة غير المقروء، وليس لكلام الفجرة وغيرهم فضل على كلام غيرهم كفضل الخالق على المخلوق، وتبارك ربنا وتعالى عن صفة المخلوقين »[٢].

---

(١) أوردتُ هنا النماذج الثلاثة التي أوردتُها في المسلك السابق لترابطها واستيفاء المقصود منها.

(٢) خلق أفعال العباد ص(١٠٤).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن القرآن كلام الله، وأن قراءة العباد للقرآن غير المقروء الذي هو كلام الله، فقراءة العباد مخلوقة، لكن المقروء غير مخلوق، وأما أهل الأهواء والبدعة من الجهمية ومن تابعهم فَلَجُّوا في بِدَعهم يعمهون وزعموا أن قراءة العباد للقرآن هي كلام الله في الحقيقة، وأنه إذا كانت قراءة العباد مخلوقة؛ فكلام الله مخلوق، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

وقد سبق في المسلك السابق بيان أنه ليس في الحديث دلالة أصلاً على ما استدل به عليه أهل الأهواء والبدعة.

ونقض استدلالهم بالحديث بتوجيهه التوجيه الصحيح:

١- بالدلالة اللغوية: أن الحديث فيه إضافة الكلام إلى الله وليس إلى المخلوقين.

فالتوجيه الصحيح للحديث هو: أن المراد: كلام الله الذي تكلّم به سبحانه وليس كلام العباد الذين يقرؤون به كلام الله؛ إذ ذلك هو حقيقة الإضافة في الحديث.

٢- بالدلالة العقلية: لو كان المراد هو كلام العباد الذي يقرؤون به القرآن لكان بذلك يشمل أصناف العباد من المؤمنين والمنافقين وأهل الكتاب، وذلك يقتضي أن يكون فضل كلامهم بالقرآن - مع أن فيهم الفجرة والكفرة من المنافقين وأهل الكتاب - على كلام غيرهم من الخلق كفضل الله على خلقه، وذلك باطل؛ لأنه من المعلوم أنه ليس لكلام الفجرة وغيرهم فضل على كلام غيرهم كفضل الخالق على المخلوق.

فالتوجيه الصحيح للحديث هو: أنه لا يمكن أن يُراد به كلام المخلوقين بالقرآن لأنه يلزم منه لازمٌ باطل.

٣- بالدلالة الشرعية: أن الله جعل فضل كلامه على سائر الكلام كفضله سبحانه على خلقه، والله سبحانه منزَّه عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم، فكلامه كذلك منزه عن مشابهة كلام المخلوقين.

فالتوجيه الصحيح للحديث هو: أن كلام الله ليس هو كلام المخلوقين بالقرآن.

والمعنى الصحيح الذي يدل عليه الحديث - بناءً على ذلك - هو: أن القراءة غير المقروء، وأن القراءة فعل العباد؛ فهي مخلوقة، والمقروء كلام الله؛ فهو ليس مخلوقاً.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة » على عدد من البدع.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « قال الملحد: « كيف لا وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة » فرؤيته يقظة أكبر دليل على حياته ﷺ. والجواب أن يقال: هذا الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه وأبو داود في سننه لا يدل

على أن الرسول الله ﷺ يُرى يقظة في الدنيا كما كان يرى حيّاً قبل أن يموت، وكذلك ليس بصريح في أن النبي ﷺ حي في قبره الحياة المعهودة في الدنيا، ولا فيه دلالة على جواز التوسل به، فضلا عن أن يُدعى ويستغاث به ويرجى في كشف الشدائد والمهمات لتفريج الكربات وإغاثة اللهفات وأن يصرف له شيء من خالص ما لرب الأرض والسماوات؛ من جميع أنواع العبادات التي صرفها المشركون لغير الله من المعبودات.

قال في السراج الوهاج على قوله: « فسيراني في اليقظة »: أي: سيراني يوم القيامة رؤيا خاصة في القرب منه؛ أو من رآني في المنام ولم يكن هاجر يوفقه الله للهجرة إلي والتشرف بلقائي ويكون الله جعل رؤيته في المنام عَلَما على رؤياه في اليقظة. قال في المصابيح: وعلى الأول: ففيه بشارة لرائيه بأنه يموت على الإسلام، وكفى بها بشارة!، وذلك أنه لا يراه في القيامة تلك الرؤية الخاصة باعتبار القرب منه إلا من تحقق منه الوفاة على الإسلام - حقق الله لنا ولأحبابنا وللمسلمين والمتبعين ذلك بمنه وكرمه -...». ثم أورد عدداً من تفاسير أهل العلم للحديث فقال: « أحدها: المراد به أهل عصره. الثاني: أنه يرى تصديق تلك الرؤيا في اليقظة في الدار الآخرة. الثالث: يراه في الآخرة رؤيا خاصة في القرب منه وحول شفاعته ونحو ذلك والله أعلم ».

ثم قال: « فغاية ما في هذا الحديث: أن من رآه في المنام فسيراه في اليقظة في الآخرة رؤيا خاصة باعتبار القرب منه، أو يرى تصديق تلك الرؤيا في اليقظة في الدار الآخرة، وليس فيه أنه حيٌّ في قبره كحياته في الدنيا لا تصريحا ولا تلويحا؛ وإنما هذه الدعوى المجردة من الدليل من تصرف هؤلاء الغلاة؛

واعتقادهم الباطل المخالف لكتاب الله وسنة رسوله وكلام سلف الأمة وأئمتها »[١].

التحليل:

يعتقد أهل السنة أن حياة النبي ﷺ في قبره هي حياة برزخية ليست كحياته في الدنيا ولا تثبت لها أحكامها، فلا يجوز التوسُّل به ولا سؤاله من دون الله، كما يعتقد أهل السنة أيضاً أنه ﷺ لا يُرى في الدنيا يقظةً بعد وفاته البتة. وخالف في ذلك كله طوائف من أهل الأهواء والبدعة، فزعموا أنهم يرونه في الدنيا يقظةً بأعينهم، وأنه يُتوسَّل به ﷺ، ويُسأل منه وهو في قبره ما كان يسأله منه الصحابة الحاضرون في حياته، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

وقد سبق في المسلك السابق بيان أنه ليس في الحديث دلالة أصلاً على ما استدل به عليه أهل الأهواء والبدعة.

ونقض استدلالهم بالحديث بتوجيهه التوجيه الصحيح: ما ذكره ابن سحمان ونقله عن أهل العلم من المعاني الصحيحة التي يدلّ عليها الحديث.

---

(١) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٩٨-١٠١).

المسلك الرابع
بيان ما كان من الأحاديث المُستَدَلّ بها
لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً

إذا كان الاستدلال بحديث رسول الله ﷺ لا يكون صحيحاً مقبولاً إلا إذا كانت دلالته على المعنى المستَدَلّ عليه دلالة صحيحة؛ فكذلك لا يكون الاستدلال به صحيحاً إلا إذا كان هو مما يصلح أن يكون في نفسه دليلاً شرعياً معتبراً، ويجمع ذلك: أن يكون الحديث المستَدَلّ به على أيّ مسألة من مسائل الشريعة والدين - عقيدةً أو حكماً أو غيرهما - من السنة التي أمر الله باتباعها، وهي: ما صدر عنه ﷺ بياناً للقرآن وامتثالاً له أو أَمَر به أو فعَله على سبيل الإيجاب أو الندْب أو بياناً لذلك أو تقريراً له، فالحديث الذي من هذا الضرب هو الذي يُستَدَلّ به في كل أبواب الدين ويُقتَدى فيه بالنبي ﷺ.

وأما غير ذلك من الحديث - كالحديث الذي يدلّ على أمورٍ من الجبلة البشرية للنبي ﷺ أو العادة أو التصرُّف الدنيوي المحض، أو على ما ورد عنه ﷺ قبل بعثته ورسالته، أو كان من معجزاته أو مما اختصّه الله به، أو مما اجتهد فيه النبي ﷺ وجاء الوحي بعدم موافقته فيه، وكذا ما نُسِخ من الأحكام والشريعة - فإنه ليس من السنة التي أمر الله باتباعها والاقتداء بالنبي ﷺ فيها.

ومن ثمّ؛ فإن استدلال أهل الأهواء والبدعة على باطلهم بحديثٍ مما تكون هذه صفته - حتى وإن كان صحيح الإسناد ظاهر الدلالة على معناه - هو استدلالٌ باطلٌ من أساسه؛ لأنه استدلالٌ بما ليس بدليل في نفسه، ولذا؛

فإن أهل السنة يبادرون إلى نقض استدلالهم به ببيان أنه ليس من الأدلة الشرعية التي يُستَدلّ بها أصلاً، وبذلك يسقط استدلال أهل الأهواء والبدعة به بتمامه ويُجتثّ من جذوره ويكون وجوده - فيما استُدِلّ به عليه - كعدمه.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالحديث؛ ببيان أنه لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً ما يأتي:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بتحنُّثه ﷺ قبل البعثة في غار حراء على الخلوة الصوفية المبتدعة[1].

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما الخَلَوات: فبعضهم يحتج فيها بتحنثه بغار حراء قبل الوحي. وهذا خطأ، فإن ما فعله ﷺ قبل النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة فنحن مأمورون باتباعه فيه وإلا فلا، وهو من حيث نبأه الله تعالى لم يصعد بعد ذلك إلى غار حراء ولا خلفاؤه الراشدون، وقد أقام - صلوات الله عليه - بمكة قبل الهجرة بضع عشرة سنة، ودخل مكة في

(١) قال أحمد زروق: « الخلوة أخص من العزلة، وهي بوجهها وصورتها نوع من الاعتكاف، ولكن لا في المسجد، وربما كانت فيه، وأكثرها عند القوم لا حدَّ له، لكن السنة تشير للأربعين بمواعدة موسى عليه السلام، والقصد في الحقيقة ثلاثون، إذ هي أصل المواعدة، وجاور عليه الصلاة والسلام بحراء شهراً كما في مسلم ». قواعد التصوف ص (١٥٢).

عمرة القضاء، وعام الفتح أقام بها قريباً من عشرين ليلة، وأتاها في حجة الوداع وأقام بها أربع ليال، وغار حراء قريب منه ولم يقصده، وذلك أن هذا كانوا يأتونه في الجاهلية، ويقال: إن عبد المطلب هو سنَّ لهم إتيانه لأنه لم تكن لهم هذه العبادات الشرعية التي جاء بها بعد النبوة - صلوات الله عليه - كالصلاة والاعتكاف في المساجد، فهذه تغني عن إتيان حراء بخلاف ما كانوا عليه قبل نزول الوحي »[(١)].

وقال: « ولهذا كان عندهم من ترك الجمعة والجماعة، وتخلّى في الغِيرَان والجبال حيث لا جمعة ولا جماعة، وزعم أنه يقتدي بالنبي ﷺ - لكونه كان متحنثًا في غار حراء قبل النبوة - في ترك ما شرع له من العبادات الشرعية التي أمر اللّه بها رسوله، واقتدى بما كان يفعل قبل النبوة؛ كان مخطئًا؛ فإن النبي ﷺ بعد أن أكرمه اللّه بالنبوة لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك من التحنث في غار حراء أو نحو ذلك، وقد أقام بمكة بعد النبوة بضع عشرة سنة، وأتاها بعد الهجرة في عمرة القضية، وفي غزوة الفتح، وفي عمرة الجعرانة، ولم يقصد غار حراء، وكذلك أصحابه من بعده لم يكن أحد منهم يأتي غار حراء، ولا يتخلون عن الجمعة والجماعة في الأماكن المنقطعة، ولا عمل أحد منهم خلوة أربعينية كما يفعله بعض المتأخرين، بل كانوا يعبدون اللّه بالعبادات الشرعية التي شرعها لهم النبي ﷺ الذي فرض اللّه عليهم الإيمان به واتباعه، مثل: الصلوات الخمس وغيرها من الصلوات، ومثل: الصيام والاعتكاف في المساجد، ومثل:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٩٤).

أنواع الأذكار والأدعية والقراءة، ومثل: الجهاد »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن لزوم موضعٍ من المواضع طلباً للأجر والثواب من الله يجب أن يكون فيه دليل صحيح معتبر. وأما أهل الأهواء والبدعة من الصوفية ومن تابعهم فابتدعوا لأنفسهم خَلَوات يعتزلون فيها، وزعموا أن عملهم هذا من القُرُبات والأعمال الصالحات، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة من الحديث: هو ما دلّ عليه صراحةً من لزومه ﷺ غار حراء واختلائه فيه عن الخلق قبل بعثته، فاستدلوا به على مطلق الخلوة في أي مكانٍ وجعلوه من الاقتداء بالنبي ﷺ.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان أنه لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً:

١ - أن النبي ﷺ قد فعل ذلك قبل النبوة، وما كان كذلك فلا يكون دليلاً شرعياً يصح الاستدلال به حتى يثبت أن النبي ﷺ قد فعله أو أمر به بعد النبوة، فيكون بذلك من الدين الذي شرعه الله، ومن السنة التي أوجب اتباعها.

٢ - أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك ولو مرةً واحدة بعد بعثته - مع إقامته في مكة بعد بعثته برهةً من الزمن، ووجوده فيها مراتٍ بعد هجرته إلى المدينة -، وبذلك لا يصلح أن يكون تحنّثه في غار حراء دليلاً شرعياً على الخلوة المبتَدعة؛ لأنه لم يفعله بعد نبوّته مطلقاً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١١).

٣- أن السنة التي فعلها النبي ﷺ بعد بعثته هي تخصيصُ المساجد بالاعتكاف فيها ولزومها للعبادة والذكر، وتركُه التحنّثَ الذي كان يفعله قبل البعثة، فظهر أن ما كان يفعله من التحنث قبل بعثته لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً يُستَدلّ به.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة » على إخراج العمل عن مسمّى الإيمان.

نقض الشبهة:

قال الإمام أبو الحسين الآجري: « فإن احتج محتج بالأحاديث التي رويت: « من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة ». قيل له: هذه كانت قبل نزول الفرائض، على ما تقدم ذكرنا له، وهذا قول علماء المسلمين، ممن نعتهم الله ﷻ بالعلم وكانوا أئمة يقتدى بهم، سوى المرجئة الذين خرجوا عن جملة ما عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وقول الأئمة الذين لا يستوحش من ذكرهم في كل بلد »[1].

ثم روى بسنده عن سفيان بن عيينة، أنه سأله رجل عن الإيمان؟ فقال: قول وعمل، قال: يزيد وينقص؟ قال: يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه مثل هذه، وأشار سفيان بيده، قال الرجل: كيف نصنع بقوم عندنا يزعمون

---

(١) الشريعة (١/ ٩٧).

أن الإيمان قول بلا عمل؟ قال سفيان: كان القول قولهم قبل أن تقرر أحكام الإيمان وحدوده، إن الله ﷻ بعث نبينا محمداً ﷺ إلى الناس كلهم كافة أن يقولوا: لا إله إلا الله وأنه رسول الله، فلما قالوها عصموا بها دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ﷻ، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالصلاة، فأمرهم ففعلوا، فوالله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالهجرة إلى المدينة، فأمرهم ففعلوا، فو الله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم، فلما علم الله تبارك وتعالى صدق ذلك من قلوبهم أمرهم بالرجوع إلى مكة ليقاتلوا آباءهم وأبناءهم حتى يقولوا كقولهم ويصلوا صلاتهم ويهاجروا هجرتهم، فأمرهم ففعلوا، حتى أتى أحدهم برأس أبيه فقال: يا رسول الله، هذا رأس شيخ الكافرين، فوالله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم ولا هجرتهم ولا قتالهم، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالطواف بالبيت تعبداً وأن يحلقوا رؤوسهم تذللاً ففعلوا، فوالله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم ولا هجرتهم ولا قتلهم آباءهم، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأخذ من أموالهم صدقة يطهرهم بها، فأمرهم ففعلوا حتى أتوا بها قليلها وكثيرها، فو الله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم ولا هجرتهم ولا قتلهم آباءهم ولا طوافهم[١].

---

(١) الشريعة (١/ ٩٩-١٠٠).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن الإيمان اعتقادٌ وقول وعمل، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وأما أهل الأهواء والبدعة من المرجئة فابتدعوا أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأخرجوا الأعمال عن مسمى الإيمان.

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة من الحديث: هو ما دلّ عليه من إيجاب دخول الجنة لمطلق من أتى بالشهادة دون أن يُنَصّ فيه على العمل.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان أنه لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً:

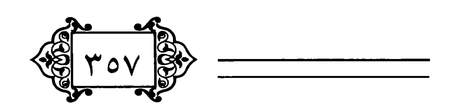
ببيان أن الحديث دلالته منسوخة، وذلك أنه كان في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي، والمنسوخ لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً؛ لأنه لا يجوز العمل به باتفاق، وإنما يُعمَل بالناسخ ويُترَك المنسوخ.

المبحث الثالث

الاستدلال بالإجماع

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.



المبحث الثالث

الاستدلال بالإجماع

التمهيد

منزلة الإجماع وحجيته عند أهل السنة

إن «أوجب ما على المرء: معرفة اعتقاد الدين وما كلَّفَ الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مَقُول وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون.

فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة، والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة، التي عملت عليها الصحابة والتابعون ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين، واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله رب العالمين، ثم من اقتدى بهم من أئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون.

فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أمن في دينه التَّبِعة في العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام

لها، واتقى بالجُنَّة التي يُتَّقى بمثلها؛ ليتحصن بحمايتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل - إن شاء الله -. ومن أعرض عنها، وابتغى في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بُغْيَته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة وأرداه »[1].

فهذا مُجمَل ما يبيِّن منزلة الإجماع[2] وحجيته عند أهل السنة، وأما تفاصيل ذلك فكما سيأتي:

١- الإجماع هو الأصل الثالث من أصول العلم والدين، وهو حجة في جميع مسائل الدين، ولا يكون إلا حقاً:

امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة: باتباع الكتاب والسنة والاجتماع على ذلك، ولذلك كان الأصل الثالث بعد الكتاب والسنة الذي يجب تقديم العمل به هو الإجماع.

فأصول أهل السنة التي يرجعون إليها في الأحكام وفي العقائد، ويقوم عليها منهجهم في استِنباطِ الأحكامِ الدِّينيَّة كلِّها أصولِها وفروعِها؛ ثلاثة:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠).

(٢) والإجماع: لغة: له معنيان: الأول: إحكام النية والعزيمة، تقول: (أجمعتُ المسيرَ والأمرَ) و(أجمعتُ عليه). الثاني: الاتفاق، تقول: (أجمعوا على الأمر). انظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٤٧٩)، مفردات ألفاظ القرآن ص(٢٠١-٢٠٢)، لسان العرب (٨/ ٥٧-٥٨).

واصطلاحاً: « اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور ». إرشاد الفحول ص(١٣٢).

أَوّلُها: كتابُ اللّه ﷻ، فهم لا يُقَدِّمون على كلامِ الله كلامَ أحدٍ من النّاس.

وثانيها: سنَّةُ رسول اللَّه ﷺ وما أُثِرَ عنه من هَدْيٍ وطريقة، لا يُقَدِّمون على ذلك هَدْيَ أحدٍ من النَّاس.

وثالثها: ما وقع عليه الإجماع.

وهذا هو المنهج الوَسَط والصِّراط المستقيم، الذي لا يَضِلُّ سالِكُه ولا يَشْقى من اتّبَعَه(١).

ومتى ثبت الإجماع في أي مسألة من مسائل الدين كان حجة مقطوعاً بها من حجج الشرع، ودليلاً من دلائل الله تعالى على العقائد والأحكام: فيجب قبوله والعمل به والاستدلال والاحتجاج به والرجوع والاحتكام إليه، وحرُمت مخالفته والخروج عنه.

و« إذا قلنا: (الكتاب، والسنة، والإجماع) فمدلول الثلاثة واحد، فإن كل ما في الكتاب فالرسول موافق له، والأمة مجمعة عليه من حيث الجملة، فليس في المؤمنين إلا من يوجب اتباع الكتاب، وكذلك كل ما سنه الرسول ﷺ فالقرآن يأمر باتباعه فيه، والمؤمنون مجمعون على ذلك، وكذلك كل ما أجمع عليه المسلمون فإنه لا يكون إلا حقاً موافقاً لما في الكتاب والسنة، لكن المسلمون يتلقون دينهم كله عن الرسول، وأما الرسول فينزل عليه وحي القرآن، ووحي آخر هو الحكمة...، فليس كل ما جاءت به السنة يجب أن

---

(١) انظر: العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٥) -، وشَرْحَيها: شرح الشيخ محمد خليل هراس ص(٣٤٥-٣٥٦)، وشرح ابن عثيمين (٢/ ٣٢٤-٣٢٧).

يكون مفسَّراً في القرآن، بخلاف ما يقوله أهل الإجماع، فإنه لابد أن يدل عليه الكتاب والسنة، فإن الرسول هو الواسطة بينهم وبين اللّه في أمره ونهيه وتحليله وتحريمه »[١].

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[النساء:٥٩]، ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[النساء:١١٥]، ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾[آل عمران:١١٠]، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾[البقرة:١٤٣].

ومن السنة: الأحاديث التي فيها الأمر بلزوم الجماعة والتحذير من مفارقتها، والأحاديث التي فيها أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة، وأحاديث الفرقة الناجية والطائفة المنصورة[٢].

قال الإمام أحمد: « من خالف الإجماع والتواتر فهو ضال مضل »[٣]، وقال اللالكائي: « ثم أستدل على صحة مذاهب أهل السنة بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما روي عن رسول الله ﷺ، فإن وجدت فيهما جميعا ذكرتهما،

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠).

(٢) انظر: قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٦١-٤٧١)، روضة الناظر (١/ ١٣١-١٣٥)، مجموع الفتاوى (١٩/ ١٧٦-١٧٩) (٢٠/ ٤٩٨-٥٠٣)، شرح الكوكب المنير (٢/ ٢١٥-٢٢٤).

(٣) عقيدة الإمام أحمد - رواية الخلال - ص(١٢٢).

وإن وجدت في أحدهما دون الآخر ذكرته، وإن لم أجد فيهما إلا عن الصحابة - الذين أمر الله ورسوله أن يقتدى بهم، ويهتدى بأقوالهم، ويستضاء بأنوارهم؛ لمشاهدتهم الوحي والتنزيل، ومعرفتهم معاني التأويل - احتججت بها، فإن لم يكن فيها أثر عن صحابي فعن التابعين لهم بإحسان، الذين في قولهم الشفا والهدى، والتدين بقولهم القربة إلى الله والزلفى، فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيء عوّلنا عليه، ومن أنكروا قوله أو ردوا عليه بدعته أو كفروه حكمنا به واعتقدناه، ولم يزل من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا قوم يحفظون هذه الطريقة ويتدينون بها، وإنما هلك من حاد عن هذه الطريقة لجهله طرق الاتباع »(١).

٢- الإجماع المعتبر هو إجماع الصحابة والسلف:

الإجماع المعتبر والذي ينضبط ويمكن الإحاطة به: هو ما كان عليه الصدر الأول من هذه الأمة من الصحابة ثم السلف الصالح من أهل القرون الثلاثة الفاضلة من التابعين وتابعيهم؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة وتفرَّقت وظهرت البدع والأهواء والمقالات وتنوّعت الأقوال، فصارت الإحاطة بهم من أصعب الأمور(٢).

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٧).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٥) -، وشَرْحَيها للشيخ محمد خليل هراس ص(٣٥٥)، ولابن عثيمين (٢/ ٣٢٧-٣٢٨).

قال الإمام أحمد: « الإجماع: إجماع الصحابة »[١].

وهذا الإجماع إنما يعلمه ويعمل به أهل السنة الذين أفنوا أعمارهم في حصر أقاويل العلماء من الصحابة والتابعين وأئمة الأعصار.

ومن ثمَّ؛ فإنه لا عبرة في الإجماع - في باب العقائد - بمن لا يعتدُّ به كالصبيان والمجانين، ومن لا علم عنده كالعوام، ومن يعرف من العلم ما لا أثر له في معرفة العقائد كأهل الكلام واللغة والنحو ودقائق الحساب، ومن جاء بعد إجماع الصحابة والسلف، فضلاً عن أهل الأهواء والبدعة الذين خرجوا عن السنة والجماعة وخالفوا الإجماع المسبوق وأحدثوا في الإسلام ما ليس منه[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فهذا أصل جامع يجب على كل من آمن بالله ورسوله أن يتبعه، ولا يخالف السنة المعلومة وسبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، باتباع من خالف السنة والإجماع القديم، لا سيما وليس معه في بدعته إمام من أئمة المسلمين، ولا مجتهد يعتمد على قوله في الدين، ولا من يعتبر قوله في مسائل الإجماع والنزاع، فلا ينخرم الإجماع بمخالفته، ولا يتوقف الإجماع على موافقته. ولو قُدِّر أنه نازع في ذلك عالم مجتهد لكان مخصومًا بما عليه السنة المتواترة وباتفاق الأئمة قبله، فكيف إذا كان المنازع ليس من المجتهدين ولا معه دليل شرعي،

---

(١) عقيدة الإمام أحمد - رواية الخلال - ص(١٢٢). وانظر: المراجع المذكورة في هامش (٦) من الصفحة السابقة.

(٢) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١١٤)، روضة الناظر (١/ ١٣٥-١٣٨).

وإنما اتبع من تكلم في الدين بلا علم، و﴿يُجَادِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج:٨]؟! »[١].

٣- الإجماع ميزان من موازين الشريعة الصحيحة:

الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول الثلاثة الشرعيّة الصحيحة، فأهل السنة يزنون بها جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين، فما وافقها ووُجِد له دليل منها علموا أنه حق وقبلوه، وما خالفَها علموا بطلانه وردّوه أيّاً كان من أتى به[٢].

٤- الإجماع أصل يُردّ به على المخالفين للسنة والخارجين عن الحق:

من مقتضيات كون الإجماع حجة - كما سبق -: عدم جواز مخالفته والخروج عنه، وأن ذلك ضلال عن الهدى ومخالفة للحق، وأن من أتى بشيءٍ ادّعى أنه من الدين فإنه يُطالب بالدليل على قوله من الكتاب أو السنة أو الإجماع، فإن أتى به وإلا كان ذلك دليلاً على بطلان ما أتى به.

ولذلك؛ فإن أهل السنة يجعلون الإجماع من الأصول القويّة التي يردّون بها على الباطل وأهله، بل يجعلون مجرد مخالفة الإجماع السابق القديم دليلاً على البطلان:

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٢-١٦٣).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية -ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٥) -، وشَرْحَيها: شرح الشيخ محمد خليل هراس ص(٣٥٥)، شرح ابن عثيمين (٢/ ٣٢٧-٣٢٨).

قال الدارمي: « ولكن يكفي من نظر فيما ذكرنا من كتاب الله ﷻ وروينا من هذه الآثار: أن يعلم أن مخالفة هؤلاء للأمة قديما وحديثا، فيقول لهم: وجدنا الله تعالى ورسوله والأمة بعده سموه كلام الله، وزعمتم أنتم أنه خلق الله، فكفى بهذا مخالفة لله ولرسوله وللأمة من بعده، أو ائتوا فيه بكتاب ناطق أو أثر عن رسول الله أو أحد من أهل العلم أنه مخلوق، ولن تأتوا به أبدا، وكيف تأثرون الكفر عن رسول الله وأصحاب رسول الله وأهل الإسلام بعدهم؟، فذهب بعضهم يحتج بتفاسير مقلوبة وبمعان لا أصل لها من كتاب ولا سنة ولا إجماع إلا الكفر يقينا. قلت لبعضهم: دعوا هذه الأغلوطات التي نحن بها أعلم منكم، ولن ينزلكم الله من كتابه بالمنزلة التي يعتمد فيها على تفسيركم أو يقبل فيها شيء من آرائكم، وقد أتيناكم به منصوصا عن الله وعن رسوله وعن الأمة بأجمعها أنه كلام الله حقا، فهاتوا عن أحد منهم منصوصا أنه خلق الله كما ادعيتم، وإلا فأنتم المفارقون لجماعة المسلمين قديما وحديثا، الملحدون في آيات الله، المفترون على الله وعلى كتابه ورسوله، ولن تأتوا عن أحد منهم »[1].

وقال أبو الحسين الملطي: « ويقال لهم أيضا: الإجماع أن هذا القرآن الذي أنزل على محمد رسول الله لم يغيَّر ولم يبدَّل ولم ينسخ منه شيء، فمن أين خالفتم الإجماع وقلتم: إن القرآن غُيِّر وبدِّل ونُسِخ؟، ومن خالف الإجماع ضل »[2].

---

(١) الرد على الجهمية ص(١٨٠).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٢٩).

وقال شيخ الإسلام: « ...فالأئمة المضلون هم الأمراء، والعالم والمجادل هم العلماء، لكن أحدهما صحيح الاعتقاد يَزِلّ، وهو العالم، كما يقع من أئمة الفقهاء أهل السنة والجماعة. والثاني كالمتفلسفة والمتكلمين الذين يجادلون بشبهات القرآن مع أنهم في الحقيقة منسلخون من آيات اللّه، وإنما احتجاجهم به دفعًا للخصم، لا اهتداء به واعتمادًا عليه...؛ فإن السنة والإجماع تدفع شبهته »[1].

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٥).

المطلب الأول

منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

١- إنكار إمكان وقوع الإجماع، وإنكار إمكان العلم به، وإنكار حجيته:

يوافق جمهورُ أهلِ الأهواء والبدعة أهلَ السنة في أن الإجماع – في الجملة – حجة.

وذهبت طوائف منهم (وهم: النظّام من المعتزلة، وبعض الشيعة) إلى إنكار إمكان وقوع الإجماع، وذهبوا أيضاً إلى إنكار إمكان العلم بوقوعه.

كما ذهبت طوائف منهم (وهم: الخوارج، والإمامية من الشيعة، والنظام من المعتزلة، وبعض المرجئة) إلى إنكار أن يكون الإجماع نفسه حجة شرعية:

أما الخوارج: فقالوا: إن إجماع الصحابة حجة قبل حدوث الفرقة، وأما بعدها فقالوا: الحجة في إجماع طائفتهم هم [أي: الخوارج] لا غير؛ لأن العبرة بقول المؤمنين، ولا مؤمن عندهم إلا من كان على مذهبهم.

وأما الإمامية الرافضة: فالمعتبر عندهم قول الإمام المعصوم دون الأمة، وقالوا: إن المسلمين إذا أجمعوا على حكم وجب المصير إليه لأن فيهم من قوله حجة وهو الإمام، والإجماع نفسه عندهم ليس بحجة ولكن فيه حجة.

وأما النظام المعتزلي: فيسوي بين قول جميع الأمة وبين قول آحادها في جواز الخطأ على الجميع، ولا يرى في الإجماع حجة، وإنما الحجة في مستنده

إن ظهر لنا، وإن لم يظهر لم يقدر له دليلا تقوم به الحجة(١).

٢- عدم الاعتداد بإجماع الصحابة والسلف، والخروج عن إجماع أهل العلم:

يشترك أهل الأهواء والبدعة - من اعتدّ منهم بأصل الإجماع (إمكان وقوعه، وإمكان العلم به، وحجيته) ومن خالف في ذلك - في عدم الاعتداد - في أبواب العقائد - بإجماع السلف من الصحابة فمن بعدهم من أهل القرون الفاضلة، وعدم الرضى والاحتجاج به والاحتكام إليه، ويجوِّزون الخروج عنه ومخالفته وعدم اتّباعه، بل ربما استحبوا ذلك أو أوجبوه؛ بدعاوى وشُبَه وضلالات، كقولهم: إن ما كانوا عليه هو الظاهر ولنا الباطن، أو: مذهبهم أسلم ومذهبنا أعلم وأحكم، ونحو ذلك من العبارات، وهذا - بلا شك - هو امتداد لموقفهم من نصوص الوحي (الكتاب والسنة) في عدم تقديرها واتّباعها والتسليم لها والتحاكم إليها، واحتيالٌ منهم للخروج عن إجماعات الصحابة والسلف التي تنقض هواهم وبدعتهم وتبطل مذهبهم وتفنِّد شُبَهَهم.

---

(١) انظر: التبصرة في أصول الفقه ص(٣٤٩)، اللمع في أصول الفقه ص(٨٧)، البرهان في أصول الفقه (١/ ٤١٨)، قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٨٦-٤٨٨)، أصول السرخسي (١/ ٢٩٥-٢٩٦)، روضة الناظر ص(١٣١)، مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤١)، المسودة في أصول الفقه ص(٢٨٢)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣٥٢-٣٥٣)، نهاية السول شرح منهاج الوصول (٢/ ٨٠-٨١)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٤٨٨-٤٩١)، إرشاد الفحول (٢/ ١٩٤-١٩٧).

والخوارج هم أول من نقض الإجماع وفارق الجماعة، فخرجوا عن إجماع الصحابة وأئمة التابعين في وقتهم، واختطّوا لأنفسهم سبيلاً من السبُل المتفرِّقة عن الحق، ثم جعلوا الإجماع المعتبَر هو إجماعهم؛ لأنهم - في زعم أنفسهم - هم الجماعة وأهل الإجماع، ثم عادوا بالنكير على أهل الإجماع - الذين هم أهله حقاً - فحكموا عليهم بالخروج عن الإجماع والجماعة!!.

وهكذا فعلت كل فرقة من فرق أهل الأهواء والبدعة من: القدرية، والمرجئة، والشيعة، والمعتزلة، والصوفية، وغيرهم.

قال ابن بطة: « ونحن الآن - وبالله التوفيق - نذكر الحجة من سنة رسول الله ما يعين الله على ذكره، فإن الحجة إذا كانت في كتاب الله ﷻ وسنة رسوله فلم يبقَ لمخالفٍ عليهما حجة إلا بالبهت والإصرار على الجحود والإلحاد وإيثار الهوى واتباع أهل الزيغ والعمى، وسنُتْبع السنةَ أيضا بما رُوِي في ذلك عن الصحابة والتابعين وما قالته فقهاء المسلمين ليكون زيادة في بصيرة للمستبصرين، فلقد ضلَّ عبدٌ خالَفَ طريق المصطفى فلم يرضَ بكتاب الله وسنة نبيه وإجماع أهل دينه، فقد كتب عليه الشقاء »[1].

وقال: « فكل ما قد ذكرته لكم - يا أخواني، رحمكم الله - فاعقلوه وتفهموه ودينوا لله به، فهو ما نزل به الكتاب الناطق وقاله النبي الصادق وأجمع عليه السلف الصالح والأئمة الراشدون من الصحابة والتابعين والعقلاء والحكماء من فقهاء المسلمين، واحذروا مذاهب المشائيم القدرية الذين أزاغ الله قلوبهم

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (١/ ٢٩٤).

فأصمهم وأعمى أبصارهم وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذنهم وقرا...؛ فإن القدري الملعون لا يقول: اللهم اعصمني...، ويجحد القرآن ويعاند الرسول ويخالف إجماع المسلمين »[١].

وقال اللالكائي: « ثم ما قذفوا به المسلمين من التقليد[٢] والحشو، ولو كُشِف لهم عن حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم المظلمة وآراؤهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة؛ كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق؛ إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق أو معاند للشريعة مشاقق، فليس بحقيقٍ من هذه أصوله أن يعيب على من تقلَّدَ كتاب الله وسنة رسوله واقتدى بهما وأذعن لهما واستسلم لأحكامهما ولم يعترض عليهما بظن أو تخرُّص واستحالة - أن يطعن عليه؛ لأن بإجماع المسلمين أنه على طريق الحق أقوم، وإلى سبل الرشاد أهدى وأعلم، وبنور الاتباع أسعد، ومن ظلمة الابتداع وتكلف الاختراع أبعد وأسلم؛ من الذي لا يمكنه التمسك بكتاب الله إلا متأوِّلا، ولا الاعتصام بسنة رسول الله ﷺ إلا منكرا أو متعجبا، ولا الانتساب إلى الصحابة والتابعين والسلف الصالحين إلا متمسخرا مستهزيا »[٣].

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (٢/ ٢٨٦).

(٢) وهذه هي الدعوى نفسها التي ذكرها الدارمي عن المريسي في ردّ إجماع الصحابة والسلف، وهي أن اتّباعهم في إجماعهم تقليد!!.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣-١٤).

وقال يحيى بن أبي الخير العمراني: « فالقائلون بهذا الأصل [يعني: الإجماع] هم أهل السنة الذين أَفْنَوا أعمارهم بحصر أقاويل العلماء من الصحابة والتابعين وأئمة الأعصار، كلما ذهب قَرْنٌ أَيَّد الله الذين بعدهم بقومٍ على صفتهم بذلك.

والمعتزلة والقدرية من هذا بمعزل لوجهين:

أحدهما: أنه لا يُعتبَر إلا إجماع الفقهاء، والفقه هو: معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد، ولا يُعتَدّ بخلاف أهل الكلام الذين لا معرفة لهم إلا بالجواهر والأجسام والأعراض، وهذا علم القدرية، ولا يُنقَل ذلك عن الصحابة والتابعين.

الثاني: أن أول عصر العلماء هم الصحابة رضي الله عنهم، وهم يطعنون عليهم على ما مضى، فكيف يسوغ لهم النقل عنهم؟ »[1].

ومخالفة أهل الأهواء والبدعة للإجماع المعتدّ به ولأهله لا يقف عند حدّ مخالفة الصحابة والسلف في أبواب الاعتقاد، بل إنه يتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ إنهم يشتركون جميعاً في مخالفة إجماع أهل العلم في كل فنٍّ أو علمٍ - كالحديث واللغة والأصول والتفسير وغيرها - إذا كان في إجماع أولئك ما ينقض قولهم ومذهبهم أو يخالفه أو يردّه.

---

(١) الانتصار في الردّ على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١١٥).

قال الدارمي: « والعجب منك إذ تطعن في رواية عكرمة عن ابن عباس فيما يبطل دعواك، وتحتج لإقامة دعواك برواية بشر المريسي عن أبي شهاب الخولاني عن نعيم بن أبي نعيم الذي لا يُدرَى من هم!، وعن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وما أشبهه من الأسانيد التي أجمع أهل العلم على تركها »(١).

وقال ابن عبد الهادي(٢): « أما بعد، فإني وقفت على الكتاب الذي ألفه بعض قضاة الشافعية في الرد على شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية في مسألة شد الرحال وإعمال المُطِيِّ إلى القبور، وذكر أنه كان قد سماه: شن الغارة على من أنكر سفر الزيارة، ثم زعم أنه اختار أن يسميه: شفاء السقام في زيارة خير الأنام، فوجدت كتابه مشتملاً على تصحيح الأحاديث المضعَّفة والموضوعة، وتقوية الآثار الواهية والمكذوبة، وعلى تضعيف الأحاديث الصحيحة الثابتة والآثار القوية المقبولة، وتحريفها عن مواضعها وصرفها عن ظاهرها بالتأويلات المستنكرة المردودة. ورأيت مؤلف هذا الكتاب المذكور رجلاً مارياً معجباً برأيه متبعاً لهواه، ذاهباً في كثير مما يعتقده إلى الأقوال

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٤٣-٦٤٤).

(٢) محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي، شمس الدين، الإمام العالم العلاّمة الناقد البارع في فنون العلم، ولد سنة (٧٠٥هـ)، حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وتفنّن في الحديث والنحو والتصريف والفقه والتفسير والأصلين والتاريخ والقراءات، وكان حافظاً جيداً لأسماء الرجال وطرق الحديث، عارفاً بالجرح والتعديل، بصيراً بعلل الحديث، مستقيماً على طريقة السلف واتباع الكتاب والسنة، توفي سنة (٧٤٤هـ) وهو دون الأربعين. انظر: البداية والنهاية (١٢/ ٢١٠).

الشاذة والآراء الساقطة، صائراً في أشياء مما يعتمده إلى الشبه المخيلة والحجج الداحضة، وربما خرق الإجماع في مواضع لم يسبق إليها ولم يوافقه أحد من الأئمة عليها »(١).

وفي المقابِل: فإن أهل الأهواء والبدعة يقدِّمون أقوال أفراد طائفتهم وفرقتهم على إجماع الجمّ الغفير من السلف وأهل العلم!، وهذا من أعظم ما يظهر به جهلهم واتّباعهم الهوى وضلالهم وخذلان الله إياهم.

قال الدارمي: « واحتج المعارض أيضا في دفع آثار رسول الله وتقليد رواتها من العلماء بحكاية حكاها عن بشر بن غياث المريسي...، وافتخر المعارض بسؤال بشر عن هذا كأنه سأل عنها الحسن وابن سيرين!، ولا يعلم أنه إنما سأل عنها جهميا جاهلا بالكتاب والسنة مخالفا للإجماع، إن أخطأ فعليه خطؤه، وإن أصاب لم يُلتَفت لإصابته؛ لأنه المأبون في دين الله، المتهم على كتاب الله، الطاعن في سنة رسول الله، وكيف تستفتي المريسيَّ وقد رويتَ عن أبي يوسف أنه هَمَّ بأخذه وتنكيله في هذه الضلالات حتى فَرَّ منه إلى البصرة؟! »(٢).

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص(١٨-١٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٦٣-٦٦٤).

٣- ليس عندهم إجماعٌ مطلقاً على جميع بدعهم وضلالاتهم، ولا يمكن أن يجدوه:

مما تظهر به منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة: أنهم في جميع ما خرجوا به عن السنة والجماعة ليس لهم فيه دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع سابق، وهذا يُبرِز عدمَ اهتمامهم به والتفاتِهم إليه وحرصِهم عليه، كما يدلّ على أن إقرار من أقرَّ منهم بالإجماع وحجيته ليس هو الإقرار النافع الصادق.

قال الدارمي: « ...فلا بد لكم من أن تأتوا ببرهان بَيِّنٍ على دعواكم من: كتاب ناطق أو سنة ماضية أو إجماع من المسلمين، ولن تأتوا بشيء منه أبدا »[1].

وقال: « وقد علمتم يقينا أنا لم نخترع هذه الروايات [يعني: في نزول الله كل ليلة إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر] ولم نفتعلها، بل رويناها عن الأئمة الهادية الذين نقلوا أصول الدين وفروعه إلى الأنام، وكانت مستفيضة في أيديهم يتنافسون فيها ويتزينون بروايتها ويحتجون بها على من خالفها، قد علمتم ذلك ورويتموها كما رويناها - إن شاء الله -، فائتوا ببعضها أنه لا ينزل منصوصا كما روينا عنهم النزول منصوصا؛ حتى يكون بعض ما تأتون به ضِدًّا لبعض ما أتيناكم به، وإلا لِمَ يُدفَع إجماعُ الأمة وما ثبت عنهم في النزول منصوصاً بلا ضِدٍّ منصوصٍ من قولهم أو من قول نظرائهم؟!، ولِمَ يُدفَع شيءٌ بلا شيء؟!؛ لأن أقاويلهم ورواياتهم شيء لازم وأصل منيع، وأقاويلكم ريح ليست بشيء، ولا يلزم أحداً منها شيء إلا أن تأتوا فيها بأثر

---

(١) الرد على الجهمية ص(٤٢).

ثابت مستفيض في الأمة كاستفاضة ما روينا عنهم، ولن تأتوا به أبدا »[١].

وقال ابن بطة: « لما رأيت ما قد عمَّ الناس وأظهروه، وغلب عليهم فاستحسنوه، من فظائع الأهواء وقذائع الآراء، وتحريف سنتهم وتبديل دينهم، حتى صار ذلك سبباً لفرقتهم، وفتح باب البلية والعمى على أفئدتهم، وتشتيت ألفتهم، وتفريق جماعتهم، فنبذوا الكتاب وراء ظهورهم، واتخذوا الجُهّال والضُلال أرباباً في أمورهم، من بعد ما جاءهم العلم من ربهم، واستعملوا الخصومات فيما يدعون، وقطعوا الشهادات عليها بالظنون، واحتجوا بالبهتان فيما ينتحلون، وقلّدوا في دينهم الذين لا يعلمون، فيما لا برهان لهم به في الكتاب ولا حجة عندهم فيه من الإجماع...، جمعتُ في هذا الكتاب طرفا مما سمعناه، وجُمَلاً مما نقلناه، عن أئمة الدين وأعلام المسلمين، مما نقلوه لنا عن رسول رب العالمين، مما حض عليه من اتبعه من المؤمنين، وما أمر به من التمسك بستنه وسلوك طريقته والاقتداء بهديه والاقتفاء لأثره »[٢].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٩٧).

(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ص(١٠٠).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع

المسلك الأول

ادّعاء إجماع غير صحيح

الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول الثلاثة لأهل الإسلام، وهي الحجة في الاعتقاد والعمل والقبول والاستدلال، لكن الاستدلال بها لا يكون استدلالاً صحيحاً مقبولاً إلا إذا كان جارياً وفق قواعد الاستدلال الصحيحة وضوابطها، فالاستدلال بآيات الكتاب وأحاديث السنة يُشترَط له:

١ - أن يكون الاستدلال بها وفق المعاني الصحيحة التي دلّت عليها مما بيّنته الآياتُ والأحاديثُ الأخرى في الكتابِ والسنةِ وتفاسيرُ الصحابةِ وأهلِ العلمِ ولغةُ العرب.

٢ - إضافة إلى أن تكون أحاديث السنة المُستَدَلّ بها ثابتة مقبولة (صحيحةً أو حسنة).

وهذا الأمران يُشترَطان - أيضاً - في الاستدلال بالإجماع، فالإجماع المُستَدَلّ به لا بد أن يتوفّر فيه شروط، منها:

١ - أن يكون الإجماع صحيحاً ثابتاً في أصله[1].

---

(١) وهذا ما سأتناوله في هذا المسلك.

٢- أن يكون أهل الإجماع هم من يُعتدُّ بهم في انعقاده[١].

٣- أن تصحّ نسبته إلى من نُسِب إليه[٢].

٤- أن يُستَدَلّ به على وجهه[٣].

فمن شروط الاستدلال بالإجماع: أن يكون الإجماع صحيحاً ثابتاً في أصله، فلا يكون هناك خلاف مُعتبَرٌ في المسألة المُدَّعى وجود الإجماع فيها؛ إذ لو وُجِد فيها خلاف معتبر لم يكن ثمة إجماعٌ في تلك المسألة أصلاً، وكانت دعوى الإجماع مردودة، والإجماعُ المدَّعى باطلاً، وحال من استدلّ به كحال من استدل بالحديث الضعيف والواهي والموضوع.

ومن شروطه أيضاً: أن يُستَدَلّ بالإجماع على وجهه، وفي المسألة التي انعقد الإجماع عليها، وأما أن يُستَدَلّ بإجماعٍ صحيحٍ على غير ما يدلّ عليه أو غير ما يتناوله من المسائل؛ فهو استدلال غير صحيح، وهو مردودٌ على صاحبه؛ لأنه استدل بدليلٍ على غير ما لا يدلّ عليه، وحاله في ذلك كحال من استدل بالآية القرآنية والحديث النبوي على ما لا يدلّ عليه من المعاني والمسائل.

وهذا هو مسلك أهل السنة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم إما أن يستدلّوا بإجماعٍ لم يَرِد، أو إجماعٍ لم يثبت، أو بإجماعٍ صحيحٍ على غير وجهه.

---

(١) وهذا ما سأتناوله في المسلكين الثالث والرابع.

(٢) وهذا ما سأتناوله في المسلك الثاني.

(٣) وهذا ما سأتناوله في هذا المسلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكثير من الناس يفهمون من القرآن ما لا يدل عليه - وهو معنى فاسد - ويجعلون ذلك يعارض العقل، وقد بينا في مصنف مفرد درء تعارض العقل والنقل، وذكرنا فيه عامة ما يذكرون من العقليات في معارضة الكتاب والسنة، وبيّنّا أن التعارض لا يقع إلا إذا كان ما سُمِّى معقولاً: فاسداً، وهذا هو الغالب على كلام أهل البدع، أو أن يكون ما أضيف إلى الشرع ليس منه: إما حديث موضوع، وإما فهم فاسد من نص لا يدل عليه، وإما نقل إجماع باطل »(١).

وإنما سلك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك لأسباب، منها:

١- أنهم لا يعتدّون بإجماع الصحابة والسلف، فأفضى بهم ذلك إلى عدم العناية به اطّلاعاً وطلباً واقتداءً، ومن المعلوم أن إجماعات الصحابة والسلف في أبواب الاعتقاد مشهورة مدَوَّنة، وكان من آثار ذلك: أن أحدثوا من عند أنفسهم إجماعات ليس لهم فيها سلف.

٢- أنهم ليسوا من أهل العناية بالإجماع أصلاً؛ لأن عمدتهم ليست عليه، وإنما على أصولهم ومذاهبهم وقواعدهم؛ ولذلك فأكثر ما ينقلونه من الإجماع يكون فيه كذبٌ أو خطأٌ في النقل أو الاستدلال، قال شيخ الإسلام: « إنما يُقبَل قولُ من يدعي أن غيره يخالف الإجماع إذا كان ممن يعرف الإجماع والنزاع، وهذا يحتاج إلى علم عظيم يظهر به ذلك، لا يكون مثل هذا المعترض الذي لا يعرف نفس المذهب الذي انتسب إليه ولا ما قال أصحابه في مثل هذه

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٤١-٤٤٢).

المسألة التي قد افترى فيها وصنف فيها!، فكيف يَعرِف مثلُ هذا إجماعَ علماء المسلمين مع قصوره وتقصيره في النقل والاستدلال؟! »[١].

٣- أن جميع الأدلة الصحيحة - نقلاً واستدلالاً - من الكتاب والسنة والإجماع هي بخلاف مذهبهم وقولهم، فأرادوا تقوية مذهبهم ودفع الشناعة عن أنفسهم وإيهام الناس بتلك الإجماعات الباطلة ثبوتاً أو استدلالاً[٢].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع بادّعاء إجماعٍ غير صحيح:

١- ادّعاء الإجماع على مشروعية زيارة القبور، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليها للزيارة[٣].

٢- ادّعاء الإجماع على مشروعية زيارة قبره ﷺ، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليه للزيارة[٤].

---

(١) الرد على الأخنائي (١/ ١٩٤-١٩٥).

(٢) قال ابن قدامة في روضة الناظر ص(١٣١): « والإجماع حجة قاطعة عند الجمهور، وقال النظام: ليس بحجة، وقال: والإجماع: كل قول قامت حجته » ثم عقّب على قول النظام بقوله: « ليدفع عن نفسه شناعة قوله ».

(٣) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (١/ ٣١٤، ٣٢٧-٣٣٠)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٥٩-٦٠).

(٤) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (١/ ٣٤٣-٣٤٤)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٩٦-٩٧).

٣- ادّعاء الإجماع على حياته في قبره ﷺ، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية التوسُّل والاستشفاع به عند قبره[١].

٤- ادّعاء الإجماع على أن من نطق بالشهادتين أجريت عليه أحكام الإسلام، للتوصُّل بذلك إلى عصمة المسلم وإن أتى بأفعال الشرك والكفر - التي يسمّونها زيارة للقبور وتوسُّلاً واستشفاعاً بالمقبور -[٢].

٥- ادّعاء الإجماع على أن الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ وطلب الشفاعة منه بعد موته: جائز[٣].

٦- ادّعاء الإجماع على جواز شد الرحال القبور[٤].

٧- ادّعاء الإجماع على أن المرتد إذا كانت ردته بالشرك فإن توبته بالشهادتين - أي: دون اشتراط إقلاعه عن الشرك وتوبته منه -[٥].

٨- الاستدلال بالإجماع المعلوم من الدين بالضرورة على وجوب تعظيم النبي ﷺ، على ما يقوم به أهل الأهواء والبدعة من الغلو فيه ﷺ[٦].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٨١-٨٢).

(٢) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٦-٣٥٠).

(٣) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥٣-٣٥٤)، كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس ص(١٥٥-١٥٨).

(٤) انظر: كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأفهام ص(٢٤٣-٢٤٤).

(٥) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٦) انظر: صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٩٩).

٩- الاستدلال بالإجماع على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام، على عصمة من كان يشهد بهما وهو يصرف أنواع العبادة لغير الله[1].

١٠- الاستدلال بالإجماع على نفي النقص عن الله تبارك وتعالى، على نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله بدعوى أن إثباتها يستلزم إثبات النقص في حقه سبحانه[2].

---

(١) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٣٥١-٣٥٣).

(٢) انظر: شفاء العليل ص(٢٠٦-٢٠٧).

المسلك الثاني

نسبة الإجماع إلى أهل السنة، والواقع على خلافه

من الشروط الواجب توفُّرها في إثبات الإجماع: أن تصحّ نسبته إلى من نُسِب إليه، فيكون الإجماع ثابتاً عن الطائفة التي نُسِب إليها.

فلا يصحُّ أن يُنسَب إلى أيّ طائفةٍ في أيّ بابٍ - كأهل الحديث والفقه والتفسير، وأهل السنة والحق، فضلاً عن: أهل الإسلام - أنها أجمعت على أمرٍ إلا إذا كان ذلك الإجماع ثابتاً عنهم، وأما أن يُنسَب إليهم ما لم يجمعوا عليه في مسألةٍ ما فهو من الكذب والغش أو الخطأ، فكيف إذا أُضيف إلى ذلك أن يكون إجماعهم في تلك المسـألة عينها منعقداً على خلاف ذلك الإجماع المحكيّ عنهم وضدّه؟!.

وهذا هو مسلك أهل السنة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم ينسبون إجماعاتٍ إلى طوائف من أهل العلم والسنة على مسألة ما، ويكون إجماع أولئك منعقداً على خلاف ما نقله هؤلاء عنهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « إن دعوى الإجماع من علم الخاصة الذي لا يمكن الجزم فيه بأقوال العلماء، إنما معناها عدم العلم بالمنازع، ليس معناه الجزم بنفي المنازع، فإن ذلك قول بلا علم؛ ولهذا رد الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما على من ادعاها بهذا المعنى، وبسط الشافعي في ذلك القول، وأحمد كان يقول هذا كثيرا، ويقول: « من ادعى الإجماع فقد كذب، وما يدريه

أن الناس لم يختلفوا، ولكن يقول: لا أعلم مخالفا »، وأبو ثور قال: « إن الذي يذكر من الإجماع معناه: أنا لا نعلم منازعا ». ثم لا يعرف من ادعى الإجماع في هذه الأمور إلا وقد وجد في بعض ما يذكره من الإجماعات نزاعا لم يطلع عليه...، فإذا كان هذا في ادعاء العلماء الأكابر فكيف بما يدعيه هذا المعترض من الإجماع؟، وهو من جنس ادعائه الإجماع في هذه المسألة المتنازع فيها وهو السفر إلى غير المساجد الثلاثة، فجعل السفر لمجرد زيارة القبور أمرا مجمعا عليه، وأن من قال بخلاف ذلك فهو تنقَّصَ الأنبياء وجاهرهم بالعداوة، والإجماع من علماء المسلمين إنما هو على خلاف ما ظنه هو وأمثاله ممن يتحكمون في الدين بلا علم، فإنهم مجمعون على أن قول رسول الله ﷺ: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد »[1] متناول لشد الرحال لزيارة القبور...، فمن قال: إنه يستحب شد الرحال إلى غير الثلاثة كزيارة القبور فهذا هو الذي خالف الإجماع بلا ريب مع مخالفته للرسول ﷺ...، ومن قال: إن السفر إلى غير الثلاثة كزيارة القبور مستحب فقد خالف الرسول ﷺ وخالف علماء أمته، وأما السفر إلى مسجده ﷺ فهو سفر إلى أحد المساجد الثلاثة، ليس مما نهى عنه، وإذا فعل في مسجده ما شرع من الزيارة الشرعية وصلى عليه وسلم كما أمر الله وعلم فهو محسن في هذه الزيارة، كما كان محسنا في شد الرحل إلى مسجده، وهذا هو الذي أجمع عليه المسلمون أيضا كما أجمعوا أنه لا تشد الرحال لمجرد زيارة القبور، فذاك الإجماع على شدها إلى مسجده وزيارته الشرعية حق، وهذا الإجماع على أنه لا يستحب شد الرحال

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٣٩٨) رقم (١١٣٢)، ومسلم (٢/ ١٠١٤) رقم (١٣٩٧).

إلى غير الثلاثة حق، وكلا الإجماعين معه نص عن الرسول ﷺ، والعالم من اتبع هذا وهذا، وليس هو من ترك النص والإجماع من أحد الجانبين وتمسك في الجانب الآخر بألفاظ مجملة يظن الإجماع على ما فهمه منها ولم تجمع الأمة على ما فهمه، بل ما فهمه قد يكون مجمعا على تحريمه، كمن يفهم من الزيارة الحج إليهم ودعاءهم من دون الله، فهذا مجمع على تحريمه، والله أعلم »[١].

ومن نماذج ما استدلّ به أهل الأهواء والبدعة من الإجماع الذي نسبوه إلى طائفةٍ والواقع على خلافه:

١- نسبتهم إلى الصحابة الكرام والمجتهدين العظام وكافة علماء الإسلام الإجماعَ على أن من قال: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) أُجرِيت عليه أحكام أهل الإسلام ولا يجوز تكفيره بحال، وإن ارتكب من الأعمال الشركية ما ارتكب - مما يسمونه تعظيماً للأولياء وتوسُّلاً بهم إلى الله -[٢].

٢- نسبتهم إلى أهل المذاهب الأربعةِ الاتفاقَ في كتبهم على أنه لا يجوز قتال مانع الزكاة إلا لمن يفعل بإخراجها كفعل الصدِّيق والخلفاء الراشدين، بأن يخرجها في أصنافها الثمانية أو ما وجد منها، ومن لم يفعل ذلك فنصُّوا على تحريم قبضه لها، فضلاً عن أن يقاتل عليها.

---

(١) الرد على الأخنائي ص(١٩٥-١٩٧).

(٢) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٧-٣٥٠).

يريدون التوصّل بذلك إلى دعوى أنه لا يجوز تكفير من نطق بالشهادتين مطلقاً(١).

٣- نسبتهم إلى علماء الإسلام الإجماع على مشروعية شدِّ الرحال لزيارة القبور(٢).

---

(١) انظر: مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام (١/ ٥٤٠، ٥٥١).

(٢) انظر: الرد على الأخنائي ص: (١٩١، ١٩٥-١٩٧).

المسلك الثالث

ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع من لا يعتدّ به

لا يصحّ الإجماع ولا ينعقد ولا تصح دعواه إلا إذا وقع من أهله الذين يُعتدّ بهم في انعقاده، وأهل الإجماع المعتبر بإطلاق هم: الخاصة من أهل العلم وعلماء العصر من أهل الاجتهاد والمفتون المجتهدون، وأهل الإجماع المعتبر في فنون العلم هم: أهل ذلك الفن العارفون به في ذلك العصر دون من عداهم، فالمعتبر في الإجماع في الصحة والضعف والتواتر ونحو ذلك: قول جميع المحدِّثين، وفي المسائل الفقهية: قول جميع الفقهاء، وفي المسائل الأصولية: قول جميع الأصوليين، وفي المسائل النحوية: قول جميع النحويين... وهلم جرا.

فليس من أهل الإجماع المعتبر - بإطلاق - الذين ينعقد الإجماع بهم: العوامّ، والجُهّال، والصبيان، والمجانين، والمقلِّدة، وأهل الضلال والزيغ والفتنة - فضلاً عن أهل الشرك والخرافة -، ومن جمع طرفاً من العلم ولم يبلغ بسببه درجة أهل الاجتهاد بعامة أو في فنٍّ من الفنون - بخاصة -. وليس من أهل الإجماع المعتبر في فنون العلم: من يعرف من العلم - وإن كان من أهل الاجتهاد والتبحُّر فيه - ما لا أثر له في معرفة أدلة وأحكام وتفاصيل العلم الآخر، فإن كل أحد عامي بالنسبة إلى ما لم يحصِّل علمَه وإن حصل علما سواه، فلا عبرة في الإجماع على الأحكام بأهل الكلام واللغة والنحو ودقائق الحساب - إذ لا يعرفون طرق الأحكام ودلائل الفقه، وإن عرفوا بعضها لا يعرفون جميعها -، ولا عبرة فيما يصح من الأخبار وما لا يصح

بمن لم يكن من أهل هذا الشأن، وعلى الجملة: من لم يكن من أهل الإجماع المعتبر في فنٍّ من الفنون وكان ممن لا يستقلّ بنفسه فيه فإنه لا عبرة بقوله في الإجماع في ذلك الفن لا وفاقاً ولا خلافاً، وإنما يجب عليه أن يسلم لأهل الإجماع المعتبر في ذلك الفن إذا أجمعوا على أيّ مسألة من مسائله، إذ غير العالم لا يكون له قول، وإنما القول للعالم، فعلى كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم(١).

فمسلك أهل السنة: هو مراعاة هذه الشروط والضوابط في الإجماع، فالإجماع الذي يعتدّون به ويوجبون اتباعه ويحرِّمون مخالفته وينقلونه ويستدلون به هو الإجماع الثابت عن أهله الذين ينعقد بهم، سواء كان ذلك إجماعاً مطلقاً أو في بابٍ من أبواب العلم والدين.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم كثيراً ما يدّعون الإجماع على مسائل توافق آراءهم وأهواءهم وبدعهم، ثم يظهر - من أول وهلة، أو عند النظر والتحقيق - أنهم نسبوا الإجماع إلى غير أهله من: العوامّ والجهال وجمهور الناس ومن لا فقه عنده ولا دراية وليس من أهل الاجتهاد والتمكّن من العلم بعامة أو في تلك المسألة وبابِها بخاصة.

---

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ٤٢٤-٤٢٧)، قواطع الأدلة (١/ ٤٧٩-٤٨٢)، روضة الناظر ص(١٣٥-١٣٨)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ٢١٠-٢١٣)، مجموع الفتاوى (١٨/ ٥١)، الرد على البكري (١/ ١١١-١١٢)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣٨٣-٢٨٦)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٥٠٩-٥١٢)، إرشاد الفحول ص(٢٣٣)، محبة الرسول بين الاتباع والابتداع ص(٣١٢-٣١٣).

قال إسحاق بن راهويه[١]: « لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه ترك الجماعة »[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فلا دين إلا ما شرعه الله ورسوله، كما أنه لا حرام إلا ما حرمه، ومن ذهب إلى الاستغاثة بالموتى فقد شرع له ديناً لم يؤذن له به، وليس معه في الاستغاثة بهم سوى فعل بعض المتأخرين وكلامهم ممن ليس هو معدود من أهل الإجماع والاختلاف، فليس معه تقليد المقلدين ولا اجتهاد المجتهدين، ومن ابتدع بدعة في الدين بدون اجتهاد أهل الاجتهاد أو التقليد لأهل الاجتهاد كان من أهل الضلال والغي لا من أهل الهدى والرشاد »[٣].

وقال ابن القيم: « فمسخ المختلفون الذين جعلوا السواد الأعظم والحجة والجماعة هم الجمهور، وجعلوهم عيارا على السنة، وجعلوا السنة بدعة والمعروف منكرا؛ لقلة أهله وتفردهم في الأعصار والأمصار، وقالوا: من شذ شذ الله به في النار. وما عرف المختلفون أن الشاذ ما خالف الحق وإن

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي الحنظلي المروزي، ابن راهويه، أبو يعقوب، الإمام الكبير، شيخ المشرق في وقته، سيد الحفاظ، ولد سنة (١٦١هـ)، كان إماماً في الحفظ والحديث والتفسير والفقه، من أئمة الاجتهاد، قال الإمام أحمد: « لا أعرف لإسحاق في الدنيا نظيرا »، توفي سنة (٢٣٨هـ). انظر: السير (١١/ ٣٥٨-٣٨٣).

(٢) حلية الأولياء (٩/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٣) الرد على البكري (١/ ١١١-١١٢).

كان الناس كلهم عليه إلا واحدا منهم، فهم الشاذون، وقد شذ الناس كلهم زمن أحمد بن حنبل إلا نفرا يسيرا، فكانوا هم الجماعة، وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة وأتباعه كلهم هم الشاذون، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة »[١].

وقال ابن عبدالهادي: « وليس مع عباد القبور من الإجماع إلا ما رأوا عليه العوام والطغام في الأعصار التي قل فيها العلم والدين، وضعفت فيها السنن، وصار المعروف فيها منكراً والمنكر معروفاً، من: اتخاذ القبر عيداً، والحج إليه واتخاذه منسكاً للوقوف والدعاء كما يفعل عند موقف الحج بعرفة ومزدلفة وعند الجمرات وحول الكعبة، ولا ريب أن هذا وأمثاله في قلوب عباد القبور لا ينكرونه ولا ينهون عنه، بل يدعون إليه ويرغبون فيه، ويحضون عليه، ظانين أنه من تعظيم الرسول ﷺ والقيام بحقوقه، وأن من لم يوافقهم على ذلك وخالفهم فيه فهو منتقص تارك للتعظيم الواجب، وهذا قلب لدين الإسلام وتغيير له »[٢].

وقال الشاطبي: « فعلى هذا...: يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة وعلماؤها وأهل الشريعة العاملون بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم؛ لأنهم تابعون لهم، ومقتدون بهم »[٣].

---

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص: (٣٤٣).

(٣) الاعتصام (٢/ ٧٧١).

وذكر أن العامة لو: « تمالؤوا على مخالفة العلماء فيما حَدّوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمة؛ لقلة العلماء وكثرة الجهال، فلا يقول أحد: إن اتباع جماعة العوام هو المطلوب، وإن العلماء هم المفارقون للجماعة والمذمومون في الحديث، بل الأمر بالعكس، وأن العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا، والعوام هم المفارقون للجماعة إن خالفوا، فإن وافقوا فهو الواجب عليهم »[(١)].

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: « وأما استدلالك بالأحاديث التي فيها إجماع الأمة والسواد الأعظم... وأمثال هذا؛ فهذا أيضا من أعظم ما تلبس به على الجهال، وليس هذا معنى الأحاديث بإجماع أهل العلم كلهم؛ فإن النبي ﷺ أخبر أن الإسلام سيعود غريبا، فكيف يأمرنا باتباع غالب الناس؟...، وأحاديث عظيمة كثيرة يبين ﷺ أن الباطل يصير أكثر من الحق، وأن الدين يصير غريبا، ولو لم يكن في ذلك إلا قوله ﷺ: « ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة » هل بعد هذا البيان بيان؟ ويلك! كيف تأمر بعد هذا باتباع أكثر الناس؟... ونحن نذكر كلام أهل العلم في معنى تلك الأحاديث ليتبين الجهال الذين موهت عليهم. قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين... فأورد كلامه السابق ذكره قريبا، ثم قال: « هذا كلام الصحابة في تفسير السواد الأعظم، وكلام التابعين، وكلام السلف، وكلام المتأخرين... »[(٢)].

---

(١) الاعتصام (٢/ ٧٧٦).

(٢) مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب (١/ ٢٣٥-٢٣٧).

ومن نماذج ما ادّعاه أهل الأهواء والبدعة من الإجماع - وهو في حقيقته منسوب إلى من ليس من أهل الإجماع ولا ينعقد الإجماع بموافقته ولا بمخالفته -:

١- ادّعاء إجماع معظم الأمة من الصحابة والعلماء من السلف والخلف على جواز التوسل به ﷺ وبغيره من الصحابة والصالحين التوسُّل البدعي المحرم[١].

٢- ادّعاء الإجماع على جواز اللجوء إلى أهل القبور في الرغبات والرهبات والطلبات، وطلب تفريج الكربات وإغاثة اللهفات منهم، وصرف الدعاء والحب والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والإنابة والاستغاثة والذبح والنذر والالتجاء وسائر أنواع العبادة لهم[٢].

٣- ادّعاء الإجماع على جواز الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ بعد موته، وبالصالحين بعد موتهم، وبالغائبين[٣].

---

(١) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٨٢-٨٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٧٢-١٧٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٥٨-٣٦٧)، كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس ص: (٣٥١-٣٥٧).

المسلك الرابع

ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع طائفة صاحب الشبهة

تقدم في المسلك السابق بيان أن الإجماع لا يصحّ ولا ينعقد ولا تصح دعواه إلا إذا كان انعقاده من أهل الإجماع، وإلا كان إجماعاً باطلاً غير صحيح ولا معتَدٍّ به.

كما سبق بيان صفة أهل الإجماع وأنهم أهل العلم والاجتهاد مطلقاً أو في فنٍّ من فنون العلم، وأن من لم يكن كذلك لم يكن من أهل الإجماع، ولا عبرة به في انعقاده، ولا قيمة لمخالفته.

وإذ كان المقام هنا مقام اعتقاد - بالدرجة الأولى -: فإن أهل الإجماع المعتبر - بإطلاق، وفي أبواب الاعتقاد - هم: صحابة رسول الله ﷺ ومن تبعهم من أهل القرون الثلاثة الفاضلة ومن سار على نهجهم من أئمة العلم والهدى من الفرقةِ الناجيةِ المنصورةِ أهلِ السنةِ والحق إلى قيام الساعة، فهؤلاء هم الذين يكون إجماعُهم حجةً على من كان في زمنهم أو جاء بعدهم، واتباعُهم واجباً، ولزومُ إجماعهم من لزوم الدين والسنة والجماعة، وتكون مخالفتهم خروجاً عن الإجماع والسنة والجماعة إلى سُبُل الضلال والبدعة والهوى والفُرقَة.

ومسلك أهل السنة هنا: هو أنهم لا يحتجون في أبواب الاعتقاد إلا بإجماعٍ هذه صفة أهله، ولا يعتدّون بمن خرج عنه مهما كثُر عددهم واشتهر قولهم(١).

وأما أهل الأهواء والبدعة: فهم يحتجون بطائفتهم وفرقتهم وأعيان مذهبهم، دون اعتبارٍ لموافقتهم للصحابة والسلف وأهل السنة الراسخين في العلم، ويجعلون إجماعهم هو الإجماع المعتدّ به الذي تجب متابعته وتحرم مخالفته، والأدهى من ذلك أنهم لا يُفصِحون في أحيانٍ كثيرة عن كون الإجماع الذي يدّعونه هو في واقع الأمر إجماع فرقتهم وطائفتهم!.

وإنما سلك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك لأنهم يرَون أن طائفتهم وفرقتهم هي أهل الحق والجماعة والإجماع، دون غيرهم من أهل الإسلام من الصحابة فمن بعدهم من أهل العلم والهدى!.

قال أبو الحسين الملطي: « وأيضا فتأويلك القرآن على غير تأويله، وقولك فيه برأيك الفقير، ومخالفتك للسلف، وخروجك من العلم ورجوعك إلى الجهل الذي هو أولى بك...، فأنت ضال مضل، تركت السواد الأعظم، وتركت الطريق الواضحة »(٢).

---

(١) انظر: شرح السنة للبربهاري ص(٦٥) فقرة(٣) وَ ص(٦٦) فقرة(٥)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣)، منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٨)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٩)، إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٧-٣٩٨)، إغاثة اللهفان (١/ ٧٠)، الاعتصام (٢/ ٧٥٩، ٧٧١، ٧٧٦)، مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب (١/ ٢٣٥-٢٣٧)، نيل الأوطار (٣/ ٣٨٣-٣٨٤)، التحف في مذاهب السلف ص(٦٢)، الدين الخالص (٣/ ٤٤، ٧٢)، مرعاة المفاتيح (١/ ٢٧٤، ٢٧٨).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(١٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فهذا الاعتقاد هو المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه ﭬ ، وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية...، وكل ما ذكرته في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد لفظه ومعناه، وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر ذلك »(١).

وقال: « فإذا كان وصف الفرقة الناجية اتباع الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، وذلك شعار السنة والجماعة، كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة، فالسـنة ما كان ﷺ هو وأصحابه عليه في عهده مما أمرهم به أو أقرهم عليه، أو فعله هو، والجماعة هم المجتمعون الذين ما فرقوا دينهم وكانوا شيعا »(٢).

ومن نماذج ادّعاء أهل الأهواء والبدعة الإجماعَ، وهو في الواقع إجماع فرقتهم وطائفتهم:

١- دعوى إجماع المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، وأنهم اتفقوا على أن الأجسام تتناهى في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً(٣).

٢- دعوى إجماع أهل السنة على وقوع الكرامة للأولياء بعد موتهم(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٩).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤، ٣١٥-٣١٦).

(٤) انظر: الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات ص(٥٥-٥٦).

المطلب الثالث:

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع

المسلك الأول

تقرير عدم صحة الإجماع المدَّعى أصلاً

كما أنه لا يصح الاستدلال بحديث لم يثبت، ولا بآية أو حديث على غير وجههما؛ فكذلك لا يصح الاستدلال بإجماعٍ غير ثابت أو على غير ما انعقد عليه.

وهذا هو أول ما يسلكه أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع، فإنهم ينظرون في الإجماع الذي استدلوا به من جهتين:

الأولى: من جهة ثبوته في نفسه: فإن كان غير ثابتٍ ردّوه على من ادعاه، وأنكروا عليه الاستدلال به، وأثبتوا بالدليل القاطع عدم صحته، وكان ذلك كافياً عندهم في نقض الاستدلال به وإبطاله واجتثاثه من جذوره.

وهذا له طرُق وصُور، منها:

١- نفْي أن يكون ثمة إجماع في تلك المسألة أصلاً.

٢- الاستدلال على عدم صحة الإجماع المدَّعى بأنه لم ينقله أحدٌ من أهل العلم المعتدّ بهم قبل من ادّعاه من أهل الأهواء والبدعة.

٣- إثبات وجود الخلاف القديم المعتبر في تلك المسألة التي ادّعي الإجماع فيها.

٤- إحالة أن يكون ذلك الإجماع صحيحاً؛ لأنه يعارض نصوص الكتاب والسنة الصريحة ويصادمها مصادمة ظاهرة جليّة، ومن المحال أن تعارض الأدلة الصحيحة بعضها بعضاً أو تصادمه.

وإن كان ثابتاً انتقلوا إلى الجهة الثانية.

الثانية: من جهة صحة الاستدلال به على المسألة التي انعقد عليها، فيقرِّرون أن الإجماع - وإن كان في نفسه ثابتاً - فإنه لا يدلّ على ما استُدِلّ به عليه، وهذا يجعل الاستدلال به عليه باطلاً غير صحيح.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالإجماع، بتقرير عدم صحة الإجماع المدَّعى:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة الإجماعَ على مشروعية زيارة القبور، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليها للزيارة.

قال السبكي: « وأما الإجماع: فقد حكاه القاضي عياض على ما سبق في الباب الرابع، واعلم أن العلماء مجمعون على أنه يستحب للرجال زيارة القبور، بل قال بعض الظاهرية بوجوبها للحديث المذكور، وممن حكى إجماع المسلمين على الاستحباب أبو زكريا النووي. وقد رأيت في مصنف ابن أبي شيبة عن الشعبي قال: « لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابنتي »، وهذا - إن صح - يحمل على أن الشعبي لم يبلغه الناسخ مع أن الشعبي لم يصرح بقولٍ له، ومثل هذا لا يقدح، وكذلك رأيت فيه عن إبراهيم قال:



« كانون يكرهون زيارة القبور »، وهذا لم يثبت عندنا، ولم يبيِّن إبراهيم الكراهة عمن؟ ولا كيف هي؟، فقد تكون محمولة على نوع من الزيارة مكروه، ولم أجد شيئاً يمكن أن يتعلق به الخصم غير هذين الأثرين، ومثلهما لا يعارض الأحاديث الصريحة والسنن المستفيضة والمعلومة من سير الصحابة والتابعين ومن بعدهم، بل لو صح عن الشعبي والنخعي التصريح بالكراهة لكان ذلك من الأقوال الشاذة التي لا يجوز اتباعها والتعويل عليها ».

نقض الشبهة:

قال ابن عبد الهادي: « ليس في المسألة إجماع؛ لتحقُّق ثبوت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين - وإن كان قوله ضعيفاً من حيث الدليل -، قال شيخ الإسلام في أثناء كلامه: مع أن نفس زيارة القبور مختلف في جوازها، قال ابن بطال في شرح البخاري: كره قوم زيارة القبور؛ لأنه رُوِي عن النبي ﷺ أحاديث في النهي عنها، وقال الشعبي: لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابني، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون زيارة القبور، وعن ابن سيرين مثله، قال: وفي المجموعة: قال علي بن زياد: سئل مالك عن زيارة القبور، فقال: كان قد نهى عنها - عليه الصلاة والسلام - ثم أَذِن فيه، فلو فعل ذلك إنسان ولم يقل إلا خيراً لم أرَ بذلك بأساً، وليس من عمل الناس، وروي عنه أنه كان يضعِّف زيارتها. فهذا قول طائفة من السلف، ومالك في القول الذي رخص فيها يقول: ليس من عمل الناس، وفي الآخر ضعفها، فلم يستحبها لا في هذا ولا في هذا. انتهى ما حكاه الشيخ. وما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي قد رواه عبد الرزاق في مصنفه أيضاً عنه، فروى الثوري

عن مجالد بن سعيد قال: سمعت الشعبي يقول: لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابنتي، ومجالد من أصحاب الشعبي، وفيه مقال لبعض أهل العلم من قِبَل حفظه، وكأن الشعبي سمع النهي عن زيارة القبور ولم يبلغه الناسخ. وروى عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن قتادة أن رسول الله ﷺ قال: « من زار القبور فليس منا » وهذا مرسل من مراسيل قتادة، وهو منسوخ. وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: « كانوا يكرهون زيارة القبور »، وهذا صحيح ثابت إلى إبراهيم، وهو الذي ضعفه المعترض عنه بلا علم، وكثيراً ما يقول إبراهيم النخعي: كانوا يفعلون كذا وكانون يكرهون كذا، والظاهر أنه يريد بهم شيوخه ومن يحمل عنه العلم من أصحاب علي وابن مسعود وغيرهما. والمقصود أن الإجماع المذكور في هذه المسألة غير متحقق، وإن كان قول من خالف الجمهور فيها ضعيفاً، وشيخ الإسلام لم يذهب إلى هذا القول المخالف لقول الجمهور، وإنما حكاه عن غيره من أهل العلم، والله أعلم »[(١)].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن شدَّ الرحال لزيارة القبور بدعة محدثة، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك من الأمور المشروعة، ومما استدلوا به على ذلك: دعواهم الإجماعَ على أن زيارة القبور مشروعة.

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص(٣١٤، ٣٢٧-٣٣٠).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه إذا ثبت أن الإجماع منعقد على مشروعية زيارة القبور؛ فإن زيارتها بشدِّ الرحل إليها مشروعة أيضاً.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير عدم صحته أصلاً:

نفْي أن يكون الإجماع المدَّعى صحيحاً وثابتاً؛ وذلك أن المسألة المدَّعى فيها الإجماع (وهي: استحباب زيارة القبور) قد ثبت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين المعتَبرين من أئمة التابعين: فمنهم من كرهها، ومنهم من لم يستحبها - وإن أجازها -، وهذا الخلاف خلاف معتبر، وهو ينقض دعوى الإجماع في هذه المسألة.

النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة الإجماعَ على مشروعية زيارة قبره ﷺ، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليه للزيارة.

قال ابن حجر الهيتمي: « قد نقل جماعةٌ من الأئمةِ حَمَلة الشرع الشريف الذين عليهم المدارُ والمعوَّلُ الإجماعَ »، وادّعى السبكي إجماعَ السلف والخلف على ذلك.

نقض الشبهة:

قال ابن عبد الهادي: « إذا أراد بالسلف: المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان فلا يخفى أن دعوى إجماعهم مجاهرة بالكذب، وقد ذكرنا غير مرة فيما تقدم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة شيء من هذا إلا عن ابن عمر وحده، فإنه ثبت عنه إتيان القبر للسلام عند القدوم من سفر، ولم يصح

هذا عن أحد غيره، ولم يوافقه عليه أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لا من الخلفاء الراشدين ولا من غيرهم. وقد ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن عبيد الله بن عمر أنه قال: « ما نعلم أن أحداً من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر »، وكيف يُنسَب مالك إلى مخالفة إجماع السلف والخلف في هذه المسألة - وهو أعلم أهل زمانه بعمل أهل المدينة قديماً وحديثاً - وهو يشاهد التابعين الذين شهدوا الصحابة وهم جيرة المسجد وأتبع الناس للصحابة ثم يمنع الناذر من إتيان القبر ويخالف إجماع الأمة، وهذا لا يظنه بمالك إلا جاهل كاذب على الصحابة والتابعين وأهل الإجماع، وقد نهى علي ابن الحسين زين العابدين الذي هو أفضل أهل بيته وأعلمهم في وقته ذلك الرجل الذي كان يجيء إلى فرجة كانت عند القبر فيدخل فيها فيدعو، واحتج عليه بما سمعه من أبيه عن جده علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: « لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم »، وكذلك ابن عمه حسن بن حسن بن علي شيخ أهل بيته كره أن يقصد الرجل القبر للسلام عليه ونحوه عند غير دخول المسجد، ورأى أن ذلك من اتخاذه عيداً، وقال للرجل الذي رآه عند القبر: مالي رأيتك عند القبر؟، فقال: سلمت على النبي ﷺ. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم، ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: « لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا عليّ، فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم »، ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء. وكذلك سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أحد الأئمة الأعلام وقاضي المدينة في عصر التابعين ذكر عنه ابنه

إبراهيم أنه كان لا يأتي القبر قط، وكان يكره إتيانه. أفيُظَن بهؤلاء السادة الأعلام أنهم خالفوا الإجماع...، فهذا لعمر الله هو الكلام الذي تقشعر منه الجلود »[١].

وقال السهسواني[٢]: « أقول: ليس في المسألة إجماع، لتحقُّق ثبوت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين، وإن كان قوله ضعيفاً من حيث الدليل. قال شيخ الإسلام في أثناء كلامه: مع أن نفس زيارة القبور مختلف في جوازها... » فنقل كلام ابن عبدالهادي المتقدم قبل صفحتين[٣].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن شدَّ الرحال لزيارة القبور - ومنها: قبره ﷺ - بدعة محدثة، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك من الأمور المشروعة، ومما استدلوا به على ذلك: دعواهم الإجماعَ على أن زيارة القبور - ومنها: قبره ﷺ - مشروعة؛ ليستدلوا بذلك على مشروعية شد الرحل لزيارته ﷺ.

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص: (٣٤٣-٣٤٤).

(٢) محمد بشير بن محمد بدر الدين، السهسواني، العلامة النحرير، ولد في وسط القرن الثالث عشر الهجري، وتعلم علوم التفسير والحديث والفقه والأصول وقرأ فنون المعقولات والمنقولات المتداولة، كان تذكار السلف الصالحين في الفضائل والكمالات، ومن المجددين للدين، بلغ درجة الاجتهاد المطلق في عصره، وكان وحيد عصره في الاطلاع على مذاهب السلف، توفي سنة (١٣٢٦هـ). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (٣/ ٢٨٠-٢٨٥).

(٣) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٥٩-٦٠).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه إذا ثبت أن الإجماع منعقد على مشروعية زيارة القبور - ومنها: قبره ﷺ -؛ فإن زيارتها وزيارة قبره - ومنها: قبره ﷺ - بشدِّ الرحل إليها مشروعة أيضاً.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير عدم صحته أصلاً:

١- نفْي أن يكون في هذه المسألة إجماع أصلاً عن السلف، بل دعوى الإجماع عنهم في هذه المسألة مجاهرةٌ بالكذب.

٢- أنه لم يثبت ذلك إلا عن ابن عمر رضي الله عنهما وحده، وهو وحده لا يقوم به الإجماع.

٣- أن الصحابي الوحيد الذي ثبت عنه زيارة قبره ﷺ (وهو عبد الله بن عمر) لم يُؤثَر عنه ذلك إلا عند قدومه إلى المدينة من سفر، وهذا بخلاف ما يذهب إليه من ادّعى الإجماع من استحباب زيارة القبر مطلقاً وفي كل الأوقات ولو بشدّ الرحال، فالاستدلال بفعل ابن عمر أيضاً غير صحيح.

٤- أن الصحابة جميعهم خالفوا ابن عمر فلم يوافقوه على فعله لا قولاً ولا فعلاً، وكذلك الحال مع أعيان التابعين وتابعيهم من أهل العلم الراسخين المشهود لهم.

٥- أن جماعةً من أعيان السلف ثبت عنهم خلاف الإجماع المدَّعى بخصوص إتيان قبره ﷺ لزيارته، فقد ثبت عنهم أنهم أنكروا على من فعل ذلك، ونهَوه عنه.

٦- أن مسألة استحباب زيارة القبور عامة - ومنها قبره ﷺ - قد ثبت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين المعتَبرين من أئمة التابعين، فلا تصح حكاية الإجماع فيها.

النموذج الثالث:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المنعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله، على عصمة من كان يشهد بهما وهو يصرف أنواع العبادة لغير الله، ونقلوا الإجماع المذكور عن ابن القيم في قوله: « أجمع المسلمون على أن الكافر إذا قال: لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فقد دخل في الإسلام ».

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « فأقول: هذا حق إذا صدر من الكافر الأصلي، ولكن إذا أتى بناقض من نواقض الإسلام كفر ولو أقرَّ بالشهادتين، وكذلك من عمل بجميع الأركان ممن وُلِد في الإسلام، لكنه مع ذلك قد جحد شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ وابتدع في الإسلام بدعة تخرجه منه كفر.

وابن القيم الذي حكيتَ عنه إجماع المسلمين على أن من أقر بالشهادتين فقد دخل في الإسلام، قد حكى إجماع أهل الحجة من أهل الإسلام على تكفير الجهمية، كما قال في « الكافية الشافية في الإنتصار للفرقة الناجية »:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في ... عشر من العلماء في البلدان

واللالكائي الإمام حكاه عنهم ... بل قد حكاه قبله الطبراني

وذكر في كتاب « الصلاة » له: تكفير من أُمِر بالصلاة فامتنع حتى يخرج وقتها، وأنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن من صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله فقد أتى بناقضٍ من نواقض الإسلام وحُكِم عليه بالكفر - بشروطه - وزالت عنه عصمة الدم والمال التي تكون للمسلم، سواء كان ممن دخل في الإسلام أو كان من أهل الإسلام ابتداءً، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك غير ناقضٍ للإسلام ولا مبيحٍ للدم والمال، ومما استدلوا به على ذلك: الإجماع المنعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المذكور: أنه إذا ثبت أن الإجماع منعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله؛ فلا يصح تكفير المسلم الذي يشهد بالشهادتين ابتداء واستحلال دمه وماله.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير عدم صحته أصلاً:

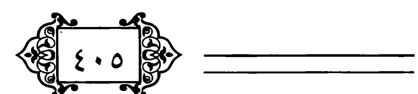
١- أن الإجماع في نفسه ثابت وصحيح، ولكن الاستدلال به باطل؛ لأنه استدلال به في غير محله وعلى غير وجهه، وذلك: أن الإجماع المذكور إنما انعقد على مسألة معينة وهي: أن الكافر الأصلي إذا نطق بالشهادتين فإنه بذلك

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥١-٣٥٢).

يكون من أهل الإسلام ويعصم دمه وماله، ولكنه لا يتناول مسألة: ما إذا أتى الكافر الذي دخل في الإسلام أو من كان من أهل الإسلام ابتداءً بناقضٍ من نواقض الإسلام، والمسألتان مختلفتان، فالاستدلال بالإجماع الثابت في المسألة الأولى على المسألة الثانية باطل غير صحيح واستدلالٌ في غير موضعه.

٢- أن المسألة الثانية فيها إجماع منعقد ثابت بخلاف الإجماع المستدل به عليها، وهو ما سيأتي بيانه في المسلك التالي - إن شاء الله -.



المسلك الثاني

تقرير أن الإجماع الصحيح مُنعقِد على خلاف الإجماع المدَّعى

إذا كان من الخطأ أو الظلم أو الضلال أن يُنسَب إلى مسلمٍ ما لم يقله أو يفعله، فكيف إذا كان المنسوب إليه ذلك من أهل العلم المشهود لهم بالخير والفضل والمكانة والقبول في الأمة؟، بل كيف إذا كان الكلام المنسوب إلى ذلك العالم ضلالاً وانحرافاً عن السنة ودعوةً إلى البدعة؟، وسيكون الخطأ والظلم والضلال أعظم وأشد إذا نُسِب ذلك الكلام الفاسد الباطل إلى إجماع أهل السنة أو أهل العلم أو السلف أو أهل الإسلام عامة!، وسيكون البهتان أشد إثماً وأعظم خطراً إذا كان من نُسِب إليهم ذلك الإجماع قد استقرّ إجماعهم واشتهر بخلاف ذلك الإجماع الباطل الذي نُسِب إليهم!.

ومن المعلوم أن مجرد نفي وجود الإجماع في المسألة التي يدعي أهل الأهواء والبدعة وجوده فيها، أو بيان أن الاستدلال به لم يكن على وجهه؛ كافٍ في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع الذي يدّعونه، إلا أن أهل السنة عندما ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع لا يكتفون بذلك، بل يُعنون بدراسة المسألة التي ادُّعي الإجماع فيها عناية شديدة، ويقرِّرون بأتمِّ بيانٍ وتحريرٍ أن من نُسِب إليهم الإجماع - من: أهل السنة أو أهل العلم أو السلف أو أهل الإسلام - قد انعقد إجماعهم الثابت المستقرّ على خلاف ذلك الإجماع الباطل المنسوب إليهم، وهذا من عظيم فقههم، وواسع علمهم، ومزيد حرصهم على دحض الباطل وكشفه وتزييفه، ونصر الحق وإظهاره وتقريره.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ الإجماعَ الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة، بتقرير أن الإجماعَ الصحيحَ مُنعقِد على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماع الصحابة الكرام والمجتهدين العظام وكافة علماء الإسلام على أن من قال: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) أُجرِيت عليه أحكام أهل الإسلام ولا يجوز تكفيره بحال، ومرادهم: الاستدلال به على أن من ارتكب من الأعمال الشركية ما ارتكب - مما يسمونه تعظيماً للأولياء وتوسُّلاً بهم إلى الله - فلا يصح تكفيره بحال.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « وأما دعواه إجماع الأمة على أن من نطق بالشهادتين أجريت عليه أحكام الإسلام: فهذه دعوى كاذبة خاطئة، فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على قتال من منع الزكاة، وسمَّوهم أهل الردة، وقاتلوا بني حنيفة، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، لكن لما أشركوا مسيلمةَ الكذابَ في النبوة، وصدقوه أنه قد أُشرِك في النبوة مع النبي صلى الله عليه وسلم كفروهم.

فإذا كان من أشرك مسيلمة الكذاب في النبوة يكون كافراً، فكيف لا يكفر من أشرك مخلوقاً في عبادة الخالق سبحانه وجعله نداً لله، يستغيث به كما يستغيث بالله، ويدعوه مع الله، ويرجوه، ويلجأ إليه في جميع مهماته، ويذبح له، وينذر له مع الله؟!... ».

إلى أن قال: « فقد كفَّر الصحابةُ هؤلاء وهم يشـهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وكفَّر اللهُ تعالى ورسولُه المنافقين وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...، وكذلك لا خلاف بين العلماء كلهم أن الإنسان إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء وكذبه في شيء لم يدخل في الإسلام، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالصلاة وجحد الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الحج...، وكذلك بنو عبيد القداح الذين ملكوا المغرب ومصر في زمن بني العباس، كلهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسـول الله، ويدّعون الإسـلام، ويصلون الجمعة والجماعة، فلما أظهروا مخالفة الشـريعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتالهم، وأن بلادهم بلاد حرب، وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين، إلى أمثال هذا مما لا يحصى ولا يستقصى »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن من صرف شـيئاً من أنواع العبادة لغير الله فقد أتى بناقضٍ من نواقض الإسـلام وحُكِم عليه بالكفر - بشـروطه -، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا مجرد النطق بالشهادتين كافياً في الحكم على المرء بالإسلام وإجراء أحكامه عليه - ومن ذلك: عصمة دمه وماله - مهما أتى

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٧-٣٥٠).

من النواقض - كصرف العبادة لغير الله - مما يسمّونه تعظيماً للأولياء والصالحين، ومما استدلوا به على ذلك: الإجماع الذي نسبوه زوراً وبهتاناً إلى الصحابة والمجتهدين وأهل العلم.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه يدلّ على أن المسلم معصوم بمجرد نطقه بالشهادتين، ولا يجوز تكفيره مهما فعل ما دام قد نطق بهما.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ الصحيحَ مُنعقِد على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى:

١- أن الصحابة الكرام - الذين نُسِب إليهم ذلك الإجماع المدَّعى - قد ثبت واستقرّ وانعقد إجماعهم على خلافه:

- فقد أجمعوا على رِدّة وتكفير وقتال من آمن بنبوة مسيلمة الكذاب وصدّق أن الله أشركه في النبوة مع محمد ﷺ.

- وأجمعوا على قتال من فرّق بين الصلاة والزكاة، فآمن بالصلاة وامتنع عن أداء الزكاة.

فالصحابة أجمعوا على قتال هؤلاء مع أنهم كانوا ينطقون بالشهادتين، وكفّروا من آمن بمسيلمة منهم، وهذا إجماع منهم على أن مجرد نطقهم بهما لم يكن كافياً لعصمة الدم والمال وإجراء أحكام الإسلام عليهم، وعلى أن من أتى بناقض من نواقض الإسلام فإنه يكفر حتى وإن كان ينطق بالشهادتين.

فهذا الإجماع الصحيح مُنعقِد منهم على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى عليهم.

٢- أن المجتهدين العظام وكافة علماء الإسلام - الذين نُسِب إليهم ذلك الإجماع المدَّعى - قد ثبت واستقرّ وانعقد إجماعهم على خلافه:

- فقد أجمعوا على أن الإنسان إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء وكذبه في شيء لم يدخل في الإسلام، ولم تجرِ عليه أحكامه، ولم يكن معصوم الدم والمال، ولم يكن نطقه بالشهادتين حائلاً دون الحكم بتكفيره، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالصلاة وجحد الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الحج.
- وأجمعوا على تكفير وقتال بني عبيد القداح لما أظهروا مخالفة الشريعة وأتوا بما ينقض الدين، وعلى أن بلادهم بلاد حرب.

فالمجتهدون العظام وكافة علماء الإسلام أجمعوا على عدم إسلام هؤلاء وكفرهم وقتالهم حتى لو كانوا ينطقون بالشهادتين، وهذا إجماع منهم على أن مجرد نطقهم بهما لم يكن كافياً لعصمة الدم والمال وإجراء أحكام الإسلام عليهم، وعلى أن من أتى بناقض من نواقض الإسلام فإنه يكفر حتى وإن كان ينطق بالشهادتين.

فهذا الإجماع الصحيح مُنعقِد منهم على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى عليهم.

النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماع أهل المذاهب الأربعة في كتبهم على أنه لا يجوز قتال مانع الزكاة إلاَّ لمن يفعل بإخراجها كفعل الصدِّيق، للتوصّل

بذلك إلى دعوى أنه لا يجوز تكفير من نطق بالشهادتين مطلقاً.

نقض الشبهة:

قال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ: « من عَرَف جهل هذا الرجل، وعدم أمانته فيما ينقله ويحكيه عن الآحاد - فضلاً عن الاتفاق والإجماع -؛ لم يلتفت إلى قوله، ولم يصغِ له، ولا يعتدُّ به إلاَّ جاهلٌ لا يدري ما الناس فيه، وهذه العبارة كذب بحت، لم يتفقوا ولم يجمعوا؛ بل اتفقوا على خلافها، وأنَّ أئمة الإسلام يجب عليهم قتال مانع الزكاة حتى يؤديها، وعليهم في ذلك أن يفعلوا بالمشروع، وهذا مجمع عليه، وقد حكى الإجماع عليه ابن حزم وابن هبيرة في كتابيهما في الإجماع، ومذهب الحنابلة - الذي ينتسب إليه هذا المعترض - صريح في وجوب القتال على ذلك، كما يعلمه من وقف على كلامهم »[(١)].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن من أتى بناقض من نواقض الإسلام فإنه يكفر ويُحكَم عليه بالكفر - بشروطه - حتى وإن كان ينطق بالشهادتين، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا مجرد النطق بالشهادتين كافياً في الحكم على المرء بالإسلام، وأنه لا يجوز تكفيره وقتاله، ومما استدلوا به على ذلك: الإجماع الذي نسبوه زوراً وبهتاناً إلى أهل المذاهب الأربعة في كتبهم.

---

(١) مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام (١/ ٤٧٢).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه يدلّ على أنه لا يجوز قتال مانعي الزكاة إلا وفق الحال التي وقعت في زمن أبي بكر الصديق، وأن ذلك خاص بالصديق، فلا يجوز قتال المسلم وهو ينطق بالشهادتين.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ الصحيحَ مُنعقِد على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى:

أن علماء المذاهب الأربعة في كتبهم - الذين نُسِب إليهم ذلك الإجماع المدَّعى - قد ثبت واستقرّ وانعقد إجماعهم على خلافه؛ فقد أجمعوا على أنَّه يجب على أئمة الإسلام قتال مانع الزكاة حتى يؤديها:

- وقد حكى الإجماع عليه ابن حزم وابن هبيرة في كتابيهما في الإجماع.
- بل إن مذهب الحنابلة الذي ينتسب إليه من ادّعى هذا الإجماع صريح في وجوب القتال على ذلك.

فعلماء المذاهب الأربعة في كتبهم أجمعوا على وجوب قتال مانعي الزكاة - في كل عصر - حتى يؤدوها، وذلك يدل على أن مجرد نطقهم بالشهادتين لم يكن كافياً لعصمة دمائهم وأموالهم.

فهذا الإجماع الصحيح مُنعقِد منهم على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى عليهم.

المسلك الثالث

بيان أن الإجماع المدَّعى ليس بإجماع معتدٍّ به

ليس الشأن في الاستدلال بالإجماع أن يكون ثابتاً وحسب، بل لا بد أن يُضاف إلى ذلك: صحة الاستدلال به، وأن يكون منعقداً من أهله الذين هم أهل الإجماع.

فمتى ما كان الإجماع كذلك: كان حجة وصح الاستدلال به، وأما إن كان المقصود به إجماع من ليس من أهل الإجماع ممن لا اعتداد بهم في انعقاده - سواء وافقوه أم خالفوه -: لم يكن حجة، بل كان وجوده كعدمه، وكان الاستدلال به نوعاً من الضلال والتضليل والعبث؛ إذ كيف يُحتجّ بمن ليس قوله وإجماعه بحجة، وكيف يُحَكّمون على شرع الله ودينه، بل إن ذلك من قلب الموازين: أن يُجعَل هؤلاء حجة ودليلاً وديناً على الأمة بما تشمله من أئمة الدين والعلم الراسخين الذين هم أهل الإجماع حقّاً وصدقاً!.

ولما كان أهل الأهواء والبدعة يموّهون على الناس ويضلونهم عن الحق ويصرفونهم عن الهدى، فيحتجّون بإجماع من لا قيمة له في انعقاده من: العوام والجُهّال والمقلِّدة وأهل الانحراف والابتداع - بل ربما من كان واقعاً في أعمال الشرك والبدع المكفرة - والمتأخرين المسبوقين بإجماع الصحابة والسلف وأهل العلم الراسخين؛ فإن أهل السنة يحرصون على إجلاء هذا الأمر، وتقرير أن الإجماع المدَّعى ليس إلا إجماع من لا يُؤبَه له ولا يلتفت إليه ولا يُعتدّ به في انعقاده؛ فهو إجماع باطل لا قيمة له في الشرع، بل تجب مخالفته

وخَرْقه، كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [يوسف:١٠٣]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ﴾ [الأنعام:١١٦]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا وَجَدۡنَا لِأَكۡثَرِهِم مِّنۡ عَهۡدٖۖ وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف:١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سبأ:٢٠].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ الإجماعَ الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة، بتقرير أن الإجماعَ المدَّعى ليس بإجماعٍ معتدٍّ به:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماع معظم الأمة من الصحابة والعلماء من السلف والخلف على جواز التوسل به ﷺ وبغيره من الصحابة والصالحين.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « أما أجماعهم على جواز التوسل بهم التوسل الشرعي بدعائهم وشفاعتهم في حال حياتهم: فهذا حق، وأما بعد وفاتهم: فمعاذ الله...، وأما التوسل الشركي: فهم مجمعون على كفر فاعله بعد قيام الحجة عليه، لا ينكره إلا مكابر.

وقوله: « واجتماع أكثرهم على الحرام والإشراك لا يجوز؛ لقوله ﷺ في الحديث الصحيح - وقيل: المتواتر -: « لا تجتمع أمتي على ضلالة »[(١)] ولقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، فكيف تجتمع كلها أو أكثرها على ضلالة ».

فأقول: المقصود بالأمة في الحديث هم أهل السنة والجماعة، وهم الفرقة الناجية المنصورون إلى قيام الساعة، وهم المعنيون بقوله في الحديث الصحيح: « وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة » قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي »[(٢)]، فمن كان على مثل ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ فهو من الأمة الذين إجماعهم حجة، وهم الفرقة الناجية، قليلاً كانوا أو كثيراً، بخلاف عباد القبور المتخذين الأنبياء والأولياء والصالحين ولائج يدعونهم مع الله، ويشركونهم

---

(١) الحديث رُوِي من عدة طرق، منها: ما أخرجه الترمذي في سننه ص (٣٦٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله لا يجمع أمتي- أو قال: أمة محمد ﷺ - على ضلالة، ويد الله مع الجماعة ». وصححه الألباني في ظلال الجنة (١/ ٣٩-٤٠)، وأورد له الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٢٩٩-٣٠١) عددا من الشواهد، منها: أثر أبي مسعود البدري رضي الله عنه قال: « عليك بالجماعة، فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة » - أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٥٧، ٥٠٨، ٥١٧،٥١٦، ٥٥١،٥٥٢) وغيره، وصحح أحد أسانيده، وقال عقبه: «ومثله لا يقال من قبل الرأي ».

(٢) الحديث مشهور معروف عند أهل العلم بـ(حديث افتراق الأمم)، وهو حديث صحيح بلا ريب، وقد خرّجته بطرقه وأسانيده وبيان ألفاظه في الباب الأول من رسالتي لنيل درجة العالمية (الماجستير): المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم.

في عبادته، ويستغيثون بهم في المهمات والملمات، ويطلبون منهم الحاجات وتفريج الكربات وإغاثة اللهفات، فهؤلاء ليسوا من أمة الإجابة الذين استجابوا لله وللرسول، بل هؤلاء مجتمعون على خلاف الكتاب والسنة، مخالفون لما عليه الأمة من أهل السنة والجماعة، مجمعون على الضلالة. وقد قال الفضيل ابن عياض – ما معناه –: « الزم طرق الهدى، ولا يغرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين »...، قال الحافظ ابن القيم رحمه الله في إغاثة اللهفان: « فالبصير الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق، ولا من فَقْده إذا استشعر قلبُه مرافقة الرعيل الأول: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾[النساء:٦٩]... »، إلى أن قال: « وما أحسن ما قال أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل في كتاب الحوادث والبدع: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به: لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف له كثيراً؛ لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي ﷺ وأصحابه، ولا تنظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم. قال عمرو ابن ميمون الأودي: صحبت معاذاً باليمن، فما فارقته حتى واريته في التراب بالشام، ثم صحبت بعده أفقه الناس عبد الله بن مسعود فسمعته يقول: عليكم بالجماعة، فإن يد الله على الجماعة، ثم سمعته يوماً من الأيام وهو يقول: سيلي عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها، فصلوا الصلاة لميقاتها، فهي الفريضة، وصلوا معهم فإنها لكم نافلة، فقلت: يا أصحاب محمد، ما أدري ما تحدثونا؟ قال: وما ذاك؟ قلت: تأمرني بالجماعة، وتحضني عليها، ثم تقول: صل الصلاة وحدك، وهي الفريضة، وصل مع الجماعة وهي النافلة. قال: يا

عمرو بن ميمون، قد كنت أظنك أفقه أهل هذه القرية!، تدري ما الجماعة؟ قلت: لا، قال: إن جمهور الناس الذي فارقوا الجماعة، الجماعة ما وافق الحق، وإن كنت وحدك. وقال نعيم بن حماد: إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد وإن كنت وحدك، فإنك أنت الجماعة حينئذ. وعن الحسن قال: السنة - والذي لا إله إلا هو - بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها - رحمكم الله -، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك إن شاء الله فكونوا... » انتهى[١]. وكلام العلماء في الجماعة الذين هم السواد الأعظم كثير جداً، وذكروا أنهم هم الذين كانوا على ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، ولو ذهبنا نذكر أقوالهم لخرجنا عن المقصود بالاختصار. والمقصود أن الأمة التي لا تجمع على ضلالة هم أهل السنة والجماعة، وإن قلّوا، وأن الأكثرين هم الذين قال الله فيهم: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام:١١٦]، ﴿ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[يوسف:١٠٣] »[٢].

---

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٦٩-٧٠).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٨٢-٨٨).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن التوسل منه المشروع والممنوع، والممنوع منه ما هو بدعة ومنه ما هو كفر مخرج عن الملة، ومن الممنوع: التوسل بالأموات والغائبين وإن كانوا صالحين. وأما أهل الأهواء والبدعة فيرون مشروعية التوسل بهم هذا التوسل الممنوع.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه قد أجمع معظم الأمة على ذلك، وإجماعهم لا يمكن أن يقع على حرام أو شرك؛ فالتوسل - إذاً - مشروع بالإجماع.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ المدَّعى ليس بإجماعٍ معتدٍّ به:

١- أن المقصود بالأمة التي لا تجتمع على ضلالة هم: أهلُ الحق من أهلِ السنة والجماعة الفرقةِ الناجية والطائفةِ المنصورة، فهؤلاء هم أهل الإجماع المعتبر المعتد به الذين يكون إجماعهم حجة، قليلاً كانوا أو كثيرا.

٢- أن أهل الأهواء والبدعة والضلال من عُبّاد القبور وأهل التوسل الممنوع ليسوا من أهل الإجماع الذين يكون إجماعهم حجة - مهما كثروا وبلغ عددهم -، بل هم مجتمعون على خلاف الكتاب والسنة، مخالفون لما عليه الأمة من أهل السنة والجماعة، مجمعون على الضلالة.

وهذا الإجماع المدَّعى الذي نقله صاحب الشبهة إنما هو إجماع أهل البدعة والضلال وأعمال الكفر والشرك؛ فهو إجماع لا قيمة له ولا يعتدّ به.

النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة الإجماع على جواز الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ بعد موته، وبالصالحين بعد موتهم، وبالغائبين.

نقض الشبهة:

قال عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ[(١)]: « نقول: نعم، أجمع على هذا الشرك وما هو أعظم منه: الهمج الرعاع، أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق...، فليس إجماع هؤلاء حجة، وليسوا من أهل الإجماع الذي يحتج به في الأحكام؛ لمخالفتهم ما جاءت به الرسل من توحيد الله، وما بُعث به خاتم النبيين محمد ﷺ من النهي من الشرك وقتال أهله واستحلال دمائهم وأموالهم، وخالفهم أتباع الرسل، فعرفوا ما جهلوه من التوحيد، وأنكروا ما وقعوا فيه من الشرك، وهم

---

(١) عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، العلامة المشهور، الإمام الأوحد الرباني والمجدد الثاني، ولد سنة (١١٩٣هـ)، وقرأ القرآن حتى حفظه وهو في التاسعة من عمره، ثم لازم دروس العلم وحلق الذكر، وولي قضاء الدرعية، نقله إبراهيم باشا إلى مصر بعد سقوط الدرعية، فبقي ثمان سنوات بمصر قرأ فيها على عدد من العلماء، ثم عاد إبان الدولة السعودية الثانية، له التاريخ الحافل بالجهاد والكفاح، والمشرق بالدعوة والإصلاح، الذي كرس جهده، وأوقف حياته في بث العلم ونشره وجرد قلمه في الذب عن دعوة الإسلام، وعقيدة التوحيد، توفي سنة (١٢٨٥هـ).
انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (١/ ٥٨-٦٤).

الفرقة الناجية، والطائفة التي لا تزال على الحق ظاهرة، وما اجتمع عليه سلف هذه الأمة وأئمتها من إنكار الشرك ومعاداة أهله وقتالهم، فإجماع الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأئمتها هو الإجماع الصحيح، وما خالفه فباطل لا يلتفت إليه، ولا يحتج به، ولو لم يخالف هذا الإجماعَ الذي ادعاه هذا المفتري إلا مصادمةُ الوحيين، ومخالفتُه لما جاءت به الرسل من دين الله لكفى به بطلاناً.

ويبطل أيضاً ما ادعاه من الإجماع ببقاء الفرقة الناجية التي أخبر النبي ﷺ أنها لا تزال على الحق إلى قيام الساعة، فهم أتباع الرسل، وإجماعهم هو الحجة أيضاً وإن كانوا هم الأقلين عدداً، فهم الأعظمون قدراً عند الله؛ وأما الهمج الرعاع الذين اشتدت بهم غربة الإسلام، الذين وقع فيهم من الشرك ما وقع، وإن كانوا الأكثر عدداً، فهم الأقلون قدراً عند الله؛ لظهور الشرك فيهم والبدع...، فكم من جاهل اغتر بما عليه الهمج الرعاع، وظن أن كثرتهم تدل على صحة ما كانوا عليه من الشرك والبدع على اختلاف آرائهم ومذاهبهم!، فالاحتجاج بهم والاقتداء بهم يشبه ما ذكره الله تعالى عن المشركين بقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾[الزخرف:٢٢]، فما احتج به المشركون من أعداء الرسل احتج به هؤلاء على ما أحدثه الجاهلون، فما أشبه الليلة بالبارحة!...، فهذا هو الإجماع الذي يحكيه داود بن جرجيس، وهو أنهم أجمعوا على الشرك في هذه القرون إلا بقايا من أهل السنة، فحدث بهذا الإجماع الذي ذكره من أنواع الشرك ما يخالف المنقول والمعقول والفطر والكتب والرسل، فحصل بهذا الإجماع من أنواع الكفر بالله ما لا يحصى، وأما الإجماع الصحيح الذي يستند إلى العقول الصحيحة والفطر السليمة والرسل والكتب فهو إجماع الصحابة

والتابعين وأتباعهم والأئمة والفقهاء والمفسرين وأهل الحديث من أهل القرون الثلاثة المفضلة »[١].

وقال سليمان بن سحمان: « إن كان أراد بالاستشفاع بالنبي ﷺ كأن يقول القائل: اللهم إني أسألك بجاه محمد، أو بحقه، أو حرمته؛ فهذا القول بدعة محدثة محرمة...، وإن أراد بالاستشفاع بالنبي بأن يدعوه، ويستغيث به، كأن يقول: يا رسول الله أغثني، أو أدركني، وأنا في حسبك، أو يسأله أو يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، ويتوكل عليه، ويلجأ إليه في جميع مهماته وطلباته، ويجعله واسطة في جلب منفعة، أو دفع مضرة؛ فإن كان أراد هذا: فقد ذكر في « الإقناع » من كتب الحنابلة: أن من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم: كفر إجماعاً. وكذلك ذكر فيه شيخ الإسلام تقي الدين: أن من دعا علي بن أبي طالب فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر...، وأما دعوى انعقاد الإجماع على جوازه: فدعوى مجردة، اللهم إلا إجماع عباد القبور، وأولئك ليسوا من أهل الإسلام، فضلاً عن أن يجمعوا على الأحكام »[٢].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ والصالحين من أمته إنما يجوز بشرطين:

أحدهما: أن يكون الاستشفاع بهم في حال حياتهم وبحضورهم.

---

(١) كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس ص(٣٥١-٣٥٧).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٨٢-٨٨).

والثاني: أن يكون بطلب الدعاء منهم.

وأما إذا كان الاستشفاع إلى الله بالميت أو الغائب أو بالذوات أو بالجاه والحرمة ونحو ذلك؛ فهو محرم ممنوع، ثم قد يكون بدعة وقد يكون شركاً.
وأما أهل الأهواء والبدعة فيرون مشروعية الاستشفاع إلى الله بالذوات والأموات والغائبين والجاه والحرمة والمنزلة.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أن الإجماع منعقد على جواز الاستشفاع بالنبي ﷺ بعد موته وبالأموات والغائبين.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ المدَّعى ليس بإجماعٍ معتدٍّ به:

١- أن الإجماع الصحيح المعتد به هو إجماع أتباع الرسول ﷺ من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والفقهاء والمفسرين وأهل الحديث من أهل القرون الثلاثة المفضلة فمن بعدهم من الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، فهؤلاء هم الذين يكون إجماعهم حجة - وإن كانوا هم الأقل عدداً -.

٢- أن الإجماع المدَّعى إنما هو إجماع الهمج الرعاع المقلِّدة الجهلة أهل البدعة والشرك، وأولئك ليسوا من أهل الإجماع الذين يحتج بهم في الأحكام، بل منهم من ليس من أهل الإسلام - فضلاً عن أن يجمعوا على الأحكام -.

فهذا الإجماع المدَّعى الذي نقله صاحب الشبهة إنما هو إجماعٌ لا قيمة له ولا يعتدّ به.

المسلك الرابع

نقض الإجماع المدَّعى بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع

من الصفات اللازمة لأهل الأهواء والبدعة، والعلامات الدالة عليهم، ومعالم فساد منهجهم: تفرّقهم واختلافهم واضطرابهم فيما بينهم، قال قتادة: « تجد أهل الباطل مختلفة شهادتهم، مختلفة أهواؤهم، مختلفة أعمالهم، وهم مجتمعون في عداوة أهل الحق »[١]. وقال مطرّف بن عبد الله بن الشخير[٢]: « لو كانت هذه الأهواء كلها هوى واحداً لقال القائل: الحق فيه، فلما تشعّبت واختلفت عرف كلّ ذي عقل أن الحق لا يتفرّق »[٣].

ولذلك؛ فإنه من المتعذِّر عليهم أن يجتمعوا على قولٍ واحد ولو في مسألة واحدة من مسائلهم التي خرجوا فيها عن السنة والجماعة وإجماع الصحابة وأهل السنة.

وهذه القاعدة المطّردة يُفيد منها أهل السـنة والجماعة كثيراً في نقض الإجماع الذي يدّعيه أهل الأهواء والبدعة عندما يحتجون بطائفتهم وفرقتهم وأعيان مذهبهم ويجعلون إجماعهم هو الإجماع المعتدّ به الذي تجب متابعته وتحرم مخالفته.

---

(١) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٢٨/ ٤٧) بإسناد حسن.

(٢) مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير الحرشي العامري، أبو عبد الله، البصري، من كبار التابعين، كان من عُبَّاد أهل البصرة وزُهّادهم، ذا فضل وورع وأدب، له مناقب كثيرة، توفي سنة (٩٥هـ). تهذيب التهذيب (٤/ ٩٠-٩١).

(٣) سبق تخريجه.

فمما يحرص عليه أهل السنة في نقض هذا الإجماع المدَّعى: أن يقرِّروا أنه ليس إجماعاً صحيحاً منعقداً بين أعيان تلك الطائفة نفسها، هذا مع كونه في نفسه إجماعاً غير صحيح ولا معتدٍّ به ولا يصحّ الاستدلال به، فضلاً عن إلزام الأمة باعتقاده ووجوب العمل به؛ لأنه إجماع طائفة معيّنة من طوائف الأمة، وهي ليست من أهل الاجتهاد والإجماع واتباع السنةِ والإجماعِ الصحيح.

وإذا ثبت أن أعيان تلك الطائفة نفسها لم يتفقوا على مضمون ذلك الإجماع المدَّعى كان ذلك أبلغ في الردّ والإبطال والنقض؛ لأنه ينقض الإجماع من داخل الطائفة نفسها، ويُثبت أنه إجماع غير صحيح ولا منعقد حتى عند تلك الطائفة.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ الإجماعَ الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة، بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماعَ المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، وأنهم اتفقوا على أن الأجسام تتناهى في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً.

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فالقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر يقولون : إن الله لا يُحدِث شيئا قائمًا بنفسه، وإنما يُحدِث الأعراض التي هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون وغير ذلك من الأعراض. ثم من قال منهم بأن الجواهر محدثة قال: إن الله أحدثها ابتداء، ثم جميع ما يحدثه إنما

هو إحداث أعراض فيها، لا يُحدِث الله بعد ذلك جواهر. وهذا قول أكثر المعتزلة والجهمية والأشعرية[١] ونحوهم، ومن أكابر هؤلاء من يظن أن هذا مذهب المسلمين، ويذكر إجماع المسلمين عليه، وهو قولٌ لم يقل به أحد من سلف الأمة، ولا جمهور الأمة؛ بل جمهور الأمة حتى من طوائف أهل الكلام ينكرون الجوهر الفرد، وتركّب الأجسام من الجواهر، وابن كُلاَّب إمام أتباعه هو ممن ينكر الجوهر الفرد، وقد ذكر ذلك أبو بكر ابن فورك في مصنفه الذي صنفه في مقالات ابن كُلاَّب وما بينه وبين الأشعري من الخلاف، وهكذا نفْي الجوهر الفرد قول الهشامية[٢] ....

(١) أتباع أبي الحسن الأشعري في طوره الثاني، حيث إن أبا الحسن كان على مذهب المعتزلة إلى الأربعين من عمره، ثم سلك طريقة ابن كلاب في إثبات الصفات اللازمة لله تعالى ونفي الصفات الاختيارية والقول بصحة طريقة الأعراض وتركيب الأجسام، وقد مرّت الأشعرية بمراحل: أولها زيادة المادة الكلامية على يد أبي بكر الباقلاني (ت:٤٠٣هـ)، ثم الجنوح للمادة الاعتزالية على يد الجويني (ت:٤٧٨هـ)، ثم خلط ذلك بالمادة الفلسفية على يد الغزالي (ت:٥٠٥هـ) وأبي عبد الله الرازي (ت:٦٠٦هـ). انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٧-١٤٨) (١٢/ ٢٠٤)، الاستقامة (١/ ٢١٢)، درء التعارض (٧/ ٩٧)، منهاج السنة (٢/ ٢٢٣-٢٢٤)، بغية المرتاد ص(٤٤٨-٤٥١).

(٢) أصحاب هشام بن الحكم الرافضي، يزعم أن معبوده جسم وله نهاية وحد، طويل عريض عميق، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، لا يوفى بعضه على بعض... إلى آخر مذهبه الباطل، وقال: لو كان الله عالما بما يفعله عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصح منه إلا اختيار العباد وتكليفهم، وكان على مذهب الإمامية في الإمامة، وكان يقول بنفي نهاية أجزاء الجسم، وعنه أخذ النظام إبطال الجزء الذي لا يتجزأ. انظر: مقالات الإسلاميين ص (٣١، ٤٤)، الفرق بين الفرق ص (٤٨-٥١).

والضرارية[١] وكثير من الكرامية[٢] والنجارية[٣] أيضًا »[٤].

---

(١) أصحاب ضرار بن عمرو، من فرق المعتزلة، فارق المعتزلة في قوله: إن أعمال العباد مخلوقة، وأن فعلا واحدا لفاعلَين أحدهما خلقه وهو الله والآخر اكتسبه وهو العبد، وكان يزعم أن معنى أن الله عالم قادر أنه ليس بجاهل ولا عاجز، وكذلك كان يقول في سائر صفات الباري لنفسه، وكان يزعم أن الله سبحانه يخلق حاسة سادسة يوم القيامة للمؤمنين يرون بها ماهيته (أي: ما هو). انظر: مقالات الإسلاميين ص (٢٨١-٢٨٢).

(٢) أصحاب محمد بن كرام، ذهبوا إلى أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانا، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان. انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٤١).

(٣) أتباع الحسين بن محمد النجار، وافقوا المعتزلة القدرية في نفي علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار والقول بحدوث كلام الله تعالى، ووافقوا الأشاعرة في أن الله تعالى خالق أكساب العباد وأن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده الله تعالى، وفي أبواب الوعيد وجواز المغفرة لأهل الذنوب، وانفردوا عن الفريقين بقولهم: إن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسله وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون والخضوع له والإقرار باللسان، وقالوا: إن الإيمان يزيد ولا ينقص، وقالوا: إن الجسم أعراض مجتمعة، وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها كاللون والطعم والرائحة وسائر ما لا يخلو الجسم منه ومن ضده، فأما الذي يخلو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شيء منها بعضا للجسم. انظر: الفرق بين الفرق ص (١٩٥-١٩٧).

(٤) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤).

وقال: « وأما أهل الكلام فالجسم عندهم أعم من هذا، وهم مختلفون في معناه اختلافا كثيرًا عقليًا، واختلافًا لفظيًا اصطلاحيًا. فهم يقولون: كل ما يشار إليه إشارة حسية فهو جسم، ثم اختلفوا بعد هذا، فقال كثير منهم: كل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر الفردة، ثم منهم من قال: الجسم أقل ما يكون جوهرًا بشرط أن ينضم إلى غيره. وقيل: بل الجوهران والجواهر فصاعدًا. وقيل: بل أربعة فصاعدًا. وقيل: بل ستة. وقيل: بل ثمانية. وقيل: بل ستة عشر. وقيل: بل اثنان وثلاثون، وهذا قول من يقول : إن الأجسام كلها مركبة من الجواهر التي لا تنقسم. وقال آخرون من أهل الفلسفة: كل الأجسام مركبة من الهيولى والصورة، لا من الجواهر الفردة. وقال كثير من أهل الكلام وغير أهل الكلام: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، ولا من هذا ولا من هذا، وهذا قول الهشامية والكُلابية[1] والضرارية وغيرهم من الطوائف الكبار، لا يقولون بالجوهر الفرد ولا بالمادة والصورة، وآخرون يدعون إجماع المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، كما قال أبو المعالي وغيره: اتفق المسلمون على أن الأجسام تتناهى في تجزئها وانقسامها حتى تصير

---

(١) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، وافقوا الجهمية والمعتزلة في مسألة حلول الحوادث، وفي نفي أن يقوم بالله ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال الاختيارية كالرضا والمحبة والغضب والسخط ونحوها، وأثبتوا قيام الصفات اللازمة به سبحانه، ويُعدّ الكلابية هم مشايخ الأشعرية، وذلك أن الأشعري اقتدى بطريقة ابن كلاب، كما أن فرقة الكلابية وإن تلاشت كفرقة لكن أفكارها حُملت بواسطة الأشاعرة. انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٥)(١٢/ ٢٠٦، ٣٦٦)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٦،١)، منهاج السنة (١/ ٣١٢) (٢/ ٣٢٧)، الاستقامة (١/ ١٠٥).

أفرادًا. ومع هذا فقد شك هو فيه، وكذلك شك فيه أبو الحسين البصري وأبو عبد الله الرازي. ومعلوم أن هذا القول لم يقله أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من أئمة العلم المشهورين بين المسلمين، وأول من قال ذلك في الإسلام طائفة من الجهمية والمعتزلة، وهذا من الكلام الذي ذمه السلف وعابوه، ولكن حاكي هذا الإجماع لما لم يعرف أصول الدين إلا ما في كتب الكلام، ولم يجد إلا من يقول بذلك؛ اعتقد هذا إجماع المسلمين، والقولُ بالجوهر الفرد باطل، والقول بالهيولى والصورة باطل، وقد بسط الكلام على هذه المقالات في مواضع أخر »(١).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أنهم يثبتون لله ما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ إثباتاً يليق بجلاله وعظمته، مع إيمانهم بمعانيها وعدم خوضهم في كيفيتها. وأما أهل الأهواء والبدعة من أهل الكلام فإنهم لما اعتقدوا أن إثبات الصفات يستلزم تشبيه الله بخلقه نفوها كلها أو بعضها - على تفاوت بينهم في ذلك -، وذلك بسبب ما خاضوا فيه من علم الكلام المبتدع المتلقَّف عن أهل الكفر والإلحاد من أهل الفلسفة وغيرهم، ومما تناولوه في مباحثهم في علم الكلام: الجوهر الفرد الذي توصّلوا بإثباته إلى نفي صفات الله سبحانه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤).

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: هو أن المسلمين أجمعوا على إثبات الجوهر الفرد، وإثباته يستلزم أن لا يوصف الله بصفةٍ - مما يسمونه عَرَضاً -؛ لئلا يُشبَّه الله بخلقه.

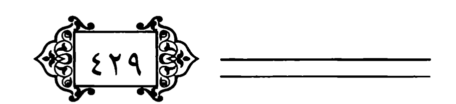
ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع:

١- أن الإجماع المدَّعى ليس إجماع المسلمين البتة؛ فإنه لم يقل به أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من أئمة العلم المشهورين بين المسلمين، كما أنه ليس إجماع جمهور الأمة.

٢- أن الإجماع المدَّعى هو في الحقيقة قول أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة.

٣- أن هذا القول ليس مُجمعاً عليه البتة بين جميع أهل الكلام، بل هم مختلفون فيه اختلافاً مؤثراً في دعوى الإجماع، فإن من أعيانهم وكبرائهم ومن طوائفهم الكبار من ينكره.

٤- أن من طائفة من حكى الإجماع (وهم الأشاعرة) من شك فيه، ومنهم حاكي الإجماع نفسه (أبو المعالي الجويني)!.



النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماعَ أهل السنة على وقوع الكرامة والتصرف للأولياء بعد موتهم.

نقض الشبهة:

قال محمد بن إسماعيل الصنعاني[١]: « قوله: (وهذا أمرٌ قطعي لا مرية فيه البتة عند أهل السنة والجماعة). أقول: إن أراد كونه تعالى على كل شيء قدير، وأنه لا يمتنع شيء عن قدرته؛ فهذا يقوله جميع فرق المسلمين، بل وأهل الكتابين بلا نزاع فيه لمن أثبت الرب تعالى. وإن أراد بالإشارة ثبوت الكرامات للأموات وتصرفهم كما قاله، فهذا أبو إسحاق الإسفرايني من أئمة أهل السنة بلا نزاع[٢]، وقد ثبت نزاعه معهم في الكرامات للأحياء فضلاً

---

(١) السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني، من سلالة الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب، المعروف بالأمير، الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف، ولد سنة (١٠٩٩هـ) بكحلان، ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء وأخذ عن علمائها، ورحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران وتفرد برئاسة العلم في صنعاء وتظهر بالاجتهاد وعمل بالأدلة ونفر عن التقليد وزيف مالا دليل عليه من الآراء الفقهية، توفي سنة (١١٨٢هـ).

(٢) قال محققه فضيلة شيخنا أ.د. عبد الرزاق بن عبدالمحسن العباد – هامش(١) –: « بل هو من أئمة الأشاعرة. وانظر: درء التعارض لابن تيمية (٧/ ٣٦) ».

عن الأموات. وهَبْ أنه يقول أهل السنة والجماعة[١] بذلك؛ فلا دليل في ذلك، إذ ليسوا بأهل الإجماع حتى يكون قولهم دليلاً، وقد أطلنا الكلام على تسميتهم أنفسهم بأهل السنة والجماعة في مؤلفنا (الأنفاس الرحمانية في الأبحاث على الإفاضة المدنية)[٢] »[٣].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: « التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة »[٤]. وأما أهل الأهواء والبدعة فيدّعون وقوع الكرامة للأولياء بعد موتهم، وأن كراماتهم وتصرفاتهم لا تنقطع بموتهم، ومقصودهم: الاستدلال بذلك على أن الولي له تصرُّفٌ بعد موته، فيُسأَل ويُدعى ويُتوسَّل به.

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: هو أن المسلمين أجمعوا على ذلك.

---

(١) وقال – هامش(٣) –: « يقصد الأشاعرة، وسيأتي بيان نقده لهم في تسميتهم أنفسهم بأهل السنة والجماعة ».

(٢) وقال: هامش(٤): « وانظر ما سيأتي عند المصنف في تعريف أهل السنة بأنهم (الذين كانوا على طريقة المصطفى وأصحابه الذين لم يبتدعوا بدعة في الدين ولا خالفوا طريقة سيد المرسلين) ».

(٣) الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات ص(٥٥-٥٦).

(٤) العقيدة الواسطية – ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٥٦) –.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع:

١- أن الإجماع المدَّعى ليس إجماع أهل السنة الذين كانوا على طريقة المصطفى وأصحابه الذين لم يبتدعوا بدعة في الدين ولا خالفوا طريقة سيد المرسلين.

٢- أن الإجماع المدَّعى هو في الحقيقة قول الأشاعرة الذين يسمون أنفسهم: (أهل السنة).

٣- أن هذا القول ليس مُجمعاً عليه البتة بين جميع الأشاعرة، فإن من أئمتهم وأعيان مذهبهم أبا إسحاق الإسفراييني، وقد ثبت نزاعه معهم في الكرامات للأحياء - فضلاً عن الأموات -.

الفصل الثاني

منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر التابعة للأصول

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقياس.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.
- المبحث الثالث: الاستدلال بالقواعد.
- المبحث الرابع: الاستدلال بالعقل.

المبحث الأول

الاستدلال بالقياس

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة القياس وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.

المبحث الأول

الاستدلال بالقياس

التمهيد

منزلة القياس وحجيته عند أهل السنة

أهل السنة هم أهل النقل الصحيح والعقل الصريح، وهم الجامعون بين الاتباع والاجتهاد، ويبرز ذلك من خلال منزلة القياس وحجيته عندهم، وذلك كما يأتي:

١- القول بالقياس من الإيمان بالحكمة في أفعال الله، وأن كل أفعاله وتشريعاته سبحانه لمصالح عظيمة:

الله سبحانه حكيم لا يفعل شيئاً عبثاً لغير مصلحة وحكمة؛ بل أفعاله ﷻ صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وهذه الحكمة يعلمها سبحانه على وجه التفصيل، وقد يُعلِم بعضَ عباده من ذلك ما يُعلمه إياه؛ إذ لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء.

وكل ما خلقه الله فله فيه حكمة، وهو سبحانه غني عن العالمين، فالحكمة تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه سبحانه يحبها ويرضاها، وهي رحمته بعباده، وتدبيره لأمر خلقه، وتصرفه في مملكته بأنواع التصرفات، وإثابته للمحسن على إحسانه، ومعاقبته للمسيء على إساءته؛ فيوجد أثر عدله وفضله، وأن

يُعرَف سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله وآياته، وأن يعرف خلقه أنه لا إله غيره ولا رب سواه.

والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها.

والله تعالى يشرع الأحكام لمصالح الخلق، فأفعاله وتشريعاته كلها مشتملة على الحِكَم والمصالح من جلب المنافع ودفع المضار، فهو جل وعلا يشرع ويفعل لأجل العلل المشتملة على المصالح التي يعود نفعها إلى الخلق المحتاجين الفقراء إليه، لا لأجل مصلحة تعود إليه هو سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، فأفعاله سبحانه وتعالى معلَّلة بالحكم ورعاية المصالح، فجميع الأوامر والنواهي مشتملة على حكم باهرة ومصالح عظيمة، كيف والقرآن والسنة مملوءان من تعليل الأحكام والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام ولأجلها خلق تلك الأعيان.

وقد صرح تعالى وصرح رسوله ﷺ بأنه يشرع الأحكام من أجل الحِكَم المنوطة بذلك التشريع، وأنكر سبحانه أن يسوي بين المختلفين، وأن يفرق بين المتماثلين، وبيّن أن حكمته وعدله يأبى ذلك.

فكان ذكر الشارع للعلة والأوصاف المؤثرة والمعاني المعتبرة في الأحكام القدرية الشرعية والجزئية للدلالة على تعلق الحكم بها أين وجدت، واقتضائها لأحكامها، وعدم تخلفها عنها إلا لمانع يعارض اقتضاءها ويوجب تخلف أثرها، ولتعدية الحكم بتعدي هذه العلل والأوصاف.

قال تعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون:١١٥]، وقال جل شأنه: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥-٣٦]، وقال تعالى: ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ

﴿ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢٢]، وقال ﷻ: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر:٧]، وقال سبحانه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة:٣٢].

فأهل السنة يقولون بالقياس لما يتضمنه من الإيمان بذلك كله[١].

٢- القياس حجة شرعية:

القياس حجة من الحجج الشرعية، وقد اتفق جمهور العلماء على إثباته والاحتجاج به من حيث الجملة، بل ذكره كثير من علماء أهل السنة ضمن الأدلة المتفق عليها، ففي كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه: «الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب أو السنة!، اعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الأمور عند ذلك، فاعمد إلى أحبها عند الله وأشبهها بالحق فيما ترى»[٢]. ووقع إجماع الصحابة رضي الله عنهم على الحكم بالقياس في وقائع كثيرة تصل بمجموعها إلى حد التواتر، وقد أشار إليه السلف واستعملوه، وعملوا به وأفتوا به، وسوغوا القول به، ولم يزل التابعون أيضًا ومن بعدهم من علماء الأمة على إجازة القياس.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٦، ٣٨، ٨٨-٩٩، ٣٧٩، ٤٨٥)، اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٧٦)، شفاء العليل ص(١٨٨-١٩٩، ٢٠٦)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٢)، إعلام الموقعين (١/ ١٩٦، ١٩٨)، مذكرة أصول الفقه ص(٢٧٥)، أضواء البيان (٤/ ٢١٤)، الحكمة والتعليل في أفعال الله (٥٠-٥٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن (٤/ ٢٠٦)، وقال ابن القيم: «هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول» إعلام الموقعين (١/ ٨٦).

والقياس الصحيح هو الميزان الذي أنزله الله مع كتابه، وهو المُراد به فيما ورد في الكتاب والسنة من الأمر بالاعتبار والاتعاظ والاستفادة من الأمثال المضروبة وأخذ الأحكام منها، وأن للنظير حكم نظيره، وهذا معلوم أيضًا في فِطَرِ الناس ومستقر في عوائدهم وأحوالهم(١).

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الشورى:١٧].

وقال سبحانه: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر:٢].

وقوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر:٢٩].

قال ابن عبد البر(٢): « وأما القياس على الأصل والحكم للشيء بنظيره فهذا مما لا يختلف فيه أحد من السلف »(٣)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (١/ ٥٤-٥٥، ١٧٨، ١٩٩)، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٦٢، ٦٥، ٧٧)، روضة الناظر (٢/ ٢٣٤-٢٣٦، ٢٤٤)، مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤١) (١٣/ ٢٣)(٢٠/ ٤٠١)، إعلام الموقعين (١/ ١٧٦، ١٨٧، ٢٠٧-٢٠٩)، شرح الكوكب المنير (٢/ ٥)(٤/ ٢١٦).

(٢) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي المالكي، أبو عمر، الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام صاحب التصانيف الفائقة، ولد سنة (٣٦٨هـ)، إمام ديّن ثقة متقن علامة متبحر صاحب سنة واتباع فقيه حافظ مكثر عالم بالقراءات والخلاف وعلوم الحديث والرجال، أدرك الكبار وطال عمره وعلا سنده وتكاثر عليه الطلبة وجمع وصنف ووثق وضعّف وسارت بتصانيفه الركبان، توفي سنة (٤٦٣هـ). انظر: السير (١٨/ ١٥٣-١٦٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٧٧).

« وكذلك القياس الصحيح حق، فإن الله بعث رسله بالعدل، وأنزل الميزان مع الكتاب، والميزان يتضمن العدل وما يُعرف به العدل »[١]، وقال ابن القيم: « فالصحيح [يعني: من القياس] هو الميزان الذي أنزله مع كتابه »[٢].

٣- القياس الصحيح لا يتناقض في نفسه، ولا يعارض الدليل الصريح من الكتاب والسنة ولا يناقضه، كما أنه لا يتعارض مع الأقيسة الصحيحة ولا يناقضها:

أنزل الله سبحانه الكتاب والميزان، وكما أن الكتاب لا يتناقض في نفسه، ولا يُناقِض بعضه بعضا؛ فكذلك الميزان الصحيح: لا يتناقض في نفسه، فلا تتناقض دلالة الأقيسة الصحيحة، ولا يناقض بعضها بعضاً، ولا يتناقض الكتاب والميزان، فلا تتناقض دلالة النص الصريح والقياس الصحيح، بل كلها متصادقة متعاضدة متناصرة، يصدق بعضها بعضاً ويشهد بعضها لبعض، فلا يناقض القياسُ الصحيحُ النصَّ الصحيح من كتاب أو سنة أبداً، ونصوص الشارع نوعان: أخبار، وأوامر، فكما أن أخباره لا تخالف العقل الصحيح، بل هي نوعان: نوع يوافقه ويشهد على ما يشهد به جملة، أو جملة وتفصيلاً. ونوع يعجز عن الاستقلال بإدراك تفصيله وإن أدركه من حيث الجملة. فهكذا أوامره سبحانه نوعان: نوع يشهد به القياس والميزان، ونوع لا يستقل بالشهادة به ولكن لا يخالفه، وكما أن القسم الثالث في الأخبار

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٧٦).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ١٣٣).

محال وهو ورودها بما يرده العقل الصحيح، فكذلك الأوامر ليس فيها ما يخالف القياس والميزان الصحيح.

وضابط القياس الصحيح: هو أن تكون العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها موجودة بتمامها في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها فيه، فمثل ذلك لا تأتي الشريعة بخلافه، ولا يعارض نصاً، ولا يتعارض هو في نفسه(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن تدبر الأدلة الشرعية منصوصها ومستنبطها تبين له أن القياس الصحيح هو التسوية بين المتماثلين، وهو من العدل الذي أمر الله به ورسوله، وأنه حق لا يجوز أن يكون باطلا، فإن الرسول ﷺ بعث بالعدل، فلم يسوِّ بين شيئين في حكم إلا لاستوائهما فيما يقضي تلك التسوية، ولم يفرق بين اثنين في حكم إلا لافتراقهما فيما يقتضي ذلك الفرق، ولا يجوز أن يتناقض قياس صحيح ونص صحيح، كما لا يتناقض معقول صريح ومنقول صحيح، بل إذا ظن بعض الناس تعارض النص والقياس كان أحد الأمرين لازما: إما أن القياس فاسد وإما أن النص لا دلالة له...، وهذا تنبيه على مجامع نظر الأولين والآخرين في جميع استدلالهم، ومن تبصر في ذلك وفهمه وعلم ما فيه من الإحاطة وبين له أن دلائل الله تعالى لا تتناقض،

---

(١) انظر: الرد على المنطقيين ص: (٣٧١-٣٧٣)، إعلام الموقعين (١/ ٣٨٥-٣٨٦)، أضواء البيان (٤/ ٢١١-٢١٢).

وأن ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق الموافق لصرائح المعقول، وأن ما شرعه للعباد هو العدل الذي به صلاح المعاش والمعاد »[١].

وقال: « ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص، فكل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد، ولا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً، كما لا يوجد معقول صريح مخالف للمنقول الصحيح »[٢].

وقال ابن القيم: « ...فهذه نبذة يسيرة تطلعك على ما وراءها من أنه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذي لا يعلم لهم مخالف، وأن القياس الصحيح دائر مع أوامرها ونواهيها وجوداً وعدماً، كما أن المعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجوداً وعدماً، فلم يخبر الله ولا رسوله بما يناقض صريح العقل، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل »[٣].

٤- مرتبة القياس بعد الدليل الصريح من الكتاب والسنة. وإذا وُجد النص فلا قياس، ولا قياس إلا عند الضرورة:

فهاهنا مسألتان:

الأولى: أن النص الصريح من الكتاب والسنة مقدَّم مرتبة ومنزلة ونظراً واحتجاجاً على القياس:

---

(١) درء التعارض (٤/ ٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٨).

(٣) إعلام الموقعين (٤/ ٢٤).

فلا بد أولاً من البحث عن النص قبل استعمال القياس، حتى لا يُصار إلى القياس إلا عند عدم النص؛ لأنه إذا ثبت النص بطل القياس، إذ لا قول لأحد مع قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ، ولأن النص هو الأصل والقياس فرع، والأصل يبطل الفرع، ولا يُبطل الفرعُ الأصل.

الثانية: أنه لا قياس إلا عند الضرورة وعدم وجود النص القاطع الصريح.

قال الشافعي: « ونحكم بالإجماع ثم القياس، وهو أضعف من هذا، ولكنها منزلة ضرورة؛ لأنه لا يحل القياس والخبر موجود، كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الإعواز من الماء، ولا يكون طهارة إذا وجد الماء، إنما يكون طهارة في الإعواز »[١]، وقال: « لا يجوز القياس مع نص القرآن أو خبر مسند صحيح »[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا قول الإمام أحمد في أول رسالته في السنة التي رواها عنه عبدوس بن مالك العطار: (ليس في السنة قياس ولا يضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول)، فبين أن ما جاء به الرسول ﷺ لا يجوز أن يعارض بضرب الأمثال له ولا يدركه كل أحد بقياس ولا يحتاج أن يثبته بقياس، بل هو ثابت بنفسه، وليس كل ما ثبت يكون له نظير وما لا نظير له لا قياس فيه فلا يحتاج المنصوص خبرا وأمرا إلى قياس، بخلاف من أراد أن ينال كل ما جاءت به الرسل بعقله ويتلقاه من طريق القياس »[٣].

---

(١) الرسالة ص (٥٠٩)، وانظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٦١).

(٢) البحر المحيط (٨/ ٤٦).

(٣) درء التعارض (٤/ ٣٥). وانظر: الفتاوى الكبرى (١/ ١٥٢ وما بعدها).

المطلب الأول

منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

الكتاب والسنة هما أصل الدين والعلم، وفيهما كل خير وصلاح وهدى، فالعمل بهما هو السبيل الوحيد للنجاة في الدنيا والآخرة؛ ولذا، فما جاء به الكتاب والسنة هو الذي يجب أن يتخذه المسلم منهاجاً وطريقاً ومرشِداً، ولا يتجاوزه إلى غيره.

وأهل الأهواء والبدعة لم يكونوا من أهل التمسك الصحيح بالكتاب والسنة، بل أخذوا ذات اليمين وذات الشمال، معرضين عن السبيل الواضح الذي بينه الكتاب والسنة، ومتّخذين لأنفسهم سبُلاً أودت بهم إلى الردى والضلال، ومن ذلك: موقفهم من القياس ومنزلته وحجيته، فإنهم - من حيث الجملة - اتخذوا من القياس موقفين متناقضين:

الأول: إنكار القياس الصحيح.

والثاني: القول بالقياس الفاسد والاستدلال به والاعتماد عليه، ويجمع ذلك: عدم فهمهم الجامعَ والفارقَ بين المسائل التي يقيسون بعضها على بعض[١]، وظنهم أن وجود الشبه بين الصورتين أو المسألتين مسوِّغ لقياس إحداهما على الأخرى.

---

(١) انظر: مسائل الجاهلية - مع شرح العلامة صالح الفوزان - ص(٨٠-٨٤).

قال السمعاني[١]: « والصحيح أن مجرد الشبه في الصورة لا يجوز التعليل به؛ لأن التعليل ما كان له تأثير في الحكم بأن يفيد قوة الظن ليحكم بها، والشبه في الصورة لا تأثير له في الحكم، وليس هو مما يفيد قوة الظن حتى يوجب حكما، وقد استدل من قال إن قياس الشبه ليس بحجة بأن المشابهة في الأوصاف لا توجب المشابهة في الأحكام، فإن جميع المحرمات يشابه بعضها بعضا في الأوصاف ويختلف في الأحكام، ولأن المشابهة فيما لا يتعلق بالحكم لا توجب المشابهة في الحكم... »[٢].

وهذا القياس الفاسد أنواع؛ فكل قياس دل النص على فساده فهو فاسد، وكل من ألحق منصوصًا بمنصوص يخالف حكمه فقياسه فاسد، وكل من سوى بين شيئين أو فرق بين شيئين بغير الأوصاف المعتبرة فقياسه فاسد، وكل قياس عارض نصًا فهو فاسد[٣].

(١) منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني المروزي، أبو المظفر، الإمام العلامة مفتي خراسان، ولد سنة (٤٢٦هـ)، وحيد عصره فضلاً وطريقة وزهدا وورعا، وكان حجة لأهل السنة وشوكاً في أعين المخالفين، صنف في التفسير والفقه والأصول والحديث، توفي سنة (٤٨٩هـ). انظر: السير (١٩/ ١١٤-١١٩).

(٢) قواطع الأدلة (١/ ١٦٦-١٦٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٧-٢٨٨).

ومما تتبين به منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة ما يأتي:

١- القياس الفاسد من أعظم أسباب الضلال والاختلاف والتفرق:

وذلك يظهر بجلاء فيما قصّه الله علينا في كتابه الكريم، فقد ذكر سبحانه قصة إبليس حين امتنع عن طاعة الأمر وتكبر عن السجود لآدم لما أمره الله - مع جملة الملائكة - بذلك، واعترض على ربه فقال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [الأعراف:١٢]، يقول: إن الفاضل لا يؤمر بالسجود للمفضول، فكيف تأمرني بالسجود له؟، ثم بيّن وجه تلك الأفضلية المدّعاة فادّعى أن النار أشرف من الطين. فنظر اللعين إلى أصل العنصر، ولم ينظر إلى التشريف العظيم (وهو أن الله خلق آدم بيده، ونفخ فيه من روحه)، وقاس قياسًا فاسدًا، فأخطأ - قبحه الله - في قياسه، وأخطأ أيضًا في دعواه أن النار أشرف من الطين[١]؛ ولذا جاء عن الحسن وابن سيرين قولهما: « أول من قاس إبليس »[٢].

وكما كان القياس الفاسد سبب كفر إبليس ولعنه؛ فإنه كذلك سبب كفر أتباعه من بني آدم وضلالهم وانحرافهم:

---

(١) انظر: جامع البيان (٨/ ١٣١)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص (٨١-٨٢)، الملل والنحل (١/ ١٤-١٦)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/ ١٧١)، مجموع الفتاوى (١٥/ ٥) (١٦/ ٢٤٠)، الصواعق المرسلة (١/ ٣٧٠-٣٧٢)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٢٠٤).

(٢) أما أثر الحسن: فأخرجه ابن جرير في جامع البيان (٨/ ١٣١)، والدارمي في سننه (١/ ٧٦). وأما أثر ابن سيرين: فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢٥٣)، والدارمي في سننه (١/ ٧٦)، وغيرهما. وقد صحح إسنادهما الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٠٤).

فالقياس الفاسد هو جماع شبه الكفار والمشركين، «فإن من تأمل وجد شبه اليهود والنصارى ومن تبعهم من الصابئين في الكفر بما أنزل الله على محمد؛ هي من جنس شبه المشركين والمجوس ومن معهم من الصابئين في الكفر بجنس الكتاب وبما أنزل الله على رسله؛ في كثير من المواضع؛ فإنهم يعترضون على آياته، وعلى الكتاب الذي أنزل معه، وعلى الشريعة التي بعث بها، وعلى سيرته؛ بنحو مما اعترض به على سائر الرسل مثل موسى وعيسى، كما قال الله تعالى في جميعهم: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝٤ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۖ وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُۖ وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ مُّرۡتَابٌ ۝٣٤ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٤-٣٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ ۝٦٩ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ [غافر:٥٦-٧٠]...، وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل:٤٣-٤٤]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٧ وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدٗا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء:٧-٨] الآية...، وجماع شبه هؤلاء الكفار أنهم قاسوا الرسول على من فرق الله بينه وبينه، وكفروا بفضل الله الذي اختص به رسله؛ فأتوا من جهة القياس الفاسد»(١).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦-١٨)، وانظر: المصدر نفسه (٦/ ٥١٤-٥١٥).

وجاء عن ابن سيرين رحمه الله أنه قال: « ما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس »(١).

كما أن القياس الفاسد انتهى بالمشركين إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال، ومن أمثلة ذلك: قياسهم الذي قالوا فيه: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥]، فنظموا الربا والبيع في سِلْك واحد لإفضائهما إلى الربح(٢)، وكذلك قياسهم الميّت على المذكَّى فقالوا: أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله؟، فجعلوا العلة في الأصل كونه قتل آدمي(٣)، ولذا جاء عن الشعبي(٤) قوله: « والله لئن أخذتم بالمقاييس لتحرمن الحلال ولتحلن الحرام »(٥).

والقياس الفاسد كان من أعظم أسباب ضلال أهل الأهواء والبدعة في هذه الأمة: فتأمل في صنيع رأس الخوارج الذي عارض النبي ﷺ في قسمته، أوليس ذلك حكمًا بالهوى في مقابلة النص، واستكبارًا على الأمر بقياس

---

(١) جزء من أثر ابن سيرين السابق ذكره وتخريجه قريبًا.

(٢) انظر: أنوار التنزيل (١/ ٥٧٤-٥٧٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٣٩-٥٤٠).

(٤) عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، أبو عمرو، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر على المشهور، وأدرك عددا كبيرا من الصحابة، وكان واحد زمانه في الحفظ والعلم والفقه، توفي سنة(١٠٣هـ)، وقيل: بعدها. انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٥) أخرجه الدارمي (١/ ٧٦)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ١٩٦). وإسناده حسن.

العقل؟[١]، أليس آفته أنه رضي برأي نفسه وقياس عقله، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله ﷺ؟[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس؛ فإن كان ممن يعتقد ما قاله، وله فيه حجة يستدل بها، كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئًا، كاحتجاجهم بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقي إليهم اعتقدوا أنه من اللّه وكان من إلقاء الشيطان. وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا »[٣].

وقال: « ...فهذا أصل البدع التي ثبت بنص سنة رسول الله ﷺ وإجماع السلف أنها بدعة، وهو جعل العفو سيئة وجعل السيئة كفرًا. فينبغي للمسلم أن يحذر من هذين الأصلين الخبيثين، وما يتولد عنهما من بغض المسلمين وذمهم ولعنهم واستحلال دمائهم وأموالهم. وهذان الأصلان هما خلاف السنة والجماعة، فمن خالف السنة فيما أتت به أو شرعته فهو مبتدع خارج عن السنة، ومن كَفّر المسلمين بما رآه ذنبًا سواء كان دينًا أو لم يكن دينًا وعاملهم معاملة الكفار فهو مفارق للجماعة. وعامة البدع والأهواء إنما تنشأ من هذين الأصلين: أما الأول فشبه التأويل الفاسد أو القياس الفاسد؛ إما حديث بلغه عن الرسول لا يكون صحيحًا، أو أثر عن غير الرسول قلده فيه ولم يكن ذلك القائل مصيبًا، أو تأويل تأوله من آية من كتاب الله أو حديث

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٨).

(٢) تلبيس إبليس ص(١١١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٦٧-٦٨).

عن رسول الله ﷺ صحيح أو ضعيف، أو أثر مقبول أو مردود ولم يكن التأويل صحيحًا، وإما قياس فاسد، أو رَأْي رآه اعتقده صوابًا وهو خطأ. فالقياس والـرأي والذوق هو عامة خطأ المتكلمة والمتصوفة وطائفة من المتفقهة. وتأويل النصوص الصحيحة أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة والمحدثة والمقلدة والمتصوفة والمتفقهة »[١].

وقال ابن القيم: « وأما أصحاب الرأي والقياس فإنهم لم يعتنوا بالنصوص ولم يعتقدوها وافية بالأحكام ولا شاملة لها، فوسعوا طرق الرأي والقياس وقالوا بقياس الشبه، وعلقوا الأحكام بأوصاف لا يعلم أن الشارع علقها بها، واستنبطوا عللاً لا يعلم أن الشارع شرع الأحكام لأجلها »[٢].

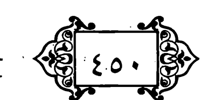
والقياس الفاسد من أعظم ما يحصل به الخلاف والاختلاف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا كان ما قالوه بالقياس الفاسد أمراً يخالفه الحس ويعرف كذب ما قالوه باتفاق طوائف بني آدم، فالذي يعرف بالحس والعقل الصريح لا يخالفه شرع ولا عقل ولا حس، فإن الأدلة الصادقة لا تتعارض مدلولاتها، ولكن ما يقال بقياس فاسد وظن فاسد يقع فيه الاختلاف »[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧٤).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٣٠٤).

(٣) الرد على المنطقيين ص(٢٦٧).



٢- جعل القياس معياراً للنص من الكتاب والسنة:

الكتاب والسنة هما الميزان الذي توزن به الأقوال والأعمال والأفعال صحة وفسادا وقوة وضعفا وقبولاً ورداً، والواجب علينا هو أن نجعلهما حجة على كل من يخالفهما، وليس علينا أن نتفحص عن قول من يخالفهما أنه من أين قال، بل يحتمل أنه عن قياس فاسد ورأى باطل، وخلاف من ليس بمعصوم عن الخطأ لا يقابل قول من هو معصوم عن الخطأ(١).

كما أنه من الواجب علينا الاعتصام بالكتاب والسنة في العلم والعمل، « ولا يمكن أن أحدا بعد الرسول يعلم ما أخبر به الرسول من الغيب بنفسه بلا واسطة الرسول، ولا يستغني أحد في معرفة الغيب عما جاء به الرسول، وكلام الرسول مبين للحق بنفسه، ليس كشف أحد ولا قياسه عيارا عليه: فما وافق كشف الإنسان وقياسه وافقه وما لم يكن كذلك خالفه، بل ما يسمى كشفا وقياسا هو مخالف للرسول فهذا قياس فاسد وخيال فاسد، وهو الذي يقال فيه: نعوذ بالله من قياس فلسفي وخيال صوفي »(٢).

---

(١) انظر: قواطع الأدلة (١/ ١٦٢).

(٢) الرد على المنطقيين ص(٥١١).

٣- القياس الفاسد من أعظم حجج أهل الأهواء والبدعة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...ومدار الحجج في هذا الباب ونحوه إما على قياس فاسد وتشبيه الشيء بما ليس مثله، وإما على جعل الخاص عاما وهو أيضا من القياس الفاسد، وإما احتجاجهم بما ليس بحجة أصلا »(١).

وقال: « فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ انفتح له طريق الهدى. ثم إن كان قد خبر نهايات أقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف أن غالب ما يزعمونه برهانًا هو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة، ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان؛ ازداد إيمانًا وعلمًا بما جاء به الكتاب والسنة، فإن (الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ)، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيمًا، وبقدره أعرف إذا هدي إليه »(٢).

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٨).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس

المسلك الأول

الاستدلال بأقيسة لا تصحّ في أبواب الاعتقاد

أبواب الاعتقاد هي أعظم أبواب الدين شرفاً وقدراً وخطراً، فهي تُعنى بعلاقة العبد بربه وخالقه ومولاه وإلهه، ومعرفته به وبعظمته وبأسمائه وصفاته، وبما يحبه ويرضاه من العبادات والقربات.

وهذا كله لا سبيل إلى إدراكه جملة وتفصيلاً إلا عن طريق الوحي المعصوم الذي أنزله الله على نبيه ورسوله محمد ﷺ، فالوحي هو الذي يبيّن للعبد ما يجب عليه أن يعتقده في ربه وأسمائه وصفاته وعبادته، ولا يستقل العقل بإدراك شيء من ذلك على سبيل التفصيل، وإن كان قد يعرف شيئاً منه على سبيل الإجمال.

ولذا؛ فإن الواجب على جميع العباد التسليم لما جاء به الوحي في ذلك تسليماً مطلقاً لا ينازعه شك ولا يخالجه ريب ولا يعارضه رأي ولا عقل ولا هوى، كما أن الواجب عليهم أيضاً هو الوقوف في ذلك على ما جاء به النص وعدم تجاوزه بأي طريق كان وعدم الخوض فيه إلا بعلم يكون مصدره هو الوحي وحده.

وهذا هو مسلك أهل السنة في هذا الباب.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم لما أعرضوا عن الكتاب والسنة تعلماً وتفقهاً واحتجاجاً، واتبعوا أهواءهم وآراءهم، واختطوا لأنفسهم مسالك وسبلاً، وسنّوا لأنفسهم أدلة وقواعد وأصولاً؛ فإنهم لم يقفوا مع الوحي اعتقاداً وقولاً وعملاً، وإنما خاضوا فيما لا علم لهم به، وأحدثوا في الدين ما ليس منه، ومن ذلك: استخدامهم القياس - الذي هو صحيح معتبر في أصله - في غير موضعه وأبوابه التي يُستَعمل فيها، وأقحموه في أبواب الاعتقاد التي يجب فيها لزوم النص والوقوف معه، وكان لذلك أثرٌ عظيم بالغ في ضلالهم وانحرافهم عن الجادة وعن طريق أهل العلم الصحيح في استخدامهم القياس.

ولعل من أبرز ما يدلّ على ما دأب عليه أهل الأهواء والبدعة من الاستدلال بأقيسة لا تصح في أبواب الاعتقاد: قصة الجهم بن صفوان مع السمنية[١]، قال الإمام أحمد رحمه الله: « فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله: أنه كان من أهل خراسان من أهل ترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، وكان أكثر كلامه في الله تعالى، فلقي أناسا من المشركين يقال لهم: السمنية، فعرفوا الجهم، فقالوا له: نكلمك؛ فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك. فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا له: ألست تزعم أن لك إلها؟، قال الجهم: نعم، فقالوا له: فهل رأيت إلهك؟، قال: لا، قالوا: فهل سمعت كلامه؟، قال: لا، قالوا: فشممت له رائحة؟، قال: لا،

---

(١) فرقة تعبد الأصنام، وتقول بقدم العالم، وبالتناسخ، وزعموا أنه لا معلوم إلاّ من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت. انظر: الفرق بين الفرق ص (٢٥٣)، التعريفات ص (٤١٥).

قالوا: فوجدت له حسا؟، قال: لا، قالوا: فوجدت له مجسا؟، قال: لا، قالوا: فما يدريك أنه إله؟. قال: فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يوما، ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذات الله، فإذا أراد أن يحدث أمرا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان خلقه فيأمر بما يشاء وينهى عما يشاء، وهو روح غائبة عن الأبصار، فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة، فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحا؟، قال: نعم؟، فقال: هل رأيت روحك؟، قال: لا، قال: فسمعت كلامه؟، قال: لا، قال: فوجدت له حسا أو مجسا؟، قال: لا، قال: فكذلك الله؛ لا يرى له وجه، ولا يسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان »[١].

فتأمل قوله: « فكذلك الله » فهو صريح في قياسه الربَّ الخالقَ العظيمَ الذي له الكمال المطلق من كل الوجوه، على الروح المخلوقة الناقصة، فجعل الروح أصلاً مقيساً عليه، وجعل الربّ العظيمَ سبحانه فرعاً مقيساً، وجعل القدر المشترك بينهما هو الوجود مع عدم الإدراك بالحواس، ثم ألحق الربّ العظيم بالروح في كونه سبحانه لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت.

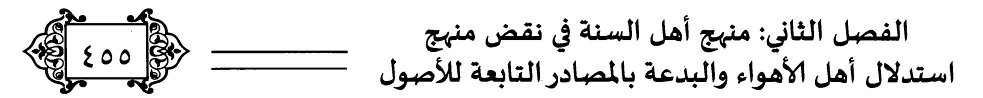
وقال الدارمي: « ثم طعن المعارض في رؤية الله تعالى يوم القيامة ليرده بتأويل ضلال وبقياس محال فقال: لم تره عين فتستوصفه »[٢].

ومن أنواع الأقيسة التي لا تصح في أبواب الاعتقاد:

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (١٩-٢٠).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢).



١- قياس الخالق على المخلوق أو المخلوق على الخالق في الوجود والأسماء والصفات والأفعال.

٢- القياس في أصول العبادات وأمكنتها وأزمنتها ونحو ذلك.

٣- قياس غير الرسول على الرسول فيما هو من خصائص الرسول كنزول الوحي والتشريع والمعجزات وبعض الأحكام الخاصة بالرسول.

فهذه الأنواع من الأقيسة باطلة أصلاً ومردودة مطلقاً في أبواب الاعتقاد.

ثم إن أهل الأهواء والبدعة تارة يستعملون تلك الأقيسة أصولاً يبنون عليها مذاهبهم وعقائدهم، وتارة يستعملونها أدلةً يحتجون بها لآرائهم ومعتقداتهم.

وقد نصّ أهل العلم على ذلك:

١- قال الإمام أحمد: « فقلنا لهم: هذا الذي يدبِّر هو الذي كلَّم موسى؟، قالوا: لم يتكلم ولا يكلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيما لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[1].

٢- وقال أيضاً: « ...قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، إنما كوَّن شيئا فعبّر عن الله وخلق صوتا فأسمع. وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين »[2].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١-٢٢).

(٢) المصدر السابق ص: (٣٤).

٣- وقال: « فقلنا لهم: لِمَ أنكرتم أن أهل الجنة ينظرون إلى ربهم؟، فقالوا: لا ينبغي لأحد أن ينظر إلى ربه؛ لأن المنظور إليه معلوم موصوف لا يرى إلا شيء يفعله »(١).

٤- وقال الدارمي: « ثم لم يرضَ الجاهلُ المريسي - مع سخافة هذه الحجج - حتى قاس الله في يديه اللتين خلق بهما آدم أقبح القياس وأسمجه - بعدما زعم أنه لا يحل أن يقاس الله بشيء من خلقه ولا بشيء هو موجود في خلقه ولا يتوهم ذلك -، ثم قال: أليس يقال لرجل مقطوع اليدين من المنكبين إذ هو كفر بلسانه: إنَّ كفره ذلك بما كسبت يداه - وإن لم يكن كفرُه بيديه - »(٢).

٥- وقال أيضاً: « ثم اعترض المعارضُ أسماءَ الله المقدسة فذهب في تأويلها مذهب إمامه المريسي، فادعى أن أسماء الله غير الله وأنها مستعارة مخلوقة؛ كما أنه قد يكون شخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص »(٣).

٦- وقال ابن القيم: « والمقصود أن القول بفناء الجنة والنار قول مبتدع لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أحد من أئمة المسلمين، والذين قالوه

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٣).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٥٨).

إنما تلقوه عن قياس فاسد، كما اشتبه أصله على كثير من الناس فاعتقدوه حقا وبنوا عليه القول بخلق القران ونفي الصفات »[١].

٧- وقال ابن أبي العز: « والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء الغزال وأصحابهما...، وهم مشبِّهة الأفعال؛ لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه، وما يقبح من العباد يقبح منه!، وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا ولا يجوز له أن يفعل كذا - بمقتضى ذلك القياس الفاسد -!؛ فإن السيد من بني آدم لو رأى عبيده تزني بإمائه ولا يمنعهم من ذلك لَعُدَّ إما مستحسنا للقبيح وإما عاجزا!. فكيف يصح قياس أفعاله سبحانه وتعالى على أفعال عباده؟! »[٢].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بأقيسة لا تصح في أبواب الاعتقاد:

١- الاستدلال على جواز ومشروعية التوسُّل بالأموات وطلب الدعاء والشفاعة منهم بقياسهم على الوسطاء والشفعاء عند الملوك وذوي الجاه والسلطان في الدنيا، فكما أنه يُطلَب من هؤلاء الشفاعة عند الكبراء من أهل الدنيا؛ فكذلك يقاس عليهم الأموات من الصالحين المقرَّبين عند الله، فيُسأَل منهم الدعاء عند الله وتُطلب منهم الشفاعة إليه سبحانه[٣].

---

(١) حادي الأرواح ص: (٢٤٧).

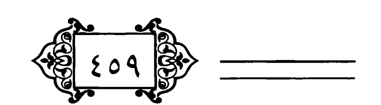
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص: (٥٢٠).

(٣) انظر: التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق (١/ ٢٣٦-٢٣٧)، المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد ص: (٩٧-٩٨).

٢- الاستدلال على جواز ومشروعية التبرك بأجساد الصالحين ولباسهم وطعامهم بقياسهم على مشروعية التبرك بجسد النبي ﷺ وعرقه وشعره وريقه، فكما أن النبي ﷺ وهو إمام المتقين وسيد ولد آدم - عليه الصلاة والسلام - كان يتبرك بشعره وعرقه وثيابه وبغير ذلك من أجزاء ذاته وبسؤره (بقية شرابه وأكله)، ونحو ذلك؛ فإنه يُتبرَّك بذلك من كل صالح وولي ومُتَّقٍ، قياساً له على النبي ﷺ(١).

---

(١) انظر: هذه مفاهيمنا ص: (٢٤-٢٦).



المسلك الثاني

الاستدلال بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط

القياس - مع كونه في أصله حجة شرعية - لا يكون دليلاً صحيحاً مقبولاً إلا إذا استوفى أركانه وشروطه.

وأركان القياس أربعة، هي:

الركن الأول: الأصل، وهو المقيس عليه، وهو الذي ورد النص بحكمه.

الركن الثاني: الفرع، وهو الذي لم يرد نص بحكمه، ويراد نقل حكم الأصل إليه وإلحاقه به وحمله عليه.

الركن الثالث: حكم الأصل، وهو الوصف والحكم الشرعي الثابت في الأصل، ويراد تعديته إلى الفرع وحمل الفرع عليه.

الركن الرابع: الوصف الجامع، وهو العلة الجامعة والمعنى المشترك بين الأصل والفرع المقتضي إثبات حكم الأصل للفرع وحمله عليه.

وأما شروط القياس، فمنها:

١- أن يكون حكم الأصل المقيس عليه ثابتًا، إما بنص، أو إجماع، أو باتفاق الخصمين عليه، أو بدليل يغلب على الظن صحته، وألا يكون منسوخًا.

٢- أن يكون لحكم الأصل المقيس عليه علة معلومة ومعنى معقول؛ ليُمكن تعدية الحكم والجمع بين الأصل والفرع، فإن كان حكم الأصل تعبديًا محضاً أو لا يعقل معناه كعدد الركعات لم يصح القياس عليه ولا سبيل إلى تعدية الحكم فيه.

٣- أن تكون العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها موجودة بتمامها في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها فيه، وذلك بأن يقطع بوجودها - وهذا هو قياس الأولى أو المساواة - أو يغلب على الظن وجودها في الفرع.

٤- ألا يكون حكم الفرع منصوصًا عليه بنص مخالف لحكم الأصل، إذ القياس يكون حينئذ على خلاف النص وهو باطل، وأما إن كان النص موافقًا لحكم الأصل، فإن هذا يجوز من باب تكثير الأدلة؛ فيقال في حكم الفرع: دل عليه النص والقياس.

٥- أن يكون حكم الفرع مساويًا لحكم الأصل، فلا يصح قياس واجب على مندوب، ولا مندوب على واجب مثلاً؛ لعدم مساواتهما في الحكم.

٦- أن تكون العلة متعدية، فإن كانت قاصرة صحَّ التعليل بها ولكن لم يصح تعدية الحكم بها.

٧- أن تكون العلة ثابتة بمسلك من مسالك العلة وهي النص أو الإجماع أو الاستنباط، فإن كانت ثابتةً بقياس لم يصح القياس بها.

٨- أن لا يكون القياس مبنياً على قياسٍ آخر؛ وإنما يقاس على الأصل وحسب؛ لأن الرجوع إليه أولى، ولأن قياس الفرع الذي جعل أصلاً قد يكون غير صحيح في نفسه، ولأن القياس على الفرع ثم الفرع على الأصل تطويل بلا فائدة.

٩- أن لا تخالف العلة نصًا ولا إجماعًا، وذلك إن كانت مستنبطة.

١٠- أن تكون العلة - وذلك إن كانت مستنبطة - وصفا مناسبا وصالحا لترتيب الحكم عليه ويُعلَم من قواعد الشرع اعتباره، فلا يصح التعليل بالوصف الطردي كالطول والسواد.

١١- أن يكون القياس في الأحكام الشرعية العملية؛ إذ لا يصح إجراء القياس في العقائد والتوحيد إن أدى إلى البدعة والتعطيل.

١٢- أن لا يصادم القياس دليلاً أقوى منه، فلا اعتبار بقياس يصادم النص أو الإجماع(١).

فإذا استوفى القياس تلك الأركان والشروط والضوابط كان قياساً صحيحاً وحجة شرعية، وإذا لم يستوفِها فإنه لا يكون في نفسه قياساً صحيحاً معتبراً مقبولاً - فضلاً عن أن يكون حجة شرعية -.

وهذا هو مسلك الصحابة فمن بعدهم من أهل السنة والجماعة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يحتجون بأقيسة ليس لها زمام ولا خطام، فلا يراعون فيها الشروط والضوابط والأركان، ولا يعنون أصلاً بتحقيق ذلك؛ إذ غاية مرادهم هو نصر باطلهم والدعوة إليه بأيّ سبيل كان؛ ولذا فإن أقيستهم تكون على غير هدىً ونور، فيستدلون بأقيسة لا تتوافر فيها الشروط والأركان.

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (٢/ ٢١٠-٢١٤)، روضة الناظر (٢/ ٢٢٨، ٢٥٧، ٣٠٣-٣١٤)، مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٧٤)، قواعد الأصول ومعاقد الفصول ص(٨٠، ٨١)، إعلام الموقعين (٤/ ٩٠)، شرح الكوكب المنير (٤/ ١٧- ١١٥)، أضواء البيان (٤/ ١٧٧-١٨٢، ٢١١-٢١٢)، مذكرة أصول الفقه ص(٢٤٣، ٢٥٢، ٢٧١-٢٧٧)، الأصول من علم الأصول ص: (٦٨، ٧٠-٧٢)، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٣، ١٩٨-١٩٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومدار الحجج في هذا الباب ونحوه إما على قياس فاسد وتشبيه الشيء بما ليس مثله، وإما على جعل الخاص عاما، وهو أيضا من القياس الفاسد... »(١).

وقال: « والغلط في القياس يقع من تشبيه الشيء بخلافه، وأخذ القضية الكلية باعتبار القدر المشترك من غير تمييز بين نوعيها، فهذا هو القياس الفاسد »(٢).

وقال ابن القيم: « وأما قياس الشبه فلم يحكِهِ الله سبحانه إلا عن المبطلين، فمنه: قوله تعالى إخباراً عن إخوة يوسف أنهم قالوا لما وجدوا الصواع في رحل أخيهم: ﴿ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ ﴾ [يوسف:٧٧]، فلم يجمعوا بين الأصل والفرع بعلة ولا دليلها، وإنما ألحقوا أحدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبه الجامع بينه وبين يوسف، فقالوا: هذا مقيس على أخيه، بينهما شبه من وجوه عديدة، وذاك قد سرق؛ فكذلك هذا. وهذا هو الجمع بالشبه الفارغ والقياس بالصورة المجردة عن العلة المقتضية للتساوي، وهو قياس فاسد، والتساوي في قرابة الأخوة ليس بعلة للتساوي في السرقة - لو كانت حقا -، ولا دليل على التساوي فيها، فيكون الجمع لنوع شبه خال عن العلة ودليلها، ومنه: قوله تعالى إخبارا عن الكفار أنهم قالوا: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا ﴾ [هود:٢٧]، فاعتبروا صورة مجرد الآدمية وشبه المجانسة فيها، واستدلوا بذلك على أن حكم أحد الشبهين حكم الآخر، فكما لا نكون نحن رسلا فكذلك أنتم، فإذا تساوينا في هذا الشبه فأنتم مثلنا لا مزية لكم علينا..،

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٩).

ومن هذا: قياس المشركين الربا على البيع بمجرد الشبه الصوري، ومنه: قياسهم الميتة على الذكي في إباحة الأكل بمجرد الشبه، وبالجملة: فلم يجئْ هذا القياس في القرآن إلا مردودا مذموما »[١].

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط له صور عديدة، يمكن تصوّرها بمعرفة ما يضادّ الشروط الصحيحة السابق ذكرها في القياس الصحيح المعتبر، ومن ذلك:

الأول: استدلالهم بقياس يكون فيه حكم الأصل المقيس عليه غير ثابت أصلاً.

الثاني: استدلالهم بقياس يكون فيه حكم الأصل تعبديًّا محضاً أو لا يعقل معناه.

الثالث: استدلالهم بقياس تكون فيه العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها غير موجودة بتمامها في الفرع، أو تكون موجودة لكن مع وجود معارض في الفرع يمنع حكمها فيه.

الرابع: استدلالهم بقياس تكون فيه العلة قاصرة غير متعدية.

وهلمّ جرا...

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٧٢-١٧٤).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط ما يأتي:

١- الاستدلال على أن أسماء الله مستعارة مخلوقة، بالقياس على أنه لو كُتِب اسمٌ من أسماء الله في رقعة ثم احترقت الرقعة فإنما تحترق الرقعة ولا تضر النارُ الاسمَ شيئًا[١].

٢- استدلال الجهمية على أن خلافهم مع أهل السنة هو خلاف يسير وأن أمره لا يصير إلى التبديع والتكفير، بقياسه على بعض اختلاف الناس في الإيمان في القول والعمل والزيادة والنقصان ونحوها[٢].

٣- الاستدلال على إبطال خلق اللهِ آدمَ بيده حقيقةً كما يليق بجلال الله وعظمته، بالقياس على آدم ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩]، فكما أن عيسى لم يخلقه الله بيده فكذلك آدم[٣].

٤- الاستدلال على مشروعية السماع الصوفي لما فيه من الصوت الحسن، بالقياس على ما ورد في السنة من مشروعية التغنّي بالقرآن وقراءته والاستماع إليه بالصوت الحسن[٤].

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٤٦-١٤٧).

(٣) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٩٨).

(٤) انظر: الاستقامة (١/ ٢٨٩-٢٩٢). وانظر: استدلال الصوفية بهذا القياس في الرسالة القشيرية ص(١٥١-١٥٢).

٥- الاستدلال على إنكار قول أهل السنة بأن القرآن كلام الله حقيقة، بالقياس على قول الحلولية في كلام الله وعلى قول النصارى في عيسى عليه السلام، فقالوا: إنكم - يا أهل السنة - تقولون: القرآن صفة الله وصفات الله غير مخلوقة، فإن قلتم: إن هذا القرآن هو نفس كلام الله فقد قلتم بالحلول وأن كلام الله (وهو صفة من صفاته) قد حلّ في قارئ القرآن، فشابهتم الحلولية في قولهم: إن كلام الله يحلّ في خلقه، وشابهتم النصارى في دعواهم أن كلمة الله (وهي: كن) حلّت في عيسى[١].

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (٥ / ١٦ وما بعدها)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٩١-٢٩٣).

المسلك الثالث

معارَضة النصّ بالقياس

النصّ الوارد عن الله في كتابه وعن رسوله في سنته، وإجماع أئمة الدين والعلم؛ هو الذي أوجب الله علينا الإيمان به والتسليم له واتباعه، وحرّم علينا تركه والإعراض عنه ومخالفته والعدول عنه:

فمتى ما ثبت النص وجب إنزاله تلك المنزلة الرفيعة إيماناً وقبولاً وتسليماً واحتجاجاً، ولم يجُز لأحدٍ أن يعارضه برأي أو هوى أو قياس أو معقول أو ذوق أو غير ذلك من أوجه المعارضة التي تدلّ على عدم الإيمان الكامل والرضا والتسليم لحكم الله ورسوله وخبرهما، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص:٦٨]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

وكذلك إذا ثبت الإجماع في مسألة من مسائل الدين فإن الواجب المتعين هو لزومه والقول به، ويحرم الخروج عنه أو مخالفته أو معارضته، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

ولذلك:

١- كان الواجب تقديم النص والإجماع على القياس.

٢- وكان القياس متأخِّراً في منزلته ورتبته عن النص والإجماع.

٣- ولا يجوز معارضة النص والإجماع بالقياس.

٤- وكان من أهم الشروط المعتبرة في القياس: أن لا يخالف نصّاً ولا إجماعاً - سواء في أصله أو فيما يشتمل عليه -.

وذلك لأمور، منها:

- أن القياس فرعٌ للنص، فالنص هو الأصل، والقياس فرع، فإذا تعارض الأصل والفرع فالواجب والحق والعدل أن يطرح الفرع ويعمل بالنص لا العكس.

- أن النص الثابت أقوى من القياس، فإذا تعارض القوي والضعيف فلا جرم أن الأقوى هو الذي يعمل به ويعتمد، فكيف يقدم الأضعف في الدلالة على الأقوى؟، هذا لا يكون إلا عند من لا يعرف طريقة الاستدلال.

- أن أهل العلم على أن القياس لا يصار إليه إلا عند تعذر النص، فالنص هو الأصل، والقياس هو البدل، فهما كالماء والتراب، فكما أنه لا يصار إلى الطهارة الترابية إلا إذا عدمت الطهارة المائية؛ فكذلك لا يصار إلى القياس إلا عند تعذر النص، لأنه قد تقرر أن البدل لا يصار إليه إلا إذا تعذر المبدل، فمن قاس قياساً مصادماً للنص وترك النص فكأنه تيمم والماء موجود، ومن المعلوم أن طهارته حينئذٍ تكون باطلة، فكذلك استدلاله بالقياس قياساً يصادم به النص استدلال باطل فاسد.

- أن المتقرر أن النص معصوم، فإذا صح الحديث فهو معصوم لأنه قد قاله من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وأما القياس فإنه

صادر من غير معصوم؛ لأن العلماء يصيبون ويخطئون، فإذا تعارض قول المعصوم مع قول غير معصوم فلا جرم عند أهل العقول والإيمان أنه يقدم قول المعصوم، بل إن هذا القياس المصادم للنص باطل بمجرد مخالفته للنص المعصوم، لأن قول المعصوم حق، وما خالف الحق فهو باطل.

- أن المتقرر في حقوق شهادة أن محمداً رسول الله: أن يقدم قوله ﷺ على قول كل أحدٍ كائناً من كان، فإذا تعارض النص والقياس المصادم له فمن أخذ بالقياس الفاسد وترك النص فقد قدم قول غيره على قوله، وهذا قادح في تحقيق هذه الشهادة؛ لأن تقديم قوله ﷺ على كل قولٍ من حقوق هذه الشهادة الواجبة التي لا يتم كمال الإيمان الواجب بها إلا بتحقيقه.

وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم حين يجدون النصَّ والإجماع على خلاف قولهم يبذلون جهدهم في معارضته بشتى المعارضات، ومنها، أن يعارضوه بالقياس.

وقد أخبرنا الله في كتابه عن أن معارضة النص بقياس العقل هو سبيل كل مبطل:

فأول من عارض النص بالقياس هو إبليس، فإن الله لما أمره مع جملة الملائكة بالسجود لآدم عارض هذا النص الصريح القاطع بالقياس، فقال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [الأعراف:١٢]، فقارن بين عنصره الناري وعنصر آدم الطيني، وادّعى أن عنصره خيرٌ من عنصر آدم، وأن ذلك يقتضي أن يكون هو خيراً من آدم، ولما وصل إلى هذه النتيجة قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾، ثم

جعل هذه النتيجة هي الأصل، وجعل أمر الله إياه بالسجود هو الفرع، والجامع المشترك بينهما هو أن الله هو الذي خلق وأمر، ولما كان حكم الأصل - في زعمه - هو أنه هو الفاضل وآدم هو المفضول، فينبغي أن يكون الفرع كذلك، وهو أن يكون الأمر هو السجود لإبليس وليس لآدم؛ لأن المفضول هو الذي ينبغي أن يسجد للفاضل بمقتضى هذا القياس وليس العكس.

وكذلك قصّ الله علينا في كتابه أن أهل الأمم تأتيهم رسلهم بالبينات وينصّون لهم على أن الله أرسلهم للدعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، لكن الأمم المكذبة تعارض ذلك النص بالقياس، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ ۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾[إبراهيم:٩-١٠]، فجعلوا أنفسهم أصلاً مقيساً عليه، وجعلوا الرسل فرعاً، والمعنى الجامع المشترك بين الجانبين هو البشرية، ثم ألحقوا الفرع بالأصل، فقالوا: بما أننا بشر ولسنا رسلاً من الله، فأنتم أيضاً لستم رسلاً من عند الله؛ لأنكم مثلنا في البشرية.

ومعارضة النص بالقياس هو سبيل المشركين في عهد النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [يس:٧٧-٧٩]، فالمشركون جاءتهم النصوص تِلْو النصوص بإثبات البعث بعد الموت بشتى الدلالات وأقواها وأظهرها، لكنهم كذبوه وأنكروه، وعارضوا

ذلك بالقياس، فجعلوا الأصل المقيس عليه هو: ذلك العظم الذي كان يمسكه المشرك في يده حين أتى به النبيَّ ﷺ ثم فتّه حتى تلاشى ولم يبقَ منه شيء، وجعلوا الفرع هو حال الناس بعد موتهم حين تتفرق أجزاؤهم في الأرض وتكون رفاتاً بالية وأجزاءً صغيرة متناثرة فتختلط بأجزاء التراب فلا يتميز بعضها عن بعض ولا يبقى منها شيء، والمعنى الجامع المشترك بين الأصل والفرع هو البلى والتفتت والتناثر وعدم بقاء شيء من الجسم، ولما كان حكم الأصل عندهم هو أن العظم المتفتت لا يعود؛ ألحقوا به الإنسان بعد موته في ذلك الحكم، وهو أنه لا يعود، فأنكروا البعث بعد الموت.

قال الإمام أحمد: « أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات في الدين، والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن، وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هو الاتباع وترك الهوى »[١]. « فبين أن ما جاء به الرسول ﷺ لا يجوز أن يعارض بضرب الأمثال له، ولا يدركه كل أحد بقياس، ولا يحتاج أن يثبته بقياس، بل هو ثابت بنفسه، وليس كل ما ثبت يكون له نظير وما لا نظير له لا قياس فيه، فلا يحتاج المنصوص خبرا وأمرا إلى قياس، بخلاف من أراد أن ينال كل ما جاءت به الرسل بعقله ويتلقاه من طريق القياس »[٢].

(١) أصول السنة ص: (١٤-١٧).

(٢) درء التعارض (٤/ ٣٥).

« والمقصود أنه ليس كل شيء يمكن علمه بالقياس، ولا كل شيء يحتاج فيه إلى القياس، فلهذا قال الأئمة: ليس في المنصوصات النبوية قياس، وأما كونها لا تعارض بالأمثال المضروبة فهذا الذي ذكرناه من أن المنصوص لا يعارضه دليل عقلي صحيح »[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أصل هذا أن تعلم أن لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والقياس الفاسد. فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة، وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين، الأول قياس الطرد، والثاني قياس العكس، وهو من العدل الذي بعث الله به رسوله، فالقياس الصحيح: مثل: أن تكون العلة التي علق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها، ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط، وكذلك القياس بإلغاء الفارق وهو: أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع، فمثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه...، وليس من شرط القياس الصحيح المعتدل أن يعلم صحته كل أحد، فمن رأى شيئًا من الشريعة مخالفًا للقياس فإنما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه، ليس مخالفا للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر، وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياسٍ علمنا قطعا أنه قياس فاسد، بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن أنها مثلها بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم، فليس في الشريعة ما يخالف قياسًا صحيحًا، لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وإن كان من الناس من لا يعلم فساده »[(١)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٠٤-٥٠٥).

وقال: « وكلام الرسول مبين للحق بنفسه، ليس كشف أحد ولا قياسه عيارا عليه: فما وافق كشف الإنسان وقياسه وافقه وما لم يكن كذلك خالفه، بل ما يسمى كشفا وقياسا هو مخالف للرسول فهذا قياس فاسد وخيال فاسد، وهو الذي يقال فيه: نعوذ بالله من قياس فلسفي وخيال صوفي »[1].

والمتأمل في كل قياس باطل عند أهل الأهواء والبدعة يجد أنهم عارضوا به نصّاً من نصوص الوحي أو إجماعاً:

١- فأهل التمثيل لما شبّهوا الله بخلقه: فإنهم عارضوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] بالقياس، وهو قياس صفات الله على صفات خلقه.

٢- وأهل التعطيل لما عطّلوا الله عن صفاته: فإنهم عارضوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ بالقياس، وهو قياس الله على خلقه، فقالوا: إن هذه الصفات أعراض، والأعراض دليل الحدوث، فلو أثبتنا الصفات لله اقتضى ذلك بأن الله سبحانه حادث، فنفوا صفات الله بهذا القياس.

٣- ومن يدعون الأموات ويتوسلون بهم في الكربات والحاجات: عارضوا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨] بالقياس، وهو قياس الله على الملوك من أهل الأرض، فكما أن الملوك يُتوسَّل إليهم بالوجهاء فكذلك الله يُتوسَّل إليه بالصالحين من الأموات.

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (٥١١).

٤- ومن قال: إن أسماء الله مستعارة مخلوقة: عارض قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف:٨٠] بالقياس، وهو قياس الله على خلقه، فكما أن الشخص يكون بلا اسم ثم يوجد له اسم، واسمه مخلوق؛ فكذلك الله.

٥- من استحب زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين: عارض قوله ﷺ: « ولا تجعلوا قبري عيدا، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » بالقياس، وهو قياس زيارة قبره ﷺ على زيارة القبور عامة، فكما أن القبور تشرع زيارتها فكذلك قبره ﷺ.

المسلك الرابع
تقديم القياس على النص

تقدم في المسلك السابق مفصّلاً:

- بيان مرتبة القياس، وأنه مؤخَّر عن النص.
- وأنه لا قياس مع النص.
- وأنه لا تصح معارضة النص بالقياس.
- وأن مسلك أهل الأهواء والبدعة في ذلك هو أنهم يعارضون النص بالقياس.

وإذا كان أهل السنة لا يعارضون النص والإجماع بالقياس؛ فإنهم قطعاً لا يقدمونه عليه البتة:

ففي الحديث: أن النبي ﷺ لما بعث معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال: « بمَ تحكم؟ »، قال: بكتاب الله، قال: « فإن لم تجد؟ »، قال: فبسنة رسول الله، قال: « فإن لم تجد؟ »، قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: « الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله »(١).

---

(١) أخرجه أبو داود ص(٣٩٧-٣٩٨) رقم (٣٥٩٢)، والترمذي ص(٢٣٣) رقم (١٣٢٧).
قال أبو بكر الخطيب: « ...على أَن أهل العلم قد نقلوه واحْتَجُّوا به، فوقفنا بذلك على صِحَّته عندهم، كما وقفنا على صِحة قول رسول الله ﷺ: « لا وَصِيَّة لوارث » وقوله في البَحْر: « هُوَ الطَّهُور مَاؤُهُ، الحل ميتَته » وقوله: « إِذا اخْتلف الْمُتَبَايعَانِ فِي الثّمن والسلعة قَائِمَة تحَالفا وترادا البيع » وقوله : « الدِّيَة على العاقِلَة». وَإِن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جِهَة الإِسْنَاد، ولكنها لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا

ففي الحديث أن معاذاً رضي الله عنه أخّر القياس - وهو من الاجتهاد - عن النص، وصوَّبه النبي ﷺ على ذلك، فدل ذلك على أن رتبة القياس بعد النص، وأن ذلك هو الذي يرضاه الله ورسوله، وأنه هو الذي عليه فقهاء الصحابة وعلماؤهم.

وفي الصحيح أن معاوية رضي الله عنه كان يستلم جميع أركان الكعبة، فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: لم يكن النبي ﷺ يستلم منها إلا الركنين اليمانيين، فقال له: يا ابن عباس، ليس شيء من البيت مهجوراً، فقال له: أليس لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؟، فسكت معاوية رضي الله عنه، وفي رواية: أنه قال: صدقت[١].

ففي الأثر أن ابن عباس رضي الله عنهما لما بيّن لمعاوية رضي الله عنه أن النص إنما ورد في استلام الحجر الأسود والركن اليماني فقط، وأن الواجب هو اتباع سنة النبي ﷺ في ذلك؛ وقف معاوية رضي الله عنه مع النص ولم يعارضه بالقياس ولا قدّمه عليه. فدلّ على أن هذا هو مسلك صحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم.

بصحَّتِهَا عندهم عن طلب الإسْنَاد لها » تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ص(١٠٩)، وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحا إنما ثبوته لا يعرف » العلل المتناهية (٢/ ٧٥٨)، وقال ابن القيم: « وَقد أقرّ النَّبِي ﷺ معَاذًا عَلَى اجْتِهَاد رَأْيه فِيمَا لم يجد فِيهِ نصا عَن الله وَرَسُوله... » فذكر الحديث. إعلام الموقعين (١/ ٢٠٢-٢٠٣)، وقال ابن الملقن: « هَذَا الحَدِيث كثيرا مَا يتكَرَّر فِي كتب الْفُقَهَاء وَالأُصُول والمحدثين ويعتمدون عَلَيْهِ، وَهُوَ حَدِيث ضَعِيف بِإِجْمَاع أهل النَّقْل - فِيمَا أعلم - » البدر المنير (٩/ ٥٣٤).

(١) أخرجه - بدون الزيادة - البخاري في صحيحه (٢/ ٥٨٢) معلقاً مجزوماً به، ووصله الترمذي في السنن ص(١٥٩) رقم (٨٥٨)، وأخرجه الطحاوي - بالزيادة - في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨٤) رقم (٣٨٥٤).

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم لم يقتصروا في استدلالهم بالقياس على معارضة النص والإجماع به، بل إنهم يتجاوزون ذلك إلى تقديم القياس على النص.

« قال بعض العلماء: ما أخرج آدم من الجنة إلا بتقديم الرأي على النص، وما لعن إبليس وغضب عليه إلا بتقديم الرأي على النص، ولا هلكت أمة من الأمم إلا بتقديم آرائها على الوحي، ولا تفرقت الأمة فرقًا وكانوا شيعًا إلا بتقديم آرائهم على النصوص »(١).

قال اللالكائي: « وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون...، فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أمن في دينه التبعة في العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، واتقى بالجُنَّة التي يتقى بمثلها، ليتحصن بحمايتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل إن شاء الله. ومن أعرض عنها وابتغى في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بغيته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة وأرداه في مهاوي الهلكة فيما يعترض على كتاب الله وسنة رسوله بضرب الأمثال، ودفعهما بأنواع المحال، والحيدة عنهما بالقيل القال، مما لم ينزل الله به من سلطان، ولا عرفه أهل التأويل واللسان، ولا خطر على قلب

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٩).

عاقل بما يقتضيه من برهان، ولا انشرح له صدر موحد عن فكر أو عيان، فقد استحوذ عليه الشيطان، وأحاط به الخذلان، وأغواه بعصيان الرحمن »(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهذا من أسباب ضلال من ضل من مكذبي الرسل؛ إما مطلقًا، كالذين كذبوا جميع الرسل - كقوم نوح وثمود وعاد ونحوهم -، وإما من آمن ببعض وكفر ببعض، كمن آمن من أهل الكتاب ببعض الرسل دون بعض، ومن آمن من الفلاسفة ببعض ما جاءت به الرسل دون بعض، ومن أهل البدع من أهل الملل (المسلمين واليهود والنصارى) من أتوا من هذا الوجه، فإنه قامت عندهم شبهات ظنوا أنها تنفي ما أخبرت به الرسل من أسماء الله تعالى وصفاته، وظنوا أن الواجب حينئذ تقديم ما رأوه على النصوص »(٢).

وقد سبق في آخر المسلك السابق بيان أن أهل الأهواء والبدعة ما احتجوا بقياس فاسد إلا كان فيه معارضة للنص والإجماع، وسبق ثمة ذكر نماذج لذلك، وهذا الأمر بعينه ينطبق على ما نحن فيه هنا، فإن أهل الأهواء والبدعة لما عارضوا النص والإجماع بتلك الأقيسة قدّموها عليهما فعملوا بها واعتقدوا دلالتها، وأعرضوا عن اعتقاد ما دلّ عليه النص والإجماع وتركوه؛ ولذلك فإن النماذج المذكورة في المسلك السابق تصلح لإيرادها هنا نماذج لتقديم القياس على النص.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤-٥١٥).

المطلب الثالث:

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس

المسلك الأول

بيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد

من محاسن أهل السنة وكمال معرفتهم بالحق وعظيم نفعهم للخلق: أنهم حين ينقضون شبه أهل الأهواء والبدعة يحرصون على أن يقرنوا ذلك بتقرير الحق وبيانه.

ومن ذلك: أنهم إذا رأوا أن أهل الأهواء والبدعة قد أقحموا القياس في غير أبوابه اللائقة به، واستعملوه في غير أوجهه وتصريفاته؛ سارعوا إلى نقض ذلك بالتقعيد والتأصيل لما يدخله القياس وما لا يدخله، ولا شك في أنهم بذلك ينقضون ذلك الاستدلال الباطل من أصله ويجتثونه من جذوره؛ لأنهم بذلك يقررون أن ما استدل به أهل الأهواء والبدعة من القياس ليس دليلاً صحيحاً معتبراً في أصله ومن أساسه، فينقض استدلالهم به من أوله، ويكون حالهم كحال من لا دليل له، وكحال من استدل بحديث موضوع أو دليل غير مقبول.

ومن معالم ذلك:

أن أهل السنة يقررون ويبينون أنه:

١- لا قياس في العقائد:

٢- ولا قياس في العبادات:

فالعقائد والعبادات مبنية على نصوص الكتاب والسنة، فلا يدخلها النظر والاعتبار.

واتفق أهل السنة على أن القياس لا يجري في التوحيد إن أدى إلى البدعة والإلحاد، وتشبيه الخالق بالمخلوق، وتعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والقياس الصحيح نوعان:

أحدهما: أن يعلم أنه لا فارق بين الفرع والأصل إلا فرق غير مؤثر في الشرع...

والنوع الثاني من القياس: أن ينص على حكم لمعنى من المعاني ويكون ذلك المعنى موجودا في غيره، فإذا قام دليل من الأدلة على أن الحكم متعلق بالمعنى المشترك بين الأصل والفرع سوى بينهما، وكان هذا قياسا صحيحا.

فهذان النوعان كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان يستعملونهما، وهما من باب فهم مراد الشارع، فإن الاستدلال بكلام الشارع يتوقف:

- على أن يعرف ثبوت اللفظ عنه،
- وعلى أن يعرف مراده باللفظ.

وإذا عرفنا مراده:

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٧٤)، الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٠٩)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٤٩-٣٥٠)، إعلام الموقعين (١/ ٦٨).

- فإن علمنا أنه حكم للمعنى المشترك لا لمعنى يخص الأصل: أثبتنا الحكم حيث وجد المعنى المشترك.

- وإن علمنا أنه قصد تخصيص الحكم بمورد النص: منعنا القياس، كما أنه علمنا أن الحج خص به الكعبة، وأن الصيام الفرض خص به شهر رمضان، وأن الاستقبال خص به جهة الكعبة، وأن المفروض من الصلوات خص به الخمس ونحو ذلك؛ فإنه يمتنع هنا أن نقيس على المنصوص غيره.

وإذا عيّن الشارع مكانا أو زمانا للعبادة كتعيين الكعبة وشهر رمضان، أو عين بعض الأقوال والأفعال كتعيين القراءة في الصلاة والركوع والسجود بل وتعيين التكبير وأم القرآن؛ فإلحاق غير المنصوص به يشبه حال أهل اليمن الذين أسقطوا تعين الأشهر الحرم وقالوا: المقصود أربعة أشهر من السنة...، وكذلك قياس المشركين الذين قاسوا الميتة بالمذكى وقالوا: أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله... »[١].

وقال ابن كثير: « وباب القربات يقتصر فيه على النصوص، ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء »[٢].

٣- ولا يصح قياس الغائب على الشاهد في حق الله تعالى:

لأن الله سبحانه لا يقاس بخلقه؛ لأنه ليس له نظير فيقاس عليه، بل هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٨٥-٢٨٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٤٠١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، ببيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدلال المعطلة على نفي الصفات عن الله تبارك وتعالى كالعلو وغيره؛ بجملةٍ من الأقيسة، منها: أن تلك الصفات لا يوصف بها إلا جسم، والجسم حادث مخلوق، فلو وُصِف الله بها على حقيقتها لزم من ذلك - عندهم - أن يكون الله جسماً، وذلك ممتنع(١).

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الوجه الخامس والعشرون: أن يقال: هب أن سببه هذه العادة؛ هل سببها: علم صحيح واعتقاد مطابق أو سببها

---

(١) انظر: أساس التقديس ص (٦٢-٧٨) حيث قال الرازي: « اعلم أنا إذا دللنا على أنه تعالى ليس بمتحيز، فقد دللنا على أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر فرد؛ لأن المتحيز إن كان منقسماً فهو الجسم، وإن لم يكن منقسماً فهو الجوهر الفرد. فنقول: الذي يدل على أنه تعالى ليس بمتحيز وجوه: البرهان الأول: إنه تعالى لو كان متحيزاً لكان مماثلاً لسائر المتحيزات في تمام الماهية، وهذا ممتنع، فكونه متحيزاً ممتنع...، البرهان الثاني في بيان أنه يمتنع أن يكون متحيزاً: هو أنه لو كان متحيزاً لكان متناهياً، وكل متناه ممكن، وكل ممكن محدث، فلو كان متحيزاً لكان محدثاً، وهذا محال، فذاك محال...، البرهان الرابع: لو كان إله العالم متحيزاً، لكان مركباً...، البرهان الخامس: إنه لو كان متحيزاً ، لكان مركباً من الأجزاء... ».

تخيل فاسد؟، أما الأول: فهو حجة في المسألة، وأما الثاني: فممنوع، وهو لم يذكر على ذلك حجة إلا قولهم: إنهم ما شاهدوا عالما قادرا حيا إلا جسما، إلا أنهم قاسوا العالم القادر الحي الغائب على ما شاهدوه من العلماء والأحياء القادرين، فصاروا بمنزلة من لم ير من الناس إلا السود ولم يسمع إلا العربية، فإذا مثل في نفسه إنسانا أو لغة لم يسبق إلى نفسه إلا الأسود والعربية، ومعلوم أن هذا قياس فاسد، وذلك أن من لم ير إنسانا إلا أسود ولم يسمع لغة إلا العربية إنما يسبق إلى نفسه الأسود إذا مثل إنسانا يخاطبه، وإنما يسبق إلى نفسه العربية إذا مثل في نفسه التعبير؛ لأن الذي مثله في نفسه من جنس الذي شاهده، والتخيل يتبع الإحساس، وكان الذي تخيله من جنس الذي أحسه لما علم أن جنسهما واحد، والباري ﷻ ليس هو عندهم ولا عند غيرهم من جنس الآدميين حتى تكون نسبته إلى ما شاهدوه من الأحياء العالمين القادرين نسبة ما لم ير من الآدميين إلى من رئي، بل هؤلاء الذين يدعون الله برفع الأيدي إلى فوق؛ عامَّتُهم لم يخطر بقلبه أن الله من جنس الآدميين مشارك لهم في الحقيقة حتى يكون لحما ودما ونحو ذلك، بل هؤلاء كلهم ينزهون الله تعالى عن ذلك، ولا يعرف في عامة المقرين بالصانع من قال بشيء من ذلك، إلا ما ذكره أرباب المقالات عن شرذمة من المشبهة، ومع هذا فلا بد أن يجعل هؤلاء له من المقدار والصفات ما يفرقون بينه وبين الآدميين، فعلم أن هذا الذي احتج به باطل »[1].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٨٨-٤٨٩).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: إثبات جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق به سبحانه دون تكييف ولا تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل، وذهب أهل الأهواء والبدعة من أهل التعطيل إلى نفي تلك الصفات عن الله تبارك وتعالى - على تفاوت بين الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة في ذلك -، ومما استدلّوا به على ذلك: قياس الغائب (صفات الله) على الشاهد (صفات المخلوق)، وأهل التعطيل قد تصوروا هذا القياس أولاً، ثم أنكروا نتيجته التي تقتضي - في زعمهم - تشبيه الله بخلقه، ثم فروا منها إلى التعطيل فنفوا عن الله صفاته.

وبيان الأقيسة غير الجائزة في أبواب الاعتقاد بما يأتي:

١- تقرير أن قياس الغائب على الشاهد غير جائز في حق الله تبارك تعالى؛ لأن ذلك القياس إنما يصح في حق من كان له مثيل من جنسه أو قريب منه، وأما الله سبحانه فهو باتفاق جميع من يثبت الصانع ليس من جنس الآدميين، فلا يصح البتة قياس صفاته وما يقتضيه إثباتها أو يلزم منه على صفات المخلوقين وما تقتضيه صفاتهم أو يلزم منها.

٢- أن هذا القياس لا يستقيم حتى في حق جميع المخلوقين، فإن من لم يكن يعرف من الناس إلا من كان ذا لون معين، أو لم يسمع من اللغات إلا لغة معينة، فإنه لا يتبادر إلى ذهنه إلا ذلك اللون وتلك اللغة إذا تصوّر في نفسه عن إنسان أو لغة أو سمع من غيره عن ذلك؛ لأنه إنما يقيسه على ما لا يشهد ولا يعرف سواه، ومعلوم أن قياسه هذا باطل فاسد؛ فكيف بقياسه الربّ

العظيم الذي ليس كمثله شيء ولم يكن له كفواً أحد بالمخلوق الآدمي العاجز الناقص؟!.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال من يجوِّز التوسل بالأموات من الأنبياء والصالحين ودعائهم ويجعلهم وسائط بينه وبين الله في العبادة وطلب قضاء الحوائج، بالقياس على كون الرسل وسائط بين الله وخلقه في تبليغ الرسالة.

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن سِوَى الأنبياء من مشايخ العلم والدين فمن أثبتهم وسائط بين الرسول وأمته، يبلغونهم، ويعلمونهم، ويؤدبونهم، ويقتدون بهم، فقد أصاب في ذلك...

وإن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه كالحُجّاب الذين بين الملك ورعيته بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه، فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم، فالخلق يسألونهم، وهم يسألون الله، كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك الحوائج للناس، لقربهم منهم، والناس يسألونهم، أدبا منهم أن يباشروا سؤال الملك، أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج؛ فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه فهو كافر مشرك، يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

وهؤلاء مشبهون لله، شبهوا المخلوق بالخالق، وجعلوا لله أندادا...

فإن الوسائط التي بين الملوك وبين الناس يكونون على أحد وجوه ثلاثة:

إما لإخبارهم من أحوال الناس بما لا يعرفونه، ومن قال: إن الله لا يعلم أحوال عباده حتى يخبره بتلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم فهو كافر، بل هو سبحانه يعلم السر وأخفى، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء..

الوجه الثاني: أن يكون الملك عاجزًا عن تدبير رعيته ودفع أعدائه إلا بأعوان يعينونه، فلابد له من أنصار وأعوان لذله وعجزه، والله سبحانه ليس له ظهير، ولا ولي من الذل...، وَكُلُّ مَا في الوجود من الأسباب فهو خالقه وربه ومليكه، فهو الغني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، بخلاف الملوك المحتاجين إلى ظهرائهم وهم في الحقيقة شركاؤهم في الملك، والله تعالى ليس له شريك في الملك، بل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير.

والوجه الثالث: أن يكون الملك ليس مريدًا لنفع رعيته والإحسان إليهم ورحمتهم إلا بمحرك يحركه من خارج، فإذا خاطب الملكَ من ينصحه ويعظمه أو من يدل عليه، بحيث يكون يرجوه ويخافه، تحركت إرادة الملك وهمته في قضاء حوائج رعيته، إما لما حصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير، وإما لما يحصل من الرغبة أو الرهبة من كلام المدل عليه، والله تعالى هو رب كل شيء ومليكه، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وكل الأشياء إنما تكون بمشيئته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو إذا أجرى نفع العباد بعضهم على بعض، فجعل هذا يحسن إلى هذا ويدعو له ويشفع فيه ونحو ذلك، فهو الذي خلق ذلك كله، وهو الذي خلق في قلب هذا المحسن الداعي

الشافع إرادة الإحسان والدعاء والشفاعة، ولا يجوز أن يكون في الوجود من يكرهه على خلاف مراده، أو يعلمه ما لم يكن يعلم، أو من يرجوه الرب ويخافه...

والمقصود هنا: أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه، كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية، فهو مشرك، بل هذا دين المشركين عُبّاد الأوثان، كانوا يقولون: إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن العبادة من الدعاء والرجاء وغير ذلك لا تكون إلا لله وحده، وأن من مات فقد أفضى إلى ما قدم ولا يجوز دعاؤه من دون الله ولا التوسل والاستشفاع به إليه، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فذهبوا إلى جواز دعاء الأموات والتوسل والاستشفاع بهم إلى الله، ومما استدلّوا به على ذلك: زعمهم أن الله قد أرسل الرسل إلينا وسائط بيننا وبينه في تبليغ شرائع دينه فنتخذهم وسائط بيننا وبينه سبحانه لقضاء حوائجنا وطلبها منه سبحانه عن طريق طلب الدعاء منهم بعد موتهم والاستشفاع بهم إليه سبحانه.

وبيان الأقيسة غير الجائزة في أبواب الاعتقاد بما يأتي:

تقرير أن قياس اتخاذ الواسطة بين العباد وربهم على أن الله جعل الرسل واسطة بينه وبين عباده غير جائز في حق الله تبارك وتعالى؛ لما يأتي:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٠-٢٢). وانظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص: (١٤-١٥).

١- لأنه من قياس الخالق بالمخلوق وتشبيهه به، وهذا القياس ممتنع في حق الله تبارك وتعالى.

٢- لأن هذا القياس فيه نسبة النقص والعجز والجهل إلى الله تبارك وتعالى.

٣- لأن فيه إساءة الظن به سبحانه.

المسلك الثاني
إبطال وجه القياس ومحلّه أساساً

مما يجب اعتباره في القياس حتى يكون قياساً صحيحاً معتبراً صالحاً للاحتجاج به ما يأتي:

١- أن يكون حكم الأصل المقيس عليه ثابتًا.

٢- أن يكون لحكم الأصل المقيس عليه علة معلومة ومعنى معقول.

٣- أن تكون العلة ثابتة بمسلك من مسالك العلة وهي النص أو الإجماع أو الاستنباط.

٤- أن تكون العلة وصفا مناسبا وصالحا لترتيب الحكم عليه ويُعلَم من قواعد الشرع اعتباره.

فإذا كان حكم الأصل غير ثابت في نفسه، أو كان تعبديًّا محضاً أو لا يعقل معناه، أو كانت العلة (الجامع المشترك بين الأصل والفرع) غير ثابتة في نفسها، أو لم تكن وصفاً صالحاً لترتيب الحكم عليه؛ لم يصح القياس، بل كان قياساً فاسداً، وكان الاستدلال به استدلالاً باطلاً مردوداً.

ولذا؛ فإن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس بتقرير أن وجه القياس ومحلّه باطل، وذلك من خلال بيان خلوّ القياس من الضوابط السابق ذكرها.

وهذا المسلك يلتقي مع المسلك السابق في كونه ينقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس من أصله، ويقتلعه من جذوره، ويقطع استدلالهم به

من أساسه، ويقرّر أن ما سماه أهل الأهواء والبدعة قياساً هو من باب تسمية الأشياء بغير اسمها، وإلا فإن ما استدلوا به لا يصح تسميته قياساً أصلاً لأنه استُدِلّ به في غير بابه أو على غير وجهه.

ومن أنواع تلك الأقيسة الباطلة وجهاً ومحلاً:

١- القياس في أصول العبادات وأمكنتها وأزمنتها ونحو ذلك، فإن هذه الأمور توقيفية يُقتَصر فيها على النص، وقد قُصِد تخصيص الحكم بها، فيمتنع أن يقاس عليها غيرها.

٢- قياس غير الرسول على الرسول فيما هو من خصائص الرسول كنزول الوحي والتشريع والمعجزات وبعض الأحكام الخاصة بالرسول، فهذه الأمور خُصَّ بها رسول الله من ربه تبارك وتعالى، فلا يقاس به غيره فيها.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، ببيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد:

الشبهة:

استدلال أهل الأهواء والبدعة على جواز التوسُّل بالرسول ﷺ بعد موته؛ بالقياس على توسُّل آدم بالنبي ﷺ[1].

---

(١) المقصود به: الحديث الموضوع: أن آدم عليه السلام لما أكل من الشجرة نظر إلى قوائم العرش فإذا فيها: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، فتوسل إلى ربه بمحمد ﷺ، وأن ذلك التوسل هو الكلمات التي تلقاها من ربه. وقد سبق تخريجه وبيان حكمه.

شبهة أخرى:

استدلال أهل الأهواء والبدعة على التوسل بالصالحين بعد موتهم؛ بالقياس على جواز التوسُّل بالرسول ﷺ بعد موته، الثابت بالقياس على توسُّل آدم بالنبي ﷺ.

نقض الشبهة:

قال معالي الشيخ صالح آل الشيخ: « قال[١] (ص: ٥٠): (وفي الحديث التوسل برسول الله ﷺ قبل أن يتشرف العالم بوجوده فيه، وأن المدار في صحة التوسل على أن يكون للمتوسَّل به القدر الرفيع عند ربه ﷻ، وأنه لا يشترط كونه حيا في دار الدنيا » اهـ.

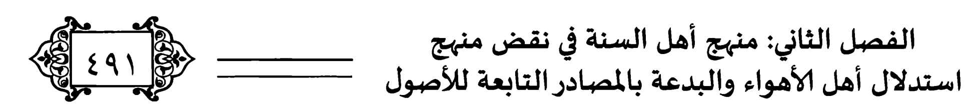
أقول: لم يكتف الكاتب بتصحيح حديث موضوع، بل استخرج للحكم الوارد فيه علة، ثم عدى العلة بالقياس إلى غير محل الحكم وإلى غير زمان الحكم.

وتوضيح هذا:

أن في الحديث توسل آدم بالنبي ﷺ قبل وجوده، أي: قبل حياته، أي: وهو فاقد الحياة، ولا معنى لتوسله بمن كان كذلك إلا جوازه في الحياة وقبلها وبعدها. كذا استنتاج الهوى وقياس الردى.

---

(١) هذا النص نقله الشيخ عن محمد علوي المالكي في كتابه: مفاهيم يجب أن تصحح.



ثم إن تخصيص النبي ﷺ عند هذا الكاتب بالتوسل لا معنى له، حيث قاس كل من كان له عند الله القدر الرفيع على النبي ﷺ، بجامع النبوة، أو الولاية، أو الكرامة.

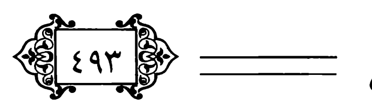
وهذا هو عين احتجاج أصحاب القبور المفتونين بعبادتها من دون الله، عدوا بالقياس دعاء الميت والطلب منه على طلب الدعاء من الحي، وجادلوا في ذلك، فلما ظنوا أنه ثبت لهم ما زعموه في حق النبي ﷺ قالوا: لا معنى لاختصاص النبي محمد ﷺ بالدعاء أو الاستشفاع أو نحوه من العبادات، بل يعدى جواز هذا الفعل إلى غيره ﷺ بجامع النبوة إن كان نبيا أو الكرامة، أو كما قال هذا القائل هنا: (المدار في صحة التوسل على أن يكون للمتوسل به القدر الرفيع عند ربه ﷻ)، وهذا تمهيد وتقعيد لمسائل لم يفصح عنها في هذا الموضع.

فانظر هذا التجرؤ على أحكام الشرع: تصحيح الموضوعات، وقياس فاسد لم يقل به عالم قط منذ بعث محمد ﷺ إلى انتهاء القرون الثلاثة الأولى، حتى ظهرت القرامطة الباطنية وأتباعهم إخوان الصفا، وهم جماعة مشهورة ظهروا في أول القرن الرابع، وهم الذين جلبوا هذا الذي تبناه الكاتب، وقبله أخذه أهل الضلالة، فانظر ما قاله إخوان الصفا وكيف شرعوا هذا الدين الذي لم يعرفه المسلمون في المئات الثلاث، فسبحان من صيَّر القلوب إلى قلبين، جاء في الرسالة (٤٢) من رسائل إخوان الصفا (٤/ ٢١) قولهم: « اعلم يا أخي أن من الناس من يتقرب إلى الله بأنبيائه ورسله وبأئمتهم وأوصيائهم أو بأولياء الله وعباده الصالحين أو بملائكة الله المقربين والتعظيم لهم ومساجدهم

والاقتداء بهم وبأفعالهم والعمل بوصاياهم وسننهم على ذلك بحسب ما يمكنهم ويتأتى لهم ويتحقق في نفوسهم ويؤدي إليه اجتهادهم، فأما من يعرف الله حق معرفته فهو لا يتوسل إليه بأحد غيره، وهذه مرتبة أهل المعارف الذين هم أولياء الله، وأما من قصر فهمه ومعرفته وحقيقته فليس له طريق إلى الله تعالى إلا بأنبيائه، ومن قصر فهمه معرفته فليس له طريق إلى الله تعالى إلا بالأئمة من خلفائهم وأوصيائهم وعباده، فإن قصر فهمه ومعرفته بهم فليس له طريق إلا اتباع آثارهم والعمل بوصاياهم والتعلق بسننهم والذهاب إلى مساجدهم ومشاهدهم والدعاء والصلاة والصيام والاستغفار وطلب الغفران والرحمة عند قبورهم وعند تماثيلهم المصورة على أشكالهم، لتذكر آياتهم وتعرف أحوالهم من الأصنام والأوثان وما يشاكل ذلك طلبا للقربة إلى الله والزلفى لديه.

ثم اعلم أنه على كل حالٍ من يعبد شيئا من الأشياء ويتقرب إلى الله تعالى بأحد فهو أصلح حالا ممن لا يدين شيئا ولا يتقرب إلى الله البتة » اهـ.

هكذا أدخل إخوان الصفا الباطنيون الشرك في المسلمين، فانتشر في الجهال انتشارا، واشتعل فيهم اشتعال اللهب في يابس الشجر، فقام جماعات من العلماء ينكرون هذا، وكان أول أمره غير متضحة غايته، ولا مستبين سبيله، لأن المسلمين لم يكن دين الأصنام فيهم، ثم استبان الشأن، وانكشف الغطاء، فأنكره العلماء في القرن الرابع والخامس، ومنهم ابن عقيل الحنبلي، فقال: « لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم؛ إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، وهم عندي كفار لهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور، وخطاب الموتى بالحوائج،



وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات والعزى ».

فهذا الشرك الأكبر أصله وسببه هذا القياس الفاسد الباطل الذي قاله صاحب المفاهيم، باب التوسل بالذوات الذي لا نقول بأنه شرك بل هو بدعة من الطرق والوسائل لهذا الشرك الأكبر، وكل ما كان وسيلة إلى الكفر والشرك فهو ممنوع يجب سد بابه وإغلاقه ووصده وتتريبه حتى لا يفتح مرة أخرى »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن التوسل إلى الله بالذوات محرم ممنوع سواء كان في حياتهم أم بعد مماتهم، وسواء كان بالنبي ﷺ أم بالصالحين من أمته، وذهب أهل الأهواء والبدعة إلى جواز ذلك، ومما استدلّوا به على ذلك: قياسان:

١- قياس التوسل بالنبي ﷺ بعد مماته بتوسل آدم عليه السلام به قبل وجوده.

٢- قياس التوسل بالصالحين بعد مماتهم بالتوسل بالنبي ﷺ بعد مماته، بجامع القدر الرفيع عند ربهم عز وجل.

وبيان بطلان وجه القياس ومحله أساساً بما يأتي:

١- الأصل المقيس عليه في القياس الأول هو: توسُّل آدم عليه السلام بالنبي ﷺ، وحكم الأصل هو: جواز التوسُّل بالنبي ﷺ؛ لأن آدم عليه السلام قد فعل ذلك.

---

(١) هذه مفاهيمنا ص: (٢٤-٢٦).

والأصل غير ثابت في نفسه؛ فإنه مرويٌّ في خبر موضوع باتفاق أهل الحديث، فالقياس فاسد؛ لأن الركن الأول من أركان القياس (وهو الأصل المقيس عليه) غير ثابت أصلاً ولا موجود حقيقةً.

كما أن حكم الأصل غير ثابت في نفسه؛ لأن الأصل نفسه غير ثابت؛ لما سبق، فالقياس فاسد؛ لأن حكم الأصل غير ثابت.

٢- الأصل المقيس عليه في القياس الثاني هو: التوسُّل بالنبي ﷺ، والتوسل بالنبي ﷺ إنما ثبت عند هؤلاء بقياسه على أصل آخر (هو: توسل آدم عليه السلام بالنبي ﷺ)، وما ثبت بالقياس لا يصحّ أن يكون أصلاً لقياس آخر، فالقياس فاسد؛ لأن ما جُعِل فيه أصلاً لا يصح أن يكون كذلك.

٣- الجامع المشترك المدَّعى في القياس الثاني بين الأصل (التوسل بالنبي ﷺ) والفرع (التوسل بالصالحين) هو: القدر الرفيع للنبي ﷺ وللصالحين عند ربهم عز وجل، وهو باطل؛ لأن الذي رُوي في الحديث الموضوع هو أن آدم عليه السلام إنما توسل بالنبي ﷺ لمّا رأى اسمه مقروناً باسم الله تعالى على قائمة من قوائم العرش، وهذه العلة قاصرة؛ لأنها خاصة بالنبي ﷺ لا يشاركه فيها غيره البتة؛ فالقياس فاسد؛ لأن العلة فيه لا يصح ولا يجوز تعديتها من الأصل إلى الفرع.

المسلك الثالث

تقرير أن القياس مع الفارق، وبيان أوجه الفرق

مما قرّره أهل العلم وبيّنوه: أن من أهم ما يجب اعتباره في القياس ما يأتي:

١- أن تكون العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها موجودة بتمامها في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها فيه، وذلك بأن يقطع بوجودها أو يغلب على الظن وجودها في الفرع.

٢- أن يكون حكم الفرع مساويًا لحكم الأصل، فلا يصح قياس واجب على مندوب، ولا مندوب على واجب مثلاً؛ لعدم مساواتهما في الحكم.

فإذا كانت العلة (الوصف الجامع المشترك بين الأصل والفرع) غير موجودة بتمامها في الفرع، أو كان حكم الفرع غير مساوٍ لحكم الأصل؛ فالقياس فاسد؛ لوجود الفارق بين الأصل والفرع في العلة أو الحكم.

وأهل السنة يُعنون في أثناء نقضهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس بنقضه بهذا المسلك عناية فائقة، وبلغت عنايتهم به أنهم ينصّون عليه ويهتمون ببيانه حتى وإن كان القياس فاسداً في أصله لاستعماله في غير أبوابه أو على غير وجهه أو لفساد محلّه.

وهم في هذا المسلك يعنون بأمرين:

١- النصّ على أن القياس فاسد؛ لأنه قياس مع الفارق.

٢- النصّ على أوجه الفرق التي تجعل القياس فاسداً.

وهذا يدلّ على كمال فقههم، وشدة التزامهم بالدليل والحجة؛ فإنهم لفقههم بالأصل والفرع وما يجتمعان فيه ويفترقان، ولكونهم لا يتكلمون إلا بعلم وبرهان؛ يبينون الفرق ويحرّرونه بـأتمّ وأوفى بيان.

وهذا المسلك الشريف قد جاء في كتاب الله تعالى، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧ وَقَالُوٓا۟ ءَأَـٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨]، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء عبد الله بن الزبعرى إلى النبي ﷺ فقال: تزعم أن الله أنزل عليك هذه الآية: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٨] قال ابن الزبعرى: قد عبدت الشمس والقمر والملائكة وعزير وعيسى ابن مريم، كل هؤلاء في النار مع آلهتنا؟، فنزلت: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧ وَقَالُوٓا۟ ءَأَـٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨] ثم نزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١]. وفي وجه آخر عنه قال: لما نزلت: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١] شق ذلك على أهل مكة وقالوا: شتم الآلهة، فقال ابن الزبعرى: أنا أخصم لكم محمدا، ادعوه لي، فدعي فقال: يا محمد، هذا شيء لآلهتنا خاصة أم لكل من عبد من دون الله؟، قال: بل لكل من عبد من دون الله، فقال ابن الزبعرى: خُصِمتَ ورب هذه البنية (يعني: الكعبة)، ألست تزعم - يا محمد - أن عيسى عبد صالح، وأن عزيراً عبد صالح، وأن الملائكة صالحون؟، قال: بلى، قال: فهذه النصارى تعبد عيسى، وهذه اليهود تعبد عزيرا، وهذه بنو تميم تعبد الملائكة، فضجَّ أهل مكة وفرحوا، فنزلت: ﴿إِنَّ

﴿ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾ عزير وعيسى والملائكة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾، ونزلت: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف:٥٧][(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...كما أجاب ابن الزبعري لما قاس المسيح على آلهة المشركين، وظن أن العلة في الأصل بمجرد كونهم معبودين، وأن ذلك يقتضي أن كل معبود غير الله فإنه يعذب في الآخرة، فجعل المسيح مثلاً لآلهة المشركين وقاسهم عليه قياس الفرع على الأصل، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ٥٧ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨]، فبين سبحانه الفرق المانع من الإلحاق بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١]، وبين أن هؤلاء القائسين ما قاسوه إلا جدلا محضا لا يوجب علما؛ لأن الفرق حاصل بين الفرع والأصل؛ فإن الأصنام إذا جعلوا حصبا لجهنم كان ذلك إهانة وخزيا لعابديها من غير تعذيب من لا يستحق التعذيب، بخلاف ما إذا عذب عباد الله الصالحون بذنب غيرهم فإن هذا لا يفعله الله تعالى...، بل ولا يعذب أحدا إلا بعد إرسال رسول إليه...، وقد أخبر الله تعالى أن عباده الصالحين في الجنة لا يعذبهم في النار، بل يتقبل عنهم أحسن ما عملوا ويتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة، فضلا أن يعاقبهم بذنب غيرهم مع كراهية لفعلهم ونهيهم عن ذلك، ومن زعم أن لفظ (ما) كانت تتناول المسيح وأُخِّر بيان العام أو أجاب بأن لفظ (ما) لا يتناول إلا ما لا يعقل؛ فالقولان ضعيفان...،

---

(١) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ٤٣، ٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٢٩٨-٢٩٩). وأورده الألباني في صحيح السيرة النبوية ص(١٩٧-١٩٨).

وإنما المشركون عارضوا النص الصحيح بقياس فاسد، فبين الله تعالى فساد القياس وذكر الفرق بين الأصل والفرع »(١).

وقال: « لكن كانت معارضة الزبعري وأشباهه من جهة المعنى والقياس والاعتبار، أي: إذا كانت آلهتنا دخلوا النار لكونهم معبودين وجب أن يكون كل معبود يدخل النار، والمسيح معبود؛ فيجب أن يدخلها. فعارضوه بالقياس، والقياس مع وجود الفارق المؤثر قياس فاسد، فبين الله الفرق بأن المسيح عبد حي مطيع لله لا يصلح أن يعذب لأجل الانتقام من غيره، بخلاف الأوثان، فإنها حجارة، فإذا عذبت لتحقيق عدم كونها آلهة وانتقاما ممن عبدها كان ذلك مصلحة ليس فيها عقوبة لمن لا يصلح أن يعاقب... » إلى أن قال: « فهذا من جنس معارضة ابن الزبعري، حيث قاس ما أخبر الله عنه بشيء آخر ليس مثله، بل بينهما فرق »(٢).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، بتقرير أن القياس مع الفارق وبيان أوجه الفرق:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدلال الجهمية على أن أسماء الله غير الله وأنها مستعارة مخلوقة؛ بالقياس على أنه قد يكون شخص بلا اسم فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص.

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ١١٤).

(٢) درء التعارض (٣/ ٣٢٠).

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « ثم اعترض المعارض أسماء الله المقدسة فذهب في تأويلها مذهب إمامه المريسي، فادعى أن أسماء الله غير الله، وأنها مستعارة مخلوقة؛ كما أنه قد يكون شخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص. يعني: أن الله كان مجهولا كشخص مجهول لا يهتدى لاسمه ولا يدرى ما هو حتى خلق الخلق فابتدعوا له أسماء من مخلوق كلامهم فأعاروها إياه من غير أن يعرف له اسم قبل الخلق » إلى أن قال: « ولا تقاس أسماء الله بأسماء الخلق؛ لأن أسماء الخلق مخلوقة مستعارة، وليست أسماؤهم نفس صفاتهم، بل هي مخالفة لصفاتهم، وأسماء الله صفاته، ليس شيء مخالفا لصفاته، ولا شيء من صفاته مخالفا للأسماء، فمن ادعى أن صفة من صفات الله تعالى مخلوقة أو مستعارة فقد كفر وفجر؛ لأنك إذا قلت: الله، فهو الله، وإذا قلت: الرحمن، فهو الرحمن وهو الله، وإذا قلت: الرحيم، فهو كذلك، وإذا قلت: حكيم حميد مجيد جبار متكبر قاهر قادر، فهو كذلك وهو الله سواء، لا يخالف اسمٌ له صفتَه ولا صفتُه اسما، وقد يسمى الرجل حكيما وهو جاهل، وحكما وهو ظالم، وعزيزا وهو حقير، وكريما وهو لئيم، وصالحا وهو طالح، وسعيدا وهو شقي، ومحمودا وهو مذموم، وحبيبا وهو بغيض، وأسدا وحمارا وكلبا وجديا وكليبا وهرا وحنظلة وعلقمة وليس كذلك، والله تبارك وتعالى اسمه كأسمائه سواء، لم يزل كذلك ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك قبل الخلق، كان خالقا قبل المخلوقين، ورازقا قبل المرزوقين، وعالما قبل المعلومين، وسميعا قبل أن يسمع أصوات المخلوقين، وبصيرا

قبل أن يرى أعيانهم مخلوقة...، وليس لأزلية الله حد ولا وقت لم يزل ولا يزال وكذلك أسماؤه لم تزل ولا تزال »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أنهم يؤمنون بأن الله هو الذي سمى نفسه بأسمائه الحسنى وتكلّم بها حقيقة، وهي غير مخلوقة وليست من وضع البشر، وذهب أهل الأهواء والبدعة من الجهمية والمعتزلة إلى أن أسماء الله مخلوقة، وأن الله ليس هو الذي سمى نفسه بهذه الأسماء، وكذلك لم يتكلم بها حقيقة، وإنما خلقها في غيره أو سماه بها بعض خلقه[٢]؛ ومما استدلوا به على ذلك: القياس على أنه قد يكون شخص بلا اسم فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص.

وتقرير أن القياس مع الفارق وبيان وجه الفرق:

١- أن أسماء الخلق مستعارة، وأسماء الله صفاته.

٢- أن أسماء الخلق ليست نفس صفاتهم، بل هي مخالفة لصفاتهم، وأسماء الله صفاته، ليس شيء مخالفا لصفاته، ولا شيء من صفاته مخالفا للأسماء.

٣- أن أسماء الخلق حادثة بعد أن لم تكن، والله تبارك وتعالى اسمه كأسمائه سواء، لم يزل كذلك ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك قبل الخلق.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ١/ ١٦١-١٦٣).

(٢) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٦٤-٣٠٨).

النموذج الثاني:

الشبهة:

الاستدلال على أن للكواكب تأثيراً في الكون بالسعادة والنحوسة وفي حصول الأحوال النفسية من ذكاء وبلادة ونحو ذلك؛ بالقياس على التأثير الحاصل من الشمس والقمر في الحرارة والبرودة واليبوسة وغير ذلك.

نقض الشبهة:

هذا « ادعاء باطل لا يستقيم، وذلك لأن هذا القياس فاسد، وذلك لوجود الفرق بين المقيس والمقيس عليه، إذ إننا لا ننازع في تأثير الشمس والقمر في هذا العالم على ما يجري على الأمر الطبيعي بما جعله الله فيها من مميزات، كتأثير الشمس في الرطوبة والبرودة والحرارة ونحو ذلك، وتأثيرها في أبدان الحيوانات والنباتات والناس في نشاطهم وخمولهم ونحو ذلك، ومع هذا فإن هذه الكواكب جزء من السبب المؤثر، وليست بمؤثر تام، فإن تأثير الشمس مثلاً إنما كان بواسطة الهواء وقبوله للسخونة والحرارة، ويختلف هذا القبول عند قرب الشمس من الأرض وبعدها وهكذا، فكل واحد من هذه جزء السبب مع وجود أشياء أخرى مكملة للسبب، وقد يقدر الله تعالى أموراً أخرى تمنع هذه الأسباب ليظهر عليها أثر القهر والتسخير، فإثبات مثل هذه التأثيرات لا ينكر، أما الذي ينكر عليهم فهو دعوى أن جملة الحوادث في العالم من الأرزاق والآجال والسعادة والنحوسة وجميع ما في العالم تقع لكون الكواكب هي المؤثرة فيه ومن تحتها خاضع لها، وهذا يختلف عن ذلك، ثم إن النوع الأول قد دل عليه الشرع والعقل والحس، بخلاف النوع الثاني لم يدل عليه شيء من ذلك،

بل يناقضه »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن الله سبحانه هو المتفرد بالخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحو ذلك مما يكون في الكون، وهلك المنجمون ومن يريد إضلال المسلمين من إخوان الصفا ونحوهم فزعموا أن للكواكب تأثيراً في البشر في أحوالهم النفسية ونحوها، ومما استدلّوا به على ذلك: قياسهم التأثير الذي زعموه في الكواكب على التأثير الذي في الشمس والقمر في الحرارة والبرودة والنشاط والخمول ونحو ذلك.

وتقرير أن القياس مع الفارق وبيان وجه الفرق:

١- أن تأثير الشمس والقمر ليس بمؤثر تام، بل هو جزء من السبب المؤثر، فتأثير كل واحد منهما جزء من السبب مع وجود أشياء أخرى مكملة للسبب، وهذا بخلاف ما يدعونه من أن تلك الكواكب هي المؤثر تأثيراً تاماً.

٢- أن الشمس والقمر قد يقدر الله تعالى أموراً أخرى تمنعهما من ظهور آثارهما ليظهر عليهما أثر القهر والتسخير، فهما مسخَّرتان مقهورتان، وهذا بخلاف ما يدعونه من أن تلك الكواكب مَن تحتها خاضع لها.

٣- أن تأثير الشمس والقمر قد دل عليه الشرع والعقل والحس، وهذا بخلاف التأثير المدَّعى لتلك الكواكب فلم يدل عليه شيء من ذلك، بل يناقضه.

---

(١) التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام ص: (١٨٩-١٩٠) وهو اختصار جيد لكلام ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٢/ ١٦٠-١٦٦).

المسلك الرابع

تقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص، وبيان ذلك النص

القياس متأخِّر رتبة وقوة ومنزلة واحتجاجاً عن النص والإجماع، فإذا وُجِد قياسٌ يشهد للنص والإجماع كانت قوته ورتبته متأخِّرة عنهما، وإذا وُجِد قياس يخالف النص فالمعتبر هو النص والإجماع، والقياس هو المردود الفاسد(١).

---

(١) قال الشوكاني في إرشاد الفحول (٢/ ١٥٨-١٦٠): « الاعتراض التاسع: فساد الاعتبار. أي: أنه لا يمكن اعتبار القياس في ذلك الحكم، لمخالفته للنص أو الإجماع، أو كان الحكم مما لا يمكن إثباته بالقياس، أو كان تركيبه مشعرا بنقيض الحكم المطلوب وخص فساد الاعتبار جماعة من أهل الأصول بمخالفته للنص، وهذا الاعتراض مبني على أن خبر الواحد مقدم على القياس، وهو الحق... » ثم قال: « الاعتراض العاشر: فساد الوضع. وذلك بإبطال وضع القياس المخصوص في إثبات الحكم المخصوص، بأن يبين المعترض أن الجامع الذي ثبت به الحكم قد ثبت اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم، والوصف الواحد لا يثبت به النقيضان؛ وذلك بأن يكون أحدهما مضيقا والآخر موسعا، أو أحدهما مخففا والآخر مغلظا، أو أحدهما إثباتا والآخر نفيا. والفرق بين هذا الاعتراض والاعتراض الذي قبله: أن فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع، فكل فاسد الوضع فاسد الاعتبار، ولا عكس، وجعلهما أبو إسحاق الشيرازي واحدا، وقال ابن برهان: هما شيئان من حيث المعنى، لكن الفقهاء فرقوا بينهما، وقالوا: فساد الوضع هو: أن يعلق على العلة ضد ما يقتضيه، وفساد الاعتبار هو: أن يعلق على العلة خلاف ما يقتضيه النص، وقيل: فساد الوضع: هو إظهار كون الوصف ملائما لنقيض الحكم، مع اتحاد الجهة ».

قال شيخ الإسلام: « ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص، فكل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد، ولا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً، كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح »(١).

وقال ابن القيم: « ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذي لا يعلم لهم مخالف، وأن القياس الصحيح دائر مع أوامرها ونواهيها وجوداً وعدما »(٢).

ولذلك؛ مما نصّ أهل العلم على اعتباره في القياس الصحيح:

١- ألا يكون حكم الفرع منصوصًا عليه بنص مخالف لحكم الأصل.

٢- أن لا تخالف العلة نصًا ولا إجماعًا.

٣- أن لا يصادم القياس دليلاً أقوى منه.

فلو كان حكم الفرع منصوصًا عليه بنص مخالف لحكم الأصل، أو كانت العلة مخالفة للنص أو الإجماع، أو كان القياس مصادماً لدليل أقوى منه؛ كان القياس فاسداً، وهو الذي يسميه أهل العلم: القياس فاسد الاعتبار(٣).

وهذا المسلك لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس قد دلّ عليه القرآن الكريم، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥] قال سعيد بن جبير: « هو الرجل إذا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٨).

(٢) إعلام الموقعين (٤/ ٢٤).

(٣) الرد على الأخنائي ص: (٩٥-٩٧).

حل ماله على صاحبه فيقول المطلوب للطالب: زدني في الأجل وأزيدك على مالك، فإذا فعل ذلك قيل لهم: هذا ربا، قالوا: سـواء علينا إن زدنا في أول البيع أو عند محل المال فهما سـواء، فأكذبهم الله فقال: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ »[1]، وقال ابن جرير: « يقول ﷻ: فليست الزيادتان اللتان إحداهما من وَجه البيع، والأخرى من وجه تأخير المال والزيادة في الأجل، سواء، وذلك أنِّي حرّمت إحدى الزيادتين (وهي التي من وجه تأخير المال والزيادة في الأجل) وأحللتُ الأخرى منهما (وهي التي من وجه الزيادة على رأس المال الذي ابتاع به البائع سلعته التي يبيعها، فيستفضلُ فَضْلها)، فقال الله ﷻ: ليست الزيادة من وجه البيع نظيرَ الزيادة من وجه الربا، لأنّي أحللت البيع، وحرَّمت الرّبا، والأمر أمري والخلق خلقي، أقضي فيهم ما أشاء، وأستعبدهم بما أريد، ليس لأحد منهم أن يعترض في حكمي، ولا أن يخالف أمري، وإنما عليهم طاعتي والتسليمُ لحكمي »[2]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...فكيف يقاس المنهي بالمأمور به؟...، فكيف يقاس المأمور به بالمنهي عنه؟، والقياس الصحيح إنما هو قياس المسكوت على المنصوص، أما قياس المنصوص على منصوص يخالفه فهو باطل باتفاق العلماء، كقياس الربا على البيع، وقد أحل اللّه البيع وحرم الربا »[3].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٣٤٢).

(٢) جامع البيان (٦/ ١٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٩٦).

وأهل السنة حين ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس بأنه فاسد الاعتبار لمخالفته النص، يُتبِعون ذلك ببيان ذلك النص الذي خالفه القياس، وهذا من كمال علمهم وعظيم حجتهم كما تقدم بيانه في موضع سابق.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، بتقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص والإجماع، وبيان ذلك النص والإجماع:

الشبهة:

استدلال من استحب زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين؛ بالقياس على زيارة القبور عامة، فكما أن القبور تشرع زيارتها في كل وقت وحين؛ فكذلك قبره ﷺ.

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والمقصود هنا أن يعرف ما كان عليه السلف من الفرق بين ما أمر الله به من الصلاة والسلام عليه وبين سلام التحية الموجب للرد الذي يشترك فيه كل مؤمن حي وميت ويرد فيه على الكافر، ولهذا كان الصحابة بالمدينة على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إذا دخلوا المسجد لصلاة أو اعتكاف أو تعليم أو تعلم أو ذكر لله ودعاء له ونحو ذلك مما شرع في المساجد لم يكونوا يذهبون إلى ناحية القبر فيزورونه هناك، ولا يقفون خارج الحجرة، كما لم يكونوا يدخلون الحجرة أيضا لزيارة قبره، فلم تكن الصحابة بالمدينة يزورون قبره ﷺ لا من المسجد خارج الحجرة ولا داخل الحجرة، ولا كانوا أيضا يأتون من بيوتهم لمجرد زيارة قبره ﷺ، بل

هذا من البدع التي أنكرها الأئمة والعلماء، وإن كان الزائر منهم ليس مقصوده إلا الصلاة والسلام عليه، وبينوا أن السلف لم يفعلوها، كما ذكره مالك في المبسوط، وقد ذكره أصحابه كأبي الوليد الباجي والقاضي عياض وغيرهما: قيل لمالك: إن ناسا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك (أي: يقفون على قبر النبي ﷺ فيصلون عليه ويدعون له ولأبي بكر وعمر)، يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر، وربما وقفوا في الجمعة أو الأيام المرة أو المرتين أو أكثر عند القبر يسلمون ويدعون ساعة؟، فقال: لم يبلغني هذا عن أهل الفقه ببلدنا وتركه أسدّ، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، ولم يبلغني هذا عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون هذا عن أهل العلم بالمدينة ولا عن صدر هذه الأمة وأولها وهم الصحابة، وأن ذلك يكره لأهل المدينة إلا عند السفر، ومعلوم أن أهل المدينة لا يكره لهم زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد وغيرهم، بل هم في ذلك ليسوا بدون سائر الأمصار، فإذا لم يكن لأولئك الامتناع عن زيارة القبور بل يستحب عند جمهور العلماء كما كان النبي ﷺ يفعل؛ فأهل المدينة أولى أن لا يكره، بل يستحب لهم زيارة القبور كما يستحب لغيرهم اقتداء بالنبي ﷺ، ولكن قبر النبي ﷺ خص بالمنع شرعا وحسا، كما دفن في الحجرة ومنع الناس من زيارة قبره من الحجرة كما تزار سائر القبور فيصل الزائر إلى عند القبر، وقبر النبي ﷺ ليس كذلك، فلا يستحب هذه الزيارة في حقه ولا تمكن، وهذا لعلو قدره وشرفه، لا لكون أن غيره أفضل منه، فان هذا لا يقوله أحد من المسلمين فضلا عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين بالمدينة وغيرها، ومن هنا غلط طائفة من الناس يقولون: إذا كانت زيارة قبر آحاد الناس مستحبة

فكيف بقبر سيد الأولين والآخرين، وهؤلاء ظنوا أن زيارة قبر الميت مطلقا هو من باب الإكرام والتعظيم له، والرسول أحق بالإكرام والتعظيم من كل أحد، وظنوا أن ترك الزيارة له فيه تنقص لكرامته، فغلطوا وخالفوا السنة وإجماع الأمة سلفها وخلفها، فقولهم نظير قول من يقول: إذا كانت زيارة القبور يصل الزائر فيها إلى قبر المزور فان ذلك أبلغ في الدعاء له، وإن كان مقصوده دعاءه كما يقصده أهل البدع؛ فهو أبلغ في دعائه؛ فالرسول أولى أن نصل إلى قبره إذا زرناه، وقد ثبت بالتواتر وإجماع الأمة أن الرسول لا يشرع الوصول إلى قبره لا للدعاء له ولا لدعائه ولا لغير ذلك، بل غيره يصلى على قبره عند أكثر السلف كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، والصلاة على القبر كالصلاة على الجنازة تشرع مع القرب والمشاهدة، وهو بالإجماع لا يصلى على قبره، سواء كان للصلاة حد محدود أو كان يصلى على القبر مطلقا، ولم يعرف أن أحدا من الصحابة الغائبين لما قدم صلى على قبره ﷺ، وزيارة القبور المشروعة هي مشروعة مع الوصول إلى القبر بمشاهدته، وهذه الزيارة غير مشروعة في حقه بالنص والإجماع، ولا هي أيضا ممكنة، فتبين غلط هؤلاء الذين قاسوه على عموم المؤمنين، وهذا من باب القياس الفاسد »[1].

---

(١) الرد على الأخنائي ص: (٩٥-٩٧).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن قبر الرسول ﷺ لا تُشرَع زيارته ولا تكرارها لمن كان داخل المدينة أو خارجها، إلا أنه قد يجوز لمن كان من خارج المدينة وقدم إليها للصلاة في مسجدها أن يزور قبر الرسول ﷺ وصاحبيه، وذهب أهل الأهواء والبدعة إلى مشروعية واستحباب قبره ﷺ في كل وقت وحين وأكثر من مرة في اليوم أو الأسبوع أو الشهر ولمن كان من داخل المدينة أو خارجها، ومما استدلّوا به على ذلك: قياس زيارة قبره ﷺ على زيارة قبور المسلمين، فكما أن زيارتهم تشرع عموماً فكذلك قبره ﷺ.

وتقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص والإجماع، وبيان ذلك النص والإجماع:

١- أن الفرع المقيس (وهو زيارة قبره ﷺ) منصوص عليه بحكمٍ مخالف لحكم الأصل المقيس عليه (وهو زيارة قبور المسلمين عامة)، فزيارة قبره ﷺ قد ثبت بالنص النهي عنها، ومن ذلك: قوله ﷺ: « ولا تتخذوا قبري عيدا »، فالقياس فاسد الاعتبار؛ لمخالفة النص.

٢- أن الفرع المقيس (وهو زيارة قبره ﷺ) مجمَع عليه بحكمٍ مخالف لحكم الأصل المقيس عليه (وهو زيارة قبور المسلمين عامة)، فزيارة قبره ﷺ قد ثبت بالإجماع المنع منها وتركها وعدم فعلها، فالقياس فاسد الاعتبار؛ لمخالفة الإجماع.

الصَّفُّ وَالإِخْرَاجُ: دَارُ الإِمَامِ مُسْلِمٍ